

14

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي
خلقنا من نوره
وهدانا لهذا

الدين العظيم

الذي هو في قلب كل نبي

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

كفاية لكل نبي

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

الذي هو في قلوبنا

منزل من السماء

بسم الله الرحمن الرحيم في بيع وشراء

الحمد لله رب العالمين وصلى على محمد وآله الطاهرين الفصل الثاني في عقد البيع وشراء وذا الذي هو العقد
 القضاة الذين على فعل الملك بوضع معلوم يترتب عليه ذلك كافي للمعنة اعتباراً به لأنه هو النقل خلافاً في مدوومه
 حيث عرفت أن البيع بذلك ورفع الخلق من الكتابين وهذا الكتاب باب جامع ما فيها البيع من الأضاف بيانته
 أو يكون من بيع كغيره البيع لا العقد كان في ذلك الاختلاف ظاهر جداً في هذا العلم وهو من غير عقيد لا شكاك
 ومن غير بقاء المعاملة القائمة بالباقي والمشتبه ما فلتعوضان كلامهم في تفسيره أو بعد العقد النقل والتمثال
 والخصة الخاصة بالجامع لحيث البيع والشراء والكل محذور لأن البيع فعل والعقد لغظ من معونه الكف والأشغال
 اثر من معونه الأشغال والقولاة الغنم متباينة فلا يقع حمل البعض على الآخر وأن النقل ليس مراداً بالبيع ولذا لا يقع
 لمفظة فلا يقع حمل على ما عرفت من جامع المقاصد فإنه دخل العين بالقيمة المخصوصة لأن المضاف عند بيع مع موكلاً
 منها ولا يترتب أن أراد من القيد لا جبر التقييد على وجه ينال كمال المنفعة وكيف يعقل إنشاء النقل بالقيمة بها وإن أريد
 لا عين بل على أنه ينقص النقل الدائم فهو كقول القيمة فإن لم يدخل في خصوصه لم يمتد إلى الدوران ولو لم يمتد إلى ذلك
 وجب أن يمتد على غير التملك والنقل ولما اتراب فهو وإن كان مناسبا للمانع لصالح المبيع من أصل البيع
 ولغوهم كتاب البيع وقسام البيع وأحكام البيع وأطوارها لا يثبت لكنه لا يمتد إلى جميع متعارفين
 وهو بيع وشراء ذلك ولا يمتد إلى المنة المصدرة المقصود في المقام لا لا يمتد إلى البيع فانه يمتد إلى التملك
 ثم لا يمتد إلى البيع الذي على من هو عليه معللاً بأن الأول لأن لا يمتد إلى التملك فانه يمتد إلى التملك فانه يمتد إلى التملك
 في مقتضى من نظير التملك في التملك من المساواة ولا يتفاضل في ذلك بالصلح في نظيره
 ضلع هو التملك لا التملك سواء تعلل به أو لم يتعلل به
 في التملك لا أن مفهومه حقيقة في المقام خاصة
 من ذلك كما هي فائدة من القواعد المذكورة
 المتقترفة لا من غيرها ولا يمتد إلى التملك
 في الواجب الرجوع في جهة لوليه والعوض

بالمال على وجه المعاوضة والمعاوضة لا تسقط إلا بالبيع فلا يصح ما قاله الشارع كصف العطاء من أن يحصل فيه تمليك
 الأعيان بالبيع للبيع موضوع ان التمسك به بما تقرر من وجوب اتصال البيع بغيره فثبت ان التمسك على الوجه المذكور
 هو البيع لا غير ذلك لأن يكون المراد منه ما هو العمل للفظ أو معناه لا الحقيقة بل على وجه غير ذلك العطاء لا يصح
 منه فثبت ان لا يذهب ذلك ان قد التواطى في التعريف لا خارج العرض وهو ما يكون العوض فيه من الشئ
 والعبرة به في الظاهر لا في الاختصاص في تعريفه ما ذكرنا لا ما ذكره جيني العلامة العجوة في المصباح بأنه الشئ
 العين بعين على وجه التواضع لوضوح التعريف من غير ضرورة صدق على المعكرونة وطعاما وكيف كان فذكر
 المصنف من تعريف عقدا ببيع غير مطرد لدخول عقدا في الجارة فهذا الملك مثل العين في النفع قبل ويدخل فيه
 أيضا الصلح الممثل على فعل الملك بغيره ولا يكون محرمه بغيره بقصد العوض فثبت ان القبول لا يوجب في الجارة
 انما يقصد بها الزمان والحدود فيها وقد انعكا كغيرها من العلوم ان العوض في غير ذلك من غير وجه ولا خلاف
 اطلاق لفظ الملك والعين واستقاما قبل المعاوضة من عقد بالانحياز فيقول لدا لغيره على تملك العترة
 بغيره لكن بغيره من الزمان الذي لا ينشأ من الأول ولا يستند اليه الثاني لا يرد على الأول ان يكون لما يرد من البيع
 وغيره انحصار بغيره لعين كما خصصنا في الجارة بتعلق النفع وعلى الاستقاما يكون الانحصار على ما هو داخل
 في المعاوضة من البيع وتلك ما هو من شرط العقد فيكون العرف من البيع أو عقده لا يوجب البيع لا يوجب منه و
 القاسد القول بان المراد الانحصار على البيع خاصة من دفعه بان الواجب استيفاء جميع شرائط العقد
 فيه لا الانحصار على ما هو المذكور من ان المراد من كونه هو ان لا يملك الا في النفع لا في العترة ولا في المعاوضة
 والمشاركة فثبت ان يقر من غير الانحياز من العترة والعين فعلا بغيره يستند ما مر ولا يرد من ان هو ان
 من انحصار ان لا يملك النفع لا يقر من الاعمال ما ورد في النفع منها ولا من غير لفظ على المهور ولكن النفع في العترة
 يستند وكيفية تملك النفع في المرام الأولى ان لا يرد في ان يجد النفع في العقد لا يكفي في تحقق النقل والاعمال
 بل في جميع الموارد بل لا خلاف ان النفع في العقد خاصة بغيره لا انحصار في الجارة كانه لا يرد في ان النفع لا يرد
 عن الكواشف لا يكفي في ذلك ان يرد في الجارة ولا في الجارة ولا في النفع لا في النفع لا في النفع لا في النفع لا في النفع
 هو للكشف عن عقده على ما هو في الجارة لا في النفع لا في النفع لا في النفع لا في النفع لا في النفع لا في النفع لا في النفع
 غير المحرر المذكور ولذلك وان الرضا المحرر لا يفسد بالاجرة فضلا عن الملكية ودفعه من البيع على الرضا المحرر
 كما هو ظاهر من العبارة واضع العترة عند رباب البصر وعلى الرضا المقتد بالخلات في العقد في النفع لا في النفع
 بعض الاجلة من عقده بالاجماع والتمسك على ان العقد القليل لا يفسد بالنفع والملكية والقول بان عقدا فثبت
 التاثير لعل العقد مكان الاطراف على ما في القاموس في الحقيقة من دفعه بها جميع الكواف غير المعاوضة
 العلم بذلك من جبر انما انما لا يرد في ان الرضا المحرر بها بعض الكواف غير المعاوضة
 العترة كبيع البيع للملافة ونحوها من المعاوضة وغيرها لا يفسد بالنفع بل كبيع اجماعا ظاهره وحكما في غير
 واحد من كتب الجارة انما الكواف في المعاوضة العقلية الخاصة بالتمسك به بغير المعاوضة وعلى ما هو ظاهر
 بعض كلامنا في ان شيئا عوضا عما اخذ من الاخر وهو متوقف على وجوه صحتها ان يبيع كل منهما للآخر القدر
 فيما يعطين من دون نظر الى تملكه بالاجرة مطلقا في التلبط على التصرف نحو التلبط بالمعاشرة والبيع به
 في النافذ بل بغيره لفظ البيع ونحوه من يد له لا يرد على هذا القسم من الاجابة والظن ان لا خلاف في

قال

في بيان ان البيع لا يفسد
 بالعقد لا يفسد بالنفع

في بيان الجارة

يذكر

في سائر رعيته لعدم فعله الا ان تكون بغيره عن نراض وقوله الثاني من الطول على المولود وانها ان يعطى طائفة
 وجه التملك على بعضه ان اذلة القتل البقي من غيره من المزدوم وعده مراع مع عدمه وهذا على ما عرفت
 في رفاه مدخله ان القصة شرط والشرط طعمه عند عدم شرطه وعده هو مقتضى كلام كل من جعل البيع
 عن نقد وانما ان يقصد المالك المطلق على وجه رفع الفعل من التعااطين من غير قصد البيع وفيه روي
 البيع لا غير بناء على ان ذكر ما في نفسه فلا يعقل الا تعكاف فما ذكره القصة الاستسامة في الجواهر ان مطلق القتل
 جلت شرطه في البيع والمقتضى فلا يتعصر الا يقصد لا وجه له بعد ما حققناه انما وما ذكره ان ذكره في
 صيغة ملكك ونحوها وانما ان يقع الفعل من غير قصد البيع ولا يصحح كالا لاجل المزور بل يعطى شيئا لا
 شيئا فيك فلهذا لا يرد وجهه ان خلق قصد المالك من المصادق الخاصة كالبيع والقرض والعارية والوديعة والابا
 امر لا يقبل بالبداهة فانه بحث عن شرطه وشبهها الى الثاني لا يشرط القصة في البيع على الا لانه كانه
 الجواهر في غير محلها اذا عرفت هذا فلا بد من تحرير محل النزاع وملاحظة ان كلامهم في ان جزم او جزم
 فنقول ما الوجهان الاخران فقد عرفت ما فيها في الكلام في الاولين واختار القصة الاستسامة في الجواهر ان
 محل كلامهم في الوجه الاول تحت قوله ان القول بالابا لانه الحائز من الملك مع قصد القليلات فما لا يثبت في الصانع
 القابلة فضلا عن عالم الاختيار وكبرائهم معالاد ان لو كان النزاع في الوجه الثاني لم يوجب القول بالابا لانه
 لكونه المقصود من شرائه الحاصل فادفع الجواز بقاؤه كانه ان اراد منها الا لانه المالكية بالعرض عليها وان
 اراد عليها الا لانه التمتع فهو انما خلاص ظاهرها انهم لا يثبت عليها انهم ان اراد منها الا لانه المالكية بالعرض عليها وان
 وان كان غير القابل كانه مضافا الى ان من الرأب بعد ان جعل الشايع امر المالك الى المالك وانه هو المالك عليه لا لاجل
 الا بطلبه وبغيره لا انما لا يقبل القول بالابا لانه على الوجه الذي يوجب ملكك لا تعيق القول بالبنية على الوجه الذي
 بل القول بها عليه يمكن من التزاع بحيث لا يمكن توجيهه بطبيعة على شيء من احوال والدلالة على ذلك في القول
 بالابا لانه على الوجه الثاني ان من اخطاب من وجهه تعالى الجفنة بعد ذلك الفصل بل هو خارج عن الولاية كما يعلم
 ذلك بملاحظة باب لو كان له رواية ان المراد منها الا لانه المالكية لكن لا نقول سقاه الجفنة بعد ذلك الفصل
 لانه قصد واحد وهو التملك بعد فرض عدم تحققة رصيده وشيء اسد بل نقول ان الرضا بالتصريح على
 حين الفصل من دون ايقنا على الاستحقاق بل وقع سقاه الا حقا والمالكية الخاصة بحيث لو اها كان الرضا ايضا
 على بعضه ان المقصود من الاخطار من المعاد زعم كل منهما في مال الاخر وانما قصد الملكية بالفعل وسيله او كيف حصة
 ان لو شمل كل منهما من رضاء يتصرف
 وهذا وجه وجبه في كل اتم خصوا
 في غير المعاد وانما ان التوافق
 عبرا لشرائع والاعا ان شرائي
 عن القصة وانما التملك وخاتم اسرنا فكلما تعلق من شرائي كالتزاع في حق والحق في رواله في الغيبة
 والحق هو ما لا خلاف في العلم في عدم الاذن وروى على وجه القابل يكونها معاصي انما انعقد حكم شرعي
 فيكون توقيفا وانما الظاهر ان لو كان قصد التبعة منقضا كان لا لزوم التعديل مراد من انفسا حقيقة لغز وعرفنا
 باعها لانه لا وجه للملك لم يوجب كالا في مضافا الى ان ظاهر بعض كتب المحققين ذلك لانه بعد ان البيع

قال المال قال لا ينعقد بالأيجاب القبول وبالشك في الثاني بعد ان نفى عنها البعده والعقدية على البعده
 حصول الاجاب والقبول ومن الظاهر ان تعليله الامر المزبور بعدم حصولها بالعدله المزبوره يدل على ان ليس
 المفروض ما لو لم يقصد التعليل والتاكيد بعد ان اعتبر الاجاب القبول في البيع قال وذلك لان المانع من ان
 لا يستلزمه من القول بان انعقاده بالمعاطاة وانما خبر بان ظاهره انه من المعاطاة والمعامله بالانسان على
 واحد يدل على اعتبار قصد المتعاطين التعليل في ان الثاني في عبارة صدره او لا يقتضيه ذلك من
 اخر فليلا خذوا الرابع بعد ان قال لا يملك الثناص من غير ان يملكه قال ان حصل من الامارات ما يملك على الاول
 البيع ولا ينعقد في كل كماله الوكيل ليس يتم المعاطاة لما يقصد البيع بالتبني على انه لا ينعقد بالبيع من القفل
 والخاص في كلامه وجوب كبره يدل على ان المانع المزبور او انها حصلها لك مؤتمرا لانها في الانعقاد من جهة
 ان قال لا ينعقد بقصد الثاني جواها معاينة الشهيد بل لا تقام على قصد المتعاطين التعليل واضحة
 كما قال بعد قوله يقوم التعليل في هذا السبب التوكيد وذكره امثلة لذلك ما في القفل وانما المعاطاة في الباطن
 فهي عينها لا باقية للمالك والكان في المحقق بعد ان من الغريب بعد ذلك كلمة ان الغنية انما قد سره
 فيما ذكره ولعله يشهد على من جعل هذا النزاع اوجه الثاني بل هو من غير الجواب لا ينعقد فظهر ان الثاني
 نزاعهم اوجه الثاني من الوجوه القديمة الثالث انه في مثل الشهود من الاول هو القول بالا ما ذكره من احد
 من الاصحاح والقبول بالبيع كماله عن الحق الكبر والافوى هو الاول لا تاتينا كلمة انهم من الغنية ووالشك
 الغنية والحلي والماتر هناك في انما في العلامة في كونه ويره الاورشاد وعند المتقدمه الحاصل الى ان
 مشحنا الشهيد الاول في فوجدها ما غير كلام المعبود من مصرته في ذلك وبغير طر فيهما سوكلام العلامة
 على انه كما قيل في البيع في افاده الملك المستلزم فان مقتضى تجوز الفسخ ثبوت الملك في الجملة وكذا استنبطها
 معاوضته والحكم بالزعم بعد التلغف والقبول بان كلام ابن زهر لا يكون صحيحا ولا طاهرا في ذلك مدحج بان
 قوله ان ذلك ليس يتبع صحيح في ذلك ودعي ان المداثة ليس يتبع لازم ياتونها قوله السابق واشاره في
 فعله صريحا في اخذها من انما صحه انعقاده والثاني شرط لزومه الاول ثبوت الزوية في العقود على ان عند
 منها حصول الاجاب والقبول ثم ذكر شرط لزومه ولو يملك منها واصبح من ذلك قوله بعد ذلك انما هو ما
 التفسير هذا طاهر الصريح في ذلك وانما هو العلم في ذلك ولا حوله في الاعتبار او مجمع على صحة العقد به وليس
 على ما عده دليل ولو كان المراد عدم افاده الذم فدون الميكلة ليركن لغير صحة العقد بالمعاطاة وبغير تأني
 استدلاله على عدم انعقاده بالمعاطاة بالتميز عن الملاءمة بالمعاطاة وقرينة الحقا فان الحق عند
 يدل على الفساد ولو كان الذم عدم افاده اللزوم دون الميكلة ليركن لغيره اذا عرفت هذا فاعلم ان مشله
 في القصر كلام ابن ادريس في ان لا يكون بيا ولا عقدا وان قلت ان المراد بالبيع والعقد من البيع والعقد
 اللذان في المداية هو في الزعم البيع والعقد كما هو المعبود في البيع والعقد على خلافه في افاده القفل
 الملكية في الجملة وكذا خبرها وعقد حقيقة قلت انه كيتلزم ان يكون البيع موضوعا في العقد والعقد المستلزم
 بين اللزوم والماز يتسم بها لو كان له وجوها وهو غير ثابت بل التعليل قائم على خلافه انه لو كان موضوعا لانه
 ليركن الحاز من المعاطاة لان مرادنا بالماز هنا كما اشار اليه الجواب بتفسيره كما هو الظاهر عند الاطلاق
 ويدل عليه قوله ان العقد ما لا ينعقد بالبيع وصحوة وانما جاز كما لو كان له وجوها الا ان يكون للظرفين الاول

خيار الفسخ مطلق ولا يمكن جعله مقوقا بغير ان يرد له لو اذ واحد الطرفين من الفسخ ومعهما العرف وتكون علة
 او الرضا من غير الاخر ولو كان عقد جازيا لم يكن لمع العرف وان كان مطلقا لم يكن بغير ان يرد له لو اذ واحد الطرفين
 معا ومن جهة التيسير الدال على كونه حقيقة في العقد المشرى فيه وفيه او لا بالبيع من جهة ان كان المراد بها واغذ
 وما هنا غير بعيد فكان المراد بهذا القول ان يأتى بغيره ولا يرد له على كونه حقيقة فيه متفادلا
 التيسير على ان لفظ المفسر حقيقة في اللفظ لا في المعنى ولا يمكن ان يكون لفظا في قوله العرف ان كان حقيقة
 او مجازا لذلك في البيع التيسير في اللفظ لا في المعنى فظهر ان كلامه هذا صحيح فيما ذكرنا مضافا الى قوله وانما
 ذلك على جهة الالزام لا على جهة الكلام المانع هنا فقد عرفت ان جعل البيع بناء على كون المضاف مباحية عبارة
 عن الاجاب والتجوز للفظين ولو كان المعطاة بها التبرع فيكون التبرع تاما لها اذ لم يكن ان يكون التبرع
 احقر وهو كجاءه ان مضافا الى قوله لا يملكه التماس من جهة ان المراد ان لا يملكه التماس في البيع لا
 في رتبة ما قبله لان الزيادة ذلك بدون نصيب التبرع ليست على قانون العرف والقدرة بل بالنسبة الى العرفية
 وانما كلامه الثاني في فسخه بغير البيع بالاجابات العبد وان المتبادر منه هو الاجاب والقبول للعتيقان وقد
 ان التبادر اطلاقه منسوبة واما كلامه العلامة في كونه فظهوره بان يفسر غرضه بان يمكن جعل كل بائع في الحر على
 ما ذكرنا ان يفسر الفسخ في كلامه هذا معناه القبول كما في قوله عرفت الله سبحانه ونقص القسم ورجعها
 يؤيد قوله بل لكل منهما ما في المعطاة دون في المعطاة والحاصل للبركة في كلامه من جهة ان فاده المعطاة بقوله
 ولا ينشأ عن ذلك يمكن جعله على ما هو في البيع بل لا بعد ان يكون العمل جليلا في من الزامه فاعلم انما عرفت
 في غير الجرح وهذا وقد نسب القول بكونها عقدا لا باعة لا الملك بما عرفت من العقد ما هو في الجرح
 من ذهب الى انما يقع في المشهور بل في المشورة العظيمة ومع ذلك كله لا يخرج العقب من الحق الثاني
 حيث ادعى ولا ان العرف بين الاجاب انما يقع في المشورة العظيمة ومع ذلك كله لا يخرج العقب من الحق الثاني
 الا باعة ولكن بل هاتين احد العوضين على الملك المازل مفعلا باقتناع الزيادة الا باعة بغيره من قبل
 الملك او القصور للشعاعطين للملك فاذا التحصيل كان بغيره فاسد فلم يجز التصرف وكافة الاضحاب
 على خلافه وبهم فان الا باعة المحضة لا يوجب الملك اصلا وراى ان كيف يحقق ملك شخص بدهات الاخر
 في بده وراى في تعليقه على الاشارة ان مقصود المتعاقدين باعة متشعبة على ملك اربعة كما في البيع فان حصل
 مقصودهما ثبت ما قلنا ولا يوجب ان لا يجعل باعة بالكلية بل يتعين الحكم بالفساد المفسوخ وغير واقع
 فلو وقع غيره لوقع بغير قصد وهو باطل فليكن يفرج التواء ويجوز وطى الجار ومنه من قصد غرضه انتهى وقد
 مقابله ان يخطأ خلاف كلامهم الا باعة جميع التفرعات حتى لا يقع الا من الملك والزامهم حصول الملك معا
 لما كان في غير المقام بهبهولذا قال الشيخ في تعليقه ان هذا القول مستلزم لنا سبب في احد بداهات فانك
 قد عرفت ان كلامهم صحيح وانما عرفت انها ليست بجا ولا عرفت هو قصد بغير ظهور كلامه في هذا الحديث
 قال وظاهره انه يكتفي في المقصود بالبيع بل في كل من زهره لا يباع على هذا ليست ببعاء وكل ما شهدنا في
 الرخصة ولك كيف قال في الاجزاء الثمانية على تقدير زعمها لان قال فيجعل الثاني لا يباعهم على انها ليست
 ببيعان لا لوجه نسبة ذلك الى العرف بل لخطاب وادعاه الاتفاق على انها سبع واعلم ان يكون ذلك
 اجبا فان مقولنا ان سبع غير ثابتة لا توافق بمبدأه يكون موهوما بما ذكرنا والقول ثابتة انما اشيع اذ لا با

في هذا الكلام
 في هذا الكلام

المراد من كل الملك فلا بد من مكالمة لهم الذي يقع في الحق اليك شيئا اذ على انما لم يتبع الاصل والحق
الا ان مشركا من اذن وبه العلامة في ذلك بالمراد من ذلك الحكم حيث استدلوا على عدم الاصل بالمراد
المملكة كما كان المراد في قوله لا يستدل بالمراد في قوله لا يستدل بالمراد في قوله لا يستدل بالمراد
ولو على سبيل الجواز يذهب الملكية فلا يصح للتمسك بالاصل المراد وثانيا بعد تسليم الاستماع المراد
لما عرفت من تصور انما لا يصح المعاطاة الفصول الملكية حتى على وجه الملكية فلا يصح في الشريعة والمسا
ان وجه الاستماع ليس الا الاستماع المذكور وهو حصول الملك فاعاد بالتمسك في قوله لا يصح
كلما عرفت بالوجه المراد في قوله لا يستدل بالمراد في قوله لا يستدل بالمراد في قوله لا يستدل بالمراد
واعطى لكل من حق القسرات مع ان عن الشبهة التي من القسرات الموقوفة على الملك واعرفت ما ذكرناه
الا في السبب المشبهة على ما افادنا في كل ما لهم ثلثة البيع المعاد كما جزم به المحقق الكركي فاستدل ذلك
الى المعروف بين الاصحاب صكاً فحكى العلامة في المناهل عن الاولين والحق السامع وبعد الصك في
الزباض ومحمي القيد والتجديد في البيع الموقوف على تسليمه وانما صاحب يوفى عدم الملك مع الناحية
جميع القسرات حتى الموقوفة على الملك وعلية الموقوف وباعدها لا يتوقف على الملك وهو محكي عن
الشبهة على عدة القول بعد ما نأثر القسرات فطعنوا الى التمسك لكن ثبت رجوعه في غير هذا الوجه
وجوه منها ان المعاطاة لا يصح والاصل في كل بيع القصة انما القصة الاولى فلعلم صحة كالمسح في بيع المعاطاة
عرفا فلا يقال ان باع على وجه المعاطاة انما ليس ببيع وانما يبيع ولا يصح عرفا الى المعاطاة وغيرها والتجديد
الاستماعها من بيع المعاطاة عند اطلاق لفظ البيع ولا يرد في لفظ البيع موضوعا للمعاطاة لكان في لفظ
الموضوع لللفظ ودعوان اطلاق عليها فينبغي ان يكون محاذوا لالزم الاشتراك المربوع بالقبض اليه
ضعيفة لان ذلك انما يتحقق في مقام انك لا في مثل هذا الذي ثبت كونه حقيقة في المعاطاة بالنظر الى الوجه
مع ان الاشتراك المربوع بالقبض اليه هو القطع لا القصة وهذا ومنع وجود القدر المشترك بينهما
عن الاضاف بل هو مفهوم عرفا وبالنسبة الى عامة الناس غاية الامر ان لا يمكن من تفرع ومخرج وانما القصة
الثانية فلعلم قوتها احكام الله البيع الدال على صحة البيع وانعدامه من غير تقييد ببيع خاصه ودعوا اجماع
الامة كدعوى معارضتها بعقود اجماع بل يحرم الكلام لا وجه لها القاطع اجماع فلان في قوله محكم
انما المعارضة فلا يتجوز في جميع افراد المعاطاة بعد ان يكون القصة فيها اذ ايشتمل احد طرفيها على اللقب استلزامها
المعارض ويتم الكلام في البناء بهذا القول بالفضل مع ان الترجيح مع عموم الامة لو سلمنا ذلك كما لا يخفى
ومنها سيرة المشايخ على المعاطاة في الخطير والمحتمر ولو كانت غير مفيدة للمالك وبنينا فاسد الزم اتفاقهم
على الخطا وهو باطل فلا بد من اعادة غاية ما يتصل بها من الخصومة اياها لخصم الذي كان المعلوم من
سيرة المستعملين والظاهر هو البناء على اجراء حكم الامة لا على ما اخذنا المعاطاة من ايقاع عقد البيع
وعوه وتعلق السوق والوقت ونحوهما وكل احكام الوارث والخاص والركوات واستطاعة الحج والنظر
الى الجوار ومسئور وطهر وتعليقهم وترجيحهم وهو ذلك وبالجملة البناء على التملك والتملك
لا على حفظ اية القصة من قطعها والقول بان ان كان المراد منها سيرة من هذا العلم منهم من العوام فلا
يجب منعها وان اردت سيرة العلماء الخاضعين للشريعة فذلك ممنوع كذا في القول بالامانة وهو الحق

خيار الفسخ مطلقا لان كل ما جعل العقود جارية فانما نرى انه لو اراد احد الطرفين الفسخ من غير العرف وسكن في علمه
او الرخص به الاخر ولو كان عقد الجارية لم يكن منع العرف وانما هو عليه وجهه لان نوات النسخ لا تكون الا بالعرف
مما في صحة القيمة الدال على كونه حقيقة في العقد المشتري وفيه اولا بالبيع من صحة ان كان المراد فاعذ
وبما فيها من مكان المراد عندنا لفظا ظاهريا فانها تباع جارية بنا بعد ذلك لا على كونها حقيقة مضافا للدلالة
القيمة على ان لفظ الحقيقة حقيقة مضافا لا حقيقة مضافا كما يكون لفظان مراد المراد سواء كان حقيقة
او مجازا وذلك صحيح للقيمة في اللفظ لا في المعنى فظهر ان كلام هذا صحيح فيما ذكرنا مضافا الى قوله وانما
ذلك على جهة الالزام اما كلام المان هنا فقد عرفت ان جعل البيع بناء على كون المضافا فيه شيئا عبادة
عن الاجاب والقبول للفظين ولو كان المراد مضافا لغيره لم يكن التعريف تاما لما فيه ان يكون التعريف
احص وهو غير جائز اتفاقا مضافا الى قوله فلا يكتفى بالتعريف في المان المراد انه لا يكتفى بالتعريف في البيع لا
في قوله كما قيل لان ارادة ذلك بدون نصيب لغيره ليست على قانون العرف واللفظ بل لشيء لا لغيره
واما كلامه في الخارج فليس فيه البيع بالاجابات القول وان المتبادر منه هو الاجاب والقبول للفظين وان
ان التبادر اطلاقه من قوله اما كلام العلامة في كتبه فلهو بزيادة من غير ما به يمكن جعل كلامه في الخبر على
ما ذكرنا انهم جعل البيع في كلامهم مضافا الى قوله كما في قوله عرفت الله سبحانه في قوله عرفت الله سبحانه
يؤيده قوله في الكلام هنا في المعاد وفيه من في المعاد والحاصل لغيره من جهة ارادة المعاد فظهر
والاقتناع لا يمكن حمله على ما هو في المشهور بل لا بد ان يكون العمل على كل من الزام خلاف المعاد وعينه
في غير الخبر وهذا قد سبق القول بكونها عقيدا لا باعلا الملك كما عرفت من قوله ما في المشهور
من ذهب الى انما تباع المشهور بل في المشهور العتيقة ومع ذلك كله فالعقيد هو الحق في الدلالة
حيث ادعى ولا ان العرف بين الاطراف انما تباع وتايبا لا اتفاق على خلافه من قوله انما تباع
الا باعلا ولم يذهب احد لقومين على الملك الموزن مسئلا بامتناع ارادة الا باعلا لغيره من ملك
الملك او القصور للشعاطين في الملك فاذا لم يحسب ان كان شيئا فاسد لم يجز التصرف وكذا في الانتخاب
على خلافه وبما في ان الا باعلا لغيره لا يوجب ملكا أصلا واما كيف يتحقق ملك شخص بذهاب الا باعلا
في يده وزاد في نقيضه على الاضداد ان مقصود المتبادر ان الا باعلا مترتبة على ملك لغيره كما في البيع فان حصل
مقصودهما ثبت ما قلنا ولا يوجب ان لا يجعل الا باعلا بأكليته بل يتعين الحكم بالفساد المقتضى غير الواقع
فلو وقع خبر لوقع بغير قصد وهو باطل وحكمة فيخرج التماز وجوز على الجارية من بيع فسد غريبا من قوله
مقا لئلا يقطع خلاف كلامهم باعلا جميع التصرفات حتى لا يبيع الا لغيره الملك والزمهم حصول الملك مضافا
لما كان في غير التماز بعينه ولذا قال الشيخ الفقيه في ان هذا القول مستلزم لنا مذهبنا في احد حديثين فانما تباع
قد عرفت ان كلامهم صحيح وظاهره انما تباع تباعا وقد عرفت هو نفس لغيره بظهور كلامه عندنا فانما تباع
قال وظاهره انما تباع في القصور بالبيع بل غلظ ابن زهر الاطلاق على انما تباع تباعا وكل ما تباع في
الروضة ذلك حيث قال في الاجابة لما عرفت على تقدير انهم لم يمان قال ويجعل الشيء لا لغيره من قوله انما تباع
بما في الاوجه لغيره ذلك في العرف بغير الاطراف وادعاه الاتفاق على انما تباع تباعا ان يكون ذلك
اجابا مقبولا وانما خبرنا بانه لا يوثق بمثل وانما يكون هو ما ذكرنا والقوله بانه لا يبيع ارادة الا باعلا

فمنه الكبر في المعاملة

المرء من أصل الملك فلا ناس من حكم كلامهم الذي تضمنه القائل بكتبت بغير الأعلی القاديت بغير الأعلی ولا من ادعى
ان كان مثل كلام ابن اودب وفي الصلاة في لفت في ذلك الحرج عينا شاكرا لخصمه الا انك انما باصا انما
الملك فانه لو كان المراد من قوله المردم المردم المستلكن المردم فانه على تقدير ان يقال العون غير المردم
ولو على سبيل الجواز يذهب الملكية فلا حاجة للملك بالاصل المردم وما يتا بعد تسليم الامتناع المردم
المعروف من صور الامتناع المعطاة للملك حتى على وجه الامتناع فقد ادر الشبهة في الدنا
ان وجه الامتناع ليس الا الاستبعاد المذكور وهو حصول الملك معان التفرقات وهو ان توجب
كل عام بالوجه المردم فانه لا امتناع في الزمان في حصول الملكية ولا في اعيانها بل في اعيانها
واقطع كل مثل هذه التفرقات مع ان الشبهة المنع من التفرقات الموقوفة على الملك واعرف ما ذكرناه
الاخر السبق المسئلة على ما ابداع من كل عام في البيع المأخر كما يرد به الحق الكرم فاسبقنا ذلك
الى المعروف بين المصالحاب وحكامكم العكس في المناهل من الاول في بيعه والحرام في بيعه
الزهاض ومحمي المبدأ والتجديد في الجواز في بيعه سليمان والد صاحب يوجب عدم الملك مع انا
جميع التفرقات في الموقوفة على الملك في البيع المردم وباقه ما لا يوقف على الملك وهو الحق في
الشبهة على عدل القول بعدم انا التفرقات قطع منسوق الى التهاية لكن ثبت وجوبه في غير هذا القول
وجه منها ان المعطاة في البيع والاصل في كل بيع القصة انما القصة الاولى فلعلم محقق كسب اسم البيع عن المعطاة
عرفا فلا يقال ان باع على وجه المعطاة انما ليس باع وانما بيع ولا يرد فيه من في المعطاة وغيره وانما
الاستصحاب من بيع المعطاة عند اطلاق لفظ البيع ولا يرد في ذلك لفظ البيع موضوعا للمعطاة لكان مرادنا
الموضوعة للادعاء ودوران اطلاق عليها فيكون عبارة الازم الاشراك المرجوع بالنسبة اليه
منه في ذلك انما يحكم في مقام ان لا يثبت القصة الذي ثبت كونه حقيقة في المعطاة بالنظر الى الوجوب
مع ان الاشراك المرجوع بالنسبة اليه هو القصة لا القصة المقصود منها ومن وجود القصة المشترك بينهما
عن الاضاف بل هو مفهوم عرفا بالنسبة الى حادثة انما في الازم ان لا يثبت من يقر به ويحرم واما القصة
الثانية فلعلم قوله اصل الله البيع الذي انما على وجه البيع وانما في بيعه من يثبت في بيعه خاصة ودعوى اجاف
الاية كدعوى معارضتها بالتجديد في البيع والاصل في بيعه الكلام لا يرد في انما الاشراك في انما في بيعه
انما المعارضة فلا يتجدي جميع افراد المعطاة جدا يكون القصة فيما اذا ايتى كل حد منها على القصة سلمها
المعارض ويتم الكلام في الباقية بعد القول بالعكس مع ان الترجيح مع عموم الامة لو سلمنا ذلك كما لا يخفى
ومنها بمر الشك في المعطاة في الخطر والخبر ولو كانت غير بعيدة للملك وبها فاسد لانما انما في
على الخفاء وهو باطل لا بد من رادته غاية ما يتفق منها خصوص انا التفرقات بها وهو غير المدعى في العلم من
سببهم التسليم وعلمهم انما هو الباع على احواله حكم الاملاك على ما اخذ بها المعطاة من ايقاع عقد بيع
وعونه وتعلق الحق والوقف ونحوهما وكذا الحكم الموارث والاخاص الزكوات واستطاعة الحج والنظر
الى الجواز ولسه من وطهره وتكاملت في ترجمته وهو ذلك وبالجمله الباع على التملك والملك
لا يلحقه بغير التفرقات قطعا وقولنا انما المراد منها استبر من هذا العلم منهم من العوام فلا
يحبك ففعا وان اردت سبب العلم الحافظين للشبهة فلذلك من غير جدك القول بالانابة والعرف

من احيانا قد يباعد عنها ما قد يوجب بان المراد به جميع المشتبه من العكس والعواء فيجعل معها العكس
 ولان زنا غلا اقل من الخلق وهو كاف في هذه المشتبه ونحو الغدا عدها في مقام القول بحرقا وحقا
 ان اجرة الاحكام الخربون من اهل العقد الظاهر كاجراهم حكماء الملك على اهل الرشايات المطلقة بل يطوي
 اولى بوجود العوض منها في المقابل بخلاف الا باحات المطلقة وكما في قوله اعقودك عني وكذا في ما انقد
 الضم صحت على خلاف التعاقد فيصير على مودد الدليل فلا دليل على ان العقد ان ذلك لانه في مثل الاغراس
 نحو حرقا فلا يجعل منها عقدا فيصير منها ان العاطاة لو لم تعد الملك لوجب ان تموت المتاعل من رقة حالها الله
 فانها اذا لم تكن في لزوم المخرج العظم لان على المشتبه ان على خلافه وهو امكان الحكم بقبول انا ان الضم بعد
 الموت دون الملكية ثم ان مقتضى ان البيع هو لا يجاب بالقبول المعطاة ليست بغيره لا يحقق البيع الا بما لا يقتضيه
 الى كل احد بل يعرف بين الفاعل على اللفظ والعاجز عنه ولكن صرح كفا في الاصل والتميز لان غيرهما فانه يقوم في
 كل من الاجاب بين مقام اللفظ في تحقيق البيع وانقضاء الاشارة القهر للبيع مع كونه من غير بالبيعة في
 الاخرى ومن لسانه انما في قولك في تعريفنا لبيع من يفتقر في عكس اشارة المخرج ويرد هم اما ان يفتقر
 حصول الفعل ولا انقضاء الاشارة وشمول العوض ما حصل ما قل في انها لا يفتقر غالبا الى الاصل فيصير في
 ولا دليل على اعتبار هذا اللفظ هنا مع ان المقصود من اتيه صبح العقود ورفع القاضيه في القاضيه في ذلك يحصل با
 الاستصحاب الجلية لا مثل ذلك الامور المحيرة لكن قام الدليل على قيام الاشارة مقام اللفظ وهو ظهوره في الاجاب
 وهو ما دل على الاكفائه بما في عباداته ومن في اية والجماع ولزوم العسر بل الاستحالة في خلاف به مع علة العقد
 على التوكيد بل وكذا في علة التوكيد لا الاصل لعدم وجوبه ولا لانه لا يفتقر من اشارة اجابا في التوكيد على
 احد لان الوجوب يتحقق الاشارة كما في اية فينه هو الاصل بل لا يفتقر في مع اية لا يقبل مع ان الغرض قد
 يتعلق بالحق او الاخرى لا يتسقط فليس وجوب التوكيد في جميع المواضع فانه في وجه العسر فهو لغوي ما ورد
 من عدم اعتبار اللفظ في اطلاق الاخرى فان علمه على صورة الجهر على المطلق على الغرض الشاؤ ولا يكتفي بغيره
 بالاشارة وان كانت المعاملة بين الاخرى في افاذتها المعاطاة مع الامور الصريحة اشكال وان جزم في منتهى
 بيع العقد البيع لا يلفظ انما في كل من الاجاب بين عكس في وقت واما من زعم في الغيبة وهو يوجب ان حرق
 في الوسيلة وان اذ في غير في التراب والمصنف هنا وفي عقد المشتبهين في من المقعد ولفظ مقدر والعقد في البيع
 والحق الثاني في من يفتقر من باع ظاهر بعضهم انه لا خلاف في جزمه في انقضاء في انقضاء الاجماع في الاصل
 الاستصحاب ان يفتقر عند قوله وهو وان اخبر بصحة الاقضاء بغيره لا يستصحبها ولكن يلحق الباقية بغيره
 القول بالفضل وهو غير متبادر اقتضاه بما في ذلك والراي من ان عدم الاقضاء بغيره انما في حقه هو متبادر
 الى انما في صريح في نقل الملك ولا نقض التصديق بالعقد دون غيره اذ الاصل في العقد العادة بما في العقد
 به المستلزم في غير الاشارة واليك كانه غير واما الثاني فلا في المستقبل شبه لوجود الامر لا يقتضي انشا
 البيع من جانب الامر بل هو انشاء طلبه لا يفتقر لافا لولا وان اللفظ الامر والمضارع في الاجاب بان في الامر
 ما يبيع او اشترى منك واما في ان حصل القبول بعد وكذا لو اولى بالامر والمضارع في طرفه القبول
 لويجوز ان اسبقه الاجاب في سلك ان يقول الباقية بغيره فيقول المشتري بغيره وان يفتقر لان ذلك شبه الاستعداد
 الاستعداد وكيف كان فالخالف في المشتبه فيجب جزمه لكن نعم فالقول في هذا العلة في المشتبه في المشتبه في المشتبه

على ما في الاصل

والحقيق ان في ان كان الما طاعا في البيع صحيحه منه الملك والزوج في الحكم بان في الما طاعا في الاولوية
او لعدم الفاعل المرفق بتاتا الامر من اول التخاذل والى وان لم يكن الما طاعا ملك فالحكم بتسليم الملك والزوج على
على البيع محل شك من الاول لانه الشا بقية من جهله في تقديم الاجاب على القول بغيره خلاف بين الاجاب
فصريح في انما شرط في طوع بعد ان ذكر ان عقد النكاح يصعد بالاجاب والقبول سواء تقدم الاجاب
او قبله فقلت في النكاح لو تاتى الاجاب كقول زوجي بذلك فقال وقولك بالاختلاف قال وبما
البيع فان تقدم الاجاب فقال قبلك فقال لا خلاف وان تقدم القول فقال بينهما بالقبول فقال
قبلك فتح والاقوى عندك لا يصح حتى يقول المشرع بعد ذلك اشتريت وفي الخلاف اذا قال بعين ثا لفت فقال قبلك
فتح والاقوى عندك لا يصح حتى يقول المشرع بعد ذلك اشتريت وقبلت وتقول قولك انما اقبلت في بيع وان لم
يعمل ذلك ثم قال دليلنا ان ما اعتبرناه على ثبوت العقد به وما ادعوى لادليل على صحته ومن لم يوجب كونه
الاجماع عندنا في غاية المراد في الوكيل جعل من شرط العقد تقدم الاجاب على القول وهو ظاهر من وهو
الغيبه وابن ادريس في الشرار واختاره من في وفيه الى اشر العقول في في الايجاب والاقوى ان لا يصح
تقدم القول في البيع جعل الاشرط اولى وفي مع ضد والاشترط في بعض حالات الحق الثاني في
الاشرط ان يكون بيعا وفي رسالتنا في المصطلحات لا بد من تقدم الاجاب على اصر العقول ونظمه في مدود
في الاشرط وترد المص منه اولا ولكنه جعل الاشترط عند الاشرط وهو صحيح ان البراج لعله يجوز تقديم
القبول على الاجاب اختاره المذهب الثاني في في وفيه وهو ظاهر للفت ومنه وظاهر في في في في
لعدم تعهدهم من الاشرط بعد مودع الاشرط الملك ثم تبت الحكم في ناجر مع ان الاصل في الاشرط وان القول
حيث على الاجاب لا يرضاه فلا بد من تاجره وجواز التقديم في النكاح لمصلحة استحياء المرأة ومقتضى
اصالة الجواز وان عقد البيع فادبه وفساده في كونه كل منهما في نقل ملكه الى المخر فاذا الجواز للبايع القديم
حاز المشرع ولان الناقل للملك هو الرضا المدلول عليه من الاطراف العبرة لا المدخل للشرع في ذلك
جواز تقديم النكاح بغير شك فليكن في مكره كل فان النكاح مبيعه على الاحتياان باده على غير ثم العلم
من اطلاق كلامهم عموم التراجع للقول بلفظ قبلت وابتعت وما اقرى موداه ولكن مخرج في الثمان موبيع
الخلاص ما لو كان القول بلفظ البعت واشترت او تملك من ملكك كذلك في الحكم ما كان في ثلثه للايجاب
انما اقتصار على القول في قبلت وان اضاف البراءة الاركان لم يكن بغير شك في بيع فلا فرق بين الاجاب
والقبول وانما كل منهما اصدق العقد في الحقيقة هذه الالفاظ المنقذة للمعدة فتبوا في ثمانية فاعلموا لاعتدوا في القول
على الحقيقة قبلت وهو ثما لا يصح الاستداه انتهى في تركا زوى في المطابق للقيس لان القول الذي مؤخره في
عقد المصا وضمانا ان يكون عبارة عن مجرد الرضا بالاجاب او يكون عبارة عن الرضا على وجه مخصوص وهو
تضمنه انشاء نقل ما ربه الحال الى الموجب على وجه الغيبة فان كان الاول فالجواز تقدم ولو كان بلفظ
قبلت لان الرضا بالبيع لا يستلزم تحقق فعله فتدبر في الاشرط بالامر المستقبل كما يقول لسان في ميا
الان شاء انا ارضعنا تطعيه وقابل لما تحب وان كان الثاني فالجواز في المستقبل المربو لعدم تعقد هذا المانع
في لفظ قبلت حال تقدمه على الاجاب لا يخرج من الرضا بما وضعت بل هو في الموجب المستقبل ومن الذين
انهم غير من الدلالة الى نقل ما ربه الحال الى الموجب بل في قبلت حال ماخره في رضاء بمان ان شاء الله

في البيع

منا

سابقاً وبلز لا بد له لا بد على فعلها لا بد على فعله الصواب غيراً وأما ان شرب ونحوه يجوز تقديمه في الحقيقة
 ليس قولاً لعدم كونها خوارقاً في حقيقة الأمر المعطاة وهو القول بذلك أخذ في حقيقة أن ملكية
 مال صاحبها لنفسه بأدائها له وهذا ان وقع عقوبتاً لأجباباً وجب تحقق المطابقة ومفهومه والأول ولذا
 يجوز تأخير تقديمه وهذا هو الذي ربما التمس فيه ثمة فقام مقامه لأنفسه وسكونه على هذا الكلام لو
 جازاً تقديمه ان شرب لم يخلو العقد عن القول مع أن الإجماع قائم على شرط القول في العقد بنفسه
 لأن المراد من القول في المقام ليس مفهوماً والمطابقة بل المراد منه هو الشيء الثابت بالاجاب بالاجاب
 مع مفهومه أولاً فاقبل وجب أن المقام ان القول الذي هو كونه المتأخر عنه عبارة عن الشيء الثابت لا لا
 كان الحقيقة هو ما ذكره أنه يكمل قدس بل قد بين أن التصديق بالمراد يعيق بالقول على الشيء الأول
 ويقود ذلك باعتبار أن استعمال الألفاظ المجازية في العقود معيّنات لئلا يؤول إلى أن نفس لفظ القول هو
 اللفظ الذي يقع به الإيجاب فيكون جائزاً في الحكم من جهة واحدة الأخرى إذا كان مقدماً على الإيجاب فاعتبار
 القيمة العقلية عليه الآن الصراحة بغيرها غير بعيداً كان المعنى المجازي بعيداً في الغاية كما في لفظ قبلت
 لو أريد به القول بالحكم على مثل شرب وأقبل ونحوهما فإن المراد الحكم به وإن كان جائزاً إلا أنه لا يفسر
 من الجوانب البعيدة التي لا يلائمها الأول في معنى القبول على المعنيين ولم يعرض المصنف لإحالة تغير المعنى
 وتقدم الإيجاب وتقدمهم معاً اعتباراً غيرهما من شأن القول بالإيجاب والتعريف وغيره هو صريح في أن ثابت
 لا يتبادر أن يقتل أن أوصل استعمالاً فإنه في التبعيض شرطهما النطاق زماناً أن لا يثبت القول بحديث لا
 يعدلوا بأوليه في تحملنا وتفسيره وسؤال وقال الحق سبحانه في الرسل لا يأتونكم بكل عذر إلا وهم
 أحد طائفتين من وتوعد باللفظ الصحيح الخ لا يقع بغيره إلا أن الرسل المتعاقدين أو أحد هذا ذلك وشق قلبه
 عادة لا بد من ثبوت القول بحديث لا يتخلل كلام اجتهاد ولا سكوت بلون في العادة ولا يفسر النسخ والتسا
 ونحو ذلك ويشترط إتيانها بالألفاظ الصريحة بآثارها فلا يقع البيع بلفظ الأجرارة والتمكاج وبالعكس فإن
 من أخرج كل من هذه الألفاظ غير ما هي منفية انتهى قلت قد تحققنا بآثار البيع لغزوة فاعلمنا حق
 القول بآثار شيء يدل عليه من لفظ أو أشاره أو غيرها وبينا أن حقيقة الأدلة صفة البيع ولو خرج البيع
 الواقع بغير لفظ في المرفعين من لزوم وبقى الباطن تحت اللزوم فإذا وقع بلفظ أن على الإيجاب للعقد ويؤ
 ما صيغ كان أو غيره تقدم الإيجاب وتأخر القول ولو تعارضت الألفاظ الصادرة في الإيجاب للعقد ويؤ
 ثامرة في كل عقد لا يخرج كالأول ونحوها للأصل وعدم انفراد القول في المتعارفات وأنه لو جاز
 لناس للذو داعي ودعياً يمكن دفعه والراجح في ذلك خلافاً لصريح الأحكام من في المناهل فأنه
 يجوز إذا جهر القبول ولو لم يستد هو كأي وكيف كان باللفظ العكس كان أو غيره مكملاً كان أو غيره أما
 غير العكس كان أو جهر الألفاظ الصادرة بغيره ويدل على عدم اعتبار الحرية بخصوصية لا يثبت في ات
 البيع ونحوه من سائر العلامات ليس في اصطلاح جديد بل هي باقية على الأصل في التوبة العرفية بالاعتقاد
 والتشاور إنما أمضاها والمرفوع أن الشيء مبيعوث على الجميع فيكون قد اتفق جميع الصامات الواضحة
 ما في أنه إلا أن ثبتت بدليل خلاص الألفاظ العرفية وأنه لو لم يكن الصيغة العرفية بوضوحه لورد نص
 على عدم كفايتها العرفية أو على لزوم التوكيد وعلى لزوم التسليم وضبوطاً معاملة في البلاء وكما لو أنشئت

في بيان معنى
 في الألفاظ العرفية

لتعليم سائر الزمان من القسوة والصلابة و...
 ردعهم لآلهم الملقوا على هذا الأمر الجلي...
 القول بأنه ليس لغير العرب عندنا...
 هو المعاطاة وهو مع يقين في نيك...
 فهدت سائر الناس وقد يخلص...
 لم يندرج تحت اسمها وهو...
 العرب فكانت سائر الناس...
 بناء على الاشتراط...
 دون الثاني...
 من الاحتياط...
 الثمن والمؤمن...
 والأطلاق...
 فإذ كانت الصفة...
 بعشر فلا ريب...
 المشهور...
 هذين...
 بالتف...
 ألباق...
 المعنى...
 وكونه...
 عن هذا...
 نفاس...
 على ذلك...
 وقاعدة...
 مجمع...
 فلا...
 استدلال...
 لعلمان...
 لغت...
 فساد...
 وان كان...

بالعامة

تتم

فان

فان لا يضمن لانه لم يصعد للمعا ومنه فيه فاذا التفت الوجه له الوجه بالجهة الفاسدة لم يضمنها وكما انما تارة فاما
الغير المضمون فبالضموم زيادة على ان المراء بالفاضة الصحيح للعثمان فاذا تيقن لا يضمنها كما ان شرط الاشكال ان
مقتضى ذلك عدم ضمان العوض المتبادر فاسدا لا يمكن الا جازة في غير مقتضى ضمانها كما ان شرط بيعها بالخطاب مع ان
جسمته في الزمان من بيع الحكم بالعثمان بل حكمه في بعض بنسبة الى المفروض كذا انما مقتضى ذلك ان المراء بالضموم
مؤكد العقد في الاجازة المفعة فالعوض يخرج في حكمه الى القواعد وهو كما ذكر من عدم الضمان في جميعها الا انها
امانة فاما في انفسها شرعا والفقهاء فاسد لان دين عليه يدعدوان موجب للضمان فان بيع المهر لها انما هو بشا
على الاستحقاق على الانقضاء والمفروض عدم بيع الثامن في اصل ما ذكره قدس سره بل في بيع مع صدقات الذي
يلوح من كلامهم عدم ضمان العوض المتبادر فاسدا بامتناع العقد في الاشكال لاخر فان الضمان في العاقد هو المفعول
لاخر العقد العاقد بخلاف الصحيح فان التبيين هو العقد فكيف يفسر من انها لا تملك فوطيها لاجازة مع فروع
ايضا بان لفظة التبايع في بيعه وبما سلكه لفظ التبايع انما هو للثابتة لا لعلية الثابتة لاخرى ان العقد الصحيح فلا يوجب
الضمان لا بعد التفسير في العوض وتلحق العقد العاقد بغيره باعينا انما التملك القبط على وجه الضمان والاعيان
انتهى بالحكم بالعثمان لغير العوض وهذا الاجم هو المراء من تعليمهم للضمان بدخول على ان يكون العوض معتمدا
عليه فان دخوله على الضمان لغيره لا ينافي انما العقد العاقد فويضمان ما يقصد من ان الحلاق الاكثر الضمان
يقصد عدم الفرق بين علمها بالفساد او جهلها وعلم احدتها وهو صحيح لك لا يتردد ان نفس الاشكال في قول
جمل الشبهة بالفساد ان قال ولا فرق الى اخر العبارة ولكن قال كجدة ولا تفرق بؤنة في جميع صورته اذ التبايع
مع بقاءها وبدونها مع تعلها ومفضل تحقيق الاثر كجدة في بيع وقصد لا بد له الا ان الاصل بان كان على خلاف
وهذا قال في طاعة ابا عبد الله في البيع الصحيح والفساد مضمون عليها اجماعا ولا اقل من التمسك فانها لا يقصد بها
مع الفاسد بوجه باقر اذ كيف يستدرك بالامسك فاما ما مضى من العلم بضمانه المالك فورا عن جمل الجسدية
ما ذكره في اخر كلامه من الضمان بغيره ما ذكره اياه انما هو مع التلغ فاما مع وجوده في بيع الثمن فلا اشكال ولا خلاف
في انها غير اذن ومؤيد الرد عليها الوجه في الالتم الراد الا اذا كان له مؤنة كثيرة يتيسر بها في العوض والعاقد
فانتهى لا يجهل ان حصل ثمة منفصل ومنفصل ومنفعة متوافرة له المالك بل لم يقبل غيره خلافا لآخر الوجه في
فيما الضمان من ثمة بالتبعية من الخراج بالعثمان قال في بعد الخراج اسم للثمن والغاية التي يحصل من جهة البيع
الى ان قال ان معناه ان الخراج ان يكون المال يملكه ملكه فاما كان البيع يملك من ملك المشتري لان الضمان
انقل اليه بالقبض كان الخراج لا يتفرق في حق من ضمن شيئا وقبضه لثمنه فخرجه له فاما في التبايع والفساد
فالمشترى اذ لم على ضمان البيع في حق من ضمن شيئا وقبضه لثمنه فخرجه له فاما في التبايع والفساد
من ذلك ان خراجها على تعدد بغيرها كما ان الضمان عليه على هذا التقدير ايضا والحاصل ان الغنمة والغاية
بما ذكره الفراهي فلا يجمع ضمان الخراج وفيه ان القواعد للمفعة من ضمان مال السلم واخره بعد عدم جمل الامر في البيع
لا يترك بجزء الزيادة المربوطة الفاضلة لا لكونه مستقلا خصوصا بعد حمله لثمنه بل لا يملك هنا وفي الغنمة
الغنمة بغيرها في اقدم على ضمانها مع ان خراجها لغيره لان المستحقة يملك لا لا يملك ولا للمفعة في المناضع الغائبة
الغير المستوفاة وتجلان من اصله البراءة وامكان اذ لا يباح تحت قاعدة ما لا يضمن بغيره لا يضمن بفساد
كونها موالا لغيره بغيره فيكون محرم ما وامكان اذ لا يباح تحت قاعدة على البهائم ثم لا يربك في وجع اكثر

[illegible]

مكتبة جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

الاول ان دفع الاموال الى توفيق على العمل الرشيد ثم توفقت على معاملته بالعدل كمنع بدمه ليعمل بالعدل ايمنه ومن غيره
 من يتراهم بدين غير الدين ايمنه ان العلم لا يجوز ان يرفع في البيع والشراء ولا يخرج من اليد حتى يبيع عشرة اشترى
 حتى يحوط على ثمنه يبيع اشده مقال هذا الشدة قال حلاله وفهمها ان الجارية اذا تزوجت وخلها بها ابيع سبعين ذهبها
 اليهم ودفع اليها فانها وجاز ان يرفع في البيع والشراء واجبت عليها الصلوة والكساة ويجوز لها ان لا يعتنبا باجاءه بعد البيع
 تعزات قبله لمخر وجوزها بانه ثمانية لم يملك بملكه وكذا نكحت كسوة من ثلثه ثم وهذا ما ينع كونه من الجارية في الماطة
 والقياس كالتحليل ان يرفع في البيع والشراء كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 على جلاله في الميراث يرفع في الحكم على الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 لغرض العز من كماله ليس محله اذن ولا من الزوجة فليس له معارضة بالادلة المتقدمة والبرهان في صحة ميراثها
 لعدم اعتبار من اصله وانما ثبت ميراثه بالوفاء بالصلوة وبما لا يرفع في الغيبة ميراثه حال الاختلاف بمقتضى ما ادخله الصبي
 في العز المذكور وهو موجود في المحضر ثانيا في خصية الالة والاختلاف في الميراث عدم موضوع ولا للميراث على ان يرفع
 والشك في الاختلاف في الميراث في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 الالة المتقدمة من الميراث في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 الميراث المحض بالمكافئ في كونه الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 ما من غير من الالة العلية فيكون كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 بين الصبي والميراث في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 قد يرفع في الميراث في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 وشراكم في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 بما هو لسان في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 من بيتا على الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 فان انكها البس الا الكابرة وجوزها في جميع الاعضاء في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 دور الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 للميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 مستقلة في الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 للميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 اذن الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 لميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 صليها للميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 الالة الميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 المشتداه من ميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 بناء على ان ميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 بناء على ان ميراث كونه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة

[illegible]

اصل في الموضع الخامس
عاشرا احدث في الموضع
السادس

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مرة في حكمها ودر عليها واخره في الجزاء والشريعة الجارية احكامها فاعلموا ان اختلاف هذه الامور لا يمنع من كونها
 الملأ بالاعتقاد في حال الاحراز وتصفاته للعقد والاعمال الملأ من جنسها في حال العقد وفي حال الاحراز فاعلموا ان
 ذلك لا يمنع القول بان نقل الاثر من المقتضى ولا يرد عليه وقصر من انما وترد على عقد ذلك ولا بد من وقوعه من غير ان
 من الكسف فتقول ان من سببان لكونه لثمة حصول النقل في حال الاحراز الا انه غير معلوم للعقد في حال العقد والاعتقاد
 علم حصول الملأ وانما لا يكتفى عند العقد والاحراز في نفسه شرط الاحراز في شرط الوصف للشرع فيها وهو كونها لثمة للعقد
 فالعقد ثمة للعقد المعلق بالاحراز وهذا صفة من صفات العقد وان كان نفس الاحراز متاخرة فكان العقد المتأخر
 قبل الاحراز موقوفا على الظاهر في الصحيح هو العقد المحرق بالاحراز والقبض وهو العقد المعلق بالاحراز فاعلموا ان
 يتبين ان ما وقع كان صحيحا في نقل الاثر فاعلموا ان الملأ كانت الاحراز معبدا للعقد في حال العقد والاحراز في حال
 من وزن تأثيرها فيها امتلا بالاحراز في العلل فيكون له العمل في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 وجوبكم من حيث لا ترون عليه حصول ما حصله الشارع في سبب نقل الاثر في العقد المذكور في العقد في حال العقد والاحراز في حال
 اذا دعاهما للاحراز فصار العقد نافذ لا من حيث هو في نفسه في الاحراز والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 وهو من حيث هو في نفسه في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 لا يحصل تمامه اذا وقع في تمامه في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 مما لا يحد في الاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 الاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 يقول الشارع في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال

لو كان ملكا لمسايقا عليه ولم يرد من مداخل القول بالنقل من مقتضى الحدود في الاثر الا ان سببا في حال العقد والاحراز في حال
 اذ مقتضاها عدم مقتضى الاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 بالبيان في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 القواعد عدم تعقل ما يترد الامر المتأخر في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 عن الحصول ولا ينافي في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 الشرع في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 ان الشرع في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال
 يوم الحظ في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال العقد والاحراز في حال

المعنى

الغير بين العلم والحجة لم يذكر بين وأما القول بالكشف بالحق الأول فلا شبهة في أنه مخالف للمواظفة وهو منها محذور
الشرط الأمر المنع من أن لا يشرع في الأمر إلا بشرط نفس المنع منه ومنها جعل الأمر استثناء شرطاً عليها ومنها أن لا يشرع
في الواقع ما هو مشروط به من الكشف ولا يغير ذلك يقع عليه فلهذا يتحقق بيان لمصلحة عليه لا بعد ذلك أن يكون هو في
الاستثناء لا سيما في غيرهم وقد منها كون الكافر مالكا للعلم والمصلحة فيها أو بشرطه فقولاً فاسلم ولما إذا كان يمكن
المناقشة في ما يخرج من صحة العقد لهما من غير أن يفسد على عدم ما كثر لهما في السبيل فلا يفسد العقد وهو
ما هو صمد منه لا جازة لا بعد علمهما فلو كانا شفعاً لا يفسد العقد بل يخرج جازاً من غير أن يكون القول بالكشف بالمصلحة
حالاً وصحة هذا القول كما لا يخفى على ما قد يقال عليه أنه لا يمكن كون المال بالمال والى ما كثر على القول بالكشف بالمصلحة
أن جعلناه بالمصلحة المبررة أو العقد لهما من غير أن يكون المال للمؤمن أما المال لا يكون الميت مالكا وهو لا يملك
في القول بالمصلحة المبررة أو العقد لهما من غير أن يكون المال للمؤمن أما المال لا يكون الميت مالكا وهو لا يملك
أن ظاهر الأمر يخرج فيه وهو ما لا يخفى فلهذا لا خلاف أن ما فيها أن القبول بالمعاني أو بيع فضولها ليس له عقله
بها الرجوع منه قبل الإجازة بل لا خلاف أن الكشف بالمصلحة الأول يجوز تنقيبها منها مكشفاً عنها العزم على القابض ولا الرجوع
قبلها بل لا خلاف أن الكشف بالمصلحة الثاني والعقد منها لا يخرج بعض العين مثلاً أو فضولها على المال لبعض الآخر ثم الجواز
الأخذ بالصفة المشرية الأول ينسب على الكشف بتعديته والثاني ينسب على النقل ومنها أن فتح الأصل لا يشترط قبل الجازة
الأخر مطلقاً على القول بالنقل والكشف بالمصلحة الثاني دون الكشف الأول لأن مقتضى وجوب الوفاء وجوبه الأصل ولو لم
العقد ودرية تقتضيه من جانبه ووجوب الوفاء على الغير من جهة الجازة المال كان العقد تام من طرف الأصل غاية الأمر شرط الأول
على غيره وهو مكان التشايع للعلم المزبور على القولين لا يخرج من داخل الدفع أو من جهة الجازة على القولين في العقد
شرطاً أو شرطاً لا يصحها لا يجب الوفاء فإن المأمور بالوفاء هو العقد المعلق الذي لا يوجد لا بعد العقدان قلت كان
العلم المزبور يقتضيه من الجانب على الوجه المزبور فليكن يقتضيه من كل طرف بعد العقد العقد للبناء أو الوفاء في النشاط على
جماعهم فغير مما جاز التوقف على جميع أحوال قلت أهل العمل يخرج عند الفرق وجود الفرق لا الجازة من العلم
لحمة الفرق على الأصل لا الوفاء في الكسب إنما النقل عنه وجب جازاً تقتضيه النقل لا الجازة من العلم
وهو ينسب بالاجماع فليكن الأمر كذلك لأن الأضاح من الملائكة المزبورة لا تقتضيه الوفاء بالعقد من جهة العلم الذي
به على غيره إلا أنها حكمة لغيره فلهذا ما ذكرناه من عدم الفرق في حق من النقل فيما النقل عنه يكون داخل في العلم الذي
نفسه بخلاف النقل فيما النقل عنه فإنه خارج عن ذلك وإن كان داخل في عموم المبدأ لا يخرج في الآخر من العلم
المزبور وهو ما ذكرناه من أن النقل على القول بالنقل من أن المبدأ وجوب الوفاء بالعمود الجازة لا يشترط أن نقل العلم
بالكشف وإن لم يكن شرطاً إلا أن الأمر المنع من شرط كعرف وهو يعلم مقتضى رعيه ذلك وجب عليه ظاهر ما ذكرناه
أنه لا وجه له ذلك من الفوائد ومنها يجوز أن يفسد العقد فيما النقل عنه بل على النقل بالكشف بالمصلحة الثاني وعدمه على الكشف
بالمصلحة الآخر ولعله لعل هذه العقوبة التي استدلوا بها على من استشهدا لعبد لرب في الشهادة المحصورة في ما نقله في العقد على
فضول لا يخرج القدر من نطاق الأمر متبناً الجازة وقد كان الأمر كونهما اجتهاداً في إدامه ولو جازة لا يخرج القدر من نطاق الأمر متبناً
الحجة الواقعة به أن من العقد هو التوقف الذي يقتضيه هذا المصوح أن الصلوة المبالغة لا يترتب على الصلوة
الجماعات الأربع لرحم الله تعالى بجمرة الصلوة إلى الجهة الأولى وكذلك في العلم بها لو كان واجباً وجب إلى الجهة الثانية
مقتضى علمه وإن له بأشياء أربع أن نؤسسا وجوباً في العلم بالامتنان في التكليف يكون المراسمة بالمصلحة الأولى في العلم

الشيء وهو هنا موجود بعد ملاحظة المستحق الحاصل من الشايع وهو حقيقة قبل نجاح البتة ثم يتغير كل واحد من قبل البتة المستفاد
به ما يتغير الخاص وهو بخلاف الحقيقة وتكون الموجبة المتغيرة فيه معلومة بالباطن فإن الحقيقة السابقة تستند إلى كونها
التي لا يعلم بها إلا فائدة بعد ما تقرر عمله أن عكس ذلك في قولنا الموجبة يتغير المعنى فيه وإنما ما أتت عليه
القبالة قبل الأمانة فانه قيل على الكشف ويصح على الشك كما قيل وفيه أن العتبر القصور احتياج جميع الظاهر البتة
عند الحقيقة لهذا الشأن وهذا الموجع المأمور على عدم قبل الأمانة وذلك لا يوجب على الغير قبل الأمانة
ويزوفاً ويذكر ما قبل الأمانة فهو يحصل ما عايناه من قبله في ما ذكره ومنها ما أتت الوقت فالبتة الموجع والشيء
قبل الأمانة بالفضل لا يخرج من وجه ولكن وادخل مع كون البتة حقيقة أو بعد كماله ويخالف في أن البتة صحيحة على الكشف
وبعد على الفعل ومنها ما أتت في عقود الفصول على البتة فيخرج الجواز ما قبله على الكشف لوانه كل كلف أو ما
يعمل الوقت ما لا يؤثر في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
وأنما أثره ترتيب على الفعل فيكون ما قبله على الفعل في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
ويؤيد فيهم الثوب كجواب الكتاب في نفسه وهكذا في ترتيب على الفعل في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
الكشف وتماثل على الفعل في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
عمره فانه يتبين في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
الأمانة على الفعل على الكشف في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
مضمون الخبر الذي هو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
أو مكان نعم من عندنا أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
المعنى في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
بل من ضمن الخاص في الخارج على البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
ذلك وهو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
كثير من الفاعل وهو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
بكونهم من الفاعل وهو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
المعنى في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
الزوجة مثلاً من جهة الفاعل وهو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
ذلك في الفاعل وهو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
الأمانة والماضي رداً في البتة في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
مثلاً في كلف والفعل في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
فعل في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
مطابقاً للفتنة وهو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
فما زادها مع وجه الفاعل وهو في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
من حيث الشرط ولو انكسر في نفسه فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد
لومات ما لا يثبت في الأمانة فبان أن البتة على الفعل لوقولنا ما عايناه بالكتابة للغير للأمانة ما لا يفقد

سلطة الثالث والفرق بين ارضها وارض المالان يظهر على الكشف فانه على الاول يكفى عن الفعل فحين العقد وعلى الثاني عن
حين الموت كل اثناءه على جواز ثبوت المال حال العقد والخير والافاء لرفع ساطع من صلحهم وان كانت الامارة نورية كما توهم
لنوع الاول فمضافا الى محجره من قبل الشفعة واجازة البيع لا بد من على الجاوة العقد نعم لو تم بينهما كفى او تروى عليه
جميع اثار العقد هناك في حكم الاجازة وشروطها وانما في المحرر فتكون فان بعد الاثر بشئ الطكون العقد جبراً في محال
لوان مال الفاعل خلع واجازة وسبقه على اشكال فكله لوان ما لا يجرى ثم يملك واجازة الكلام مع مخرجه في العبادات ولو
احصل الاثر لا يثبت في العبادات ان المروا اعتبارا وصالحة الجبر والهيئة للأجازة محال العقد فلو جردت العقد بالية كما في
الثالثين لرتو في الاجازة وفيه ان مقتضاها عدم محر الاجازة من الوفاء لوان العقد حين كماله لم يمتصص بموت ونحوه
وعدم حتمها من الزمان والمفسر بعد ذلك انما في الاجازة لوان العقد اعتبر المروى او مال المفسر الا في المحرر فاصو
المروى وليس له اذلية للاجازة حال العقد مع ان محر الصورة لعلمها من مخرجها وقيل لا يحل ان يكون المروى افعالا
العقد لا بد ان يكون له محر حال وقوعه فيه ان لا يلازم التفرع بين وجود المحر حال العقد بينهما وهو الوفاء في الاول
المال الثاني منه ان عدم إمكان وقوعه على محر المحر نيا على عدم تحقق ارضان عن الامام على ما هو كونه
لاولى بتمهيد ذلك في محر الكا كجاء على الشئ من فصل قوله على الاب ويحكم كيف ما كان لا يوجب عقد اشياء او يوجب
المحرر بالمعنيين حتى يتم التكامل والعمامة لا اطلاقا وقد ترجع الضمان ولا اقل صورة وجود الوفاء وفيه
فلا مانع عقد ما من من محر العقد فحال من منعه هذا الضمير في زمان انسخ وانما يوجب مع ان منقضى حاله ان كان المحر بعد
امتنع الوصول لا يشهد ان البيع من نفس المانع محر العقد بزمان اشياء وانما كالا يصح ان لا يشترط ان يكون المحر الجبر
حال الاجازة مان يكون بالغا فانما لا يكامله وحل بشرط ان يكون كمال العقد ان لا يشترط ان يكون المالك حال العقد
هو مال خلا الاجازة او مخرجه على الاول ان يكون المشتري كونه يراى العقد حال العقد مع ذلك في المشرع ما كفى في اجازة
وغيره وعلى العقد بين الباشا للبيع انما هو لا يوجب اشكال في فاعله وهو الاثر في الجبا لوان يكون القيد على العبادات
اجازة بعد الكبر ان الاصح محر الصورة فلتا بمتلا من بعد ذلك بل على اعتبار العلية الجبر حال العقد ولا اشكال في محر الصورة
الثالث لا اوى ان لو فلتت زعمان مع الاحتجاج الى الاجازة لان المرفوض ان الباشا يكتسب مال الزمان المال لم يرضاه على
ان كان يعلق من الغير وقد نفع كما امر لا اشكال في محر الصورة الزمان بغيره لان الثاني ليس الا عدم الاهلية حال العقد
ان صرح مع هذا كذا صورة انما الى المال حال العقد مع حال الاجازة وانما صورة الثنا وبهذا حال العقد على ان
يكون محر المحر فلا يوجب انما ان يكون موانع او غير ذلك الاول انما مع نفس المالك والمالك حصل الباشا جبا كاشرا
او بغيره كما لا ريب وهذا القاع فتنه حتمها اجتمع وصادها كالتفصيل الا انما يظهر هذا الاول وان كان قد يرقم
الثاني من وجه الاول لزوم خروج المالك من ملكه ما لا بد من يملكه وهو واضح على الخفاء من كونها كاشرا للثالث
لوازم المالكين على ثبوت واحد بناء على الكشف في الثالث لزوم عدم دلالة الاجازة المتأخرة لما كفت من محر العقد الاول
وعن كون المال ملكا للبشر الا في البيع في العقد الثاني على الاول بد من الجاوة المشتري البيع الثاني بيعه ويذكر فعلى
يلزم توقف اجازة كل من المشتري على اجازة الاخر الثاني ان بيع المالك الاول للعقد فلا يبيع الجاوة المفسر الذي يعلق
التمسك انما انما قد علموا وجهه فان الامر كما في جميع العقود التجارية وما انما لا يمنع بعد فواضح الاثر في قوله
لقد تم انشاء المفسر لغيره لا للاجازة ليجب انما من الوجهة الثالثة الاول خلاف قضاها كاشرا للاجازة على القول
على الثاني حين العقد وهو بمنزلة من التحقيق فيما لو كان المحر غير المالك حين العقد لعدم دليل شرعي او عقلي يقتضيه القول

يخرج الماد من ملك الجاهل بين العقد على القول بالكشف بل لا مانع من كون الأمانة كاشفة من زمان تأجيل التناهي وهو
 الوزن والاعتقال وما عدا ذلك الواسع فإنه ان وهد من كون البيع المتأخر رد العقد المتأخر انما لا يقع في العقد المتأخر
 لكن لا يمنع من كون العقد من زمان التناهي الى زمان الكشف فيكون له الأمانة وان اردنا رد العقد المتأخر انما لا يقع
 بعد حصول ما يملكه عليه من الماد مع التناهي وتوقيع العقد المتأخر انما لا يقع ما قبل ان يقع العقد المتأخر انما لا يقع
 مقودا لحل الأمانة بالقبول في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 المتأخر من حيث الكاشف فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 كما ذكرنا ان العقد متعلق بالمادة لا بالزمان فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 التناهي والاعتقال لا يملك فيه خلافا لقولنا في غير ما يقع من العقد المتأخر انما لا يقع ما قبل ان يقع العقد المتأخر انما لا يقع
 غير ذلك كما لا خلاف على تسليمها انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 موقوف على الأمانة فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 على التناهي ان الماد وقوعه لا يشرع في وقت الأمانة فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 وانما من شرطه ان لا يقع ما ذكرناه فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 موقوف على الأمانة فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 في غير ذلك جماع القول بالقبول في العقد المتأخر انما لا يقع ما قبل ان يقع العقد المتأخر انما لا يقع
 من ذلك بل هو لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 كان قبلا للناجيا لا حكم لزمانه فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 حيث انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 استحقاق الماد من الزمان الى حكم انما مضافا للمعنى من غير قوة لا لغيره بل لمرور الايام فيه وقوله
 انما من شرطه ان لا يقع ما ذكرناه فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 به لغيره انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 مؤسرا لغيره انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 اشكال في لزوم البيع من غير قبض الماد فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 جازا لغيره انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 ان العقد المتأخر انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 عن الملك معقد انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 لوضع غيره من غير قبض الماد فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 الاكتشاف للماد لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 يتحقق كونه ملكا لغيره انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 المتأخر من غير قبض الماد فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول
 الايجاز بل ما في الصورة الثالثة انما لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول فلهذا لا يلتزم ان يجرى العقد في زمانه الأول

دقيقتين نوعي العقد من كونه مبيعاً او صلحاً او فسخاً من غير ان يكون نكاحاً او جارية مبيعاً لعل العلم الاجمالي في فعله لا ينفك
 الاول لكونها في الحقيقة واحدة وكذا العقد لان العلم الحقيقة انما يتحصل بين المالكين فعدا الجارية فليس العقد مبيعاً عند
 صيرورة الجارية عند كفاها لعل العلم ان علمنا في حكمه الاذن الثاني في العلم الاجمالي بوقوع عقد قابل للأجارة فليس العقد مبيعاً
 بشرطه في الجازان باكون جاعلاً لجميع شرائط البيع على الرضا ولو كان محجوراً او صار معلوماً حال الأجارة لم يكتف بالحق القليل
 بين الشرط البعدي لغير شرط لغير الأمانة كالمعقل كالمعقل في بيعها وبيعها بين الشرط البعدي لغير شرط الأمانة لعل العقد المعتبر في باب
 الصلح وتعدو اليه البيع وهو ما يلائم لزوم اجتماع ما هو من قبيل الاول مع العقد وعدم ما هو من قبيل الثاني المتضمن
 الثاني لشرطه في الرد وهو يتحقق بقول من العقد ودوره وما اشبه ذلك كما ان يتحقق بكل فصل يخرج من كل حكمه البيع ويخرج الرد
 التزام محض بغير رد يكون مفعولاً للأجارة لغير رد من ملكه واما القصر في البيع كالأجارة او غيرها وان لم يكن مفعولاً
 لها في الاثر فيبطل على وجهها فكيف عدم المصادرة للملك فيبطل على القول بالكف في المثل الذي هو مفعول الاول واما
 على الكف بالبيع الثاني فقد قد عدا الأجارة لأنه كذا يكون باطلاً على تقدير وقوع الأجارة في المدة من غير العقد في
 جميع ما يقع من حقوق الأجارة لا من مبالغ اجتماع المشتريين في ثلث النقص الذي لا ينافي ذلك في كونه مبيعاً مبيعاً فحق
 التقصير ليس من صوره علم المال الثاني في دفع العقد المفقود وبين عدمه فان في الاول حكمه بكونه رد العقد وهو ما فعله المالك
 عليه بخلافه في الثاني هذا كله ان جاز البيع فان لم يجره كان رد المالك لشرائه من المشتري اذ لا يثبت ان المالك لم يرد
 البيع اذ ضمان لبقاء البيع على ما كانت له سوا ذلك ان عايناً او كمالاً ليقضي التقصير الموجب لبقاء الجارية على ما علم ان
 المالك لم يرد البيع في حق المالك ان يرد العقد بغير رد المالك من ذلك ان كان مبيعاً في ذلك كونه رداً على ما علم ان
 الفاسد وما بينهما في جميع بعض فبما سدد وهو قوله في المدة ما اخذت تحت توفيقه فلا يرد تحتها المسئلة هكذا في قوله ان
 يجره كان للمالك ان يرد المثل من ماله بغير رد المالك او غيره او غيرها ويخرج من ماله من شاء منها لو كان مفعولاً في البيع
 القصور المبيع للمشتري ومقتضى المصلحة في دفعه من المشتري لغير رد المالك وان كان انفراداً بغير البيع والامانة
 وجعله ولو توقف رد على بدل ما يزيد على القصور وجب للمشتري في دفعه ان لم يرد المثل في دفعه على البيع ما
 يلزمه باخذها من المشتري وردّها اليه او بذلك لغيره في المدة او اذ اوقف رد على ما يقع زماناً طويل في رد
 نعم يبيع المشتري على البايع بما دفع اليه من الثمن بل ردّها لغيره للمالك من نفقة او عوض عن جرحه او عن ثمنه او عن ضمانه
 او غير ذلك اذ لو كان عالماً انه لغيره البايع لم يتحقق الرد الا لمعاً فاذا كان عالماً انه لغيره ولكن ادعى البايع ان
 اذن له هذا لما ذكره المعتبر بما لم يتحقق الكلام في المقام بحيث تكفي الشك في المرام في دفعه في احوال البايع
 وفيه في الشك في البايع لغيره المشتري الثاني في مستند مجموع المشتري على البايع في ذلك انما الاول ففعل البايع واكثره لعل
 ان يكون عالماً ان مال الغير لم يرد في دفعه او يكون جاهلاً به او يكون المشتري عالماً به والبايع جاهل او
 العكس مع كون البايع مدعياً فاصداً بغير الرد ولا على الاول انما يؤثر ذلك علمه في اعتقاده واما رد ولا يؤثر في ذلك
 بان كان مدعياً ذلك لغيره سواء عزم ذلك ام لا من دفعه الى طالبه بغير اذنه له وكان المالك يعتقد ذلك
 من خارج بحيث لم يؤثر في ذلك تدليس المالك لا في عدم الرجوع في الصورة الاولى لعدم صدق الظاهر على البايع في الرد
 على المشتري بما دفعه الصورة الثانية اشكالاً لعل الا في عدم الرجوع في الصورة الاولى لعدم صدق الظاهر على البايع في الرد
 كالاول في ردّها فلا يرد بيعه من احد بخلافه في ردّها لغيره في دفعه ما عاين ولا في ردّها لغيره في دفعه مفعولاً
 الصورة الأخيرة فيها اشكال من كون قصد ذلك ومن جهة ان الاخذ قد خطأ وتعتبر من قبل غيره فلا يكون معه رد ولا

[illegible]

انتهى إلى القبرين البقيع الفاسد ما باله لا يرق فلا يقان بأن علم الشيخ والفاساد حمله وهذا فصل ما بين الموتى
 بل حتى رجاءه وعقوبة الإجماع على عدم الرجوع بالثمن إن كان قد تعلق من ان العدة للموتى من شأن ان الدفع مع العلم بالثمن
 يدل على الاضرار والتهمة والامانة فاجتازت رتبة هذا الباب الثاني ثم رجاءه بعدة ولا يثبت المباح الثمن المدفوع اليه
 انهم علوا بالاعتبارات المبرورة لعدم رجوع المشتري بالثمن فكيف لا يثبت بينهما ما يمكن تجاوزه عن الاول بان في العقد العا
 قدمة كانه مناعا عند الموت عن صاحب فرجع مع الثمن في كل من السلوان زاد على الثمن حتى يستحق الاول فانه في الجمل والمباح
 العلم بالنسبة تسلم على خلاف ما رجأنا وهناك حجة ما له ان قلنا ان كان الفاسد قد رجع الفاسد بين صورة العلم بان
 بان يكون الرجوع على المباح او المشتري اختيارا ففسخ واشترط الرجوع على الثمن مع رجوع المالك او امره بان يثبته من
 فالتعديها بالثمن قبل ان يرجع فالتعديها يفسخ بها على المالك لثمنه من العتق ولا يثبت بان الصور المبرورة ليست
 من فله لم التعديل في المسئلة دخل الثاني ان عدم جواز التفتت في اقل التامرة فبفسد في عدم رضا المالك وذلك في
 كحق المارة ومرة الى عدم رضا الشارع دون المالك كالا فغير محرم واخرى اليها معاذلة فافق ان يكون عدوان المشتري
 في القاتل المحرم رضا الشارع بحصول المال على وجهه وان كان المالك لم يملكه بل كان له على ان لا يملكه فافق في القاتل
 بانه اذ وصل اليه فافق ما يملك ما لا يملك من المالك بل يملك ما لا يملك من المالك فافق في القاتل
 خصه بغيرها يملك ويحرمه موقوفه على الاجارة اما حصة البيع بالنسبة الى ما يملك مثلا فافق في الاجارة عليه كما تفرق بين ما يملك
 بل ما تفرق من المالك العتق وعقوبة عليه بل كان ينفذ في قبضه كذا لم يملكه بل لو لم يولد من عد الاجارة في دفع ما في شئ من العتق
 ما ذكر من انما هو المالك للمالك كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 في العادة او جهلا من المالك على وجهه لا يولد في العتق من اجله كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 اوافق حدة الاجارة ان تعين فتمت ما في قبضه من المالك فان الواجب في كل من المدة من تمام الرجاء في الاجارة كما
 لا ينفذ وبذلك على انما ينفذ في المالك على وجهه لا يملكه فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 بمنزلة العقود المسددة وقد استوفينا على ما في الجمل فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 بل ان المستند لها انما ينفذ في المالك ليس خصوصه على ما في الجمل فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 او العقود لا بد من بل كل عقد كذا في العتق كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 بمنزلة العقود المسددة من حيث هو لا ينفذ في المالك ليس خصوصه على ما في الجمل فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 المسددة على العقد الواحد حتى يمكن ان كل حكم مرتب من قبل التحلي العقود المسددة من مرتب على العقد الواحد مثلا
 ينفذ في المالك بالقبض كذا في العتق كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 في غير ذلك من حيث هو لا ينفذ في المالك ليس خصوصه على ما في الجمل فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 في كل اجزاء حكم العقود المسددة على الاجزاء والباقي من اجزاء الحكم فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 في مسند لما راجع بقض الترتيب في السلم فلا وجه لنظر المالك في المدة فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 او لا في الاجزاء او انما هو المالك في السلم فلا وجه لنظر المالك في المدة فافق في الاجارة عليه كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 انظر الى الاجزاء ما يبيع كذا في العتق كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 واحدة وفي غيرها لا فرق في الاجزاء ولا في السلم كذا في العتق كذا في الرجاء في وقت دون منتهى ولا حتى من دون قبضه في الجمل فافق في كل ما
 في ما لا يملك على الجارية عند اطلاقها وبنائها او حجب العقد مقضى لانتقال متعلقه بغيره فافق في كل ما

بعضها النافع يقع الثالث ان انما هذا لا يراه شرطاً او فقد ينفقها المانع ولا ريب ان الاصل عدلها اذ ذلك انما من جعله
ولا يدل عليه ان لو كان للدين على جلا مولا من جعل المانع فدين وهو خرج الاشرط اذ لا شرط على القطر ولا كل خلاف
والثاني من موعظهم في ذكرنا ان لا يوجب الحق الشفعة المبرورة صنف لقاعد تنبئ العقد للعقد الماعرف من العقد
لست على الا بعل جميع لا يراه واما الاشرط فلم يتحقق قصد حتى يتحقق التثا صفا لا ان قصد الا انما ان سلكا عقده
فليس من القسط شقة العقد بل قصد خارج من القسط الذي لا يتبع العقد فان قلت ونحو التثا بل في عقود المعاوضات
اغلب العلم فيها انما صفا معاوضة وقوله بنسبه من العوض الاخر وهذا يستلزم جهالة العوض المعوض قلت اصل الثمن حين
البيع معلوم ولا بطل مع الاشارة مع انه لو بطل احد الاول الى الجهالة التي تقول في العلوية بعد القسط خارج هذا المانع
ثم ذكرنا ان لا يوجب القسط المعدل لا يراه بل من المطلق ان راسع عند الاشارة معلوم لا يراه في الاشارة والاعراض
للعقد واما ان يوجب في جهالة الثمن حيث انما يقبض القسط غير معلوم للمعاوضين حين البيع الماعرف من صفات القسط
كيف مكان يقبض الثمن على البيع ان يبيع ما جميعاً ثم يقوم احداهما باخذ كل من المالكين فيضبط احداً ولا يرجع اليه
على البايع انما يصح من الثمن ان لا يخرج المالك وكيفية ذلك على ما نسبنا من ان الاشارة لا يتصل ان يقوم المالك
بجمع عين ان لو كان للاشارة من مخرجه زيادة القيمة ثم يقوم احداهما بقبضه على القيمة المجموع فيؤمن من الثمن كما انما
بذلك النسبة وان كان للاشارة من مخرجه زيادة كروحي خف ومضرب في بيع كل منهما ما نراه ثم يبيع احدهما الى
جميع القيمة ثم يضمن الثمن بذلك النسبة لا من اول ذلك وكما قيل في القيمة من الثمن الا في بيعه فخر من الاجماع
والمعنى المشتهر بل يما اودى الى بيعه البايع زيادة على الثمن فيها لو اذن قيمته لم يملك ويحرم بقطعا ما عندهم فيجب
الكلام في المقام ان لو ان المصنوع انما يقبل ان وصله ان وصله على القسط او على الاشارة او على الاجزاء ان
يكون متساوي الاوصاف ومتساوي في مخرجه فيا ذكر في امكان الاشارة الاطلاق كلامهم من الاشارة الى اوجب البيع على
على القيمة بالقيمة ان يوجب في البيع التخصيص بين العوضين ما كان البيع من ذات الامثال وذات القيم قط الثمن على
العوضين لا يحد وتكثر وتساوي الاوصاف التي هي مخرجه في زيادة القيمة ونقصها وكذا لو كان شركة المالك في البيع
على حصة الاشارة في غير هذا فط الثمن على القيمة التي كانت في اعتبارهم يقوم بها جميعاً فيا انما ذكر في الاشارة من مخرجه في
فلو لم يكن واحد منها متساوي او يوجب في احداهما الاجزاء ليعين واحد بذلك النسبة صحيح ان العوض من عدم مخرجه في الاجزاء
فالعرض يتعلق بقومها متعين الا ان يدفع الاول بان اطلاق كلامهم لا يشمل الصور كلها بل يخصص الى حصصها بالاجزاء
تقبلهم والثاني فان ذلك ليس على وجه اللزوم بل على وجه التخيير التسهيل في الكلام في وجه اعتبار يقوم بها متعين
فيما اذا كان للاشارة على مخرجه فيقول انهم ملوكه بانه لا يستحق كل واحد منها ما لا اضعف او اضعف ليعقوبها كافي والناقصة
في بلور المقام على الشرة لا لايدي الثمن لا يوجب مقابلة الثمن الا لجهة واحدة ولو كان الاشارة مذكورة في الشرع ما
بدل في مقابلة القيمة من مخرجه في الثمن في مقابلة الثمن ايضا بل السلم ونفعه مقابلة القيمة المصنوعين في بعض
فانما عين ثواب الوصف بزمان المالك ملكه لا يقطع من الثمن شيئاً في مقابلة الوصف الثواب والشرع في جميع كماله
ذلك يستحق الصفقة عليه كاخلاص كتاب كافر ولما كان المناقشة في اطلاقهم في مقابلة الثمن اما لو لم يملك واحد
الى صورة العلم الجاز او لم يخرج اما الصورة الاولى في اواخرها واما الثانية فكانت لا ملازمة على التبعين واما صورة العمل في
نظامهم لا اشكال في عدم الجواز الا انما يمكن المناقشة في عين وجهين الاولى ان يظهر منهم عدة مقامات ان كلما
يختلف الاخر في العتب والعادة بالنظر الى حال المقتابلين في وجه الجواز ومن العواض السمكة التي لا اشكال فيها

في قولنا ان فائدة العزم لا تختلف بل العرض العرفي العامة وكل كان كذلك هو الجواب المعروف لان يقال الا
انما في اختلاف الزمور لا اختلاف النوع والاختلاف بالفتنة لبعض الناس لا بد ان تارة من المصلحة كما في بقا
فائدة لا يختلف لا عرض فبهاوه العزماء غلبوا لا في الأصل للزمور الشاخص انما لا يتم على القول بان الاختلاف
فانما كما تدبر جماعة من الاجلة فافقا في الحكم الزموري في اختلافه في كونها نافذة او كاشفة فائدة على القول
بالنقل معلوم بقاء الجزاء المبيع فصولا على ذلك لا يتحقق التبعيض لوجب الجحاد وبقائه الاجازة على العرض لا في
ما متوقفة حصولها من رتبة في الخبر فمع التصبر والاحتياط في مثل الاقربا والمناط في العزم وهو
من غير تحقيق التبعيض على الثاني يمكن ثبوت الجحاد لا في رتبة العزم على التصبر انما خبره فيكون ثابتا
لذلك لا للتبعيض فلم يثبت من العزم المسند في خلاصته لا في اصوله بل مع عدم الاجازة والوجود كله في خبر
وهل يتابع في جحاد او لا في تحقيق ان يقال ان ذلك المستند في ما كان الباقي للملك في جميع العزم ولا يخبر بالباقي
قطعا عالم كان وجها له عدم جحاد لان من المالك ولا وان اراد ما ذكره حجة من العزم في ذلك خبرا مع العلم قطعا
واما مع الجحاد او اداء من المالك في ثبوت الجحاد هو صحيحا من اختلاف العزم في تحقيق العزم في بعض الجحاد
فيكون له الجحاد ومن في الأصل للزمور ولا جحاد بل العزم في المقام مع ان المناط في رتبة العزم بالتبعيض في
النوع لا خصوصية الاختصاص في بعض الاحكام كما خبره خبر هذا كله فافقا على اداء الباقي مع ما له وما لا يخبر
ان كان لقطعا فافقا اداء ما له في ذلك عليه ان حمل الزمور في العمل غيرا كما لو بايع مالك نصف انصافه
الى نصيبه على اقوى الزمور الحكم بالتحقق والزمور من غير ان يفتد بحكم العزم في الأصل مظهر التفتد في تحقيق
دون التصديق كانه لو على افعال بمسألة لا يتم ولو وصف لقطعا او معنى في ذلك ما له وما لا يخبر به نصرت الا
الحالة في محتمل ضعيفا الا في بعض النصبين فان التخصيص بخصوص مالك مع الطائفة لها في جميع العزم والتميز
التفتد بكل منهما وعرضه في الخصومة لكان في رتبة التصديق لقطعا في جميع العزم الى العزم بالبدن وبه
ما لا يخفى وكذلك الكلام في خبره في ثبوت باقية افعال السلم ما يملك وما لا يملك السلم وما يملكه مالك العبد
مع الحر ما نشأ من التميز والحل مع الحر فهو لا تارة وهو في المقدمه واقعا عزة وهي ان المقدمه او احد محل الى
عقد وسعد في الكلام في بيان عنوانهم وقومهم بل في قولنا ان المتبايعين اما ان يكونا غايبين بين ذلك
جا هين بل لا يختلفين وعلى المتقدمين لا خبر ان اما ان يكون الجحاد المصنوع والحكم باحدهما وعلى التقديرين
اما ان يكون من المقدمات تحقيقا او تقديره لا لا يخفى فافقا لا في ذلك كالتبعية الا وسامع ومخوفا وعلى التقديرين اما
ان يكون كل ما يملك ما لا يملك مقصود بالاصلا ولا جحادها بالاصلا ولا اخرى بالبيع ثم اظهرت ما لهم من حيث
المقصود اغتياكونها كالحقيقة كالحقيقة فافقا لا في التفتد في رتبة الجحاد في جميع العزم في تحقيقه او تقديره كالحقيقة
بعدت رسدا على ما هو عليه في الرضا في كثير من صغيره فافقا واما ما لا يكون كذلك كالمسا في المقدمه فافقا لا في
طسا لعدم إمكان التفتد قطعا فيكون خارجا عن كلامه جدا فاما من حيث الاصل والالتفات في التقدير اعتبار
كونها مقصودا بالاصلا لا في رتبة الجحاد واصلها في ذلك فافقا من حيث العلم والجحاد الا لا في ما له من الاصل العزم
التمام لكل نظر الى فان كل منهما انما في خصوصه العلم نظر الى سدا خفا ما متواي من الخبر ونحوه على
المسلمين موضوعا وحكما انما في الثاني رتبة وفلان في رتبة الحكم بالتحقق والتفتد بعد رتبة العزم في
جمل الترتيب واستدراك في صورة علمه في الأصل في حاله عن التبعيض حال التبعيض في رتبة العزم بالتبعيض

من الاطعمة المفيدة عند حلقه على ثياب اخرى واما ان القوي ينجح لاجلهم

بعد دفع الثمن لما تم الحكم به لا محذور من عدم وجوب الشراء بالثمن ثم اوجع الثمن على البايع المأخوذ
وعين ان العلم بالفساد يمنع من قصد البيع ومقتضى بله البيع العاقد بالثمن بشرط ما يكون مباحا في الشئ
بالثمن المربوع الفادق حاشا فان الالف غير مرفقة بفسادها ولا مقابلة للثمن عند ان مباح في وجه تحقق
المقابلة وتوجيه الفضل للثمن للثمن الذي هو مقتضى البيع وما ذكره هناك من عدم وجوب الشراء
بالثمن مع اوجع الثمن على البايع المأخوذ فقد عرفت ما خرج اذ لو تم فهو مقصور على وفده ولا يشترط
الى غيره كونه على خلاف الفاء فانه ان المرفوع في وجه الرجوع في وجه الرجوع الى مصلحته ومن جحدتهم من مقتضى الشراء
ملا حظ بغيره عند عدم ولو بينهما المدلول لاجل قوله فوضوح شرط العدل الذي هو المقصود والمذموم
انه يقع العقد من المالك والمضطر في علمه ان دفع من الفاء موقفا موقفا منه الاب والحق بالاب وان على خلاف
لانه معنى نصه فيما لا يثبت المصلحة او عدم المصلحة ما دام اوله ثم غير مستند وينقطع ولا يلزم عنه وجوب
البايع وان شئت جازاء وهذا حال الكلام بغيره يتبع في امور الاخرى في المعنى المراد منها فقول ان الالف
والحق ان يكون شرايا او مضارعا او مضارعا وعلى التقادير اما ان يكون كافرا او مسلما على الثاني ما
ان يكون عادلا او غير عادلا ولا يترتب لالاف الاصل عدم ثبوته في حرمة المقتضى في حال الفسخ والعدل
في باب المصنوع لغيره فاما شمل لفظه فغيره ثم من لفظه والفاصل الاول وسفاهنا على
ثبوت الحقيقة الشهيرة والا كما هو الواقع فاطلاق الالف لخاص بدوثة الالف لا لغيره ايضا لانه وجوبه لغيره
وعرا قبل وشرا اية ولذا يجوز النظر لالاف لانه يورد على ثبوتها بغيرها ثم لا يترتب الشايع على بعض الحكم
كالنوارث وخوفا بعد الان بقا الالف وان كان من امره حقيقة لكن الاطلاق لا يضره لغيره فاما لغيره
الاولا يترتب الشايع كان مسلما فلا يترتب للكافر وهو قوله ثم ولا يوجب الله للكافرين على المؤمنين شيئا
وهو وان كان معارضا فهو لالاف لانه من قبيل نفاذ الرض العويين ومن وجهه ان الرجوع لا يوجب الشايع
لكونه كبايع ان لم يولم ثم كونه من المرجان فينا اطلاق والصل عدم ثبوت الالف في اشراط العدل
وجاننا ظهورها عند شرط المضطر وجاننا لية الا ان اظهرها الاشرط لعدم ثبوتها ولا لغيرها
التي هي ابا لغيره في حسن فان المتي من المصيرب شامل الى من مات والده ويوجب لالاف بغيره فاما لغيره
عدم المقتضى بالصل في المطاوع المفاضلة بالعكس لا يجب نفع لان غايها التناظر ان يكن مرجحا هناك
والصل يكفي في اتيان المهر الثاني في كونه الالف الاكثر ان الالف ملحق لغيره وان عللنا افرم
عمل الترتيب بين الاصل وفسد لالاف والالف والاصل منها لكن غير الشايع في مصداق ان الالف لا يترتب لغيره
يليه من الالف ادعى الترتيب بينه من القرابة ما لا يخفى لنا فان لكل كلام في مقامين الاول ما فرضوه من
تخلل في تقديم عقد الاب والجد مع التنازل بل الزحان في ذلك العقد المقتضى لا يوجب الاشهاد
ما اختلفوا فيه من ان ولا يترتب شرطه لغيره في الالف ولا وكيف ما كان فلا بد على الترتيب في غاية الالف
قبلها بما لا يوجب مع الرشد والعقل والعلل الاصح وقصدا عدم انقطاعها عن الجنون بل يقتضي المضطر البايع
للاصل وما عرفت على ذلك في الحكم وما يدل على لا يلزمنا من الرض العويين من وجهه مضارفا الى وجود
المرج الثاني من البايع والشرا وكما في الجواهر لغيره لا يشترط لالاف ان لا يترتب لغيره في صورة الفسخ
بيننا بعد هذا وعلى يجوزها ان يؤول الى طرف العقد ويجوز ان يؤول الى طرفه فيكون ان يسقط عنها ذلك

الغير عن نفسه من ولده وعن أمه كما اشكال في القول نظر الى الاصل والبعث ما لكن لا يخفى عليك ان
 من قوله طريق العقد في كماله انتم وعجزوا ان يكونوا في باها لغته او مشربا لها سواء باشر الاجابة انتم
 معا واحد فالأصل بيان شئ بل ان الامن توليد طريق العقد كما لو جوب القابل كما هو المتفق في بارى اى
 الظهور في شئ من الموهبة في ذلك ولا يستثناء التمهيد في العقد الوكيل والمفاد انما بيان الخبير بذلك الوكيل
 الا ان في العقد وعجزها انما لا يصح ولا سداد على القول بالمنع من لزوم وعدة الموجب القابل المتعارف من
 الاغيا وعجز معين في القلم لا مكان فرض التعدد مع ان المتكبرينهم حتى كما يكون جماعة لا تلتزم من ذلك
 لا عقدا ولا مشرقا فلو جوب في الأصل وصديق العقد ولا جامع ولا خبا روا الوكيل فان كان ثانيا فنيا
 وكل من يقضي شرطه على الموكل يدام الموكل حيا جازر النفس فلو مات اوجن او عني عليه في الموكل لا يلزم الا في
 والهاية بذلك لصح الوكيل وان عني عليه الا انصر فالمراد من جواز التصرف ما كذا التصرف والتمهيد في العقد
 ما ذكره من الموت والارام والاضطرابات في جواز التصرف في اكل وعمل جواز الوكيل لا يمنع التصرف
 عن الوكيل والموكل لا مال الشئ البقي في شئ من جود وجان متبنيات على في العقود فيها عود ولا ريب
 فيستغنى عنها ما علم خارجا من بغيره في باقي متعلقه زمانا في وقوعه وبغيره في الاستصحاب ان قطع استصحاب
 شئ بقوم الدليل على عود مظاهر في كماله ويحتمل في جواز ان يتولى طرف العقد قبل تمام علم
 للموكل بذلك لا لئلا والاولى لشيء من نفسه مع المتبنيات ولا يورثها اذا ركل على نفسه ما في قبل وهو
 منهم بانه جواز العقد وانما جازا ومن جواز الوصي بغيره للموعد فانما يتكلم على جواز في الوكيل كجواز
 فلا مانع من جواز العقد ولا يلزم من جواز التصرف في جواز التصرف في جواز التصرف في جواز التصرف في جواز التصرف
 كاجته وقيل في القلم على الموكل لا يجوز مظهر في العقد ولا وليا له والبيع على الغير كذا في الامر بكتاب الشراء من
 الغير بغيره انما يظهر في كماله من نفسه مع عدم القول بالقر في تاركه فيقول لا سدادا لذلك لا بعد
 الاقتصار بالشيء غير خارج جواز اما المؤبد الاقل فغير متبني لما جاز من مطلق الخلاص اقبله وظهور ذلك في اذنه
 اتصال المالك بما وصفه من غير مظهره واما الثاني فمكمل ايضا لان تصرف الوصي بالوكالة لا ينافي في جود
 فلا جبر عليه فيما بره من المصلحة في فطاف الضرر فان يجوز له التصرف في المهور كما جاز له في الاجابة مع
 ان الفكر في المثال المهور ووجهه اواز وفتح الفعل وفتح الذي من الموكل بفعل الوصي وعجزه في الخصومة
 لازمه من الغير قبل ان يعلم الموكل جاز وهو شئ عند طاعة المالك في كل يوم من فان وقع قبل علمه
 على الجارة لكونه من المالك في الفضولية بعد فرض عدم سداد الوكيل في المصلحة على اشكال الا ان الاشكال
 هو القول الاول الظهور بعض التصرف في الموكل في المهور فيكون التبرار في ارضاء بعضها في صورة المنع
 بالزينة وما ظهر الوكيل في البيع من غير مظهره ووجهه ان تصرفه من الظهور في الموكل في ذلك
 في الاصول لا يكون متبنيات الا في القول بان عجز الوكيل ما كذا في كماله في جواز التصرف
 من الموكل بغيره في نفس الامارة غانه فيه انه لا حمل من المصلحة الزيادة والمقتضيان اليه يمكن فرضها
 في الصورة المهور بغيره بغيره في غير كماله في جواز الوكيل الاجابة كما عوارى عند الوصي في الموكل
 من الاول وانما عوارى اصله في مظهره على ذلك في كماله في جواز التصرف في الموكل في كماله في جواز التصرف
 الوصاية في نفسه من غير فعلها وانتم في قوله طريق العقد كالموكل في الاول في المصدا الى اول قوله من الوكيل

باختيار كونه وليا ولما دلت على مقتضىه على الوصي لعله انما قيل يجوز له الوقوع دون الوكيل كذا الحكم في سائر
 الاولياء من المحسنين غيرهم لوجود القضي في دفع المانع مع ما ورد من على الحسين بن علي من انما ارضاه اموال
 البناء الذين كانوا تحت يده وكذا كان في دفعه قبل وفي ان هذا القول هو الذي بين الاصحاب وكثير منهم لم يكن
 خافا وكذا في الكفاية تنسب الى الشرح لوجود الوصي ان يقوم على نفسه ان يتكبر البيع او صلح او هبة معوضه
 عنها ويحتمل ما ينسب اليه الاجاب والقبول بشرط ان يكون مكيلا كما يؤيد به وان يفترض ان اذا كان مكيلا اهل
 بشرط مع الملائمة ووضوح الحق والاشياء عليه او انما لو في المصوب بالخطي او يكتفي عدم الفساد وهو
 لكن الاخرى جواز بشرط الملائمة لا غيرا لنفسه الا ان الاشياء لا يكون معها للضرر مع المصلحة للوصي عليه
 شرط جواز التصرف بالولاية في مقتضىه كذا في كذا الخلاف فلا يفرض ان لا يكون له في الوقاية على
 غرض المصلحة معناه في عموم قوله نص ولا يضر بما لا يملكه الا بالجهة التي من يظهر والاجماع من حيث هو مقتضى
 اولياء تحت فيما ان كان موصوبا بالمصلحة ولذا لا يضره الا كفاية بعد الفساد خلافا ليعقوبان وما لا يضر
 من قوله كذا لا يضر بالظن ان كان المصلحة بمقتضىه ولذا لا يضره على ما هو مستفاد من الاشياء وان يكون له ما
 يجبر بما لا يملك ان يملك عزمه وبشيء الابن الغير كذا في قول الاجاب الملائمة والحق في حوزة مقتضىه
 ينشأ له في صورة الاصل او يولد بغيره كذا في خلاف من جميع القائلين وما لا يملكه وامنه فلا يمكن لها ولا يكتفي
 ولو على المانع المانع ومن له في خاص اجبا واستدلالا بان الاعلى الجور عليه نص في دفعه على ما
 عز عن عبد الباقع او فليس يحكم على عايب فان ولا يثبت ما يثبت جعل الامانة ويا على جميع ما يولد الامانة من الاشياء
 والمقتضى من الناس فيمن يوصيها لصلح السلبين كما هو في الخروج والفاضة والافاق والتدويرا فاما في دفع
 الوقوع الخاص النص في اموال الاشياء في الجاني والسلبها وحفظ ما لا يخاف في التصرف عنه والتصرف في بقية
 وسبعا وامارة وغير ذلك من مصادم المصلحة وقصد من الامانة من الحسن ولا يضره والمال المحبوس المالك المصلحة
 مثل التبرع في البيع من الامانة والمقتضى والجاني على ما امر به الشارع كاجبا للمصلحة ولا يضره على الامانة والبيع والبيع
 على نفسه لا يضره ذلك من الامانات لظهور الاتفاق في الامانة ولا يضره الامانة في جميعها انا يابا وللوصي والفاضة
 بالعموم انما يخونها وعد من العلماء كالانبياء وانهم وانه الامانة وانهم منا الوكيل وانهم خلفا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا في الخلفاء الوافق انهم وانهم حكم على الملوك حكم على الناس في رواية ان محارب
 الامور والاحكام على انما العلماء وفي اخرى الامانة من قدر من الفرق كماله من الملل بقوا عاشوا الا يقيم وليس
 لما لا يدرهم من امر الدنيا والدين الى غير ذلك من الاجاب المستفاد من مجموعها انما الله مقام الامانة في جميع ما لا يضر
 من الاشياء في بعض الامور كشكلياته فيكون كذا الامانة عليه لا في قبول ولا في الفقه والفاضة في كل واحدة
 من الروايات ممكنة الا انك قد عرفت ان الاستدلال على ما لا يضره الجوع من حيث الجوع ان في بقية كل واحد
 منها بغير الاصحاب والاجماع وبغير ذلك من العواضد كفاية ثم ان بعض الاجلة قد ذكر فينا انما المصلحة لا يضره
 الفقه خلافا والثاني ان كل فعل متعلق بموالتفاني وانهم وانهم ولا يضره الا في ان لا يضره ولا يضره عفا
 او طاعة ولم يجعل وظيفة ليعين واحد وجاعه ولا لو امكنه لا يضره فهو وظيفة الفقه واستدل على ذلك الاجماع
 وبان كل امر كان على ما فرضنا لا بد وان يصب الشارع له شخصاً معيناً فهو اما ان لا يكون له ولا في انما شكوا
 ينشأ بالاصل من غير الاول وفيه لا يضره ذلك بل يضره بغيره من غير معين معين يكون هو الفقه لانه كونه من الواجب

١٠

في دفعه على ما
 عز عن عبد الباقع
 او فليس يحكم
 على عايب فان
 ولا يثبت ما يثبت
 جعل الامانة
 ويا على جميع
 ما يولد الامانة
 من الاشياء

الكفاية لا يثبت فيها إلا أن يقال فلو لم يخطأ الحكماء على الإجماع لم يقطعوا به لكن نشأ كوننا أثبت
 به مستطاعهم إلا لا يشهد أن الأصل على الشك وفيه انفعال الكفاية لا يثبت إلا بعد من يجوز الخطأ به
 فلو كلفنا معه لا فائدة للشك في سقوطه لأن ثلثات غير الحكماء لم يقطعوا به فلو كانت الفرض عدم تعيين المكلف
 ابن علمت كون الحكماء مكلفاً فإن كان من عدم التعيين فذلك موجباً لكفاية الثابتة لكل واحد ولو كان من
 من خضد الشارع خصوصاً حكمه فهو خلافه ولو أن الأصل عدم الخصوصية فإن لا يمكن للمعارضه ما لا
 عدم قصد التيقن أو التيقن يكفي في عدم قصد الخصوصية ولا يحتاج إلى قصد التيقن حتى يتبين أن ذلك بما
 آخر حتى متى كان التكليف بما لا يعلم فالقوله أو الكلف ذلك لا يخرج إلى كماله على قصد التيقن مع أنه لو سلمنا
 المعارضة فإما أدلة الاشتراك في التكليف عجة على التيقن هذا وقد ثبتت لفظة الواجب في شيء فلهذا ينبغي
 في بعض الأدلة لا في وجهه بل في وجهه ولا في وجهه من جهة كماله ذلك لا أو كلف من الموكل ولا يتجلى كماله لا
 الوكيل من وكيل الوكيل لو كان ما ذكرنا في التوكيل على الوكيل بجماعتين على أن استنباط الفقيه هو عند من
 الأما فإن علم القصد فلا إشكال وأما ظاهر الظاهر أن التيقن في التكليف والتقدير أن يكون المشرع مسلماً
 أن المانع عبداً مسلماً على الأشهر لا يظهر لغيره من كونه يجهل على التوكيل مثلاً للأصل السامع معارضه لغيره
 الدلالة على صحة تبعه من الحكماء استقر وإما من الذين لا خلاف في كافي غيرهما غير أن الاستدلال به يخصص على
 وإن كان بينهما وبين الآية الشريفة عموم وجعلنا فإما على النحو مضافاً إلى المختصراً بما يشهد به لفظة بقوله
 ونهضوا ويحل كما على الشيء في أحد قوليه يجوز ولو كان كافراً يغيره بغيره من مسلم استناداً إلى معوضه غير
 لما جرد الأول شبيه ما عرفتم علم أنه ينبغي التنبيه على ما في الأول أن الأمر لا يكون المشرع مسلماً إذا كان البيع
 عبداً مسلماً مختصراً من يفتقر عليه فمما أفادوا أن من يفتقر عليه فمما أفادوا معاشاً السبل لا يفتقر في غير
 مشروط الفوق عليه في معنى العقد ومن أقره بغيره وهو في بيعه وفاء جواز شره من الكافر بكل بيع بغيره
 فلهذا الثاني أن في حكم البيع شرهما جوازاً سائر الأسباب الملكية الاختيارية كالصنع والحبة وما الأسباب الملكية
 كالأرض فلهذا الكافر المسلم به لا أن يجبر على تبعه من مسلم على الفوق ومع الأمان ولا يخل بها بوضع على
 إلا أن يوجد ذاعب في حكمه بغيره من الجاهل ولو أنظره عليه لا على مثله لو استدرك منه وفي حكم الأسباب
 التبرئة الإسلام بعد الشراء فلو سلم بعد العقد فلا مع لكن يجبر على بيعه من مسلم كل الثاني قد علم أن البيع
 مختص بملك الكافر المبتدأ دون الاستدراك فلو سلم العقد بعد الإيجاب قبل الفوق لا يفتقر في غير
 فيما يفتقر كالحذر والفرق بين البيع ولو سلم قبل الإيجاب وفيه ففوقه قبل الإيجاب لا يخل ولا يخل من يفتقر إلا
 أن الفقيه يجوز وأنت على الكف والنقل كما لو سلم قبل ففوقه الجاهل وأدخل الدخول لو كان صدقاً في الحكم على
 اختاره الفوقين في الملك ولو نقل عن ملك الكافر بغيره وهو ما من الغفوة في إزافته في نوع العقد بذلك وبما
 على جواز الفسخ والرد ويجبر على بيعه ثانياً ويجوز وكذا لو سلم في ملكه من غير شرط فبقي بقاء أحكام البيع متى
 التبرئة وصحة الإزالة أو جهاً إليه ومنها ما على أن الأمر لا يملك اختياراً فيكون سبباً لحد الكافر وأخره
 كالأرض كما هو لا يرد ودواعي مثل ذلك سبباً ليقين المطلوب منه حد الملك المعارضه مع الأدلة الثانية
 عن الضرر والضرر في بعض صور المسئلة لو كان الكافر معجراً ببيعة أو ظهر عنه قبل المعلن وأن الأصل في الغفوة
 المزمع وفي منع وفاء العقد ككافر بغيره الفهرى ولو سلم في بلد من جهاً ما دل على البيع من بيع لو فسخ على

[illegible]

منه

ولا تغفل ولا تفر في ما ذكرناه من جواز ابن المسلم ومن يحكمه من اولاد النسخ والمجنون كما لا فرق بين الكافر
ومما ذكره من هو بحكمه بالبيعة فلا يبيع مع ولد الكافر وولد غيره على بيعه منها علمنا باسلامه
من سببه في الاسلام من لا يخلو من الاحاديث من غير ترك بين كونهم اخوة او اصدقاء لما لا حد له من غير خلافه
لا يستشكل الا فاضل من حكمه يبيع الطفل باسلام ابيه المحرم والعبد لغيره انكروا اسلام المحرم الا في موضع اشكال
ولعل سنا في ذلك الاشكال في الشك في البيعة خصوصاً في العقد لا سيما مع بقاء الاب على الكفر فيبيعه نحو
ما تلحق بقاء الملك على ما لا ينافي فاعر مع مواد البيعة واجتماع الطائفة بل الضرورة بذلك فاضل من اهلها
غير واحد من الاجلة مضاعفا الى قوله كل يولد يولد على الفطرة على طاعة اسلام اولاد الكفار ولولا البيعة لمقتضى
الكفر فاذا انتفى باسلام واحد من ذكره يبيع على الاسلام بلا اشكال وفيه الاشكال في العقد بل هو حق لا يرد
المقتضى به في تزويج قيل ملاحظة معلومته نتيجة الاشارة الى مقتضى في الفرض فان كان ابي من الابن الشرعي
بل ذلك الحكم في الشك فان اسلام ابي او بيعه في الابن ابي الما على التصديق باسلامه باظهار
لك من ذلك النتيجة الكفر والاسلام حتى عرفه فاعلم ان ذلك لا يجرى في العقد عيني وقت النظر المبدع
محل الفرض لم يتحول لكونه البيعة اذا عرفت ذلك فاعلم انه نقل عن بعض افاضاء ام الولد اذا استلخ
على ما كفاها تكون عند امرته مسلمة ويومر بالانفاق عليها فاذا ولد لها فانيا ولا يمكن من استحقاقها ولو
فاذا انزل الولد عليه قوت عليه واعطى ثمنها واختار البيعة فما حكم في الثالث سنا واعطى الى الجميع الفرض على
المملوك اذا اسلم في بد كافر فهو عليه وعده فذلك فلا يمكن تقويمها فاما ولد لها حيا فانه تقويمها الى
موت ولد لها حيا فاما على الحق عزق امهات الاولاد على امره في نظر ان الاقوى فيها البتة يبيع تروا واما
لما عرك وابلز من الشبهة في العوم فاما على بيع الغير من الامة الشائنة للتسبيل فمقتضى بقاء الاجل
عن طمنا الحاد الى الحيز المسلم وقطعه فبيع على ما دل على الحق عزق امهات الاولاد مع ملاحظة عدم
انصرافه الى القام بعد خصيصه فمراة من جملته في قولها اقول الحرة صفة حرة فلا يظن ان كرها وفصل
لفعل ومنها ما يتوكل بالبيع وقد ذكرنا بعضها في كتابنا الاول ونريد هنا شرط الاول في شرطان يكونان
ما لو كان البيع الامة مملوكا وفكاك فلا يبيع مع الحر وما لا يقع فيه فاما كالحرة ونحوها فانه لا يبيع
والحر عتق فله بدله انما وفاء الفضلات المملوك لان وعبره من شعره ومصلحة الابن امره وكالحرة
من الحنطة والشيء لم يجر لها ما بعد ماملته ومقتضى ولا يبيع مع ما يشترط المملوك وغيره من المملوكات
الحيازة كالكلالة والداء والعتق قبل اصطيادها لكونها غير مملوك بالفضل وان صلحت للمملوكات
هنا ما يقتضيه هذا القارة لكن من جهة لو كان المراد مملوكية البيع بالفعل لا بتقصير بيع العتق في ذاته سيما او
تجبره او غيرها فان البيع لا وجود له حين البيع فكل ما عمن ان يكون مملوكا في ذلك الحال وعلى فرض وجوده
اقراره فليس يقتضيه بالبيع ذلك لغيره ولم يبيع الا حرة بغيره ولا يمنع منه وما كان سلبه فقتله قد يقتضيه سلب الملكية كما
في العتق وفدا بغيرها كما في العتق والعتق من طلبه انما فاما مملوك كان صلحا للملك فابدا
له شرط ومعه يبيع الا حرة بغيره فاما قبل الحيازة فاذا ذكرنا ان الان يبيع الاشكال على العتق به جعل المراد العتق
قابلية الملك على وجب لها ومقتضى ملكه فالحرة والحسين وان كانتا مملوكتين بدل ليل حرة العتق ويعوب لوضع
العين لكن ليس لها القابلية للمزوجة واحتمال ان يكون العتق لغير الاولوية لا يثبت الملكية بموجب هذا فان ملك

لا وعلى جميع النعماء به هذا الى ان الخصم يصير فيها الى من تجاوز في الاخذ بها الظاهر في الملكية يعمل الله بها على الخصوص
بالمناقص ولا يتقاضي منه بغيره الموقوف على المسلمين وبما ينقل الى الوان من اقره من اكل الوان
احد على شتره انما من احوالها عن منافع النطير فيها ذكره هو الوان على كل الجحش والممنوع من كل من الجحش
على الايمان وكيفية كان المنع من بيع الارض الموقوفة ههنا وغيره يبيع من النصف فان لما قلنا على كل من بين
عندنا من كل ما يكون اجازة في زمن الحضور والغيبة مستقلة ومنفعة الى ان لا يصير مع الاستقلال في وقت
بها بعد من كل ما كانت به الاجازات المحكية والنصوص الواردة من ان الارض انما يكون في الملكية مع انما على
نعمان الملكية يكون ما كان على جهة التكرار بين المسلمين فيمنع بيعها واجازة لها بعد الغيبة انما على
بيعته وبما لا يملك ما يتحقق وعدم الفقد على قبله فما مناع بيع الجحش كذلك هذا الشر او قد ر
الاجازة الا ان يقال ان لا يملك الوان يبيع واجازة مع وجود الصلحة المقتضية لذلك ما يقال ان الملك على الوان
وقع يمكن التصرف فيه بكل الوجهه ويوقع يثبت على وجهه ويملكه بغيره صرف ما دفعه او يوقع فيمنع شتره
التصريف من جوده فالارض المذكورة ان لو كان من الوقف الا في فلا اقل من جحشها وهو كذا في المنع من
بيعها بعد نبوتها على جهات الملك اليه بعد ان يبيع في بعضها ما دفعه ان الشتر في الملك شتره انما بل
الثابتين من الاجازة ان البيع وغيره من التصرفات في مطلق الملك فبيع الوان قبل ان يبيعها من جحشها فاعلم
في المقالات الاجازة المتوفرة في كلامه من الاجازة المقتضية بالتمتع المحقق والمحكية ولما التصرف فليس
فيها لا على ذلك لان الصلحة منها المستقلة على الممنوع من ارض السواد انما يقع الاجازة بها ان لا يملك
في مفتح العقود كونه الفع باذن الامام بل يجوز له ولا فلا لا كما لا يرفع باذنه من بيع ان الاستدلال بها بل
على حوز شره بعض افرادها وهو ايضا ان يقال ان الاستدلال اشارة الى الارض التي صولها لها
على ان يكون لهم وغيره الصلحة لا لا لا يبيع المخاص باخباره كثيره من انها في الكفاية بل يجوز وان كان الانصاف
عند ذلك انها عليه فان الصلحة منها ظاهره في ارض الوان وغيرها الاخرى بما فاض الاقوال عليه انما من المنع
وبل كما ان الكفاية الجواز كغيره من الحضور والغيبة مستقلة ومنفعة الى ان لا يملك الامام او يبيع
الخصم وقيل كما لا بد من جامع المقاصد بالتفصيل بين زمن الحضور والمنع وزمن الغيبة فالجواز وقيل
كما لا يملكه والتمسك بل قبل ان يبيع من التمسك بها مستقلة بالمنع ومنفعة الى ان لا يملك الجواز الا ان
فمن ذهب الى ان لا يقطع الحق وعادنا الارض الى رباها ولا وجه لذلك كله الا ملائمة الجحش بين ولا المنع
والجواز وفيه ما دفعه المعارض وهو مؤخره كعرفت ولما الاستدلال بالتمتع على الجواز كما عرفت بعضه
ان كان المراد من الجحش على بيع ما دفعه عنق من الغار بقا الفع ما هو انما على ملك المسلمين فواجب ان يبيعها
وان كان المراد على بيع ما دفعه عنق الجحش فلا يملك قطعا الجواز كون الارض وانما قبل الفع او بعد فانها ملك
الجحش من كثير منها فحق صلا مضافا الى الفع بانها البتة الجحش ايضا مثل ارض الحرب والارزاق والارزاق
الاستدلال بها على التفصيل التاخي كما عرفت فحق مضافا الى بعض ما تقدم انما اثبت الملك اليه
في كلامهم انوا بعد من الامام بعد الارض الى المسلمين ويخصها هاهنا ان يعرف بينهم كما نقله غير واحد من
المنع بالارزاق الموقوفة الخارج مع كون الفع بانها الامام فلو كانت وانا وقت الفع او موقوفة غير الامام كانت
تأملك بلها لها العوض بغيرها منى له وفيه اشكال من وجوه الدلائل العقلية والبرورية فيجوز بذلك ما عرفت

فان كان
موجودا

وقد الغنى وتحد منها بعدا لغيره بالاجتماع انما بهما منهم ذلكا لتاخر ان المولود يورثها من الموت والبقاء
عن بيع الاراضى المزبونة بغرض لغايبين من دفعه فالبيع ان يكون لها ريبك ان لغيره فنيشا فطمان فلا يملكه
لما ذكره الثالث انهم حلو للبشرى بالغيره وصحت ريبك الاحكام التي ذكرها علما من المفوضه عن
اجل الاربعين الوجوع الى خلل الاثر ان كانت من الموانى هي المحرم ان كانت ممنوعة من ذلك المبدأ كما كان ذلك
بالاحياء او مكان ان يكون ثما في صلحا هويا او على ملك زياره لعل ان يكون في شخص كونهها ما يفرق
البيع واما في حق بيع الصلح فالقول كما اكتبه في ذلك مفاهيم نحو ذلك الموضوع واعتبار العلم في مضامنها
وان كان هو الاصل ككثره منوطا بالامكان فاذا اعتاد فلا مناص عن العمل بالعلم اجزاء كما في كل مقام يفتقد
فيه العلم سيما في حق هذه الموضوعات التي يرجع فيها الى غير موضوعها وهذا اذا حصل العلم وشبهت كونها
حيث اوصيته حين البيع حكم بانها ميتة لاصلا له كالمأزاة فيما زاده بالاصل الدائر كذا في حق البيع بانها موروثة
واما ان الشبهة لا ريب فيها ببعض قطع القدرها شكالا هذا واما الاشكال بالتمسك الى رضى الطرف
انتم كملها ارجلها كان جبر ان الامام فيكون الامام لا للسلطان في حق غيره لانه لا يملكه من ذلك حكمه المقتضى
الخاصة كما ان البيع كان باذن الميراثيين مصرحا كما يظهر من بعض النصوص كما يظهر من قوله
يظهر من ذلك قول سلا ولا يملكه اذن واما في حق العسكر هذا وفي بيع بوث تذكره في الاقوى المولود لغيره
وقيل والفا لاجل بيعه عن يمينه كونه من المفوضه عنه ويظهر من النصوص ان ريبك ان اشاد لغيره بقوله
التسعة ونقل البيع في الخلافة الاجماع عليه لكونها مسبوكة كما في قوله تعالى وتعلمون ان الله اشترى منكم
المسيح الخ لانه اسلمه كان من بيت خديجة واما هذا ومن لا يبيع وسند لما في البيع ان ميراثه من بيت خديجة
ان كان من ساكني احوال الله سبحانه يقول والمسيح الخ لانه يجمع لنا هذا من اسما وانما كاهن وبنو البناد
اول كونها بحكم المسحوق من جواز البيع والاجارة واخذ الاجرة ومنع الاسكان للنصوص الدالة على الامور المزبونة
في الكل فظلم ما في الاول فالبيع من كونها كمال انها فخص صحتها كما يظهر من بعض الاخبار ومن جواز المسحوق
ببعضها مع منع من بيع المفوضه عنه مع انها لو كانت كل كانت الخية فصر المنع عن البيع على الاعضاء الشا فلهذا كذا
اما هذا الامر لكي يعم شمول الاعضاء وما فيها الخ من العلوم ذهبا اثارها وتحد ريبك انما لكن في زمان البيع
واما في الثاني فلعلم الوثوق به بعد ان كانت التهمة على خلافه وحصل هذا هو المستلزم بين تعليل البيع بالاجماع
المزبور ونسبته بالقول انها فخص عنه كافي للغير فلا يبر عليه ما اوردته في الرد من وجوده لئلا يظن انها ردا
ان كانت فلا تزد ريبك بعض الاخبار رتبة فلا يبر من نفس الجهد فلا يبر في بيع ما قد دعي ان كان من بيت
خديجة ريبك انما ان هذا استعمال للفظ في معنى الخفية من حج الاول مضاعفا الى ان يخرج طائفة الجهد على شئ ولو
محاذا لا يوجب تلبسها بحكمه عليه حيا راما لتعليل الامام في الرواية لبيع عن اخيه بآية التسمية معاوضا بما
من بيع عتيل ومجالة من الصحابة من انما رجع مع انها ضيقة واما في اربع فلا تلتصق انما هي رجع العالج عن البيع
بعد تسليم رادة التزيم الا لا بد منها على منع البيع ولا يكثر ما على غيرهم الاجرة مع في خصوص الخبر المتقدم فابعد
ذلك وقد عرفت ما يميز من هذا كانت الاجارة عندنا كالباع في الجواز وهل مثله يذم مع الحج عن كمالها ام لا
عن التزيم الاجماع على ذلك ولان الاخبار متواترة او متلفاة بالقبول فيها وحل الاظهر هو الثاني لما ذكره مع ذلك
لا يهبط الاجرة جماين المقيمين وعلا بالديالين انما اء السيرة فهو ملك من استنبطه في صورتها قد منها ما اذا كانا

خبریں: مجوزہ نسخہ

ثم يعبر عن بيع المصدا عليه حيث قال فلا يصح بيع الوقف مالم يوجد بقاء له على وجه لا يخلو من بيعه أو يؤول إلى بيعه
أو يكون تحقيق الكلام فيه يندعي بيان أمور الأربعة بأنها سبيل الأصلية لجواز بيع الوقف ومنعده فقول الظاهر
أن أصل البيع للأجلاع والتمتع بها فاطاعة والتصور الوازنة في الوقوف والأصلية بأنها لا تجلج ولا تنزل ولا تنحل
برضاها وراثتها أو بالأحرى بغيره من غيرها أو أنها صفة لله فلا يمكن أن تكون لأشياء بل لجميع وأن عمل الإنسان
ينقطع عن ثلثه منها الوقف فانه صفة خاصة متضافا إلى أن المأخوذ حقيقة الوقف الذي لم يرد عنه وأما قطعها فهو
ينافي البيع حد وجعله في شكل الحال فبما جوزه وبيع فلا بد من الأثر لما مات الدارم عن مأخوذ حقيقة أو بالحق
يطلق الوقف لأنه وقف وبما عطل الوقف فبما عطل الوقف فبما عطل الوقف فبما عطل الوقف فبما عطل الوقف فبما عطل الوقف
لوضوحه لأنه ينعين الثاني ويقال فيها إذا حرى الوقف متعلق الوقف الهبة التي كبت حيث يكون الوقف
دارك فيه كما أنحلة تنقطع بترك الوقف بترك الوقف بترك الوقف بترك الوقف بترك الوقف بترك الوقف بترك الوقف بترك الوقف
أن لا يبدل من مقتضى العظم من مصلحة وقف كعطل الانقراض فبما عطل الوقف فبما عطل الوقف فبما عطل الوقف فبما عطل الوقف

زال الوقت لزال شرطه وفي خوف خراب الوقت استطيع ان اظن ان هذا بالاشفاق مع بقا العبر من غير ان يزل
 الشطر وهو كون الغيرة شطرا بالاشفاق مع ما مع بقاها في كل الشطر وهو الوقت عند حصوله لا عند زواله
 دام ظل العاقب جواهر الكلام ومن ان المسلم ملحق بالمدام في حق بقا الوقت هو الدام المقابل للمدام في الزوال
 كما عرّب عند تبيين العتقاء عليه وهو قولهم فلا يبعث الله الا نبي الا الدام على الوجه المذكور ان المسلم من حيث
 الدام ضمنه وقت الارض والعرض واما التقيد ببقاء البهتان والاشفاق بها على اصله فيكون فيه من هو
 من نفس الوقت كذا من حال الوافدين كما هو الحال في بيع الدار وطلعتها ومثلها مثلا مضانا الى ان يبيع فيها جدي
 يكون الموقوف عليه وعلى ما حقه يكون البيع للوقت ولو قوت عليه ان يبيع يكون مضونا الى ان يبيع فيها جدي
 صرنا الى ان اولا كلهما شيئا اشترى بنا في حقه فظهر ما ذكرنا ان كل كلامهم على ذلك بعيد جدا الشايع في
 موضع النزاع من حيث التقطع والدم ومن حيث تمام الحظر فقولنا ما من حيث التقطع والدم فكذلك لا الخطأ
 فيه معطية اشتراك شرطها في زمان الحظر على ان التقطع والدم الى ان يبيع الدار الى ان يبيع الدار الى ان يبيع
 سعيه على غير غيره خلا من شرطنا وعن الشئ عكسه وعن التقييد في فائدة الدار ان يبيع التقطع اشتراكا
 والحق ان يقال ان الوقت المتقطع ان كان بحيثيا كما هو المشهور فلا يبيعه جواز بيع ما جاز له في شئ ما من نفس
 او مع ما يكون لذة شئنا على من يبيع الدار لسبب ان كل ما يبيع الدار فيه مضنا في شئ ما من نفس
 ان ابيع الوقت له طين لا يبيع الوقت عليه فظهر ان كل ما كان متعلقا بالدار في نفس البهتان في المستقبل في السلا
 الى السبب كما عرّب في بعض المناظر على ما هو الواقع مع ما وان كان وقتا وبطل بعد قضاء الدار وقتا وبطل
 صر في وجه التقييد اشكال من ان اطلاق الوقت في كل ما من معا في لجانا غير يفرق الى لغز المتعارف وهو
 ليس منه فيكون خاصا على التقييد وهو معوم التقييد في الزمان فيكون داهلا راشا من حيث تمام الحظر
 فالتقيد في الزمان الا في بعض الامور اوله ان لا يجوز من التصرف في المباحات واما مودها الوقت الخاص كما هو
 عرّض على من نامها واما اطلاق البهتان في السلا والدار فلهذا لا يلزم منها الجمع في كتابه في السلا والدار
 الشئ هذا ان الملاك ان الوقت الخاص واما اطلاقه في ذلك فملاك يجرى مجرى العرف في كل ما من معا في لجانا غير يفرق
 لئلا يمتد زمانه لا يبيع الا في وقت لا في غيره من احوال الجواز فيكون كونه وكلامه في بيان الا في وقت لا في غيره
 فتقول له وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت
 الا في وقتها مودها يكون مودها الى الواب وفيها مودها في وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت
 كون البيع اعقده فيها الضرر والحاجة الشديدة من الزمان الى مودها في وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت
 محل الجواز منهم من قصر الجواز على الاول وبعضه على الثاني وبذلك الى الاخر ومنهم من قصر الجواز على مودها
 الوقت وقطعه على الاخرى مودها واضطر الموقوف عليه في شئ ما من معا في لجانا غير يفرق الى لغز المتعارف وهو
 الى القدر حصلت وعرف الشيخ في قصره على اربعة مواضع خوف اهلاكه وانفسا وضروته الموقوف عليه ولم يغفل
 الموقوف في شئ ما من معا في لجانا غير يفرق الى لغز المتعارف وهو الا في وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت
 الا في وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت
 ان المسند من كلامهم اشهر الجواز فيها ان يبيع الوقت ولم يوجب له ما هو الا في وقتها خراب الوقت فاما مودها فلهذا في وقتها خراب الوقت
 من البهتان في السلا والدار فلهذا لا يلزم منها الجمع في كتابه في السلا والدار

خوف الخراب مع بقا الانتفاع به وجوبه من غير فلا يخرج ان يكون موقفاً للبيع لغو الخلع وانما المقتضى من كونها
المسمى للخراب كما يظهر من بعض الأقوال حيث قال الامام في خوف ظهور ما دام من ثمنه انما البيع وانما الخلع
البيع حيث لا يتغير انما يتغير هو الاقوى ان البيع المسمى من ثمنه انما البيع وانما الخلع
لما نحن ويشمل عن رأيت في بيع حصة من الارض او مبيعاً على نصفها اشترى ما ياربها موقوفه فكذلك
العلم قال لا امر ببيع حتى من العينة وبما نحن ذلك الى ان ذلك في ذلك اشترى ما ياربها موقوفه ان كان في
مكتسب اياه ان الرجل ذكر ان بين من وقت هذه العينة خلافاً في ذلك فان كان ثمنه انما البيع هذا الوقت
بدل من كل اثنان منهم ما كان وقت له مردد على مائة فكتبت في هذا الموضع ان كان ثمنه انما البيع
ما بين خطاب الوقت ان يبيع الوقت فاما مثل ذلك ما جاء في الاختلاف ما يملكه الا في الاقوى من المقتضى
ينص الى ان يربط على جوانب الوقت فاما في الوقت المسمى في الكلام لان المقتضى شرطاً في وقت
وهو غير تحقق في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
بقوله على غير حجة الوقت ونيل ما يربط على جوانب المقتضى في الكلام ان هو محل الكلام الا لا في غير ذلك
الاصل في حجة المقتضى لا امر انما يبيع حصة من العينة لئلا يكون مقتضى القول ولو كان على المقتضى
فقط فيما حكاه وان لم يكن قوله على غير حجة الوقت مع ان ذلك في القول في غير زمانه انما القول في غير حجة
موضع الا في غير ذلك المقتضى ولم يظهر ما يدل عليه ما في المقتضى في غير زمانه انما القول في غير حجة
التي في الاقوى من المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
والنقوس هذا ولعل من حيد الخلاف بالوجه الى الخراب فلا خلاف بانها في حصة المقتضى في غير زمانه انما القول في غير حجة
موقوف الخلع وانما حصة المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
له صبره وانما في المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
ذلك الى انما في الوقت في غير زمانه انما القول في غير زمانه انما القول في غير زمانه انما القول في غير زمانه
الاشكال في المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
كلما كانت اثار حصة المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
خير حصة من حصة المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
الآن في المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
الجزء في حصة المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
بين ما اذا كان ابيع حصة من العينة في وقت حصة المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
العلم المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
نقد لنا بيد بحسب المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
ومن هنا كان اختيارنا في حصة المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى
لصنعة الوقت كغيره او موقوفه كما ان كان المقتضى في كل القول ولم يظهر ما يدل عليه الا امر ببيع حصة من العينة وهو ليس بمقتضى

اصلها من الابل الا من منعه من بيعه وكل كونه من نفيه وهو طوره لانه ولا يبيعه وهوها وبها من ان الولد باع
 معها التوفيق لم يثبت فيه الحقيقة الشبهة كما ان الحلاق اولاداً يقتلوا الى التعارف كدعوى ابن مازن
 واما لو كانت محرمه بالعارض لم يحض او لم ير وصوف لا يمنع من بيعه ولا خلاف ان الدليل مع عدم وجوب العارضة كان
 البعث في وطى المحرمات الاصلية اذا كانت البهنة بغيره الملك فالله انما يبيعه في ان المراد يكون الولد ولو جعل
 علقه لا ينطق كما هو الاثر للعقد في الاولى وعلى الثاني لا يبيعه لان المراد كونها لو طوى الملك فلو طوى
 مثل الملك بعدد ونحوه فالله انما يبيعه ولا يملكه ملكها بعد ذلك البعث عن غير هذا المقتضى بغيره فالحاصل
 انه لم يبيعه في الشرط المذكور نحو قولنا لا يبيعه شرعاً وحرماً ولا يملكه الا في وقت الاذن
 ما انشا واليه لصد بغيره في ثمن زواجها مع احكام مولاها سواء كان في بيعته الثمن او في ثمنه سواء واذن بقتلها
 عنه ولا خلاف ان المطلق يبيعه عن غير هذا المقتضى فلا يجب في بيعها على ذلك الثمن كما في معلقا بان
 الضميمة فقد رتبها وهل المراد الاصل المبيع للبيع الا على الشرع وهو ان لا يملك ما يبيعه به ثمنها
 فاما على مستثنات الذوات والمراد مطلقاً بعد ان مالها ما ظاهراً الاكثر الاماكن التي هي الزبوة التي
 ولا يارضها الحلاق ما دل على جواز بيعها في ثمن زواجها لزم عمله عليها حكم المطلق على العقد وفيه اشتراط
 موثاقك فخره لان الاظهر جواز بيعها حتى ان شئاً ما مع الموت فلا يثنى في كافي في مقتضى ولا وان كان
 بغيره عليه في البيع في الزواج بغيره في الولد بعد وفاته بغيره على ما بعد البيع ويعتبر في ثمنها ثانياً
 وثالثاً مع الحقوق فلا خلاف ان الاجماع المتوفاة على الجواز للعقد بالاصل الممنوع الغلبة ولا خلاف ان
 من الاذن في بيعها في الثمن كغيره من ثمنه على الحسن سئل عن ام الولد تبيع في الدين قال نعم في ثمن زواجها
 ولا موجب لثمنها بغيره فاما الاصل الممنوع منه في بيعه فاما ذلك فبعد احكامها بالموافاة في الزواج
 جذا وصل الى الجواز لخصها الثمن لانها لا يبيعه بغيره بل ان امه له ام لا بل لان كان مؤجلاً وجازاً وهل
 يجب جهات من ينفذ عليه وبسط الغنى ان كان ممكناً لا كما هو الاثر لعدم الدليل عليه الا في الزواج المستثنى
 اليه لا يعمل عليها في احكام الشرعية وعلى هذا البيع في نوبة الرضا لو ضمن الثمن منها من الاذن وفيه الثمن
 فيه اشكال والظاهر الثاني لان ذلك لا يبيعه في غيره من الثمن الممنوع عنه في بيعه عن غير زيد ولو كان الثمن مبيعاً
 فالله لا يبيعه في الحاق ثمنها او ثمنها بغيره بغيره اقرنها العقد ولو اجر بعد البيع لم يجب من بيعها وان لم يكن
 على جبار ونحوه ولو شرع مخرج بالوفاء فلن يرضى الى البيع بغيره الى الثمن واضع بيعها ولو رضى الى الوفاق
 في بيعه بغيره بغيره اشكال لكن العقد هو الاظهر في النظر الثاني اذا ثبت على غير مولاها كغيره او مطلقاً من
 بعض تفصيل الكلام في الثمن وهو ان الجنابة ان تكون على الحلق وعلى غيره من مولاها او مولاها او اجنبية وعلى الثمن
 الجنابة ما عدا ذلك وايضاً بما لا يبيعه في الجواز بغيره في مولاها الى الوفاق الجنابة لا لا فوجب
 الفضا من حاق في الجنابة فلا تجوز الا ان كان في ثمنها ولا يبيعه له على ما له مال ولا الجنابة لانه
 على ان ام الولد اذا قبلت سيداً لم يملكه في ثمنه لبيعه لها ما عدا ذلك الجنابة على الحلق هو الشك
 لا الحقيقة بغيره في ثمنه لا يقع في ثمنها ما ذكرنا لا في ثمنها واما في الاربعه الا في ثمنها على الجواز
 او على الولد مثلاً حكم جنابة الحلق بالامتنان لا في ثمنها والعقد والحق في الثمن لا في ثمنها على الجواز
 والاشكال ان كان في ثمنها الجنابة والحلق في ثمنها لا في ثمنها وفي العقد هو الارشاد ومن البين انه لا ملازمة

مع الفلك بل اورد من المرض بل بعد ان ياتي بنا وعل ان انا المرض لست انا لغيره بل يكون له فخر بل هو نبي
استقام حق انما نزلنا قالوا لو اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
على دقا معة وعل اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
ان لم يكن سلطنة الفلك الا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
ام سبعة بيوت على الشهور وعل اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
وكان المولى مؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا ومؤسسا
حق المجنا بترابيد وهو سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة
يكون الحق المولى بترابيد وهو سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة
بين المانع انهم صرنا باء لا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
المستقر في بنحيتنا على قديا متعلقين بها وفلوريت تلك بنحيتنا وقديا متعلقين بها العيون لك ولما اتينا
ومن كان نفعنا منها للمجني عليه بين النسخ والا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا
اشك انهم صرنا باء لا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
الا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
عندنا لولا النسخ والا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
النسخ والا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
وهو اقلية المور وعل اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
البيع هنا بقول الفرض من الاشباع بالبيع لكونه في معرض التلث ويكون العاطلة على شله سفها وانا نضع
القدره على التلثيم فكل ما نزع على التلثيم ان يكون غاما عليه وانا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا
يكون جاهلا به ثم علم وعل اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
وعل اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
في الصورة الاولى بعينيه كذا نزع على عينا غاما عليه كذا في الثانية كل ما نزع على عينا غاما عليه كذا في الثانية
وبين الفسخ للثلاث لكونها حرة كانت المجنا بترابيد وانا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا
يقتصر ويكون بين المالك معطى الشرا منه باء لكونه اراعت فلا حيا ومن لا دليل على كونه اراعت
منه برصيد عور وانا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
ان الجاني لا يحجب اكثر من نفسه وبين رضى الحق عليه لثالث الما بصد بيع انهم سواء وعل اننا نزلنا
علا لكونه وعل اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
بقا حيا والمولى بين الامور المور وعل اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا لولا اننا نزلنا
بعور وانا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
على الحكم المزبور فانا نضع ذلك من المالك حيث لا نضع بين دفع النسخ والا من عرفنا وكما في مكة التي
فالباع جال ولا بطل وبفسخ الا يستعاضع عا لا يستعاضع كان الشتر ما يقبله جانا البقيص ومدا الشتر
له كذا من غير بغير رجوع عليه او مخرجه الشتر الثاني ان يكون مقدرا على شله فلا يبيع بيع المخرجه المور

والنفس الماء لها حكمها كغيرها من الماء لا تفرق في العلم بالضرر عليه لا تفرق في البقية عن الغير وهو جوهرا لا مكانا على
فلا يفسد من الماء لا تفرق في العلم بالضرر عليه لا تفرق في البقية عن الغير وهو جوهرا لا مكانا على
لا من الجاهل ولا من غيره إذا اجتمع وكان على العرفان المربوطا تقع الخلاف في القول بالقاء لا والجلل الشارح
الذي من لفظة لا يحويها ولما اشتمل على حقيقة البيع والامس وفوقه على الجاهل المربوطا فقلت لا تفرق بين ان ارضي كثيرا
ما يجمل حين البيع من غير ان يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
ان المومر مع كل علمه بالقاء لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
للبيان لا يرضى بالجلل لان يكون المراد من ذلك ان الفهم لما في لان القدرة شرط في معرفة الفهم في البيع والامس
عليه بالاجماع لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
الان المراد من الفهم مستنبط من قوله الفهم نفس او مثله ببيع الفهم الماء والارض الفهم الماء والارض
من الفهم من ان يرضى الفهم من الامس ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى
فلا يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى
فلا يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى
الافعال والحق في اللوم والخرج غاذا وفقد لا يرضى الا لبيان ان لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
الافعال التي جعلت على حصولها لعلنا لا نرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
عن الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى الفهم من ان يرضى
من يرضى عن عدم الوفاء بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
وغير ذلك من ان يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
الجميع او يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
دام ظله لخصنا الفهم من ان يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
فيما لم يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
بغير الفهم من ان يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
مقتضى ان يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
حصول ما يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
المجمل بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
العرض من ان يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
ببعضها من اللوم والحق في اللوم والخرج غاذا وفقد لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
التمهيد عند ما لم يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
المجمل من ان يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
ما عاين فلا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
ذلك عند ما لم يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى
اكثره ولا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى بل لا يرضى

حصله في مقابل ما له فلم يجد على الحق لا ينفار من الحائز ذلك بل قدم على الخصم حتى يورث
 اختلافات وتعددت الاغراض على منسب طوله لا يحضر الغرض ثم مرأعا المانية فقد ورد في بعض النسخ ان في
 احد ما يورث بعض البشر الى الجن الآخر واما حكمهم في طلب الاغارة من جنوا لا يستجابا بل ينزل على من يورث كماله
 الثوب فيعاقب بدمه من ولداه مستجابا بهم يكون ظاهرا بل من النقص والاعمال طولا فالأقرع يورث من يورثه
 في الغرة المرتد مع احكام الغرة بينهما بالنظر الذي هو كماله لا يخفى فلتخص من جميع ما ذكرناه ان الحائز طوله في البيع يحققه
 في بعض من بعض النسخ ان الغرة على التسليم كالمستين محرم من نحو الغرة في الهوا والكن لم يرد بحوده وانما ذلك
 في الماء الذي لا يملك من قبله واما ما ذكره في بعضه فلا طوره فيها لا تنافيها مع البيع مع فرض علم التسليم بالمتناع
 التسليم كما مرنا على البيع في بيده التي في مقابل بعض الفصول كان على المستري بالمال فله فله عليه فيه
 عن مطالبه بالبيع بل بيع البيع في الغرة فلا طوره من البيع في البيع ولا من منافع البيع غير محض وما يتوقف على
 حصوله بيده لا يفسد فلا طوره من المستري بيده التي في مقابل بعض الفصول سيما اذا كان عينا وكان الثمن
 قليلا فانه قد علم عليه الغرة الواحدة فبعضها في الاستساق لا يستحق الا في زعم التسليم في ذلك على التسليم
 الانشغال ونحوه في البيع في الغرة التسليم ولما اؤتمنت الى وجوبه تسليم كل من الميا بين ما انقل عنه بالبيع الا انما
 يوجب ان يكون مقدرا لا انشغاله بالتكليف بالمتنع كما في النسخة التي في الغرة يورثه عليه لئلا يرد انما
 الا شرطه بوجوبه التسليم بغير ان ذلك لا يشرط بالبيع وان اريد شيئا بوجوبه لا انما على ان يملك مقدرا
 فعله اوجب منعا او تحببا لئلا يكون على الاطلافة والتكليف مشروطا بالقدرة ولا يغير الشايق على البيع كالتحريم
 فكلما لا يوجب الثاني فكذلك في الاول واما الاستساق لا يوجب الا تحببا لئلا يوجب من ماله من عند فبذلك ومن
 على ما فعله بعض النسخة في بعض النسخة من بيع ما لا يغير نفسه ثم يرد في بعض من ماله كذا في ما لا يملك
 في الفصول هذا وينبغي التنبيه على امور الاول انهم صرحوا ان الحق في الحكم المزبور كان الحق ونقض ذلك كلامهم
 ان لا يورث في ذلك ما اذا كان الحق عينا شخصيا في الخارج او في الذمة وهو يخرج في الاول وسلك في الاخر فيها ما تضمنه
 الفقه استمر على التسليم القطعي على مقتضى ملاء المصير شره وله علم او غير علم من ذاء الله فانه كما تضمنت
 على قول والمصير الذي بشره لا يمتنع ولا عيبا التهمة المظننه واما صحة هتاهم فربما اعني بغير ما يورثه الى
 قبل ان يملك التسليم اظهرها من القول من وجها وجعل عينا ماله من ثبات فعل ذلك فقال ان كان كذلك استمر الى
 مسئله فالحال عنده وتكلمه ظاهر وان لم يكن له مال كان عنده وتكلمه ظاهر وان لم يكن له مال كان عنده وتكلمه ظاهر وان لم يكن له مال كان عنده
 انقضت بطلان البيع بدو هذا قوله على نفع الحق الا انها في مقابل التسليم المزبور ولا يوجب ذلك اربعة التهمة
 او في كتاب العلق على صحة شر المصير فاعلم ان المصير من حيث صحة البيع والعقد والتكليف ومما
 لما ورد من بيع المقاتل الاول لا يورث من نفعه من طوله من البيع من حيث فان اطلاله به من ماله او كان عاجزا عن اقلها
 حال العقد وما لو كان قادرا عليه وقصر في ذاء الله في نفعه من طوله او نفعه على ماله عدم الا اربعين
 التسليم فانه قد يقال فيه بطلان العقد فضاء التسليم المأوضد وعلمنا ان الحق وقوله بالبيع وانما نقضه بطلانك
 البيع بخلافه فضاء مقتضى الفصول لا فانما في بعض النسخ انما الشرط المزبور من وجوه ان الحق والمثلين واما
 الضمان والتوابع والشرط لا الأصل دعوى مؤثرون عدلهم نعم ان كان من الشرط استجوابه على اقل
 فيفعل لا يثبت وسقوه بطلان العقد بل اشكاله انما انه هل يشترط هذا في البيع في الجملة

في البيع
 في البيع
 في البيع

ولو قبضه ففصح ان يبيع في البيع ولو مع الغير عن تسليم كله او القدر هو الذي رد على تسليم الكل فمع الفخر عن من ايدى البعض
حاشا بطل البيع في الجميع وبشرط في كل جزء الفقد رد على تسليم ذلك الجزء خاصة بطل البيع في الامكن جنبه
وبقي فيما يمكن وجوه اظهرها الاخير كما في سائر الاماكن ان لا يرد اقله بلكه الفقد رد العا دية او لا بد بغيرها اظهر
الشبهة ونظره في المقتضى في مواضع منها يوجب الشارع فانه معتد بمشابهة شروط الامتياز لجهة التي اذن القبول فربما
لا يرون لكنه غير معتد بمطابقة بطل بدله على الاول ومعنى بناء على الثاني وعينه ان الفقد رد الشرع بمقتضى
فيه ولو باننا لشرك ان اذن والا فاما ان كان ذلك لا لا العتق لم يمتنع بيع المزدانة العتق في ذاته وادب له القتل فلو
قبضه وبشبهه شرعا لا يذاته ومعنى بيع الدق على من قبضه عليه قوله فانه يبيد وتسلمه مشرا بحرية وبفقد
بعض الجزئ من ملكه شرعا لا طاعة وكيف فاما ان اظهرنا النظر الا في المخرج المتعلق بالانكاح من كونها غير زينة بل ذلك
لا يوجب الحاشا ان هذا الشرط على الاصح ويكون ان لا يرد على اقله الفقد وعندهما ما لو باع ما يبيد الفقد
على تسليمه ببيع ولو كان يبيع ولو باع ما يبيد الفخر عند بطل البيع وان ثبتت الفقد لان الناطق هو الفخر
المقتضى في العرض لا رد في الشايق الثاني ولا يقتضي اصاله وضايفه الشرط بالانكاح في الاول والآخر في الثاني
لكن صحيح التقييد فلهذا في تلك الرقصة في باب تسليم ما مع المبالغة في ذكر اوصاف المسلم من حيث يوجب له عزة
وجوده ببيع الفقد ولو يبيع من حلول الاصل ويرد بطل ما من غير ما نزل ذلك الاية الا ان اقام بغيره اقله الفقد
عليه من الصفه والاقام البطلان في الحالتين وهو كما ترى لا وجه لما عرفت معطفا الى ان قدس من مرموع
حيث ان رد التسليم ان يبيع بطل امكان التسليم ثم عجز عنه كما لو باع العبد في الجواهر في الغيبة او غيره
بعد كان يبيع حقيقة او ثبتت له من جوارحه مع ان مقتضى كماله السابق البطلان لا كتمان عدم الفقد
فالمتخصص بين كماله من الاصل او يبيع من السابق من ان يرد بشرط الفقد رد على تسليم المبيع معتد بغيره عن
جزءه ولا يفي ذلك الحق القبول من الشارع فانه كمين عجزه في حجب كماله التسليم بالبيع بالغير حيث
لا يمكن الجزم بوضع فاد على تسليم جميع الما بين دونها المبيع خاصة في حجب من تدبر فاد على تسليم المبيع حيث
ان يبيع فالفصل من ان الاصل والعجز الجواز فافهم مضامنا الحكم بفسخ شرطه على ما علم الا انعام من اوصاف
الجواز بشرط تخييرها منه بلزم فيه بانه موافق لجهة مال المبيع وبوجه شرطه لفظ الفخر والشرط بالغير لفظها
الحق من بلزمه من جهة لفظه لغيره من مال المبيع فانه ان كان الشرط ان رد على التسليم معتبرا في البيع والبيع
الان يقال ان عدم الفقد رد على التسليم معتبرا في الثاني من حيث الفرض وهو الشرط لاني حاشا ان كان
القصود في انعام الشارع ان يرد الفخر في ذلك المالك مكم غافل كان ان الفخر في ذلك المالك مكم وبكلا كان الاول
او اصيل لا اكله من فاد منها مع اكله الان والاظهر اعني فاد العا دية بناء على احسان الفقد رد العا دية او لا
فاد ان المالك سباعي الشرع والاول من بطلان عقد الفسخ وغايله لو كالا وعلى كل حال فاد ان الفقد فلا
يبيع مع الباقى بطله من غير محذور او مستدرا ويبيع مبنيا الى طبعه بعد اتمامه منقولا او مضافا فيه فاع
قال مشا ان المالك من اصبحت في ان اشترى من القوم الجارية لا يرد واطعهم واطلها فانها لا تملك بشرط الا
ان لشركه معها ثوبا او متاعا فيقول لهم اشترى منكم جارية فكم فاد هذا المانع وكذا فان ذلك جازم
ومعنى سماعه على الصانع ان يرد ان يرد الفقد وهو باق عن اهل مال لا يبيع الا ان يترسعه شيئا اخر فيقول
اشترى منك من اهل مال لا يبيع الا ان يترسعه شيئا اخر فيقول اشترى منك هذا الشيء وعينه ان يرد وكذا وكذا

فان لم يرد على هذا ان كان التمسك فيها المشرك سمع من الله المنة من الله تعالى بالارادة التي يكون
 مرجعها الى الله يكون قد فعل ما عليه من الاعمال والارادة التي يكون ما فيها من الله تعالى
 الطوارق ما فيها من الله تعالى عن يمينه واولاها في حكمها ما فيها من الله تعالى عن يمينه
 اقلها راي في غيبته والفتنة في التمسك بها ولو معناه لا رغبة في التمسك بها بل لا يفرغ من التمسك
 بشرط الله تعالى على التمسك بها علمنا ان من ان من الله تعالى بشرط الله تعالى ان لا يفرغ من التمسك بها
 قولنا ان الله تعالى به من يرد من خوفه ولا يفرغ من التمسك بها في صدق اسم الا في غير الله تعالى وحده المذموم
 يدور على الخط الخلق والخلق من الله تعالى كما لا يخفى ثم ان المعتبر في التمسك بها من الله تعالى فلا اعتناء بغير
 المعتبر على التمسك بها في الله تعالى ولا يفرغ من التمسك بها ولا يفرغ من التمسك بها ولا يفرغ من التمسك بها
 والابن في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 في التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 ليعمل التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 فالتمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 وحصلت هذه النتيجة من الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 لا التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 فلا يفرغ من التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 خاصة من الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 مع الاشارة الى شرط من شرطها في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 وكان التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 من التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 العرض من التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 بغير الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 من التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 اهتم بعدد كان القول قول الثاني في الاول والثاني في الثاني والابن في الثاني والثاني في الثاني
 مع التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 عليها من التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 ملائق من التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 القيمة وانما صاحبها بعد فضل الابن في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 لعدم الدليل على التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 وغناها في التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها
 الاستمرار باهتمامه في التمسك بها في الله تعالى من الله تعالى في التمسك بها في الله تعالى وحده المذموم ولا يفرغ من التمسك بها

المنع من الابن من قبل اهل هو على النفاذ وهي انشاء الشرط وهو ان لا يملكه على التسليم المستلزم لا ينفع الشرط
 من يدان جوارحه مع الصفة هل هو على النفاذ ام لا فالحاصل ان النفاذ فيها وعلى اخره هل له منه التمثيل كل
 ناديا به الا فرادى على خصوصه فهدى شرعا وحيث اخرنا ان مناط شرطية النفاذ انما هو ان لا
 لا يتحقق الا في الغالب عن تسليمه خاصة كما يظهر من الهواء الا اننا شك في النفاذ العرفي وانفاذ العرفي من
 فاشنا ان نزل النفاذ مع المنع عدم التمكن من تسليم البنية اذا نزلنا على بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 به قبل حصوله في حق من غيره واخرنا ان التمكن من الابن هو الا انه الرجوع المحصور والتسليم له حال وان التمكن من
 موجب له من غير التسليم من غير موافقة النفاذ وانما من النفاذ لا يفسد الا في وجهه لا في وجهه وصف العرفي
 كان القول بهذا لا ينافي والحق مع قوله ان التمكن من النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 على وجهه يعنون منه بعض النافع المقتضى بها فبنيته في التمكن من النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 ثانيا وفيه ان قد من سر ان النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 قوله في احتياط انما لا ينفذ في النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 النفاذ الرابع ان يكون النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 بنية ابا العرفي النفاذ في قدره وخصه او في قدره وخصه بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 على الترتيب والى ذلك في الاعيان لا ينفذ في النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 سيق البنية بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 يد البائع من التمكن من النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 ولم يكن لما ذكر من ذلك من حكم بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 على نفسه فان لم ينفذ لم يكن عليه شيء ولا ينفذ في النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 الى ما تقدم من بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 تليق منها عمله على التمكن منها عمله على ذلك بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 او ينفذ النفاذ على صورته بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 على الحد بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 بل غاية الامر ان يقال ان ظاهره ليس له وهو انما هو المرد من غير معلوم او غير ذلك وهذا القول يكفي ولا يلزم التكليف والتاويل
 هذا كله في النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 في النفاذ وانما منها ما عرفه من غير النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 بالعرفين فذلك على وجوب النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 فلا يعلم فلا ينفذ غير النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 بحسب انما به غير النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 صحة جميع البنية وعمل الحكم بنفسه ان النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ مع بنية كمن يمن بغيرها من قبل النفاذ
 لوجود الشرط المزك ولا منافع حاصلة عن الاطالة لثلاثة على الثاني ومن لبيت ان المعلوية يجب كفاية لا يحصل

واما جرح العادة في بيعه ان كلا يكلان وان وداقون ومكنا واننا تشذروا بهم حتى بان الانصاف في الوفاء به
 الكيل بعين البلد وغادة فخرج العقد عليه من اجل المتباين ايا احد لها عين الكيل والوزن كالاجبة الخارج من
 البلد لو دخل فيه باهم من حواجز بين الكيل والوزن مع ان الاختلاف والمزج يوجد من اجزاء الصنف لا غصنا
 مثل هذا الفرع وغادة كالا يخفى وما ذكرنا ظهر ضعف ما عمن الرخصة من حواجز البيع بغير حرجا في خصوص حال
 السلم اذ كان معلوما شاهد بان يعلم من ذلك ما عاى الشئ اجزاء بيع القبر بمبلغها مع اختلاف الجنس كمن
 الاسكافي هذا وفيه التيقن على ما ذكرنا في السلم لان الميزان في المقام القصة الا انهم ومن الظن بغير يجوز لهم
 عقوبه على اصل السلفه بل الغنا رغبنا بل يظهر او غير يجوز في البناء على الرتبة الثانية ويجوز لم يقول احد
 المتباينة على الاجرة الذالكيل والوزن وهو يلزم اجزاء على الاجنص مع الوثوق به وقبول المشرى على البايع
 اخباره بوضف البيع لا غير ذلك من الامور التي لا تدل على اذكراه الثاني انه لو وقع العقد بين الاصلين اعتبر على ما
 كلف عن علم غيرهما ولو وقع العقد من اولى نحوه اعتبر على خاصته بدون الحق عليه اما لو وقع العقد من اكمل الوكيل
 فالحق التمثيل من الوكيل في محله ايقاع الصفة والوكيل المطلق بعد الاكتمال يعلم الوكيل الاول واجرته في ذلك
 ويكون تعلم كل من الوكيل والوكيل بمسما على الاثر اذا بايع العتقوني بكم في المالك حين العقد ولا يهل القصور
 ولا ينفذ عنه علم على ذلك الثاني انه لا يعتبر في الجرح بالوصف وان ذلك كان بغير العلم بالحق من ثم لو باع شاة
 قطع معتبره عند البايع مع مشاهده الشرحا طر ارجله بخص البيع لفي وقع باطلا وان ساروا في القطع في الحق
 الوصف فظهر لا وجه له لا فضا القصر على السلفه المقتضى بحيث جاز البيع ولو سلم المشرى البيع فملك كان معتبرا
 مكم سواء كان له اهلين باقضا او اقله ايه احد هما جائها فلا اثر في ذلك سواء فطر المشرى او غيره اجماعا عليه
 لقوله صلى الله عليه وسلم ما اخذتني خدي في الفاعله المخرجه الملهيتم كمن عقد بيعي بغيره فبيعت بغيره فبيعت
 انه كما يجهل المشرى مثلا بغيره لو كان في يده بغيره فبيعت بغيره من ماله وانه عليه ايضا ان الحق في البايع كمن
 يفسد ولا يبرر عليه رد البيع وانما على البايع مع ثبوتها فلا يبررها فلهذا بعض الناس يترفع ذلك عنك باطلا
 البره ويا بقره الطاعة الختام اجماعا على انه لا ضمان فيها اوضح عكم معا ومعه الاصل في جازا انما العقد ومنع كون ذلك
 منها وادان الفصل به الفصل لا يكره حتى يخلص في اربعين من شرائها اخلع شرائها البيع سوا العقد الخاص بغير
 اذ كيل عليه لم يفتق ما هو ليس من كونها باحد من اعتبار شي من شرائها البيع فبالا لان الا باعده في اذ اذها اذا
 ما لكيه او شرعية ولا وفي غير وجود لان القصور لا يهل القصور والفرق ان قصد المتباينين القليلات باقية في التسلط
 على الاستماع بالقصورين على غير التملك فاذا التسلط الملك فلا يلائق في القصور في الاستماع الا في سقاء القصور
 الثانية لانها على خلافات اذ جاء الدليل وانتهى في اذ الطاعة الختام لا يبرر القصور وانما في غيرها كالمقام ويحذر ذلك
 خصوصها فالاصل عدمها ودعوى ان العلم بان رضا المقتدي بطلان التسلط على الاستماع باعين والتصرفا مقدر
 لومعروض واما البيع موقوف في الطاعة والمقام وهو كان وصوغ التصرف لا يبرر المقتدي بنفسه موقوفه وانما بعد
 تسليم ذلك يمنع كونه موقفا للظهور قوله لا يهل على المراد لا يهل نفسه في رضا القصور خاصة دون غيرهما لا سيما
 غيره كما عرفت فاقم على اعتباره في المقام فظهر بما ذكرنا ان القصور ممنوع على فاضه في الجملة لكن قبل بقصده
 يوم فقهه والاعمال ماله المهور على ما حكى وقبل على القصر من يوم فقهه الى يوم فقهه واليه ايضا وقبل يوم فقهه
 وهو لما عمن المتأخرين بل ينسبه الى التمسك بقصير الكلام في المقام هو ان كل مال يمتصوا اليه حواك كان غنيا

او بعدة من بعدهما او بعدا لاخذها او من اختلافها بخلافه فيجب على كل حال والادمان والامانة
 مسائل **الاول** في الاختلاف الاول كما لو كان مال يوم فبعضه عشرة نصه ثم اقيم يوم الثاني عشر
 لعمدته في القام فان على الغير في اعي حاله كما لو اوسطا اذ افاضت الحلائل لم يورث كلها من غير على
 صاحبها لئلا يتاها فان لم تحت به لم يكون مشكوكا لعمدته لئلا كما انه يكون مشكوكا لرب المال لان لو اختلفت
 ولذا ان اوضح العين الى صاحبها بغير ائتمار كمنع بعضه بها بهر الى فقير من انقصت ان هذا الكلام انما يتم
 فيما اذا كان الا على اتم او اقل وانما كان في الوسط فقد يتوقف في ذلك فانه لو اختلفت العين الى مال كما كان اخذ
 من صدق الغاية بها وهو اداء ما ائتمار فلا فرق بين الصوك كلها وصداقها بغير مسلم ان كان له مال وله ما اخذ
 بالخذ الاول وهو لا يجب فيها صدق عدم الصداق بالتمسك الى استدراكه فانه اخذنا به ولم يؤد كما انكر ان الصداق
 تلفت او اية لم تحضر كما ذكرنا ان المبيع على القيمة هو ضمان المقتض عند تلفه وثمان الفين عند تلفها الى المبيع في
 الاختلاف الاول انما في من دون من غلبت الزيادة العين ونقصها فيه والاضمان لان في ذلك كبره والاول ثلثه والاضمان
 بغير يوم الثالث وهو الاشهر الا ان كان في اراض كانه مثل الثلث كان غناها بازاء الغيرة من دون العين واما
 الاخذ الثاني فيها بعد ان لا يوصو للمامور باؤا والقول بان ذلك بقضي بغير يوم الثالث لخطا باء الغيرة
 لا تلفها ومما لا يتم المطلوب بائع المتوسط لظهور انما يركب في قيمته ذلك اليوم عرفا والثاني ضمانا في غير يوم
 وقد شبه الموقوف في الاكثر ولعل وجهه ان ذلك يوم فقلو ضمانا للمال لا في السبب في ان يلاحظ فيه في الضمان
 ويعدان بغير كونهما سببا الضمان لا يشارك في اعيان في ذلك الوقت بل للمال ان كان يوم فبعضه اذ تلف في ذلك وقت
 ولو لم يلف فهو مكلف بثمان الفين فلا يجب له ان يرضى بغيره نعم في الحقيقة لو اريد في لكسره فبعضه الى حد غناها
 عند غير ان اقتضا بعد عمله عن غناها وما تتركب عليه من ضمانها بقوله اريد لو غصب البطل والقول بان
 يلزم من قال لم يفته البطل يوم خالفه وهو كما ترى ففي هذه هذا القول ان ائتمار رجوع الظرف الى الزمان
 الفيد لا اليها فان لم تكن بعد الا ان بعد كل يوم جبر البطل بعد معا رضه باؤى عن الاضمان والاشهاد
 ظهور فيه في خلافه وان كان في القصر الى كسره بالغير انتم فبعضه هذا القول عرضة عليك فبعضه
 القصر لا يبيع منه وانما انت صاحبها الا ان من القصر الى الثاقل وهو لغير عمله ولا سعة فبعضه انما لا يصح
 التمسك به الذي قد قوتى عمله بالغير بغيره وهو ان كان على القيمة في يوم الثالث فبعضه ذلك الما فبعضه
 بغيره على القول بالفصل لا وحيها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها
 القول لو افضت الا بدلا لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها
 على من سقا لكن بغيره الضمان على الثاني فان اوضح الما ذلك عليه لم يرجع الثاني على الاول في الاستمرار بالثالث
 وان كان الثاني فلا يجلو اما ان يكونا في بدلا او ان كانا في بدلا او ان كانا في بدلا او ان كانا في بدلا
 ثم باعها فان رجع على الاول رجع ثمانين ورجع الاول على الثاني بمائة وان رجع على الثاني رجع على الاول بمائة
 رجع على الثاني دمي واما ان يكونا في بدلا الثاني فان رجع على الاول رجع عليه بالائة لا غير رجع على الثاني
 بالمائة التي بدله لخصوا في بدله وتلفها في بدله ورجع الاول على الثاني بالمائة الاصلية لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها
 رجع على الثاني رجع عليه بالمائة وكذا يرجع على الاول في هذا كله على القول واما ان قلنا يرجع بالغير في
 الثالث لا غير فان كانت فبعضه الما في رجع بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها لئلا يرضى بها

[illegible]

[illegible]

الفرضية فلا ينفك خلف لأن ذلك يقتضي عدم الاختصاص بين تلك الفرضية وبين مقتضىها من الإعطاء من غير وجه
 وهو من غير وجه بل لا ينفك من جهة هذه الفرضية من جهة أخرى فلا ينفك من جهة الإعطاء من جهة أخرى فلا ينفك من جهة
 ضعف أن هذا الفرضية وصف من ذلك حتى يصير صاعداً من جهة الضمان فيخرج إلى وجه الإكل وروا الفرضية من جهة
 التحصيل لأن الفرضية من جهة الإكل لا ينفك من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 والركاء من جهة الفرضية من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 المتماثل في جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 غير مقتضى من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 على الكليات والفرضية من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 في الشاقي وقت الأول لا ينفك من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 طاهر من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 كان الأصل من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 فوالفرضية من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 وغيره من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 الإجماع لا ينفك من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 معلوم من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 في الضمان من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 الفرضية من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 منها في جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 لا ينفك من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 ما من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 بين الأقسام من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 لتعريفها من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 فلو غير من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 الدال على جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 به ليل أحال على القول بحجة من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 لا من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 وذلك كما لا ينفك من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 ما تدرى من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 لا تدرى من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 حواجزها من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان
 والأرض من جهة الضمان حتى يتولد من جهة الإكل المتماثل المتماثل في جهة الضمان

عليه وهو الوجه أيضا كما الى وجوده لقصص الكه هو المصنوع من الخشب والجلود والفضة والبرونز والذهب
على المشاهدة المتفرجة بها الجواهر السنية والفضة والذهب لا ينجي عنها خيل من كمالها من شدة الاستمتاع
حده وفي مختلف باختلاف الأشخاص من كمالها الأرض العسرة في سبيها غير شأها هذا الذي روتها هذا الذي غير
منها هذه المتاع والبسطة واستأهده الا فنه غير نفا هذا العبد والامنا وغيرهما من أصناف الحيوان والنبات والجماد
وهي كره حيث قال الرتبة المشتركة في كل شيء على حسب ما يلحق به في شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك
السلحفيق والجماد والنبات والحيوان على شدة الكمال من رتبة الارض والسمك والجماد والنبات والحيوان على شدة الكمال
يحتاج الى معرفة ما سائر البسطة والاعراض لا يشارفها غير رتبة الفلك والشمس والارض والسمك والجماد والنبات والحيوان
ما في رتبة العبد والجماد والنبات والحيوان على شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد
خلوفا لبعض النفاة بالفضل ولا بد من نقله لا كذا في شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد
والشمس والنبات والحيوان على شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد والنبات والحيوان
الغائبين على الاغراض فكيف ما كان فلو سوا كانا حوضا من شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد
الوصفي كالفلك والارض والسمك السلحفيق والجماد والنبات والحيوان على شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك
الزمويلا يقتضي العرف بالجماد والنبات والحيوان على شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد
والكامل ما بعد كمالها بين وابتناء والجماد والنبات والحيوان على شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد
الوصف من المشاهدة كان ان في كمالها وان الوصف حسبها من المشاهدة كما هو في الحق الكرم
فاما كمالها بعد ذلك ومن ان مشاهدات البسطة والوصف ومن مشاهدات البسطة والوصف ومن مشاهدات البسطة والوصف
بل عدم العلم بها اصلها في ما فوضيحت باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ
وان كان على البسطة والوصف فوضيحت باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ
البيع في رتبة البسطة والوصف فوضيحت باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ
بجميع منه خيرا والرتبة بعد ذلك باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ والما تصير من غير ان في ما فوضيحت باللفظ
المشاهدة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها
في الترتيب وهذا الامور في شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد والنبات والحيوان
مرفق ولا موصوفين ان الرتبة المرفقة ان كانت كافية كما قد يتفق مثلا ان يكون البيع كافيا في رتبة البهائم والطيور والسمك
المشاهدة ويجوز للمتابع هال كمالها في قولهم ان رتبة البسطة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها
بدون ان في كمالها في قولهم ان رتبة البسطة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها
سما البيع في قولهم ان رتبة البسطة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها
ارخله في رتبة البسطة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها
لنقد ومعرفة ذلك فانه في رتبة البسطة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها
العادة في رتبة البسطة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها
التي لا يبيع العبد والجماد والنبات والحيوان على شدة الكمال من رتبة البهائم والطيور والسمك السلحفيق والجماد
ان ثبت البسطة والوصف من كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها ومن كمالها

[illegible]

[illegible]

من علماء الأصول جماعة فبعد ذلك لا بد من توضيح قولنا ان الشرائع لا يمكن ان تكون مظهرية في الشواهد من الوجوب
الشرطي ويعتبر ان من الظاهر في الشرائع ان الشرائع في تلك الجزئيات لا يمكن ان تكون مظهرية في الشواهد من الوجوب
لا بد من جعل الامر على الوجوب الشرطي ولو لم يكن البيع لم يكن مرجوحا فاما اننا نأخذ في مقام ان الشرائع لا يمكن
استدراكها بتوقف الشراء عليها ولذا نأخذ من ذلك اننا لم نأخذ في المقام وليس لنا اننا نأخذ على مرتبة القوي
فانها قد لا يتحقق مع اذنه الشراء ايقن وقد يتحقق مع اذنه فالألف في الجواب عند ان يقال اننا نأخذ على بيان
المدى وانما لا يرد في البيع الشرطي لا بد من ذلك وقد يتحقق مع اذنه فالألف في الجواب عند ان يقال اننا نأخذ على بيان
بين الرد ولا يشترط ان يكون من غير ما نأخذ على الاخذ في الارش خاصة كما هو مقتضى القاعدة في الرد
من غير ما نأخذ في الرد بل في البيع الشرطي لا بد من ذلك وقد يتحقق مع اذنه فالألف في الجواب عند ان يقال اننا نأخذ على بيان
غير من الرد لكونه اعم من غيره وهو اعتبارنا لا يتحقق في بقية اطلاق الالاء الان يكون مراد اننا نأخذ على كل شخص
بحسبه فيما يحصل الاخذ في البيع الشرطي لا يحصل في ذلك فلا يرد في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
كالجواز والبيع والبيع فان شرطه ما نأخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
ما يبعد ما لا يخبر وهذا الاصل في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
البيع الشرطي لا يتحقق في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
الذي يبعد الاخذ في الاصل في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
او الرد في هذا اننا نأخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
فان الاول لا يبعد في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
الشرطي لا يبعد في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
بل كان المتعارف بالبيع والبيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
لا يمكن ان لا يكون من غير ما نأخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
فيمكن المكونة في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
جميع نفع الرجوع مع هذا الشرط فيقول هذا الشرط من اننا نأخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
فله الرجوع بقاء العين فكيف في مظهر وهل يكفينا هذا العقد من اضراره ويطرد عليه نفع من غير ما نأخذ في البيع الشرطي
وهو لاننا نأخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
او يخرج من عدم المالية من الكسرة بعبارة اخرى ان هذا يحصل المالية فبقية الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
او انما معنى ما يتوقف على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
خلاف الاخذ على اصل العقد والتسليم لا يبعد في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
في مظهره على عدم المالية في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
وان كان في حق الامر لا يتحقق في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
مدفوع ولا بد ان لا يكون لها مدخلية في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
ولما كان في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي
شرطه على كل حال في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي لا يتحقق في الرد من غير ما نأخذ على الاخذ في البيع الشرطي

الا فوجع وجع المائدة فلهذا وهو فاسد لا تاكلها حيا في مكان الشتر يعمله او في محل غير مقيم انما القصد الاستيلاء
في الجوارح بخلاف قولنا خرف السلسلة وهو صانع البع اصله وانما الشتر في البيع على ما لا بد من الاستيلاء
كوب من البيع المسمى بكون الارض في المبيع على فم من ارش لا يتوجب القين وارش في بيعه ثم قال ان ذلك لما
غلطت الارش شيء ارجيه انما يقع سبب القين لا ان يخرج من القين وهو كما ترى فطالت للاجماع معترض على القول بالبيع
لا انفسه بل لا بد من الارش لا بد من بيعه في مكان الشتر يعمله او في محل غير مقيم على ارش ثم ان منها ما عارض
البيع فانه لا يقع على الارش هو المسمى بالبيع على الشتر فيمكنه بناء البيع فوجع من واما ما عارضه فانه
الكسر فانه على البيع على الارش لا يقع على الشتر فيمكنه بناء البيع فوجع من واما ما عارضه فانه
ككونه مشكوكا فيه ثم لم يفسد الشتر ثم لم يفسد كونه فانه لا يقع في غير مبيع بل في غير مبيع في الجمل وفيه نظر
اولا فلهذا خلاصا من ما نحن فيه يقال الجمل البيع في البيع بل هو في البيع واطلاق كلامهم في الجمل حالها
واما ثانيا فلقد علمت بطلان العلم والجمل في صدق القيد فاعلم ان هذا على استناد القيد وهو انما لا يصلح لافضل الفاعل
كان او جاعلا هكذا اللهم الا ان يقال ان المياشرا هي السبب لوجعها معا فثبت القيد على الشتر في قيمته فلهذا
الاستطاعة القين وقصد القيد والارش وقصد على هو لا الشتر في صدقها على القول الاول ولا يجوز بيع سلك
ولو كان ملكا لكان له القيد المعطاة انما كان في القيد مضافا الى جملتها مضافا وقد اوردوا موصلا كما انه
يجوز بيعه انما لا يجوز ان يكون مضافا الى ما هو في المبيع كما لو فرض المبيع في المبيع مع القيد ويدونها
ان ضم اليه القيد غير مبيع كونه مبيعاً فلهذا لا يجوز على المبيع عند الفاعل انما الشتر في القيد
وهكذا القيد بعدد الارش والبيع والحق هو انما لا يقع على المبيع في الجمل واما في البيع في الجمل في البيع
ويرتبه عليه القيد وقسم المعلوم الى الجمل لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
المعجود الى المبيع لا يبيع مبيعاً وقسم المعلوم الى الجمل لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
من قولهم ان يبيع المعلوم الى الجمل لا يبيع مبيعاً بل يبيع مبيعاً فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
او الجمل لا يبيع مبيعاً بل يبيع مبيعاً فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
الاجزاء وكيف ما كان وقد سألنا عن دليله لم نورد الا ان الدليل على بطلان بيع الجمل ان كان الاجماع فلا يثبت
فيه ضم الى المعلوم ولا يثبت خلافه فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
خبر الذي عن بيع القيد والروايات المتقدمة فكذلك لا يثبت لافضلها الى القيد المسمى المياشرا وهو ما اوردوا في الجمل
بالبيع وميزان الدعوى لم يورد ان كانت القيد مضافة في الصورة القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
العرف فانك جميع التواهي الشرعية فيمكن ان يثبت في القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
متعلق بها التواهي الشرعية ولوقع القيد في المبيع فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
الصفحة المتقدمة فانه لا يثبت في المعلوم والحق في الجمل لا يثبت في المبيع ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
موجب لفاعله في انما ان القيد وهو في السلسلة القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
ولا كل بيع المالك مع غيره وهذا لا يثبت في المبيع فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
ان تعرف للاجماع انك لم يثبت في المبيع فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا
هنا بل الاجماع على خلافه ثم انما بعد الدليل على بطلان بيع المبيع فلهذا لا يبيع مبيعاً ما كان ان ضم اليه القيد فلهذا لا يبيع مبيعاً وقد اوردوا

[illegible]

فصاروا من جنس نبال الذبايح وجب التحصيل وكذا القول في كل مجهول ضم الى معلوم كاللبن في اللبن ولحم اللحم
 اليه ما يجلب منه كذا لا يجوز بيع الحيوان والاصوات والادوية واثباتها على الاضام ولو ضم اليه غير ذلك خلا في الاول
 لفقد ما يدل على الحيوان فيهم من التصور فاحكموا به في المسئلة الشافعية من الحيوان مع الغنمية فانما هو بيع
 لا لحق الصلوة بذلك بل لهما الذبح عند طهارة المشاة هذه من غير كفاية في دفعها عنه لا خذلان افراده صغر
 كبراً وزهراً وفلقاً وعلى قول جماعة في المسئلة الاخرى لا يجمع الحيوان ويحقق الجلالة وضعفها ما يمنع الاجماع تحقيق
 المعاوية بالمشاة كونه ما غير مؤذون ومن هناك ذهب كثير من المتأخرين الى الحيوان يجمع سواء شغل الخبر لم يشغل الا في البيع
 فيد الجواز بشرط الجواز ويكون ما شجر بالخذلان وقال حكي الملائمة في الزاين قبل ولا وجه لاعتباره لان ذلك
 لا مدخل له في الصفة بل غايته مع التصديق الا من رجع الى الذبايح وهو لا ينفذ بطلان البيع فيرجع الى الصلح وهو حسن
 انتهى قلت ولعل الوجه في الغنمية المذمومة هو انه لو بيع كذا يكون البيع هذا الوجه بخلاف ما في بيع بغير شرط المذموم
 فانه يكون البيع مطلقاً الصلح انما هو الجواز فيكون يفسر البيع بعد وما يفسد البيع ولعله الوجه في
 فينا ذكره في الاصل ان بيع الحيوان في البيع قبل البدل والادوية في الصلح اما ما ذكره من الوجه لذلك من انه يبيع عند شرط
 المزبور يقول الى الجواز بخصوص الاشارة مع انه حاشد كاشار اليه ليعمل بناوية طلاق كلامه فان مقتضى صحة البيع
 مع الشرط المزبور ان يبيع الى الجواز اما ان يفسد البيع ان الاشارة يحصل كما قد عدا فانه من سائر
 ويعز من يوزن ولا يصل الى كل احد الامن فوالله عليه وكذا لا يجوز بيع ما يبيع الفحل وهو ما يخله الشاة من غير اجماع
 عليها الا ان تصمس لئلا لا يرد المسك على يمينه ويصرفه فاره ونالته وهي الجلالة المسئلة عليه وانما يبيع لئلا
 ليعين فلم يجره مسئلة لا عليه ولا بان فأرهبه من الحيوان في مئة من غير المسك بملا فانه وثانياً بان المسئلة
 اصلها الدم فيجوز لفاره وبجانبه فلا يجوز ان يفسد مسكاً الا في ذوات النجاسة عن الدم لا في الاغذية من الفأرة في
 على غشاة فاذا ذلتها المسك بوطنة بعد الاستحالة لا يفسد فالحق في خبر ابن ابي عمير ان ما ذلت ثم يبيع المسك بملا فانه
 وثالثاً بان من المسئلة ما لا يفسد من الاضام الى بيع بعضها دون الاخرى وانما يوصف مع خصوصها
 فضلاً عن عدم خصوصها وذلك بما يدل من انفسها الى خاص ومشوشان الفأرة انما منها الموجودة فأرو
 منها الدم لكن يفسد الطيب على الصلح ويفسد في نفسه وانما الدم المستعمل من الطيب وان المشوش مركب من اجزاء
 يدخلها دم الحمام والكل كانه يفسد في نفسه انما يفسد كانه يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه
 فلو سئل انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه
 الاستحالة لا يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه
 وكما يظهر الا انهم يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه انما يفسد في نفسه
 ظهوره من غيره من الباطن ومن ثم يحكم بطلانها في علم الذبيحة وما الثاني في الاجماع المحقق في الزاين من بيع بعض
 العبادات على الحيوان كحل لا يفرق خلاصته من ذهبها لاعتبار الاختلاف في المشاهدة من المشاهدة وهذه النما
 ببيعها فاره من غير كبر ولا اعتبار فذوقها الى الصلح بل اكثر الخبر في فساد بيع في بيع ما يفسد في الاضام
 اما الزاين فلا تدل على فرضه بل يفسد في نفسه المذمومة اما الاستحالة الجميع والاستحالة وعدم المصالح على الصلح
 اجماعاً في الفأرة فذوقها من الحيوان الحي وقد توعد من المذكور وقد توعد من الميت وقد تلاءم الحيوان ان يفسد
 منه يفسد وهل الحكم المذكور في البيع يفسد في بعض اشكاله لعل الاظهر لاعتبار صفة ما لا يجوز من الذبح وبها

محمد بن اندرالطاهر

لفها لها الحيوان او منقطع عنها انفسها العنق ^{عنه} جوارز الرجل ان يعطى معه فانه السك فكذلك ان
به ان كان وكذا والمراد بالذئب هنا الظاهر للملك لان فاته السك فيقبل ذلك بها فذو كيد الحيوان المأخوذة
منه غير شرط انما كان من غير مطاردة او شاعده عن موضع خاضتها ايهو وما خاضه من حيوان ميتا وعاد
نفسه من حيوان حي فتم فكيف ما كان ففقه بان يدخل وينسحق فيتم احوط انما يخرج جوارز هذا للظن بان
يحمل الزيادة والتقيض ولا يجوز وضع ما يزيد الا بالمراساة منقطع عن البعارة لتجوز اسقاط ذلك سواء من الغداء
او من غير الغداء بدو يظهر من التمسك في المذبة جوارز شقنا لما جرت له ذمة ولو كان ذلك ما على هذا الظن
نظما او ماضيا عنه كذا ويجوز حمل كلام القصة ان المراد من هذا ما جرت له الغداء به كما يمكن حمل كلام التمسك على ان
المراساة سقط ما يحمل الزيادة والتقيضا فان الغداء دائما او دائما لا يجري على سقوط الزيادة ولو لم يوقع في صفو
الاولى فانما يكون ما يقع فيه التسامح ثم تفصيل الكلام في المقام ان الغداء اذا ما بالمراساة بدته وتعلقه انما
جاء به بدلا وعلى التماسك ان ما يملك استايجل الزيادة والتقصير او معلوم الزيادة والتقيض على المقيد ^{بذلك} ولا
انما يعلم مقدما للزيادة والتقصير انما على البيع انما على البيع على الاطلاق انما لا بد من البيع وعلى الآخر خال
البيع على البيع التعلق العقول انما مع تفصيل البيع لا يقع الا بدلا من ذلك التمسك سواء علم ما يعلم زيارته
عن الطوبى وتقصيرها لا يحملها او سواء علم فلهذا الزيادة والتقصير او سواء استقرت الغداء بان ذلك التمسك
ام لا لا بشرط جميع التمسك ولا بشرط عدمه وانما هذا مضافا الى ما مع فقد فانه يلزم التمسك بها فلهذا
فلا يقع نوع التمسك به مع الامع العلم بقدر الزيادة والتقصير يقع البيع مع التمسك لا بد منه ولما وقع العلم
بلح اسد فانه يقع التمسك به مع الامع العلم بقدر الزيادة والتقصير يقع البيع مع التمسك لا بد منه ولما وقع العلم
كذلك يقع التمسك به مع الامع العلم بقدر الزيادة والتقصير يقع البيع مع التمسك لا بد منه ولما وقع العلم
معلوم الزيادة والتقصير فيهما وسواء علم ذلك الزيادة والتقصير فيهما وسواء علم ذلك الزيادة والتقصير فيهما
عليها اشكال ولعل الاقوى انما هو صورة معلوم الزيادة والتقصير فيهما وسواء علم ذلك الزيادة والتقصير فيهما
لما جرت له الغداء انما هو صورة معلوم الزيادة والتقصير فيهما وسواء علم ذلك الزيادة والتقصير فيهما
يقض فلا يفرق بينه على ان المراد في هذا على الاطلاق فحصل المراد انما هو صورة معلوم الزيادة والتقصير فيهما
بصورة علم المراد انما هو صورة معلوم الزيادة والتقصير فيهما وسواء علم ذلك الزيادة والتقصير فيهما
فظهر ان في هذا الزيادة والتقصير فيهما وسواء علم ذلك الزيادة والتقصير فيهما
الاذن منقطع عند الزيادة التي في بعض المصنوع فلهذا لا يملك شرط التمسك في الابدان للحمل للزيادة
التقيض اي عني رواية التمسك لظن ان التمسك في كل طرف كذا وكذا لا يملك شرط التمسك في الابدان للحمل للزيادة
ذلك عن طريقه فلا بأس بخوضه في شرطها انما هو شرط التمسك في كل طرف كذا وكذا لا يملك شرط التمسك في الابدان للحمل للزيادة
ان الابدان بحق التمسك وبذلك يجوز الاذن ولما تضمن من ذلك خوف على التمسك فلهذا سقط ما ذكره من ان
التمسك عليه في صفه من ذلك فلا يملك في هذا ذلك بل لا يملك في التمسك على المراد انما هو صورة معلوم الزيادة والتقصير فيهما
ذلك وكان الابدان سببا لما يقع او مشركا به فانما المراد بالابدان والاسقاطان كان قاله بعضهم هو ان البناء
الاباح المشرى وما يخصه من الزينة والديون الشكر وامثالها ثم وزن الزينة ملا مع ظهوره خطاه المشرى

وعلى هذا ما يروى في هذا الموضع والتمتع بالمكان فحق الاستسقاء له بدونه كما لو كان له الفقيه وفقيه آخر وأخوه من عالم
 وبمكان منع استسقاء إلا ما لا يستسقاء له غيره أو إذا أراد وما ونوعه فإلا إذا لم يخصص له في أيامه قال
 في بيع قال الله عشره يوم أفقيه هذا الثاني وفي الاستسقاء بالسلم فلهما ولو لم يخصص فلهما فمقتضى وجوب
 الطلاق هو الإطلاع بما ذكرنا من عدم الثاني الموجب للحمل ولكون ذلك من الأدب مكان الإخلاص الآن بيننا
 أن المبادرين فإلا بالسلم فإنه لم يمتد كما لا ريب على المبادرين فيها وبدونها فإلا ما يدخل إليه من فلهما لا يلا في أن
 يشهد له الثاني من التوحيد والرسالة وكيفية استحبابه إذا اشترى به من فلهما فلهما إذا ما لم يخصص فلهما
 أدلة السنن والامتنان على ما يلا في استحبابهما بالكتابة في الزيادة ثم بعد ذلك في الثاني كيفية له الف حصة
 ودفع استحبابه اليك من كما في صحيح حماد وثلاث كما في صحيح مسلم وإن يقبل لنفسه فأما ما يعطى له كما في صحيح
 اعني قال من أخذه الميزان يركب فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 يبط الأنا فصلا لغيره ذلك من القربان ثم ذكر في قوله في الزيادة ثم بعد ذلك في الثاني كيفية له الف حصة
 لا يركب في الميزان يركب فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 القدر الذي يركب فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 الزيادة فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 والبيع في موضع غير من القربان فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 بغيره ولا يركب فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 المومن من الزيادة فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 والمحل على ثقتان فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 هو مقام فأما أهل البيت فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 مستأجر فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 ما ذكرنا حكمه فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 من ما ذكرنا فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 أما الأصحاب فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 في الزيادة من ما ذكرنا فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 عن الزيادة فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 الأصحاب من ما ذكرنا فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 ذلك مضى فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 له من الضريبة في أرض فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان بأحد لفظة أو يركبها فلهما لا ريب وأما ما يعطى فقولان ما يعطى له
 المأجور فيجب له أن يكون آخر داخل أو لا خارج عكس المبدأ ومن المأجور صاحب الأرض ومن المأجور صاحب الأرض
 بما قالوا ولا يماثل ولا يجرم إلا حسن ولا سوء إلا سائر والذين يخاصون على البعث الذي كان من جنة ملائكة
 ودعى الملائكة وانقضت أجلهم ولا أكلوا ولا جازب لما روى عن الصادق عليه السلام في قوله ولا يماثل ولا يجرم إلا حسن ولا سوء إلا سائر

المطالب تلك ليس هو يعني بقاء الكراهة المخرجة على اختلاف القولين ومجاورة القطع بالعدو في
المطالب الزل ولا كراهة في ترك المصلحة قطعاً كما يهمل القول بالدخول في الشورى لا للغير هو الثاني وإن
ثم بالدخول لما حقق في مقامه من أن المصلحة لا بد من العلم بها ومنها أن يتوكل حاضر كسائر عيوبه في الإبداء
لولاية عرفة يعني بالله على جعفر قال قال رسول الله ﷺ لا يطلع أحدكم على أخيه عداً ولا يحاربها معاً ولا يبيع حافراً
لبياد من لم يولي منكم بعضهم من بعض ولا يتجاسرون رسول الله ﷺ لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس من الله بعضهم
من بعض ويخبرها ما يدل على أن هذه الناس على غرض أنهم يريدون كمالهم على التبع في غير ذلك من غير أن يبيع
الفاضل للمنتهي كما هو الغرض من القول بأن هذا الباب لا يهمل وأما ما قيل من أن البيع من الأصل والتمسك به
في المقام يحصل التميز في بيع مقصور الاستدلال بالبيع له ولو سلم فغير قابل التعلل بالأمر من الشهور من غير ظاهر قائم
أن يقيم الحكم المطلق إلا شأوا في البيع والشراء اعتبر بها الاضطرار والتوكيل والمطوع كان عالماً بالتمسك وفي حديث
كان عن أبي مخنف كان لا يوصي أحداً ولا يبيع من كان جاهلاً وعيباً إلا إذا استأجره ومخلفين مع العلم بالحكم
وجمله وظهور التمسك بغيره وهو الحاجة إلى المصلحة وعنده من الأمانة من التوكيل والموالاة وما روي من أن النبي
وعنه مكنون البيع من ألقاكم وعدكم كما فعله الفضل مستنداً إلى خلاف ذلك في البيع غير ما في بيعه لعدم
المراد من ذلك أن يفتى في عنوانه الخاص والثبات في البيع لو خرج من عنوانه إلى كونه فلا يبيع للمسلم إلا أن
في التبع بالخاص نظر إلى اشتراط الجميع في العدة وصدارة قياساً لبقاء البيع بالعدم مع مخالفة الأصل والعموم
فالمعنى أن الأصل فيها خالفاً للأصل على مورد البيع فيما ذكرنا من ما في شرط بعض الأصناف الحكم بحرية وكرهه ببعض
ما ذكره من أخرى وأما من الفقد من حيث الصحة والفساد لا يبيع بحد أصابعاً ويوجب ذلك مستنداً إلى أن
للمركب أن يفسد إلى هذا البيع عليهم والشراء منهم فالحرج أنهم لما كرهوا على التبع والحرث عند هذا
بل عن بعضهم بطريق الأجر وهو المحرم ومبدأ التبع والتحقق والحكمة منها أن التصديق بالعدم لا يستفاد
لكن النبي منها محمول على الكراهة القصوى ما استدرك من الشهور وموافقتها للعامة واستناد النبي إلى التبع من
وضع الشواهد على التبعة بل ولا بد من التبعة إذا كرهه وهو لا يأكل الحرام منه زاد الكراهة لأن النبي
في غير العبادة على أنها غير الزل ولو قلنا بأدلة التبع على أن النبي عمن طاعة عطفه في البيع وموافق النبي لها
العلماء على ذلك مع أن المناقشة في ذلك قوله صدى والسليمان بن زاذان من بعض من يبيع بعضهم من بعض فاعرف إلى كراهة
أدرك من بينهما من القول بالتبع لظهور النبي فيه ضعفه عند الاستدلال على أن أخبار الأجل غير كافية
على عرض صحة التبع من غير ما روي من أخباره على ما يظهر من غير واحد وهو المحرم لا مرسل التبعة لعمامة صحتها
وبذلك صحتها لوجه آخر وهو أن التبعة لا يفسد فيها بالعدم فلو كان طاعة النبي في البيع من غير ما روي
كل حجة وكذلك لو فسد استنباطها في التبعة لوضع التبعة كالتبع في البيع عرفاً فنعى إلى كراهة في الحاد والصدق
بالباع وتحيان من شئوا قوله مدعو الناس من الله بعضهم من بعض ومن أن الأصل على التبع مقصود استدلاله
المصلحة هو الأول ولا فرق في كراهة بين علمه بفساد المهر وجهه لا في التصديق هل يفسد الحكم على الشراء منهم فما
نظر إلى قوله مدعو الناس أبيع علمهم ولو لم يكن لظهور القول ولا شئاً من أحد كراهة وجهان أجوبها التبع
كان البيع صحيحاً لا يثبت في ذلك التبايع للغير إلا أن يثبت لعين الفاعل حشره لئلا يبيع محققاً ومحبكاً فاعل

باسم صاحب الكرم
وكان مؤمنًا
على نيل العبد

سیدنا محمدیؐ

[illegible]

لان الصريح منها مخصوص الا ان يقال فيها هذه الاشكال فيحصل الجميع ومبدأ التحذير من غير منكره وانكره وانكسار
 مخصوص بالاستصحاب اذ لا مفر في هذا وبين البري واهل الحسم والتمسك بها في المكروهات كما لا يخفى وما اشكل على
 المفسر ان كان لا يترك معاذرة استلزام الخطأ المخرج مع ان حملها على ما يكون من اظهره اذ يدعيه من اجل ان
 يكون المراد بالبيان ان الله عز وجل لم يتركه وما ورد في احكامه من التثنية ولم يكن ما صح كفاؤه والامر بالانحياز للمكره
 لما استوفينا هو في حق صوته الاضطرار كما هو ظاهر من هذا في المسألة فها هو يا رسول الله قد نفذ الطعام ولم
 يتوسمه شيء الا عند ذلك من فزع وبقية ويؤثره الغضبة والامتنان وما ينطأ فيه على الغلاء والاحتضار فيمثل المفضل
 بالمرء من التثنية او اكثر من رغبين ومن افاد في البين عدم استلزام الغفل في جميع ذلك خصوصاً في حال الجوع وحسب الطحال
 لا انتظار العلو والسر على حصة من اجناس التجار من حيث كونك لم يكن ذلك ضرراً للمسلمين ولا يضره الا
 بل انما قصد الحصول الى جرم عدم الاحتكاك في معوزة الاضطرار والوقوع في المعوزة لا لاجل جمع الغنائم كما قال ان
 التخلل بين معاذرة الضرر مثل القصد والاضطرار لا يجاع ظاهراً ولعل ذلك مورد رخصه في حق من الجوع من ملعون وخال
 ومن التثنية انما كانت غير مكروهة في حق من خسر في حق صوته كونها متاجرة لسياستها في الامور ومخرجها الى اخلال النظم
 فما هو معاذرة الضرر قطعاً وفاعل ومغالب من تابل هو كذا كل جيش في غاية نال ما به القوس من غير حيث يوفون في
 الاضطرار والمضطر ولا مند وضمه من غير ما قول وقصره وطلب من غير ما من كونها متاجرة في غلبه ما يحكم انفسه
 الفاعل وعينه من غير يقينها بولان ولا يقين ولا الاستقلال في هذا فاض ولا يحد واحال للغير ان تجاوز الحد والحق
 بعيد لعموم قوله ان الناس مسلطون على اموالهم وقيل من غير جرم من عدم تقييد القيد وقام ان عدم ذلك فيحصل
 الفهم الترخيص في خبر الطعام انتظاراً به طول السر على حصة من اجناس التجار مع حاجة الناس الى اتمام جملته الاضطرار
 وما بان انما ان محل التنازع من كونها اموالاً او غير صوته الاضطرار في جرمه لا بد من عدم صوته الشرع وكذا في الحكم
 من جرمها لما في احتياج التثنية من حق البري وعندهما القضاة بل انما هو في صوته فلهذا الطعام واخيراً ان الناس
 لا يتركوا الحق الاضطرار كما يبيد التثنية في الاحتكاك انما يكون في الخطأ والتثنية لا تتركوا القيد التي على التثنية
 التخلل عند جمع الغنائم بل عليه الاجماع كما عرفت او مؤلفاً الى التخصيص انما لهذا الوجه انما استفاضه
 خبر اتصاله بزيادة الوثيق على الحسم وقيل كما في المبسوط والوسيلة في المخرج لان الاجماع انما انما اشهد انما
 بالحقوق فيلهذا من نوع في اتم اصيل قبل علمه مع قوتها الذي على فعله وكيفية كان الاشكال ولا خلاف في ان
 القولين في هذا ان يشبههما في الزيادة في التي اجاعا كما عن جامع المصالح في ما لم يوفق في الاحتكاك وان احتج
 انما انما الشرع ويطبق عليهم فلهذا وادع وقامه فذلك الظهور لا خصوص فلو اسندناه لما حجة كونه وعندها لا يبعد
 ولا يضره ولا لا ينافي على القضاة في القضاة لم يكن احتكاكاً وانما تحقق الموضوع مضافاً الى الاصل ومما يؤول الى
 الى جرمها ولكن وقت الحسم فيها سواء كان بالشرع او من ذلك عند فلا بأس به كما انما لم يكن فيها من غير ذلك
 لا هذا الموضوع بل الحق المحقق في خصوص التثنية منها الصيغة المتقدمة ومنها الصيغة التي اجاعا في حقها الحكم
 في جرمها ما لم يشر المصنف في هذا كان في المصنف طعام غيره فلا بأس ان يظهر من اجزاء الفصل انما استلزم التثنية
 قال ان كان عند غيرك فلا بأس ما يصح في الاحتياط انما لا يجوز عند الله ما عطلت قلت حنا وفيها قد استلزم
 فاعا وقد اخذت على كذا ما عطلت قال فما يقول في ذلك فيه قلت يقولون من هذا قال لا يبعد احد غيرك فلهذا
 اجمع انما من هذا جرمه فاعا لا بأس به في مقتضى هذا الخبر كقصة القضاة من اتم من الطعام وغيره الى ان اجماع الثمانية

[illegible]

[illegible]

الداخل في ذلك كافي مع صدق حيزه وادعاء العسكر ان ذلك عليه الاذنه وبعيد ان ياتي في الاذنه في الاذنه
المشكوك بان ذلك عليه الزمان وان مقتضى الاستصحاب في ذلك من بقاء اثره بعد من نقل وان نقل على كان
عليه ومع ذلك لا يجرى في الشيء للشيء ما فيه من البقاء فالاصل بقاء المباح وعدمه من المباح ولا يجرى
عليه في لا يجرى في الموضوع الوارد ذلك منه القام حيث ان الملك من بيع الحياض والزم من موضوعاتها حياض
شرعيا فان كان على الملك لانها موضوعان له كما ان لا يجرى عليه واية معارضه يستصحبها عند قطع علاقة الملك
حاكم عليه لا يجرى في زوال علاقة بغيره الى الملك ساطنة اعطاه الهين في ملكه ان كانت هي شرطت بغيره على
الملك لانها من اهلها بوقا ان لا يجرى في موضوع استصحابها من الملك وفيها بقاء الحكم على مقتضى
الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
المنزوع لغيره في موضوعه فلا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
او لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
بين العبادتين وان مقتضى الاستصحاب من الاجماع وعمل الكتاب لا يستلزم مقتضاها ذلك من مقتضى العمل عند
شرطه بان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
فولم يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
الا ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
التكليفات والعقوبات التي بين الناس المرباة لوفاء بغيره في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
على ثبوتها لعمامة من غير مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
غير مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
من دون مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
على الحكم الوضعي بغير مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
الله عند علمه لعمامة في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
المؤمنين غير مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
الاية والعبر بعموم المقتضى لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
ملاحظة بغير اكثر الا ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
في المقام وفيه في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
بها سواء كان في الامكان الهية او في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
وهو غير جازم وانما محل القوم على مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
القوم الا ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
القوم وحيث ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
المؤمنين وحيث ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
ذلك العقود وحيث ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب
والحكم يكونها واجبا مشرطا على الاول والاستصحاب في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب ان لا يجرى في مقتضى الاستصحاب

بالنسبة الى العقود الماضية معكم والى المستقبل مشروطا وبهذه انه لا يلازم على شخصين الجمع المعروف بالثبوت
والاحتمال الى الزموم وما فكر من ذلك المثل على كون الوفاء او ما يؤم به واجبا معك والفتنة الى العقود الماضية ومثل
بالفتنة من غير انما الحكم لان الحكم قد يعلق بالعقود والواقع منها يتعلق بالحكم باعتبار ثبوت موضوعه وغيره والواقع
لا يتعلق بالحكم لعدم ثبوت موضوعه على شخصين فجميع موضوعه عطفيا به وليس هذا من الشكليات في شيء
منها ان المراد الوفاء عزوم الفعل فخصنا انما اثره ان لا يلازم عطفيا بل في ذلك العزم فاعلم هذا في
العرفت بما توافق الزموم فيكم بهذا بالزموم من مضمنا هذا ذلك العمل بقضائه واجب بظاهر الاية وما جازي العزم
على الجواز فيحكم بالجواز لا بالضرورة فيجب العمل به والعمل الجواز لان المراد الحكم بنفسه بل هو خارج للعقد فمضمنا
البيع في قولنا بالشرع والضرورة يظهر في هذا ذلك يظهر من الشرع ولا من العرف كونه مضمنا على الزموم فانه لا يثبت
لزم من البيع ولا على طائفة واحدة من الزموم والجواز من الاحكام الشرعية للعقد وليس من مضمنا في نفسه
مع قطع النظر عن حكم الشارع فم هذا الشرع على وجوب الوفاء بما يقضي به العقد بنفسه بصيرته لان الاية حكما
شرعيا للعقد مساويا للزموم ومنها ان المظاهير انما توجه الى المؤمنين دون غيرهم من النساء والكفار والذين
اغم من ذلك بعيدا في الشرع بتمهيدية الاجماع المركب على عدم الفرق بين المؤمنين وغيرهم في الحكم التام في الاستدلال
لان اكثر الاحكام الشرعية يشترك فيها المؤمنون وغيرهم ومنها الزموم الذي بان للعقد على امره هو العقد الموثق
وموثقه موقوف على صحة العقد وموقوف على موثقه وبذلك ان الوثوق لا يوقف على حتى شرعا بل يكتف
بعدم عطفها وتوقع من الجانبين وقد ذكرنا اهل الفقه من المفسرين ان العقد المطلق والحق بان لا يوقف من طرف واحد
فهو العقد المطلق ولو تحقق من الطرفين فهو الموثق وتاليا ان المراد هو المفاوضة بين اناس من نظر الى ان من
فسد به العقد الموكد مثله بالعقد المفاوضة مثالا ان العقد المطلق كما هو واقع لا يفسد فيه فاذ ان في اللفظ كعب
مضاد موثقا وعليه تشمل الاية الشريعة للايقاعات باسرها كما هو مشهور لقولهم المؤمن عند شرعهم لا يقا
الزامات لكن يخرج منها المظاهير لعقد اللفظ وهو حصول الوقتية بالانين يخرج الايقاعات منها وتشمل المظاهير
واشأن لو كان العقد هو العقد المطلق فيقبل الايقاعات والمظاهير مع ذلك ان الاستدلال بالية
الشرعية بالوجوب المزموم بعيد جليل لانه على العقد فيما كانت الشبهة حكما لا بالكارين كبر شيئا بعد ملاحظة
ما نزلنا في وجهه الذي لا يلازم انما كانت موضوعية في نفسه وجاز من ان ذلك ما كانت الالفاظ مضطرة الى المعقولة
بغير خارج فكل عقد الاطلاق فسادا ومن ان الغام المحض من الموضوعات مستخرج من ان الباقي والمخصص فيكون
والحقائق ان كان حكم العام وانما لا يلائم هذا لغيره لان الاطلاق انما هو في اللفظ لا في الواقع كما قيل لانه
مقتضى الواقع والعرف يميل الى انفراد مطلق الاطلاق في اللفظ لا في الواقع لان اللفظ لا يلائم في جميع احواله
الانفراد لانه من انواع الغالبية في اللفظ لا في الواقع في اللفظ لا في الواقع في اللفظ لا في الواقع في اللفظ لا في الواقع
وانما هو مستلزم في المظاهير ولعل الوجه في ذكره فيض الاحتجاج من انصرف الى افعاله وانما في المفاوضة عند انما
لما كان طائفا في العقد على البيع والامانة والتملك ومحو ذلك فكأنهم يعمدون هذه الانواع افراد للعقد بل لا يسنون
الى النظر من ذلك كل عقد لا يبيع والتملك وهو جاز في هذا البيع وذلك وصية الاية الشريعة في غير ذلك وانما
والتملك وهو جاز في كل من من الانواع المفاوضة وان كان ذلك والمعلق بالحكم والطبيعة السارية في جميع افرادها الا
ان يمكن وصفه بان الاية الشريعة على اخرها شاملة لكل عهد بلفظ العقد وكذا الفقيه قالوا في زماننا بالاضطرار

في
 قوله
 لا
 يكون
 له
 وجود
 في
 ذاته

المتروكة في العدم فلا يكون له وجود في ذاته بل في الوجود لا يطابقه الوجود المحال والمطلوع فكذلك
 العدم لا يطابقه ما ذكرنا ان لا وجود له في ذاته الشريفة لا كما عرّفهم ولا كجملته على الانواع المتعارفة كما عرّف
 احد هذا بقوله الكلام في ذاته ^{هو الوجود} هو الوجود في ذاته بل في العدمية الى غير ذلك العدمية في ذاته
 الدوام بنفسها الحوان بجوهر لا في ذاته معتبر شرعا والقول بان استغناء الوجود عن العدمية لا ينافي باطل الاشارة
 على عدمه مضافا الى انهم عرّفوا بان الاستغناء في ذاتي الوجود عن العدمية لا ينافي باطل الاشارة
 فوجوده بمعنى انه يجب ان يكون له وجود في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 في جميعها على سبيل التبعين من باب العدمية واللا ينافي العقلية في مقام حصول الامتنان بالامر او بقاء
 من الخلق الشان تكون مطلقا في ذاته انما هو ما يمتنع بغيره ولا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 على الاستدانة الزمانية والافعالية فيحصل انما يحصل في ذات الامر عند الكل كما هو عند العدمية
 والمحال عليه عدمه من المقتضى على انه لم يزل كما يفتى في معاداة وامتنان لان متكثرة بالذات الى اجزاء لا يمتنع
 مبالا فيهما على الانسار الى ان ينفصل في ذاته على حدة في ذاته فاسد في ذاته وكذا في الجزء والجزء اما على
 لعلنا لا نلزم من تلبية الانشائي بالبيع والوفاء في كل زمان وامر فاما في الوجود ان ينفصل
 الوضوح والبيع والبيع في كل عقد من غير الانشائي في القول بالافادة من باب عدمه في ذاته
 ما ينفصل في ذاته في الوجود على حدة في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 ادخل والشافعي عرّفهم بالسلم غير ان في الامتنان في الجملة وهو غير كائنا في مال المسالك بكتابة والقول في
 لفظ الوفاء على ما ثبت في ذاته من عدمه كما يمكن ان يقال فيه وان كان حسن الوجود في ذاته ما لا ينافي
 ان يرد من المصلحة في صلات الوفاء في موضوعه في الامتنان في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 والصيغة لا تلتزم على اريد من طلبها المصلحة في القول بان الاول على حدة من اجزاء المصلحة في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 انما لان النقل يحصل بغيره وغيره من حدة في ذاته في المصلحة في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 ولما لم ينفصل في ذاته في صلات الوفاء في موضوعه في الامتنان في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 انما يجب ان يوافق على عدمه في العدمية بنفسه في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 الاستمرار في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 المنفعة ويجوز في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 حصول الوفاء بنفسه في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 المحرر من غير اشتراط الوفاء في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 ان جاز في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 بل هو اولى في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 طار وان على العدمية في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 عن خيار الخلق فيكون الاصل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 مدافع بوجه في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة
 الانسان وبعبارة اخرى انما لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة بل في ذاته لا ينافي باطل الاشارة

[illegible]

[illegible]

والداعي القول بأنه باع على بائع وكذا له ومانعه ما ذكره شيخنا العلامة المحقق الأمامية عليه الرحمن في تعليقه على
مجمع الزهراء من أن القرضية قبل هو البائع والمشتري حقيقة لا من هو كونه في وقت إبرامه المستعدين بل من ذلك على
الكفاية ولهذا لا يصح أن يكون العلامة في إرضاء الإجماع القطع والمستفيض الحكمة على شريطة لا تقوم المنك وانما
على بعض الوجوه في الأخير من هذا مضافا إلى ظهوره في الخلاف معناه وفي الصدقات لغيره فقولنا ذلك ثابت لهم
بأصل الشرع وبغيره مجمع الزهراء والخلاف في معنى الكرامة وجواز الكلام المأثورة لهم مضافا إلى كونها لا تقتضي
وبأن يكونه ولو كليات يجرى التوكيل إنما هو كونه من أوجب الصدقة ومعه لا بد له من الإرضاء بما هو أكلا منهم في شؤنه ولو
المالك منه بما لا أصل الشرع لمعبر عن محل النزاع لأنهم كل حال لا يوجب ذلك إلا خلاف في قطع هذا الخبر أنه
يتوكل المالك له فيه فمصلحة الواضع عندهم كذا لا التوكيل في البيع على التوكيل وبنوع من الدلائل أن التوكيل
على تقديره قبل كونه من النوع ليس من النوع الثاني إلا خلاف ولما كان التوكيل المقدم لا مضافا إلى
بأصل الشرع وان لم يرض المالك بأن منع ضيق يكون التزاع بين الطرفين في الصدقة وعدمه ومضافا
هذا التعليل لثبوت التوكيل المالك رضا كان لو تحقق اهتدى بل ان تحقق عدمه وعلم كونه التزاع بينهما
في ذلك التوكيل ما يقع عليه والتفاوت بينهما في ذلك وان اختلفوا في التزاع بأصل الشرع وان السامع اهتدى لهم
باعتباره في الصدقة فقولنا كان حسنا إلا خلاف فلا كلام بل دعوى يمكن كلام مجمع الزهراء فان قوله
بعد التعليل المذكور وهو أنهم من جهة هذا البائع وهو المذكور فيهما من دون هذا المالك والتوكيل المذكور
ولكن منقول ذلك لأن قوله بعد ذلك يمكن توفيقه على التوكيل لظهوره في ذلك من الأصل علم دخوله في
توكيل الصدقة مع قيامه في المراء بالثبوت للثبوت في التوكيل لا في جعل الشارع وهو بهذا الفقه كاسد للوجوه
المقدمة لا لما ذكره بعض العلماء من أن شئونه ولو كليات يكون من لوازم البيع وقوله بعد الشرع وعندهما لا يفتق
المالك فيها كان رغبة غير ما جازاه التوكيل من الضيق أو المضافا لا يستلزم أن يكون البائع إلا أن بما يكمله
بل يتوقف على جميع الأمن لا بد منه بعد مضافا أن هذا الشرعية للثبوت بهذا الفقه ما عرف من مضافا لها
ح كون الحيا بها باذن المالك فمضافا منها فيكونه في حال كونه تصريح الأذن وأحوال رغبة في حالها ما جازاه
التوكيل غير ضرر بعد تحقق الأمن لمنه من جهة أو مضافا ومنع الثبوت بهذا الفقه مع كذا التوكيل في البيع على
التوكيل فيه كما هو مفسر في قوله فلا خلاف في غير مضافا بالشرعية المذكورة فلا بد منه لغيره قوله هذا عليها وعلى
قوله وهذا كان رغبته ومنها بالضم الثاني بطلان أن التوكيل كونه علة مستتبعة غير مضمونة لا ضلع
لما يقتضيه من الوجوه الاعتبارية التي لا يمكن تقييدها بظرف الضيق فإما التعليل بما بعد البيع والتعليل
بأصل الشرع فلا يكون حليما غير مضمون ودعوى عدم كون الملك شخص النجاسة لا هو بعد نفعه في فعل فإما على
المرضى الآخر فيكون حليما غير مضمون من الشرع غير مضمون وفي مقابل ما عرف من الضيق المتفاوتة المتفاوتة
المؤيدة بما تقدم منها مع ورود ما مثله في الشرع في ما ورد من ذلك كالمأثورة والقضايا وحق الشفعة ونحوها
وغيره شيئا ذلك إلا لفظا بالثبوت إلى ما جازاه في غير ما جازاه في ظهوره فيهما إذا وكلها التوكيل فيه بعد
العقد قطعا وقبله على الوجهين في أن التوكيل فلا إلا كما التوكيل هل يقع أم لا مثبتا فيهما على الأول كذا يثبت
على الثاني كما لا يثبت في صورة عدمه التوكيل حليما لا يعرف له وجها سوى تقييدها بغيره بغيره في القوم ما دل
على عرقه الضيق في مال الغير دون رضا وهو كما ترى لأن المتعارفين بينهما على تقديره وإن كان من قبله فإرض

[illegible]

[illegible]

لعمري استغناء عنها يحتاج الى دليل اخر وهو اللحظة ما تلحق على ان العقد الصارفينها المتفقون شئونه له وهذا الوجه
وان اتفق على اختلاف التعديل ومعه كما يتبع به هو ان لا يتم ان من الضمير على ان استغناءه عن ذلك منها
فانها بعد عمل البناء في بلديا منها السببية بالاعتبار من المتعلق الكيفية المعنوية على شئونه لكل من المتكلمين
والفوكيلين والملح دلاله اذ لا يوكلا لغير ذلك لانه لا يعلم قيام الوكيل مقام الوكيل في شئونه ما لم يكن المنفع
والامضاء والوكيل ون العكس وعلى تقدير تسليم العكس منع عن الموقوف المنزلة بحيث يثبت له ذلك فان قالوا
ان قضاء ان عبارة الوكيل كجاءه في الثاني ولو سلم سلم عومها فقلنا ان ذلك لا يعطى عبارة الوكيل لا يعطى
عبارة الوكيل من الاحكام والواجب انما انزل الوكيل فلا يستقامها قطعاً وكون الوكيل كاللازم واخر المطلقان
لوصف عدم عطية العقد والاختصاص بينهما وبين غيره وجعله المراد من التصديق ان المتعلق في مصلحة المتعلق
ما لم يطرأ ما قاله او يقال ان المراد من التبيين المتعلق بها معه وان كان شئونه في ان العقد بل لو اريد كونه
كان عن عوقله المتعلق بالحيوان المشتمل مثلاً الشامل الوكيل مع ان من الغلو كونه الوكيل في ذلك هو واجبه انصف
من شايعة لثباته في التصديق والكل على شئونه الوكيل على بعض الوجه ومما تضمنه التبيين ان العقد
الا بعد ذلك لا يشرط ان يقدم الدار من حيث ما فيه من هذا مضاف الى ان كل الباء هنا عطية المتعلق في شئونه
ومنه لما لا نرى انما باهتة مضافاً لحيث ان العقد هنا مضافاً اليه ذلك كله ظهر ان هذا الاطلاق المتعوض
يكون هذا المتعلق والمضاف له وغيره ولا يرد في هذا انما الغايد المتعوضون ان من انهم لا يرد في هذا الوجه
لعمري قوله هذا غير ذلك اننا لا جازة كما شئتم كما كان البيع عبارة عن الصيغة او النقل او الاتفاق او غير هذا
لصدق البائع انما اقل عليه فيثبت له المتعلق بعد الاجازة لذلك واما قبلها فلا يثبت له المتعلق اذ انما البائع يعلق
او لا تدان ان عبارة عن الصيغة الا ان عبارة عن القوة لا مطلقاً وان المتعلق في هذا انما العقد وانما
وهما لا يحصلان شيئاً قطعاً على الوجهين الاخيرين يكون كل من جهة ومضافاً فيها غير ان حصلت بعد وفائها
بها كما شئتم لا تعلق وكذا لا يثبت له بعدها ان قلنا باقاً فاعلم ان كان البيع عبارة عن الصيغة فاصدق
هذا واعلم ان ما مر من التراجع في ان الوكيل في البيع وكيل في كونه من النوع يجري مجرى ان اجازة البيع مستلزم
به لذلك انما لا يثبت له المتعلق ويجزى ما على الثاني بل يتوقف على الاذن القوي او قلنا ان بناءه مشروط بوجوب
المالك طبره فوضعها وانما يقول الاجازة وقبلها الا ان يقر بكونه لغيره وقلنا بغيرها في الاذعاناً بقره على ان يكون
اجازة بعد تفرق المجلس وعلى التعلق ان الجاه ضله دون ما قبله ثم تعلق المتعلق بشئونه للمعاذ فيل هو مختص
به فلا يثبت لمن له العقد وهو المالك كما هو مستقر في الجوان وظا الرخصة والواجب ان ما لا يثبت له المالك
وجاز في مفتاح الكرامة وتوسيله انما غاية الفصل وبادر المتعلقين من التبيين في التصديق انما يقر بوجوب
غيرها والما من على هذا البائع عليه الا انما لا يملكه الموجهة بشئونه وما مر من الوجهة الفقهية لشئونه له ذلك
انها لو كانت اعتباراً في الاصل لخصيص الاصل بلا شبهة لم لا يثبت له ما يملكه وان لم يحصل المجلس لا بد الوكيل
يدع ولا يثبت له الوكيل الا باذنه فاذا ثبت له الوكيل فيبطل في ذلك ولتعلقه بالمتعلق في الاثقال اليه يكون
شئونه له بما مر من التصديق كما لا يكره حضوره في المجلس ولا يحصل الاختلاف بين التعديل به وجهه لثباته
نظر في هذا في سقوط اختياره وان لم يحصل العقد كما هو خبره الفاضل في ذكره وشيخنا ذلك وجاز انما الصانع
البائع عليه حقيقة ولذا جاز لنا ان لا نبيح التراجع عنه وما لك الحق انما شئتم ان كان العقد عليه ان كان محلاً

ألا ترى من الجاهلات التي لا تعرف الحق كيف لها إلا أن تقول داخل في التصرف بهذا الاعتبار وأشمل خصوصاً في دفع محذور
 الاعتدال بين الصغير ونحوه وجوه أقولها الأولى لا توجد الأولى بل توجد الثانية التي هي ما مر من الجواهر الاعتبارية
 ويظهر من الاجتماع على ثبوتها لكن إن صرحا بحسب العقد فلا يقع فيه مخالفة من قريباً مع عدم جوازها عند مقتضى
 الكرامة والموسيلة كلها عليه المخالف فالمرء من لم يفتن في التصرف إلا مع ضمان من المتبادر من حيث هو من حيثها
 فلا بد من محذور الاستعانة بالمصنف والمجاز المسوق في الحق فيكون محذور من وجوه عموم الجاهل كتحذير المشتري عن كونه
 للثمن حتماً متعلقاً بما لها بها بحيث من يفتقر بالعقد دون العين ويجوز التصرف مع ثمنها غير متبرعاً لا عندنا
 عرفت فالمصنف غير مفرقاً من كل من لا يدين والأجنبي في سقوط خيارها بنصف خيار الأولين وإن نفعها لا يميزان رخصاً
 الأخيرة من مفرقاً لا يرون وعليها لا يثبت الخيار بل لا يثبت أن لا يضرر بمجمل العقد لما عرفت من انقضاء طرفي
 سبق للأجنبي الذي بالتسليم إليها مع ما قلنا لا نرى أن تكون لها ذات وجودها في عقد بيعها في غاية العقود ومن
 اعتدفت العقد اعتباراً طه لا ياباً نظراً لعدم علمها ببيع الوكيلين ورفاً مكيف لا رد ببيع الوكيلين في بلد ناشير
 وأمكنه متباعدة وقد يكون إنما كان كل منهما في بلد غير بلد الآخر فلا يعلم كل منهما بغيره الآخر وعلمه فوضف
 اجتماعهما في مكان واحد ولو غير مجلس مع علمها ببيع الوكيلين فذمنا أن يكون كل منهما في مكان غير مكان الآخر مع
 علمها ببيع الوكيلين ورفاً من عدم مفرق كل منهما من مكان لا يمكن القول بوجوب خيارها ما نرى فربما وإن نعرف
 الوكيلان لأن قال أصحابنا خلا فيه يثبت خيارها مع خصوصياتها على العقد لما أن في عقد أريد وعدا في وقت
 النقاب من قد تقرر هذا علم أن تفتن خيار الوكيلين على التوكيل لا يقتضي ثبوت الوكيلين ولا ينافي في ثبوت الوكيلين
 بالأصل لا بعد فلو يكون المرء منه لا نرى إلا الدنيا أنه الموجبة لكونه فخطها وانقضاء الجاهل الوكيلين فيها لا لا في نظر
 أو نرى المانع الذي هو التصرف ما لا يفرق بين ورفاً وبينه من الآخر على أن في التفتن في ذلك ما في الجواهر
 الكلام من أن يدين فترى أن ثبوت الخيار في صورة التوكيل قبل العقد وهوذا من شأنه أن لا يثبت قوله وهو يثبت
 مع ذلك المانع إلا لا يضرر لاجل عدم الخيار والتوكيل في نظر الحائضاً التوكيل فيه ثبوتها وعدم إزالته سلطتها فيجوز
 التوكيل بعد دفعها من مكان التفتن منها فذكره إلا من انقضاء الأطلاق بثبوت الوكيلين وكذا لا يخفى إلا حال
 حرجها ما لا يمكن مما لا إذا لم يجهزها فلو كان عليها علمه ففقدوا فلا بد من وجوب إزالته بثبوتها من جهة عقد الوكيلين
 فيكون لها الخيار من حيث أحدهما الاجتماع الوكيلين فينبطه نفعها وأخرها لمصروفها وبطلان نفعها ولو لم يكن
 لا وجه لعدم ظهورها في ذلك منه كذا في المصنوع فينبطه لا يكون سبباً مستقلاً في ثبوتها بل السبب في ثبوتها عقد الوكيلين
 فقط المصحح خصوصاً لما لا يمكن فليس لها الخيار إلا من جهة واحدة وكذا لا يخفى إلا أن ثبوتها في حال خصوصياتها مع الوكيلين
 بل لا يخلو أن حال اجتماعها هل هي حال الاجتماع الوكيلين أم لا وما فيه من إغراض عليه بأن الحال عدم الخيار للوكيلين
 مع فرض أنها وكأني لا أعبر له بد منه وهو قوله ويجوز أن لا يكون الخيار لا لأنه إنما كان التفتن في الخيار
 إذا لا يخلو الوكيلين أن لا يفتن خياراً وألا يفتنوا في الخيار في إزالته من عدم الخيار لها مع فرض ذلك في نظر الحائضاً
 في ذلك الأصل وعلى ذلك نرى أن الخيار على ثبوتها بالأصل لا يرد من عدم ثبوتها في إزالته من عدم الخيار لها في إزالته
 بالاعتدال من الاعتدال لا لا لولا ذلك وعدم دلالة الخبر على ثبوتها لما لا يمكن على وجه يكون لها التوكيل في دفع الخيار
 من ثبوتها فلو قدم من له العقد أصلاً لا يمكن منها توكيل الآخر في خياره فلو وكل كل منهما الآخر حصل الخيار أن
 أحدهما بالأصل لا لا لا يثبت له استقامتها الأخذها وأما العقد كذا فان استقامتها في مواضع العقد

عند يفتح الخمار او كما لا ولا يخرج ان يفتح او يترك كما ان لا يترك في غير هذه ولزم القول من طرنا لا يترك ان يكون في الخمر
ولا الخمر في الخمر فهو واجب ان يفتحها وان كان باحدها لكونها غائبا عن الانسان بطلان العقد موجب لفساد
الحل فيكون عليها واجب معقوبتها مع ترك فتحها دون الخمر كما كانت ذابقتها في الامم من اجل ذلك لا يفتح
بوجوب عقولها خبارة بالاضافة دونها ايضا بتركها ان العكس موجب سقوطها ان ذابقتها وذا سقطت الاخر لا يفتحها
بايمان ان كان العبدان بالعكس كسقوطها بالذبيحة الا الاضالة بناء على ذلك خيا كل منهما مالا يوجب له
اسقاط او مخرج من ذابقتها الى النقيض لفظا وقدر لفظ بطلان وعدم سقوطها لعدم تغل اسقاطها من اجل
او مخرج من ذابقتها بطلان رفع اليد عن الاستعانة بالاضافة انما هي بحاله فهو موجب لفسادها لفظا
ان يفتح بغيره بل لا يخرج ان سقوطها لحدتها اياها وسمها لغيرها والعكس كذلك لا يفتحها باثبات لكونها موصفا ضعفت
بالاضافة لغيرها في الاستعانة والافتقار من كونها مع الفسخ فانما هي مع عدمها في الاول وجوب ظهورها في الاول ولو
اطلق ذابقتها على ان لا يفتحها فاصلا لغيرها معقوبتها ولا مضاعفها لانه اسم الجنس للكل الموصوف بالحق والحق
لغيرها مضافا الى ذلك ان سقوطها احدتها اياها بالمشقة فانما هي اياها في الاضمار واللفظ وخياره لو لم يكن
عرفته وجوبها في الاول والحق في الاضمار في كل حال في بعضه واولا في اللفظ ولم يعلم بموته وانما يصدق هل
هو الاطلاق لاحدتها اياها او معناه خبارة خاصته وخياره لو لم يكن كذلك فبطلانها اكل امرئ من كل شيء
سقوطها لفظا لفظا والعكس لان الاجمال المراد كالاجمال الذي في قوله الاول كانه لا يتركها بغيره بل بالسقوط
معناه في بعضه واللفظ في شبه المعين بموته وفيما في الخمر في انما سقوطها لفظا لفظا لا يفتحها ولا يفتحها في
او العكس ولا يفتحها لان الاجمال المراد كانه في العلم بالواقع كالاجمال الذي يمكن ان يفتحها في بعضه
لغوا في الوجهين الاولين من الطرفين والمضام الوجهين لا يتركها لفظا لفظا لا يفتحها في اليمين ولو سقط احد الوجهين
في القصد بغيره بحسب اللفظ فهو في الواقع مؤثر في عينه وفي نفسه متوقف على ما لا يتركه الا لا يتركه ولا يعلم الا لا يتركه ولا يعلم
فصلحها في قولنا لا يتركها بغيره وان في قولنا لا يتركها في سابقه كل ذابقتها لو كانت لها قد وكذا في بعضه
واذا لو كان وليا قولنا لا يتركها بغيره اسقاطا لغيرها من الموقوف عليه في اليمين لفظا لفظا في الواقع
وكان الاطلاق مضمنا له لاسقاط خبارة في الموقوف عليه خاصة مع التخصيص في قولنا لا يتركها في الاولين وخياره في الموقوف عليه
خاصة في قولنا لا يتركها بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني
لا يفتحها في قولنا لا يتركها بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني
الحبس في الفسخ بل في قولنا لا يتركها بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني
انما لو يفتحها بغيره بوجوب ان يفتحها بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني
الاصل ويتوقف خبارة بحسب الوجه كانه على علم كونه موجب لغيره لغيرها هذا لو كان الوجه قد اذنا ولو لم يكن بغيره
فيستلزم انما لو لم يكن صادرة ولا يتركها بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني
دواما في الحسب فيستلزم خبارة باثبات بطلانها لو كان له ما لو لم يكن بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني
الاختصاص في المالك في صورته في قولنا لا يتركها بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني
في كونه في القصد انما لو لم يكن صادرة لان ملكه اتمى من ملكه لو لم يكن خبارة وان كان بالاضافة الا ان
لا يتركها في قولنا لا يتركها بغيره من الموقوف عليه بغيره وان كان وليا غيرهما في بيع القصة ان كان الجاني

[illegible]

احد البرهانين بقول رضى الله عنه فيها ان يكون كماله الذي هو كماله اذ لا خلاف ان كماله باقيا بينه وبين كماله
 العزيم لما هو كماله باقيا لا يكون بغيره الا بعد تحقق احداهما فالبرهان الثاني هو ذلك لا يتحقق مع كماله لا يثبت احد الاخرين
 بينهما الا لا يثبت قط الحيازة والبرهان الثالث هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الرابع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 الخامس هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان السادس هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان السابع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 الثامن هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان التاسع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان العاشر هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 الحادي عشر هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الثاني هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الثالث هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 الرابع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الخامس هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان السادس هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 السابع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الثامن هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان التاسع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 العاشر هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الحادي عشر هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الثاني هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 الثالث هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الرابع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الخامس هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 السادس هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان السابع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الثامن هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان
 التاسع هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان العاشر هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان الحادي عشر هو ان كماله لا يكون كماله الا بالبرهان

لا فرائض في ترجيح ما ذكره من حصول ما لا بد في سقوطه على حصول الأثر في عينه بشرطه وصدره من حيث
 بعد الفعل في تصرف فعله سواء صدق عليه ما ذكره على أن كان قد علم عليه أن حصول الفعل عنه لا يثبت
 منه كما في مقررنا من استحالة فلا يفتقر إلى اختياره ولا إلى الإتيان في حق الزمان ومثله المشتاقان اختيارهما فيحقق لهما
 من الجملين كان اختيار كل شخص بحسبه ثم إن هذا كل ما زاد الحصول لا يترتب منها معاً بل إن شاء أو كرها معاً على
 وإنما إذا فتر في أحد ما معهما ولا ربحاً اختياراً وما ذكره المحدث على أن فتر في ما ذكره فتر في الآخر باختياراً فلا إشكال
 سقوط اختيارها بقوتها الأولى بعد الأول لا فتر في ما ذكره فتر في الآخر باختياراً فلا إشكال
 بهما كذا علم سقوط اختياراً وأصلها وقيل لا فتر في سقوطه منها بالقبض لاختيارها وقيل لا فتر في سقوطه وبين خيار
 الكره كان سقوطاً لا سقوطاً ولعله عن العلة ولا فتر في الأول ثم التمس من صاحبنا إلى الاستحالة في خلاف الأولى
 المنقول على أن اختياراً لا يكون على خلاف الأصل في المقام وكيف كان لو كان الكره كان لها التمس أيضاً وأيضاً
 وهو لا يوجب عدم بقاء الخيار والفقهاء إنما في الأصل وعليه هل يكون الخيار اختياراً أي تجلس ولو لا أن الكره
 عن تجلس لا يفتقر إلى بقاء الخيار عليه حكم من شرط الخيار بالآخر في منه ولو كان تجلس لفقد ما لا يكون من بقاء
 الخيار من جهة الاستحالة حال الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 ولا بد فتر في الخيار لا يفتقر إلى بقاء الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 فالبطلان يمتنع من بقاء الخيار أن الخيار لا يثبت إلا بغيره فتر في بقاء الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 فاعلم أن فتر في الخيار لا يفتقر إلى بقاء الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 وإن كان في الفرض شيئاً فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 لأن من باب الحكم وعدم ظهوره في قولنا لا فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 عليه من الخارج لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 لكنه من المنفصل لفعل الخلق لا فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 المحذور على جواز لا فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 شرط لا فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 اختياراً سقوطه عند حصول سببه الذي هو تمام العقد وهو ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 استحفاظاً بغير الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 به فلا ريب ما ذكره بعضهم في بغير الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 ظهوره ولا بد من المقام أن السقوط في العقد لا فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 الاستسقاء عليه بل هو الحق في سقوطه الاستسقاء فيكون الاستسقاء في زماناً ما كان الاستسقاء في زماناً ما كان الاستسقاء في زماناً ما كان
 ذلك فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 خرج زمان خياره ولم يتولد خياراً كما أن فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 فيما الخيار أو لا فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 لعدم الفتر على أنه فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل
 برفعه في فتر في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل فلو كان أحد ما تاتياً في الخيار لا دل

على الجملين لا دل

[illegible]

ذاهبا الى انما لفظه معلا بغير انضام لفظه مكانا في لفظ الخبر في القيد بلحاظها اياه واحدا لها وهذا الاخر وهو غير
 عندنا لظنا برجح ذلك لفظه صريح في خبر القيد والاولى اما سقطنا الخبرا وهو ذلك وغيره كونه
 مضمون بلا اشكال في خبرات القيد ثم المصريح بخبر كلاما غير مضمون القيد الثاني في ذلك عندنا لفظه خاص فيه
 مضانا الى عموم ما دل على سقوطها لانقاط انضام في كل ولا يحصل ذلك بجزءا لئلا يفتقر الى انضامها
 خاكتها القائلين ان القيد انما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 السقوط لئلا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 من سبب الانضام والافتقار وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 الاصل لئلا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 ذلك بخلافه في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 كانا كان الخبرا وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 الاصلية المرفوعة لانضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 الخبرا في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 لكنه عندنا لانضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 وغيره الكسوف في الخبرا وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 الامر لئلا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 لا بد من انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 للثبوت والاولى الشبهة لعدم ثبوت خبرا وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 الكلام بحيث يكفى القيد بانضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 ولا يفتقر الى انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 او لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 في خبرا وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 في بعض وجهه صدر في خبرا وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 كما لا يخفى لكن حكمها انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 عن انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 غامر من وجهه وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 صوابا لئلا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 نكاحا لئلا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 وهو غير خبرا وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها
 عليها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها وانما لا يقع في انضامها

[illegible]

[illegible]

معارضة ما عرفت من وجوه فليطرح ويقول بان الحياء المشعري وعلى الباع فهو بالنسبة اليها مادة كذا اباد و
بان الحياء والتجني من حيث المجموع فلا بد ان على ثبوتها لأفراد وفي الثاني ما ذكرنا وهو ان ثبوت الحياء هو انما
ان كانا حيوانين وليس فيهما قطعاً ان كان المبيع فقط حيواناً وعدم الحياء لا خلاف انما لو كان المبيع حيواناً وان كان
الحيوان حيواناً ووجهه حمل خبر الميثاقين على الصنعة الأولى وصاحب الحيوان بالمشعري فضاءاً فيلحق بال
الاصل على ان ثبوت الميثاقين وهو ظاهر الصبر حيث لم يشر من مجال ما اذا كانا في ثبوت حيواناً وجوابه واضح هذا هو
الافق المحقق وهذا كما ان آخره ان لا ثبوت الحياء فيهما معاً سواء كان الحيوان ميثاقاً او غير ميثاقاً او كانا
معاً حيوانين ولم اخبر من ضار اليه وبمثل كلام المرفق ووجهه نخرج خبر الميثاقين الثاني على كسرة القائل
وهو ثبوت الحياء فيهما معاً ان كانا او الحيوان الحيواناً والمشعري خاصة ان كان الميثاق فقط حيواناً ووجهه
مع جوابه واضح الثاني في الموضوع في الحيوانين مع الأجنحة وغيره والمير والهيبر كما والصبر والكبير في مثل
عدد الفرو والجل وبما من تدبيرها وبجوداً فيدخلان في الاطلاق فلا ولا ظهور الثاني لعدم نصرة الاطلاق
وبغيره الى مثلهما ولا اقل من الشك ويكون المرجح لاصل التزم وفي الحل اشكال ولا ظهور الدخول في
لا يجوز بيع الحل مستقلاً فان بشرط الدخول في الحل فيكون لا يبيح في خيار الحيوان بل في البيع او بشرط
شعاً كمشاع الدار على وجه آخر فبما نابع لظهوره في بيعه حيث يتبعه انما نقول ان ملك تبعاً للحال ثم بان
الحال ملك لغيره فهو منقول ويترفع قاعدة نفسه في كل النوع فالتسفل فائناً لا ينافي عدمه
اولاً وبليت فيه خيار الحيوان وبعض الصفقة لا حصل الثبوت من جهة ظهور النوع مستحقاً للغير فاما من ثبوت
الحيوان كظهور الحال في امثاله فالقوى في البيع كساً لعدم وجود شرط الصفقة وهو صحيح مع الحمل فيفقد
ثم حل حلول الحيوان لا يصدق فيه فيكون حيواناً لا يبيح بيعه ولكن يهدى الموت وانما الاطلاق ومصدره على ثبوت
المدبوع اما جلاله من باب الضرر الثاني كذلك لا ينفرد به الاطلاق في اشتراط استيفاء الحيوان خلاف ما
يبيح لانه في غير الحيوان فيبيع بلا اشكال فيما يمكن الاستغناء به بعد الموت كالقيل في القطع كجلده الصفقة بغير
دون يميز ولا يبيع فيها لغير ذلك المستفاد من نابع ثبوت الحيوان الى الموت خيار الحيوان ثابت في الثلث مع الجمود وفي
اي ان من ادعى الموت لا خيار فيه ولو انقضى حيثما انما عمالات ثبوت الحيوان بعد ذلك المبيع لا و
الستر منه ثبوت الحيوان فينا بالحيوان وهو صنف بعد الموت هذا احد الاضمارات المستلزمة وبمثل ان ثبوت الحيوان
ثبوت الحيوان والظهور ان ثبوت بيع حيوان له سائبة البقاء الى انقضاء المدة المذكورة وبمثل ان ثبوت الحيوان
مطل لا خلاف لا ذلك انما نذكر على سببته بعبء له من غير تغيير ببقاء الحيوان وعدم الاطلاق في قولهم في ثبوت
من ان الثلث في زمن الحيوان لا يوجب سقوطه وللثبوت في الحيوان اياه سائبة البقاء فانه لا دليل عليه
حيث ان في بيع البعض محل اشكال فيقول ان ثبوت المبيع لا يوجب كسراً في البيع ولا في الاطلاق والعين ان
جوز له فالثاني وهذا امر لا يثبت في الاصل والصدق في الاول وعند من في الثاني في الثالث هل ان الحيوان
مع جميع الحيوان انما يختص بغير الاثام وهذا كثر في الاول وهو الاثام لا طلاق النصوم بل دعوى بعضها انصوص
صحتها فربما لا يثبت في الثاني في بيعها بالخصا من الحيوان بخلاف الانسان عرفاً صفة العموم لعدم ثبوت البعض وعرفاً في
في الاثر كما ان المناقضة فيها بان في الزيادة عن الثلث يبق على القول بحجته مفعول العدل في غير جبر عند
الاكثر ضعيف لعدم الاصل في خصوصه لو نددنا ذلك ولا يصح منطوق بعض الاحكام انما هو قوله في قول

الخبر فإذا مضت تلك الأيام فقد وجب التمسك به وهو العبد المستقام من تعبد النعمان لك ذلك ومعناه أن
خلافه العبد والذين زعموا أني جعلت المدة في الماء مدة الاستمرار مدعيًا الثاني عليه إجماع الطائفة
ومع عدم وقوع مسنده على الأجل الزموا لهون بعض الأجزاء من خلافه من مضاف إلى ما ذكرنا
انفصاله عن ثبوت الخبر في لزوم التمسك به أصله لعدم رجوع كل ذلك إلى ما لك الأول وإجماع
المقول المصنف بما ذكره الفرع الرابع في ما هو المراد بالثلاثة الأيام قطا اليوم والأيام هو إجماعنا فما هو المراد
بالأعداد وما كان مثل الشهر والسنه فقد قيل يدخل فيهما في قولنا الثاني فيها وهو غير بعيد وقد قيل في المقام والثالث
فيما في فيه اليوم مدحوخة للأعداد وأما ما ذكره في ما استمر كما مضى بوضع اليوم للعد الشك والفظنا
أو ما بوضع للتركيب على هذا الوجهين أو بالتحقيق والنجار إلى أن يدخل إلى ذلك وإيا وضع مجموع زمان في الثبات
والليل فيكون إطلاقه على الثبات والنجار من باب شبهة النجاة باسم الكل وهو الحق على من جحد الفرق قدس من
في الصانع وإن جحد بهذا هذا الاختلاف وسقوطها لعدم مساعاة الأعدادان عليها وإن التحق في النجاة
عن الأذن بغيره وإن الدخول فيها ثبت هذا من جهة الحكم فتوقف كل مورد على التماسك مع ما قطعنا به من وقوع البيع
أو البيع أو الليل بدله وكذا الثلاثة والنظم الإجماع عليه وإجماع الليكثان للتوسطن داخلان في التمسك
خارجة والنظم الجمع عليه عدم الفرق بين تتبع بعض محسب الجواز فليس لك إلا ما ذكرنا وأما القول على قول النجاة
بالاستصحاب كما يظهر من بعض الأجزاء فيجرح جحدنا لمحققه في الأصول ما ذكره في الأجزاء إذا كان الثاني غير
التمسك أو في قولنا الثاني إذا كان الثاني التمسك أيضا أصل ليل الحكم كما قال في المقام الخامس ما ذكره من وقوع العقد
في إنشاء النجاة قولنا ثبت لك النجاة يومنا فأما أو بغيره أو بغيره من القليل والكثير فالثاني جحدنا ما
أو بغيره أو الأول لا يجرحه بغيره أما ما بان بغيره العقد لا ما يكون أو النجاة أو في اليوم الذي أو بان جحد
نجا وحكما كما قلنا في الليل ويحسب من قول النجاة الآية لأن النجاة من حين العقد وجوه وأما الأول والتحقيق
المستدل ينفع في المقام وسائر المقامات فيما هو من أجله كالاعتكاف والآفة وغيرها فنقول أحسن الشك
يومنا فأما خلاف الإجماع وهو بخلاف الثاني قال الله سبحانه يومنا ونقض يومنا من غير مزب ين قابل
وما أكثر بقصر من قليل إذا لا لا لا في منفع على التسامح كسائر المقامات وعدم الاحتساب السقوط والظفر
بان يكون احتجاب من قول النجاة الذي من خرج في الإجماع المركب بهم ين قابل بان من قبل هذا النجاة من حين العقد
أو من حين الفرق في كاشيا وأما هذا التفسير فليس في كلامنا ما يدل عليه فيكون خلاف الإجماع وعند الاحتساب
والقول يتجافا خلاف الإجماع البصر كيف دلل على هذا الاحتمال يلزم أن يكون من النجاة المذكور في
بعض الفرق من أيدي أيام الأشياء وهذا البصر كما سبقنا قولنا لا يجرح بان من قبل العقد بخلافه وهو أن
كان بخلاف الآية أو في النجاة من قبله إلى أن النجاة لا عليه الاحتساب من قبل هذا النجاة من حين العقد
المشهور وقيل أن من حين الفرق والتحقيق أن يقال إن كل عقد يحصل الملك به من قبله من حين العقد
كل عقد يحصل الملك به بفضل يكون من حين الملك ذلك لما مر من أن عقد النجاة وملكه أجزا
العقد ومضاه وإجماع ما انفصل إليه بالعقد لا كالأول وأما خبره بعدم بغير هذا النجاة من حصول الملك
وعلى هذا يتوجه على من ينقض بالعقد والتسليم أصل من هذا النجاة من قبله العقد ومضاهي العقد
عن الشيخ من حين الفرق بناء على حصول الملك عنه طواهر المتضمن من مضاف إلى ثبوت النجاة الم

يوقف على الملك فلا يرد بالتقليد ليحصل الملك عند التفرغ وان توقف عليه فكيف يحصل هذا الحيلولة
برافع مثل التفرغ بالسقاط ويخوة وقد لا يتحقق فراضله كالوسط سقوطه من العقد فخصيص الحكم بما بعد
التفرغ مع ولا يبعد له مع ان اظهر حصول الملك من العقد يكون قبل التفرغ فصار ان لا يلزم منه التفرغ
لا مكان السقاط العدمها وانما لا يحرم قد يندل على كده شيخ باصاذا ذلك عند عدمه فمثل انفسا الطين انما
عدم اذ فاعاد انفسا فليس من حق العطف ويلزم ان اجتمع الخليل على حصول واحد بما دل على ان ذلك
الحصول في انفسه على المتابع مع ان التلق في انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
من النصوص المتقدمة التي لا يجوز عليها في الاحكام الشرعية وما دل على ان التلق من المتابع يجوز على كونه بعد
الحيلولة في انفسا المشرع والاجماع والذلل على ان الحيلولة انما تحصلت على وجه التلق فلا باس بالملك وان كانا
معهدين فكذلك اما لان الاستقامة من انما لا يها حل وقول ان توقفنا استقلال كل واحد من التاثير على عدم
الاجماع وسبقه بقى على ان التاثير من هذه الجهة ثم ان طار حصول الملك من حق التفرغ ان يجعل بعد الحيلولة من هذا
الحيلولة لا ان التاثير في الحيلولة مع ما يفيق منه من انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
باعتد وجاء المتابع من اجماع الحيلولة لان اصل التلق والمتابع هو الاول الذي ذكرها وكلها اذ يتبع المتابع
في زمان قبل ان يثبت المدة ويثبت على التفرغ في المدة والحقا معا يظهر من التفتيد الثاني ان توقفه لا يفرغ
عند التفرغ بل يفرغ والقواعد هو لا التفرغ انفسا المشرع والسقاط فتقول فيشرط هذا الحيلولة بانفسا المشرع سقوطه
في من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد
المتوهم هو ان لا التفرغ ونقول ان التفرغ هو انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
اذ الحيلولة من احكام العقد المطلوب لان مقتضى التفرغ من الحقوق المشرع السقاطها بالاسباب الشرعية وبهذا بانفسا
بعد العقد والاصل على سقاطها على انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
يذهب في حقها الحيلولة فيشرط ان التفرغ من انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
كان شعرا فلا لا كما كان يتبع وغير ذلك كانه من التفرغ من انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
من الامة وانفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
حزب نفسه او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد
اي هذا العقد التفرغ من جهات اخرى لا يتبع بكان سناح خطا فاشترطه فلبات ان يتبع لا يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد
او لا يتفرغ من جهات اخرى لا يتبع بكان سناح خطا فاشترطه فلبات ان يتبع لا يفرغ من العقد او يفرغ من العقد او يفرغ من العقد
والا لشرطه في ذلك في صورة الاشاعة ثم ان التفرغ من انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
كالصورة السابقة ومنها انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
وقد يعلم حوله منه وقد تقدم صورة وقد يثبت الدخول بالبعد بصورة كبر لا شدة ولا غنى في اصل
الستقط بول التفرغ ان مقتضى الأصل الا في عدم الستقط بول لا فيقول ان مقتضى الأصل الا في عدم الستقط بول
مطرفان الأصل على كل جهات والاشاعة في انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
المتاخر الذي وجبه لا غما على ان قال وهو ان موجود في الاصل انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ
اهل التفرغ والاشاعة الى انفسا المشرع من انفسه لا التفرغ اصل في العقد فتتوهم ان التفرغ

الى البائع ومن تشتمل اليه من ثمن مثل غنمين فبما الحيوان الى سائر الحيوان وقضت فلات الاصل الاطر من العمل
 بالظن عمدة الاول والاعمال وانما خرج الظنون لقولية الاجماع والسيو ولما اطلق المخلص من الاصل فمقد
 باخره وادنا غيره من غير اصل الخصومة في اللفظ لئلا يثبت فيها لعدم التفرقة بين مسلم وعلى من هذا بعد كما
 كما لا يستفاد انما تقاضى من قول الظن وليس يحجز مع المكان ادعاء الاجماع على عدم حجة بل ترى منهم انهم يحجزون في حجة
 في بعض المواضع كالتقدير لم يحسن الظن وجوز التصرف في ذلك الحال وعجزها باقية خاصة ولان مبداه لو كان سببا
 على حجة لثبت احد منهم عليها لسببها فاجابة الجواب واما حمل فقال للمسلمين على العجز ظن من هذا الباب فظنوا
 والاما اخضر باسمه ولا بخصوص الصحة سلمانه فحجة الا ان غايها فادناه لا تسقط في المقام واما ما مضى ان
 خاصة لا يجوز الرجوع والتدليل من ان لا الاجماع على عدم الرجوع بعد لا تسقط في المقام لظهوره في الاصل
 وكيف ما كان وجعل على اصل الحكم مضانا الى الاجماع الذي نقلناه انما الصفا ما كان على المشرق حلا فلهذا
 الثلاثة ايام فذلك مضانه ولا شرط له قبل موافا المثل قال ان لا شرط ونظر فيها الى ان كان محررا عليه في الشر
 ومشله الصحيح انما عرف بالاسماء والقول كونه المسماة المتفرقة عن المثل لا انما الفخر لعدم التفرقة في اللفظ
 المثل فيكون سائلا لها وغيره فاما مع استغناء العوض من الصحيح فاما في العمل اشبه ما دبر من محل فاحد
 فيها من اخذ لها فرونها اكد كذا فاعلم ان هذا في ثلثة ايام الى ان له فيها الخيارات بعد العمل الذي فيها
 او لو كذا لكن يركبها فوجه ان العمل فيها بعد فقد وجب الشرع اذا اشتد الفهم والاعرف هذا بقوله فذلك
 معنى منه يحمل وجوها احدها ان يكون الملهما جوابا للشرع فيكون حكما شرعيا بان التصرف غير له الرضا وكونه
 الثانيا بالقدرة ومقتضاها لغيره في العلم وانما بالثبوت صلاوة الشاغبان يكون توطئة للميان حكم الحكم
 بعيد لها الاعل والحق لا يجب ان لها نظير كونه في الرابع الا كما حكمت في رجاء غسل المحبة فكذلك العمل
 راجع ولعمري بعد راجع في ذلك التصرف مستطوع ولعمري العلم بعد الرضا على عدم التبيين فكل التصرف مستطوع
 ما يظهر من اخصايبنا انما تكون الجملة اخبارا عن الواقع نظر الى الغالب ملاحظة في حق التصرف فيكون في الجملة
 معلا يكون التصرف غالبا والاعل الرضا فيكون المستطوع فان كان له ظهور في الرضا وان لم يكن شخصه
 ظاهر فهو حلال في الرواية الرابع ان يكون اخبارا عن الواقع ويكون العلم في نفس الرضا فيكون التصرف حلالا
 لم ينفذ الخيار وعلى ذلك قول بعد هذا اطلاقا لا اختيارا في التفرقة هذا المطلق على المقيد ولان الواديات انفسا بعضها
 اولا بل يقول لا ملاحظة بين حصول التسقاط والتصرف كما شفع في الوضوء وفي مقام وبين حصوله في كل ذلك
 والتصرف على حكم بعض الاخر لا ينافي الاطلاق ولا يوجب ان يكون المراجعة مخصوص هذا الفهم بل ان تقول ان
 هذا الفهم على هذا الوجه يكون من جملة انما التسقاط بالانقطاع الوجه فها من عدم تخصيصه القول وانما
 اشارة الى بعض اخصايبنا في سقاط ما لا يخصص له بالقول وهو الاطلاق لا يخصص له الاطلاق هو العلم على ان لا يكون ذلك
 للتصرف بعد لا تسقاطا ولا ينفذ له بناء على عدم اخصايبنا في اللفظ فيجب على امور الاطلاق والتصرف وان كان لا اخبار
 هل يكون مستطوعا له او لا وجها مبيها على اخصايبنا في المدا في التسقط كونه مرفقا بالوضوء به انما تقول الظن من الصحيح
 الاول المنع على الحكم بسقوط الخيار بالحد فوله ذلك مضانه ان لا يكون مكان من التمثيل الحكم المنع عليه كون المناط
 في التسقط يحصل الرضا بسببه بل في العقد دائما اطلاقا فيصير الخبر ما يحمل عليه جملة المطلق على المقيد كالمثل
 بعدنا مثل واستند الى قوله ان اخبارا كيف بعضا من بعض بطله يكونا سقاطا التصرف للميان سقاطا بل لا

[illegible]

الترتيب من غير صلوة جازلة لفعله على الصحيح ولا يحكم بكون الناس من ما كمل اليه ولذا لو زعمنا ان فعله من غير
 ترتيب في العمل وادرك ذلك الاما ذكرنا في التفكير والدين الحكم انما هي غير مرتبة في الناس من غير ان لا يخلو
 معدا ان كان في الشغل عند ذلك وقتا مع الانسان مع عدم رتبته لا يثبت عليه شيء من غير ان لا يخلو
 والناس في العمل في وقت واحد وان كان في الشغل اليه يمكن ان يثبت عليه شيء ما ذكرنا وانما هو مع الاذن من قبله
 حق انما يمكن ان لا يكون له انما هو مع عدم رتبته لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 ويجوز وهو ان لا يكون له انما هو مع عدم رتبته لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 الغرض من عدم ثباته للملكية وثابتها للمواضع التي لا يكون له انما هو مع عدم رتبته لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 حق الرقي بالعين طهه ولا كحق النجار في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 ولا انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 الا انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 كلهم على وجه التقدير في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 الى الاول في قوله من الناس مسلطون على امرهم وانما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 من غير ان لا يكون له انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 والاول في القول على هذا لا بد من الرجوع الى المثل في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 عدم الرجوع اليه مع وجود العين كان ما ذكرناه من غير ان لا يكون له انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 يكون النجار عند كون العين موجودا في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 وانما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 او كما قد مضى من القول في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 مع ما استندنا الى العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 على عموم حمله الناس على اموالهم ثانيا وفيه نظر لان الكلام في النجارات الثانية والاولى الخاصة بنجار النجارات
 وجازا في انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 على انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 الثانية والاولى الخاصة بنجار النجارات الثانية والاولى الخاصة بنجار النجارات
 المفقود في المقام لما مر ان النجار الخاصة بذلك مع امكان ان يقال بانما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 النفس ومعلوم الملكية من انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 هو الحال انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 والمنافي في جماعتنا انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 او شيئا بخلافه من انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 اظهرها الثاني انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 يشترط انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله
 عن كلام جماعة بل عليه الاجماع في انما هو في العمل على ما كان في الاذن من قبله لانه لا يمكن ان يكون له انما هو مع الاذن من قبله

الوفاء بالعهود ومقتضى عموما مخصصا والثالث في ذلك بل من الزم ان يكون مقتضى العهود موقفا على ما
يأتي به يحصل الى ان الزم مقتضى العقد المطلق لا الشرط وبما ان مقتضى العقد المطلق لا يقتضي العقد
وبما ان مقتضى العقد التبعي لا لا الكبر في عبادته واعتباره لا مقتضى العقد لا مقتضى الشرط على مقتضى العقد
واما حرج المواضع التي هي في وقتها والبراءة والنفق والطلاق والدليل ومن نظر لا في الاصل من مقتضى
جميع المواضع ان مقتضى العقد لا يقتضي العقد الا في ان يكون مقتضى العقد مقتضى الوفاق مقتضى مقتضى
كل واحد من مقتضى الشرط الذي هو مقتضى الشرط في ان مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
لومقتضى ان مقتضى الشرط لا يقتضي الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
الزوم والشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
الوضع او الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
مع بعد في كل واحد من مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
النوع في سائر اقسامه وجوده وحيثه واداهه مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
والمقتضى ومن حيث القول في الفعل والقول مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
حاليه كانت ومقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
على الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
سواء كانت مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
في غير ذلك الاصل وهو مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
المقتضى للكتاب ولا يقتضي الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
في العقد على ان مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
ولكن مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
في ان مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
يقتضي الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
مع الاية مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
هذا مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
وان مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
المع من مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
في مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
الحسن من مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
الميراث فاما مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
بل مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط
مع عدم خبره بل مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط مقتضى الشرط

بتوسط المأخذ فلا يجوز بل لا بد من المحر وهو محرم بما اناخاه من دون قسطها صغير لعدم التماثل عليه ولذا بان
 اللزوم في العقد انما هو على حسب ما اشتمل عليه العقد فان كان بلا شرط فله وجه على حسب ما كان في العقد اللزوم عليه
 كان وهذا الجنب الشرط بعينه لا بما سواه كان الشرط شرط خيار او ملكية او غير ذلك فان حصل ان الشرط لا ينافي
 اللزوم على الاطلاق حتى يباين ذلك لا سيما ولا يمكن بشتان اللزوم حيث يحقق الشرط وان لم يدخل فانه يخرج
 بعينه منه على ما لا يباين في غير ما اذا وقع في ضمن عقد لا لزوم اللزوم وانما ينافي الشرط بل كل خيار لكن اذا كان اللزوم
 لم يندل عليه بل ان على لزوم كل عقد بحسبه وقبته نظر بغير وجه فاذ كان انفا فانه ان بعض الاطراف بعد ان التزم
 صانعا لشرط الخيار المنقضي العقد ذكر في دفع المناقشة ونحوها والآخر هو ان هذا ينافي الدليل وهو لا يخفى
 الخاصة وانما كان على شئون الاطراف في بعضه حيث انها قد تكون من غير شيوخا شرط وقد تكون مع
 سبقي شرطها في ضمن العقد وفي معنى الشرط الخياري اذا كان لها ما بل هو هو بناء على عدم اعتبار صكده
 القيمة الخاصة فيشبهه ذلك وانما اذا كان لكل منها لا بعنوان الاجتماع ولا حدها فيتم اكل بعد القول بالانفصال
 وفيه ان يدعو بتفريق المناط المتضمن من اول كلامه ممنوعه لا خيال ان له خصوصية ليست في الاطلاق وذلك ادعوا الخبير
 من وجوه تحت ذلك العقد سلبها في الغرض قطعاً ولا شرط صكده لا يجامعها معاً عند الاقتراح ان المسفاد
 من ذلك انما يخصص له بحسب عمومها الا اذا كان في الافراد على ما يجب هذا في المقام قطعاً سلبنا الا ان شرطاً ولو كان
 عموم الاستثناء في ذلك الشرط فاعرض العمومين من جهة حيث لا مرجع فالمرجع الاصل والعموم ان مقتضاها
 اللزوم فتم هذا المقتضى ذكرنا كانه من غير الخيار والمجاز هو ان شرط العقد قد وقع مقتضى اللزوم الذي
 هو بل من غير الخيار العموم من الاول وهو على حواجزها فكيف لا ينافي ان واللزوم الذي هو من اللزوم الشرعية
 للعقد كاللزام الخارجه لا ينفك عنه والشرط وقوع له فاذ انما قصر العقد في اوانه فكيف ينافي فيه وتصل
 العقدية فالمرجع يحقق المضادة وتقدمها بما سادته اللزوم وانما شرط لا ينعكس لانه الكتاب المستند
 الحرام وهو ذلك من الاطلاق الحق الحقيقي بالاتباع هو الاقتصار في التمسك في ذلك بالاجتماع الذي ينفذها
 بمقتضى سننا ونها وان كان ينافي شرطاً ما معدة فهنا في ذلك الشرط بل ان بعض الشرط فهو من الاتباع
 وبرواية استوفيت في بعضه فخرج رجل اشترى ثوباً بشرط ان يصفها لهما فصره له ربح ما زاد فبصره قال يشهد انه قد
 ربحه واستوفيه ثم تبعد انشا فان افاد في السوق ولم يربح فقد جعله يربح بالمسبيضة الا انه الوارث في شرط
 الصنع مبد الفهم وبذلك لا بد ان يخصه فوات لزوم البيع وعموماً بل على عدم وجوب الوفاء بشرط خالف الكتاب
 وقد ينافي بعض ذلك فبما اجتمعها مع اختيارها التمسك بها انما دل على لزوم العقد بعد الاقرار بالتمسك
 معها لو افهمها الكتاب يقتضي ان اللزوم المستفاد منها من جهة حصول الاقرار من شيا الختام مع ان الشرط
 على تقدير تسليم النعاض مع ان الباب على ما لم يرد في الذكر على الاقدام الشهيرة المقولة التي هي من ضعف
 مرجحان الباب فتدبر لمن حصلها والاجماع المقولة وحاصله ولكن يجب ان يكون ما تدعى الخيا من مقتضى ما عجزت عليه
 للزيادة والتقيض انما كان في المناهل من بيع الاول لشرط خياراً ولا طفا من ذلك بيان انه يظل الشرط على
 الاشرين من اقراره في اقراره من قبل ولا ترجح ان يظل على الاقرار لم يرد في الاقرار على اقراره وعلى اقراره
 فهو حرم ترجيح بالمرجع وعلى زمان غير معين فهو غير معين لثا لاصل ما يقع بالتمسك ويكون الحمل
 على اقراره العيش حكماً ممنوع بعد مقتضى الاطلاق كما يسطر لزم واجتمعا ذكره لغيره على تقدير الحمل على اقراره

الغير المتين من ادعاء من غير منوط لعدم وجود الحق عمدة الكتاب لا يلحق به رتبة معينة والمعتبر المرسل
 متى سعى عن الترتيب لا يجوز الاستسناد اليها في مقابل عموم الكتاب والاخبار لم تكن حجة المرسل الا بالانجاء وهي
 ان كان كانت معجزة الا انه في غير هذا المقام مع ان دليل القول الثاني انحصارها في جملة خلافها فليس يمتنع
 وكان الجواب الى ثلثة ايام وتبعها عدة كالاقتضاء والحقا فيهم والحق في طبع التبرج والفرق واجدا في علم الله تعالى
 كما ذكر في المضامح والظاهر في الرضا والبرهان في التنازل ما فلا هو كالاقتضاء عليه كاجماع من ابن زهره والاشعث
 والخلاف وهو الوجه مضافا الى اخبار القرينة المرسل في الخلاف والنبوتين بل لا خلاف به لاجتماع ثلثة في الجواب
 للثالث والاصح في ثلثة هي الجواب ثلثة ايام المسمى اشهر ام لو ثبت في ثلثة من بالحق على ان الشرط في غير ثلثة
 مع الشرط والرد به اما اشراط الثلثة او عطف الشرط والاول من حيث ما سبق طر الحكم في كل عدم جبره الى الثاني
 ويكون الوجه ثبوت الثلثة والاطلاق الجواب وهو الخلف وانصراف الاطلاق اليها على ما لكونها اقل من ثلثة
 بخاصة مثله او بغيره ان الثاني هو الاطلاق في اقسامها لا سيما في الكمال ما في الاجماع
 المحكي عن الغيبة فليمنع من ادعاء الاجماع بالحق المضاف كانه كثير ما يدعى الاجماع في المسائل خصوصاً في الغيبة
 المضارة في ما يدعى بغيره بل في الجمل عا و على معنى يقع غالباً كالشبهة وهو ما مع ان المنع من ذلك عبارة
 على غير المسئلة بحال واسمها ثلثة ايام عطفها في الحكم على مقتضى الخلاف ولو ثبتها حكمها حكم العلامة في
 الرضا من حيثها من ثلثة ايام القول الاول وان لم يكن هذا فاما في الغيبة فلا اقل من غير ثلثة ايام كما في قوله
 الان يمتنع من اخبارنا في ثلثة ايام القول الاول كما انكره صاحب القرني في قوله في التصايع وفيه ادعاء ثلثة ايام بالحق وشهادة ذلك
 مقدم وقد اوقفنا في قوله من سلم بعد ثبوت اخبارنا في ثلثة ايام القول الاول في ثلثة ايام في صورة العكس في
 الشك بين التقدم والآخر فلا يلزم ان لا يوجب العمل به خصوصاً مع الاعتناء بالعموم ما في المقام واما
 بالتمسك الى الاخبار والقرينة فمما لم يفت على شئ منها بما وصل اليها من النصوص سوى محتوى الجميع السابق في
 ما فيه الا ان يدعى ذلك بطلانها على عدم الوجود فمضى في جميع الاجماع المرشدة كافي في باب الطلاق
 خصوصاً مع عدم الموصى حق من المتأخر واما الشهادة المنقولة منهم فغير مسلمة لان المصريح به لا يزيد على المصريح
 بالقول الثاني بل الامر بالعكس بل صرح في جملة ما يكتبه من المتأخرين من الثقات واما عبارة الشيخ كانه في قوله
 والوسيلة في الحكم الجبر وعينه الدلالة لها في القول الاول كانت اشراط النبي في المدة غير اشراط المدة المعينة
 ولذا لم يشتر في شئ منها الى الخلاف مع ان الغالب في بعضها الاشارة الى شواذ الاقوال فمضاهي مثل هذا واما في
 النبوتين فيمنع انهما غير طرفي الدلالة فيها الى الحكم من المذكورة من قول لا خلاف به عبارة في الشرع عا في
 الحديث وثلثة ايام لا يمتنع العلم بعينها كما لا يمتنع واما في الاخر فلا تلة لا في الجمل المذكور لا من باب التقيد الصريح
 لعدم الدليل عليه مع حقا لقدر فاعدا في ثلثة ايام لغيره في ثلثة ايام من باب ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام
 المهمة لعدم تحقيق اصطلاح من اشارة في حنا مع ما في ثلثة ايام المذكورة فان المذكورة في الغيبة على علم الله تعالى
 وكان من باب بيان المعنى المعنوي والبرهان كاذب في بعض النصوص في باب الوضوء وانه ما ظاهراً عليه كاجماع والنسب في نقل
 علم العرب هنا في غير مضادة واضحة والمسئلة قوية الاشكال لان القول الثاني هو الاقرب نظر الى الجمومات
 المعصنة بالاخبار ما في قوله الثاني المانع من انما في قوله في ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام
 كحديث الجواب حيث كان اشكالاً في صحة النقل مع الجمل من ادعاء وعلى هذا فمضى الحكم كان حتى في التبرج بالاطلاق

[illegible]

الضيق بعد الموت فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
وقد ذكرنا ان الضيق لا اجل عليه بل انما هو شرط لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
عبارته عن الخلق الى امرين شاء سواء كان الشرط لاجل او لغيره فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
انما ذلك انهم بعد موتهم على انفسهم والافتقار الى الله تعالى فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
اخرى وكان ذلك من جهة ما يستقلون او مستقون في بعض هذه احوالها فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
احد من شرط استعجاله بشرط او شرط في الامر على غير ذلك من الصور فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
العقد باعنا المتناهي وحكومتها كان المراد منها ان الشرط لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
في العقد لا لزوم كما يلزم في العقد البسيط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
حيثما جعل الامتياز الحق لا يجعله شرطاً فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
على ما اذا حصل الامر بالشرط قبل الاشتمال وهذا جيد فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
ان يكون له في العقد ما يشترطه من المصلحة فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
وتبين ان الشرط ما لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
هو الامر وقد حصل كما صدر عن بعض المتأخرين فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
من رتبنا الامر على الاشتمال لا من رتبنا الامر على الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
جاء الشرط شرطاً لا شرطاً فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
الشرط وهذا انما هو ان الشرط لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
ويكون ان كان الشرط لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
فيجوز جعل الشرط عبثاً وسكونه ان يرافعه له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
بشرط فبغيره فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
كل امرئ انما هو فاعلم ان الشرط لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
الامر لا يجعل المصلحة له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
الشرط لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
وعلى ذلك لا يخلو من المصلحة فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
المصنوع من غير المصلحة فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
على ان الشرط لا غرض له فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
فيها على كبرها فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
يتم شرطه عليه فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
هذا لما لا شك لا في كبرها فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
المعبر عنه فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
لا ينافيه قطعاً فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا
صوراً فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا فلو وجدوا الشرط فما كان من ذلك الا انهم لم يمتوا

عند ان البناء عليه يستلزم صحة البيع المعلق على محقق زيد م مثلا فان معقوب يملك ان شاء زيد وملك الملكة
المعلقة على محقق زيد مع الانشاء حاصل والمستحق معاقب انما لم يطعوا على ضارده وقد يملكه عند ان سبكيه بانفسا
هناك ليس لما ذكره بعد فاذ كوف بل ان هذا التعليق ضارفا هو المعقوب من الشيء من حيث هذا البيع كذا
انما هو عليه من حيث ان يجرى ثمنها واما ما ذكره من ان يقع ايضاً من حيث لا اثر فهو متصل فلهذا التعليق
بين الاندفاع وبين ان يتم في التعليق الظاهر الواقعي في الظاهر فقط الا ان يتصوره التعليق فانه وان
لم يكن فليقاً في الواقع والقول بان الشرط المذكور يجب تحلفا لشيء بل هي من الحيثية عن سببه الذي هو شرط
مدفع بان الحيثية حاصل عند الشرط بشرط رد الفرض شيئا لهذا فزيد فوضع انتم وتكون هذا فبعد الحيثية
برد الفرض لا تعليقاً للحيثية كما صدر عن بعضه فمع اضلال الاشكال وانما هذا ان شرط الحيثية عند محقق زيد مع
الاستغناء بحيث لا يخلو وقتها مثلاً فانه تعليق في الشرط بحكمه لا ولا وجه لها اصلاً مع ان عليه يستلزم المخل
بابتداء الحيثية وقد عرفت ان فسادها بانها ان الفرض كما يظهر منهم مستقطباً لحيثية مدفع انتم ذكر في المقام
ببعضه عند فساد شرط المشتري في الفرض كما لا بد له على سقوط الحيثية بها او كان بحيث جاز ان الفرض موقوف
توقف على المرح والمقام ليس منه بعد ان رد بعد لا فتمت مع ان الظاهر شرط في رد الفرض مع ان الفرض في الاصل
ما دل على سقوطه بغير الجملة كما لا بد له لوسائلنا انما نحن في كون المرح من الاجماع واليتم مع الاول فانهما
ان المستغنى من الحيثية انما عند رد الفرض في انهم يكفون فيه رد الفرض لحيثية مدفع انتم ان المرح
يرتفع ما باءد لرب كذا وهو فيه لا خصوصاً بل هو في الاطلاق في العرف شائع راجع الى الاستغناء
انقضت الذمة بالشرط ولا بد ان الفرض انفساخ المظالم من الفرض فاختاره ولا يخلو عن الفرض بعد خلافا
لقد اختلفوا في ان شرطه هو له الاصل ان الفرض مع عدم كذا رد الفرض انما يجرى عليه انفساخ من دون
ضم فربما من عرفنا وعاد ولا يقال بل مع ذلك فلا خلاف في الاجابة ان لا بد له على هذا الشرط انما يقول انه يخلو
على انفساخ من شرطه لا رد الفرض لان وجوب ما يبيع على المبيع موقوف على عوده اليه ولا انفساخ الموقوف
على الفرض والقدرة انما تعليق به رد الفرض لا انفساخ فلا يجرى شرطه الا بواسطة الفرض فيوقف وجوب رد عليه
كما قال حكيم العلما المعروف في المضايقة ومنع كون الغاية في ذلك التعليق عليه لان الشرط بنفسه والقرائن
لذلك كما شرط انفساخ من مخصوصه يخرج ما خرج منه كالكساح والطلاق بالرد بل الدال على شرطه الضعيف
بينما وجب البناء ومنه شرط انفساخ من مجموع اوله الشرط واما المناقشة فيه بانها كوجه شرطه عند الفرض
لنفس شرطه مع عدم التعليق به ايضاً ومعدكون اشبهه بغيره فيملك اليه الى زمان معين وملك اليه كوجه
انفا فاولاً لا يبيع الا يبيع الى سنة فواخذ الفرض بعد ان كان لا ينسأ كالضمان كذا المالك لا يرد به ثم انصرف
بنيها ان الاول شرط الانفساخ والثاني شرط العقل وبعد القول بوجه الشرط الانفعال لا يخلو كذا انفساخ
من هذه الجهة ثم هو مبني على ان الشرط هو الانفساخ وعليه يخرج عن محل الكلام الذي هو كون الشرط انفساخاً
لا يحصل له التسليم على الفرض لا غير الا ان يقال بهذا ان شرط الفرض على انفساخ مخصوص بل كيف ينسأ ان عليه
نقول والعقل كما في المقام انفساخ الغاية فانه يكون مثل هذا رد فمضاهيها لا يكون كذا لا بد ان الفرض ينسأ على
هذا نزل ما في ارجاء خلاف النصوص والفتاوى في جوارح الحقوق عند في المقام ان الرد لا يملكه فلهذا ان شرط
لحيثية مدفع انفساخ العقد لا ما قيل من ان الفرض ثابت بعد ان ينفذ الرد لا خيراً فان فيه ان لا ينفذ ونسباني بانه

بأنه لا يثبت

بل لا يثبت المنع والاطلاق من دون نفع ولو كان منعاً فإنه لا يمنع ولا يرد على حصول المنع به أم لا يثبت
الشرع كذا قيل عليه سوى ما توهم من خطأ الاطلاق المتصور من جهة بل على كفاية التوقيف انما كان المشطراً
البيع عند رد البيع لا يثبت الاطلاق فيكون النجاء بالبيع عند رد البيع لا يثبت الاطلاق فيكون النجاء بالبيع عند رد البيع
بعض المتأخرين على المتصور لما صدقوا في رد البيع على شرط النجاء انما لا يثبت بل على ان يثبت بل على ان يثبت بل على ان يثبت
من التوقيف اصله انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
الاحتمال من التوقيف عند رد البيع من غير ان يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
هل يكفي مجرد الاحتياط عند اتيان اليوم مقامه او التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
صدق في رد الاول لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
بعضه عدل المؤمنين او يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
الحاكم مقامه وليس له المنع الا في رد البيع على التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
لوعمل قضاء وفائدته ان كان له رد البيع كما خرج بهما في التقييد والردوس والتضام في حصة عليهما وانما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
استحقاقهما التقييد في رد البيع من كون التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
حيث قال ولو ثبت بعد كان من البيع ولو تقرر فيه ان تخصيص النجاء بغير رد البيع انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
عليه بعد علمه ان من رد البيع من غير التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
مجرد جعل النجاء ليعمل على رد البيع من ان مشطراً في حصة عليهما ان يكون التقييد من التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
انقرت ان التقييد من التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
المدة بالاجماع المتفق على التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
النجاء الى التوقييد في رد البيع انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
والاستغال الى التقييد في رد البيع انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
هذه هي كل حصة بالاسقاط وما زاد من حق فصوله مدعى بان التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
استحقاقه نفقة الايام لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
كفاية مثل هذا الاهلية والقرينة بين التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
على عدم نجوة لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
وان يكون حصول العلم به وقت اعطى حصول التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
اشتمل فمن المحاصل ان التقييد من التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
او في بعض عقداً من ماضي الا في صفته وفي عقداً من ماضي التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
وشرط سقوطه عند مضي التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
فله المنع ولا اشكال فيه وانما الاشكال في انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
لما يثبت انهم ان المنع يوجب لكل من بعض المتوقض مع بقائه الى الصالحه ولا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
بحر تحقيق هذا السلطنة القول بان بعض المتوقض مع بقائه الى الصالحه ولا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور
الشرط كل من بقا التقييد من التقييد انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور وبجزم ايضاً بكفاية التوقيف انما لا يثبت بل على الاول المتصور المذكور

[illegible]

[illegible]

أظهرها الأول بعد شرحهم له في التفسير في موضع الخلاف ثم جرد في الصلح احوال ظهورها كالأول وهو التفصيل
بين ما إذا كان منه مثل سابقه أو لا وما يجب من تغير العرض فيه ألا فائدة لمعاد البيع أو غير ذلك من ذلك
ثم ذكر كذا فان صدقنا سقاط الدعوى والمنع في ذلك لا مفسا كما كان في السابق صلب ولا بعد الطلاق
الأول ولا يوجبنا الكمال في الثاني فنقول ان المفهوم من قوله هو موارد وروى في الشرع انما شرع لقطع الدين
والفاسد الجرح وفيه علقه القصاص بين المسلمين ومن النبي ان يكون الجرحا في ذلك فلهذا فائدة فيجوز العدا
ادام الله ظله ومعدل ان خصاص التفصيل من نظر بل الحق ان يقال ان العرف مخصوصا اذ لا يعمد له وشخصا
ففي كل شخص علم ببناء التعاقب بينه على المساجد والأقارب فالثاني نبي كما كان أو حيا أو غيرهما وفيما لم يعلم ذلك ان علم
المداومة منها فالأول كذا في قوله قد ثبتت العين في الصلح الاستعلاء على ما اذا لم يعرفنا فلا بد من شيء فينا فظن
ان غاية ما يذهب عليه ماله مثلا صانع على عيسى ثم ظهر ان ليس عوا العشرة ثم ان هذا الحيلان لا يجري في العمل
ولن كانت منا ومنه ولو بعد ذلك لم يكن بنا على المناهضة فعل هذا لو قال من ردنا لغيره فعله ثم قدم
مقتضى كثر التبع على نفسه في خصها ومعدل ان كان باجر وطنة وفيما في كل من بلد بل في صلحها
ويأتي بها الى الجا على فليس ان يدعي النفس لا في ذلك بل العمل باختياره ولعل العمل لا يبريد على فعله ومنه
والجناز على كل من مثل الزايد لا يوصله وكذا في الصلح ان بناء على هذا لا على غيره العوضين قد يثبت
اعلم ان هذا الحيلان مشروط بالصلح بالهبة وقت الصلح كما كان ام في كل واحد فلا كان انما سيما اصل المصلح
عليها ونحو في الضرر فلا خيار مع العلم صفا وهل هو في الظن مقارن لا يندس كمال ولكن لا في الربح
اذا ما على من نفسه ثم يثبت منه بل من صورة المصلح المركب بناء على وقوعه الثقيل ولا يتناول ولا يوزم
المداومة ولو ظهر الخلاف لكون عرض منه انما التبع الصلح او غير ذلك من الاعراض وذلك لعدم
المقبوع عليه ومعدل ان هذا على الضرر بل ولا بعد ان يقال ان غير ذلك لا يسقطه وعلى هذا لو اعتقدنا
كان هذا انقض في ذواتها لكان بعدا لكونها فاذ على البيع وعلى عدم الخيار بين اننا انقضا وانما
بمراتب لكان اوجب تحقيقه لعدم اقله على سقوطه لا يشمله بل على شرط لم يقع في الخارج وانما الواقع في ذلك
بعد معدل سقوطه لا ساقط صدق المقبوع عليه بل لو علم انقضا ومعدل انقضا لا يبيح بمثله ثم يثبت خلافه
وظهر ان اثره بمراتب لكان هو الوجه اية وذلك كما اذا اعتقد ان قبض المبيع مائة رطل عجمي ثم ظهر خلافه
بان اثره بمائة رطل لا يبيح بمثله كما ظهر ان قبضته الهوان كان قد قبض على مائة رطل الحنظل وفيه نظر الا ان
اول الامر على العين بمائة رطل لا يبيح بمثله فلا يفيقون الا بما جازت مقدار ما لا يبيح بمثله لكن فيه ما يغير
وجهه ما ذكرنا وهل يحقق الحيلان لو ظهر التفاوت في ذلك انما هو بعدا لكونه لا يبيح بمثله ولكنه لا يبيح بمثله انما
ذلك انما هو في ذلك اذا اعتقد ان مائة رطل عشرة فاشترى مائة رطل عشرة فلما انقضت ثمنين ان مائة رطل
اربع عشرة رطل احداهما وهو الاظهر تحقيقه لصد المقبوع عليه وثانها العدا لا في النسبة الى الزايد
الفرقة فانه يبيح بمثله اية والنسبة الى الزايد انما هي على امره على امره ان كان له مائة رطل لا يبيح بمثله
كما هو الفرض ولو علم فضل الثمن من جهة خاصة كونه موقوفه تخلف علمه ولكن ظهر فضل القيمة من جهة اخرى فلهذا
اطول او غير ذلك لاسيما انما اعتقدنا تحقيق الحيلان لما مر بها وانما مع المساواة وانما لا يبيح بمائة رطل على
لا يظهر لمعدل صدق التبع عليه وانما في الحقيقة لا يبيح بمائة رطل وانما لا يبيح بمائة رطل ان كان المال مائة

انما قد حصل بغيره فلا شك ان المياري واما الاشكال المذكور كون الفاعل هو الكوكب وهل الخبر جازما او
 الخاطا فلو قيل ولا يظهر عند شخص اذ لم يثبت احدا جعل المالك خاصة فذا اذا كان الفاعل وكذا على غير الخ
 الوجه فيكون ان الخبر سائر القسطان نحو معلومية الفاعل والمنع على كونه غير ذلك لا دلالة يثبت على ان المالك
 مع على ان يقتضا او اقرية ان يكون من صفات وجه الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 المالك على كونه من صفات وجه الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 بخلافه يكون له المياري دون ذلك فكيف مع ان يكون من صفات وجه الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 على شريطة في الصورة الاولى لا يكون له المياري خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 الاعتراض وكذا في الثاني من صفات وجه الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 في الغرام وجه وجهه ولكن قد عرفت ما يثبت من الصفات مضافا الى ان معها يكون التفصيل المذكور في
 لما عرفت ان خبره صدق البائع عليه في كونه كوكبا خاصة او مع ذلك او علم المالك والفقهاء ان خبره صدق
 البيع من الوجه المطلق الماحل به ولو قيل ان خبره صدق على الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 نفسه ولما اقره اولى حكم انما مقام اولى عليه من غيره فاعلم ان خبره صدق على الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 التباين في الصفات قولان وجودها واشهرهما الدعوى ان الفاعل قد ثبت الخبر فالفصل بقاؤه حقيقا في الظاهر
 له ولو ثبت كون حال الفاعل من قبله وقد ثبت فيه الاكراه في هذا الاصل فما يجري في هذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 بعد مضي مدة من زمان العقد ولما اذن بالبيع المياري لا يثبت بالاصل فلا يثبت خبره في زمانه حتى لا يثبت
 الجواب في غير ما جاز لعقد وجود الفاعل بالبرق بين الصفات في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 والزم ان الفصل بالعموم وانه الكمال في خبرها ما عيك الفاعل بالفضل مدونة وان الخبر يترجم في ذلك
 ثانيا ان الفصل في ثبوت هذا الخبر هو موافق الخبر فلا يثبت ان خبره صدق على الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 يثبت ان الفاعل قد ثبت خبره في زمانه ولا يثبت ان خبره صدق على الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 يجوز ان يثبت في ذلك فثبت الفصل كما ذكرنا انما اشارة من ان خبره صدق على الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 بالعموم كونه ميبلا اعتبارا بالعموم على الاستصحاب الجواب ان الخصم لم يوجب وهو مطلقا لا يثبت ولا يثبت ان
 الاجماع على ثبوت اصل هذا الخبر والاراد بالاعتناء الاستصحاب ليعاين المخصص كما لا يخفى وقد ثبت ان خبره صدق على الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 في حاله غير معبر لكونه في الصفات في الصفات لان ما دل على خياف المفاوضة في الخبر ان الصفات
 التي مفادها التزم اخرجها في المجلد الجواب في كون ذلك خبرا في صفات المخصص في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 به يستدل في اصول ما جعله خبرا في صفات المخصص في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 في مقام ان لا يثبت في الصفات في صفات المخصص في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 حاصل بان عقد الفاعل من الصفات في صفات المخصص في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 فلو لم يبقا على ان يكون ثلثا منه في صفات المخصص في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 بجعلها في قول المالك ان خبره صدق على الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 بها التبرع في صفات المخصص في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان
 ومع كونها بغيرها من الصفات في صفات المخصص في صفات الفاعل خاصة فذا اذا كان كوكبا لا يثبت ولا يثبت ان

مجلس أهل بيتنا في الفتاوى ومقالاتهم

وثانياً بالرفع من وجوه هذا الرفع بالغاية حوازه كيف ولا يخرج اسقاطاً محالاً مع ان هذا القول من المنال
 معلول الحكم بعد اوجب بها في سائر الموارد كما في قول الاخوين اصر واستلم ثم لو اختلف في الجمل
 وان كانت بقية ظهور الاصل قوله بعينه على المشكوك في كل امر لا يعلم الا من قبل نفسه كما في ادعاء الغائب
 لنفسه لصحة الحضور ولتعلق المرئ والظهر والقدر والخرج العقد اعيان ذلك منه سواء قلنا ان منسأته
 الاجماع والتعدية طارئة في النساء باهت من مصداقات العلم بكونها ما ذكره الاصل لعدم العلم واحتمل
 في المسائل العدا لا صلة للزور فليس صحيحاً يثبت المزبل واشكاه بانها في ذلك افاضه البينة وممكن
 الخصم من معرفة الحال فلا يمكن الحلف على عدمه فليقطع الزور على غير بنية ولا يميزه ويظهر من خارج التوفيق
 في المسئلة ومنهم من يثبت في ارض على حكمه عند حلف في المثل ثم ان اكثر القائلين بالقول كما قبل خصوصاً ذلك بما
 اذا ركن من اهل الخبر ولا وصله الا ما يحتمل يقال من حصول العلم الغاي في عدم افضاء البينة في السوفية
 وهو محتمل فكيف يثبت قوله وعينه بالرفع من حصوله ولما السليم حصول الظن بذلك لا دليل على صحة سلمنا
 ونكتة غير مطهر سيما فيما يتعلق فيمنه السوفية بالزيادة والتفصيل في الاثنية القليلة من هو اسوء اهل
 والمحصل جهل اهل الخبر بما غير مستبعد سيما اذا كان غائباً عن السوفية وهو يعمى ولا فرق فيما ذكره من ادعاء
 الجهل الركبة والسبب وما يظهر من بعض النماذج من شخصين في ذلك الثاني دون الاول لا حجة على صحة
 عدم التماثل وهو امر جوهري فلا يوافق الاصل في ادعاء النفس فاش من الخطأ بين الاثنان المذكورين فان الجهل
 المركب عبارة عما لو ركن من جهلين جهل بالواقع جهل بذلك الجهل الا من حصول الاعتقاد بخلاف الواقع لا من
 جهل به بل ان يقع دعواه وان لم يكن موافقاً للاصل كما لا ينافي عدم سماع المزمع كان جوازاً في الكيفيات
 بين المتلازمين غير عريضة الاشكام الظاهرة ولو اختلفا في نقصان القيمة وقت العقد ومدة مفعول زعم
 الجهد والقيمة والاصل حقه كذا قيل في هذا التقدير وهو يوجب على كل من يعمى في التهمة المنقضية للزوم ولا فضاء
 في الحاشية الاصل على انما لا يلتزم ولا قضاء الا في الاصل والمرد عليه للتبعية بغير الزمان والاستصحاب
 غير معتبر في المقام عندنا لكون التمسك ايضا المقتضى مع ان لا ينافي في التمسك ان شيخنا في روضة وغيره في غير
 ذكره الا في روضة هذا الخبر ان يكون القول هو البايع والشهر امهما معاً وهو كذلك لان شرطهما
 معاً لا يخلو عن قيد غير ان لا التمسك ان يكون ذا يد غير القيمة السوفية المبيع حين البيع بما ثبت مع العلمين
 فالقول هو التمسك لا حجة ان ما ان يكون فاصلاً كذا فالعنون هو البايع الا كلفه يقتور اجزاء الا من يضمن
 تراجيح في باقى النظر في خصوص الاموال والشيا التي تختلف فيها بالنظر الى الاختصاص كدقة القماش ولا
 حيث لا ينفك ولا ينفك عليه بل على اختيار بيعه في نفسه لغيره لا ينافي لا يملكها حلاً يمكن فروع الاضطرار فما اذا
 باعها حياً جهلاً بغيره او بغيره من ذاك فتمت نفسه بالنظر الى المشتري وفيه ان العبر بالقيمة السوفية وهي
 لا تختلف بالنظر الى الاختصاص بل ولا في الزيادة والعين فيما لو باع خبر الشخص جازع في غاية النوع والملاك
 جهلاً لما في تبا الا اذا كانت باعاً بالنظر الى كفايتها وصلاحيتها وهذا من الامثلة ما لا يمكن ان يضمن جميعاً ومن
 الواضح ان اهل السوفية لا يلاحظون هذه الاحوال بالنظر الى الاختصاص لا يلاحظون بعينه فيما لا يلاحظ بعينه المتأخر
 والحال هذا الثاني فيما لو اشترى خبثاً بغيره في البايع كان فيه حجب في ذلك العقد خمسة عشر وفيه حجب
 وفيه خمسة عشر في حجب خمسة عشر وفيه حجب خمسة عشر في حجبها فان يكونان مغنونا في الحكم

[illegible]

[illegible]

نفساً العين وصفها قلنا النوع الميزان لك الأكل من ألبه ثم هو أم تصور في ملكك لغزاً القلبي
بات العين شيئاً كما يمكن مبادرته فكذلك يمكن أن أراد المبالغ بالجوفا معية التجميع وبلغ النفس الانهاك كما يشاء فلن نرد
على اصل العين فيصير ما زادها كما لا يخفى فذكرنا أن كان الثاني ما كان لشره البغية العين بها فيصير بها ولا
شيء الشري كما مر أيضاً فالأختلاف في اختلافه وسكن عن إجماع القضاة جعله قولوا ما وجدنا في الأصل
بعضهم لا يخرج من مكان ما وجدنا في العين بالوجدان ومقتضى الشكر مكره ومقتضى الشكر
بما حاك به في تلك الجزاء الصريح بها وإمامنا كما هو لا يرد فلا يحكم بالشكر كما إذا وجدت ضرورة ما مقتضى
في خصوص من الملوحة في الأصل لا في الشكر من شرطه وإنما والخبر المشيخ هنا في أنه لو سلمنا أن مقتضى ذلك
مقتضى الإجماع فلا وجه له بل مقتضى مقتضاه وإن زلت البغية بها فالكلام فيه ما مر في القصة منحصرة
وكلام شيخنا في القصة هنا كما سبب ذلك وجواباً لا يفي في ذلك بين أن يكون أن يرد بهذا فيه الصنيع
أو أقل أو أكثر إذا لم يلقه في القصة أو أكثر من ذلك لعمالة تلك الأثر عند ما يكون أن يرد بها بما
بالشكر وما يرد بها كون الزيادة بأجمعها للمنازع وما لها في الأصل بعضاً من أن يرد بها في مقتضى البغية في الصنيع
وإن كان الثالث فكذلك أن يرد عن هذا الصنيع وخبر بين الفعل بالارث والبقاء بالاجرة لا مقتضى الجمع
بين الحقيقة فأتى مع الإبقاء بالارث وهو لا يعطى على البيع ومع الفعل ولا يرد عن شرطه على الشري كان
عزسه صدق منه فوالله المحرم وهذا واضح وإنما الأشكال في أن هذا الخبر يدل على أن مقتضى البغية أن يرد بها
الإبقاء بها فليس للغارث في الصنيع أو هو للغارث في الحقيقة وإنما أن مقتضى أحد الأمرين أن يفعل إلى
المالك وهو وجه الإجماع بما يتبين من مقتضى الحقيقة والأشكال في تلك الأشكال أن مقتضى البغية أن يرد بها
له وعليه يوصى للمالك ببقاء ما لا يرد بها وأما الشري فليس له أن يرد بها في الواقع فليس له أن يرد بها في مقتضى البغية
ومقتضى البغية من مالكها وأما ما يظهر من بعض من أن يرد بها في الإبقاء مع البغية فليس للبغية الفعل مع الإبقاء
الأنصري قال البغية في أنه وهو محرم وأيضاً أن المالك أن يرد بقدره واستحقاقه من يرد البغية ثم لا يرد به
عليه لأن حصر البغية في الأرض ليس خصوصية فيها على الجوزية بل على كل ما يرد بها من ماله من الإبقاء والارث مع الجمع
بين الحقيقة بشرطه جوازاً للمالك الإبقاء بما لا يرد به والارث بما يرد به فكذلك وإن كانت الزيادة زرعاً وجريفاً ومشي
إلى أن بلوغه بالارث وليس للفعل بالارث عند المالك على أن يرد بها على أن لا يرد بها في مقتضى البغية ولا في مقتضى
بين البغية بل على أن يرد بها على أن يرد بها في مقتضى البغية وإن كان الأول فلا يرد بها في جواز أن يرد بها في الزرع
والغارث بما يرد به من جوارث وإن كان الثاني فلا يرد بها وإن كانا معاً فلا يرد بها في مقتضى البغية فما يرد بها في مقتضى البغية
فلا إشكال في أن يرد بها في مقتضى البغية فما يرد بها في مقتضى البغية فما يرد بها في مقتضى البغية فما يرد بها في مقتضى البغية
حال الزرع والغارث فلا إشكال في أن يرد بها في مقتضى البغية مع الأرض من غير مقتضى البغية ولا يرد بها في مقتضى البغية ولا يرد بها
في الحكم بأن الأرض على جميع التباين رجعت للمالك كما هو مقتضى البغية ولكن من مال الغير لأن كان الثاني لم يرد بها ما
في القصة من أن يرد بها على المالك فلا إشكال في أن يرد بها على المالك فلا إشكال في أن يرد بها على المالك فلا إشكال في أن يرد بها على المالك
المشتان ولكن مقتضى البغية المشتان كان بطلاناً في مقتضى البغية ولا إشكال في أن يرد بها على المالك فلا إشكال في أن يرد بها على المالك
بعضاً فاما ما يرد به فلا يرد به في مقتضى البغية لأن مقتضى البغية من حيث وصفها الموقوف من حيث جزمها
في الأول لا يرد بها في مقتضى البغية وإن كان مقتضى البغية فعل الله وبفعله كقول العين ولأننا إنما كنا في مقتضى

[illegible]

وهذان اقدم منها الاول لان الرجوع الى المثل اللفظي مشروط بلفظ التعيين او مجموعا يمنع الرجوع اليه واللفظ مضاف
شخصه لا للمثل الاول الرجوع اليه لعموم ذلك لفظنا الفاضلة بالرجوع اليه فيجب منع صدق مضاف هذا وقد فصل شخص الاول
اخره ظاهرا فانما المقام مقضي لاجبته وهو الرجوع الى التعيين الاخر من عوينا الملك والا فالرد واللفظ مضاف لادرج
عودنا اليه بهذا حكمه يترك الرجوع اليه لان لفظ التعيين انما يقع في افعال حكمها من ذلك الاستيعاب ثم وجب ان لا يرد
اللفظ من خلاف ذلك لفظنا الفاضلة بالرجوع الى التعيين حيث لا يمنع مانع هو كونها باقية على الملكية الاولى ولما كان
اللفظ والا فالرد لا ينافيان ذلك كنهما كما هو انفسه يكون في المسماة لذلك انما لها بطلان العقد في جميع الاماكن
عليه ولا فلنا بالرجوع الى التعيين وانما مثل التعيين انما والتمسك بالارث محققا فلا شك ان العقد انما يحصل لاجلها
فذلك حين يكون العقد المبرأ كان من العقد كما في ما في التبريد وهو ان المانع من العقد في بعض الاماكن
حكمه يرجع الى التعيين الملكة للعوض من كونها غير ملكه من الاصل فيبقى بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الحق فيكون
غير موجود هناك كما قال شيخنا العلامة دام الله ظله في الاطلاق كلامه فيقول الحق فيفسد المانع المزال بين ان يكون
هو عوضا لخاصة وعينه بان يقال ان الاول اقر ببيع الى التعيين كما ان المانع لا يملك التعيين في غير ما حكمه
والخاصة ولذلك يصح في يوم الثالث على تقديره من بدل لا يقوم التعيين كمن لخاصة منوعا من الوصول انما فاعلم ان
امن والقيمة بل لا اعني التنازع ما بين التعيين من غير ذلك المانع مع المالك في المانع وهو الملك في الثاني
هو ما ذكره دام الله ظله في المانع من جميع الفاعل اليها والتسليم منها الى المانع هو ملك التمسك الثاني بانها لا تاتي
دعوى له ليطول ولا يقطع حق من الملوكة كما في لانه المستولى وانما يثبت به لها الاستيلاء وهذا كله بانها اولى
العين معقولة وانما اورد من مضافها منقولة فان كان بمقتضى عدم كانه جارة في الرضوخا انك بجان ذلك الفاعل
انقطاعا وانقضاء المدة وبغيره من خصائصه وليس له رفع اليد عنه والتمسك بالامانة وملك لا يداخل تلك التمسك
من محل التمسك ولا يخدم وطرفه من مضافها وهو جارة لان التمسك من مضافه الرجوع الى المانع من مضافها وانما على
هذا الصانع له التمسك على الانظار بانها لا تترك مساقا فان وجدناها فان قصد اخذها بها فان استلذذنا مضافه
منقصة وصفها وقد عرفت ما في مستحق من كونها ملك الاجارة فليس يحسن بوجوب من منقصة اية ملك المدة
فرضا ان في قبيلتها فلا ريب ان ما انما افسد عليه كما يظهر من بعض افاضل عصرنا بان ذلك ينافي العورة غير ممكن
فلا كلام في دفعه ولا يصح فيها الاعمال بقضا المدة لانه ينظر في قضاها ثم يصح حرمها من العورة وانما
بعدد جاراتك لتسكن المظلة في الرضا لها الفسخ وهو ضرب ولوعلى هذا هي غير نقل التعيين فقال جاز بانها غير
الفاعل عندنا ان على الفسخ مع التعديل فيفسد التمسك مع التمسك سيما في الفسخ لان لا يمنع من اول الامر حكمه
في القام والجلد لا دليل على الزام ذلك المانع على الفسخ هذا على ما علمه بنفسه عليه من الحق في القام والجلد لا دليل على
العين مع الارش اللهم الا ان يكون العبر في دفع خصوص التمسك على من هو مالك التعيين هذا كله انما يمكن التمسك بها
في الحق فصار فاعلم انما وما من ايراد كالاستيلاء والاستقطابا على الاشهر وسلكا انما بان الفصل في البيع والارث
خرج مخرج بالادلة ويبقى الباقي بخلافه وانما بان دليل على التمسك ولا انما والتمسك عرفا وهو واضح وشرا ما ودر
خلافه اليونان من قولهم ان التمسك فيما اشترى احد اقل ذلك ضا من ذلك التمسك ثم جاز انما في قوله بانها باطلان على
المقولة على ما علمه له ويمكن ان يكون في الكل اما في الاول فلان الادلة الفاضلة منوطا في شرائط المقام ولا دليل على
اخراجها منها وانما في الثاني فلو كان يخرج الرضا والا لزم من ذلك فيقتضي انما الا انما فان فعلنا ومكش فمخرج

[illegible]

عبدالله بن جابر

على التسليم بالخالف ولذا الوضوح في التسليم قبله بطل البيع ومن قبله حصل ثبوتها كالمقتضى قبله وعند عدم إمكانه
والهذه الإثبات كانت هي المرام من فهم المزدوج ظاهره ليعتبر فيها بعد مقتضى بيعه فان شرط التباين في
المطلب عند حلول الأجل لا قبله وإنما انصرف مقتضى التسليم فهو حكم من أحكام المقتضى على البيع فاشتراك المقتضى
مع إمكانه في حلقه انقضاء حتى يجب التسليم على المقتضى لا لأن بيعه على ذلك لم يكن ولا مقتضى عليه كما أن
عضو خاص بعد انقضاء الأجل لا يترفع عن مقتضى التسليم عليه كما أن المقتضى والتسليم وتوقع القضاء مع الاستلزام
التسليم أي وهو ما فهمه من أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل يقتضي بطلان مقتضى التسليم
على اقتضاء البيع وعلى شرط ظاهره أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل يقتضي بطلان مقتضى التسليم
جوابه بقتل دعوى هذا المقتضى في حلقه أن المقتضى لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل يقتضي بطلان مقتضى التسليم
كما ذكره بعض الفاضل عن هذا المقتضى في حلقه أن المقتضى لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل يقتضي بطلان مقتضى التسليم
بدعيه بتركه لأنه بتركه بعد أن كان مقتضى مضافاً إلى مقتضى التسليم لأن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
غير مقتضى التسليم في حلقه أن المقتضى لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل يقتضي بطلان مقتضى التسليم
في صورة الاتحاد بالبدعي فلهذا مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل يقتضي بطلان مقتضى التسليم
الاحتياط في هذا المقتضى مع اشتراطهم عند اقتضاء البيع مقتضى التسليم في حلقه أن المقتضى لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
المقتضى لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل يقتضي بطلان مقتضى التسليم في حلقه أن المقتضى لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
عن التمسك ببيع التسليم ولا مقتضى مضافاً إلى مقتضى التسليم لأن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
تسليمه في رواية صاحبنا بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
ولا مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
أولاً لأن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
من الأصول المتقدمة منها فلهذا مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
وإن على بحثنا وعند الشرط المذكور في مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
بمقتضى التسليم من مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
اشتراط عدم اقتضاءها بالتمام في حلقه أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
بجداً وقد ثبتت حجة روى في حلقه أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
موجباً للتسليم في حلقه أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
وثالثاً أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
على المقتضى مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
أعني من ذلك مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم بل مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم
التي بدت تحت التمسك بالغير والغير مع إمكان التمسك فيها فواضح السقوط في مقتضى التسليم كما ترى
بطلان البيع بعد انقضاء كماله في السكاف واحد قولي الطوسي وبعض ما عرفت في حلقه أن مقتضى التسليم لا يقتضي بطلان مقتضى التسليم

لا يثبت المبدأ كما هو المراد الا ان التهمة لا تظن ولا بد انما السبب في نفيها انما هو عدم قصدتها المبالغة في
جلها الا من شأنه لا يبرأ الا بالبرهان مع صلا الذب عنه والبيع صدم بالزوم حيث يبرهن عن ان سببه
كاشي خيرا والخصم قد وثقه خبرا وشهد به ما ادعى هذا فان وجهها ما نسبت خطا لغير البيع مع ان البيع
كان ثابتا بغير التعلق بالبيع الخفي بعد ثبوت الحمل على الحقيقة على البيع الا ان ما عذر وان كان اقرب
الحجج انما في التخصيص مع امكن انما خشي في ظهور ذلك لا زوجه الخفي موثوقه لهم الغاطلة فلا يبعد سببه
نفيه وهو يحتاج مع بقاء الصحة المستفاد من الاثمة المتقدمة والارفاق في الشك في الاثمة وكلما اقر حكمه
في شهر مع الحب مضافا الى اشعار بجلها منها بذكر ذلك من حيث تخصيص الحق بالمشترط لا لا يبرهن له وهو كذا في التبرؤ
واما قوله ولا في الغالب في محضه في بطلان ولا في البيع بينهما فلا يلي الحمل المذكور فان شوب الحيا لا يحددها
في التبرؤ منها وعلى هذا الحمل كلام الحائز سيما الامع سكا في القصد على ما ذكرنا غير بعيد لتوافق خبرها
مع من الخبر لم يحكم له لادامتها لمعظم خبرها الخلاف في المعاملة ما التابوا اليه لا يوجب له المعاملة فانه على
ما حكى ان اسند المطلق الى وظائف الاتصاف الا ان احتيا ومع ذلك الحيا في جمل من كنهه سيما القدر
حيث نسبت التهمة الى ابلع القرعة ولما زعم في رتبة واحدة على اذ بطلان التبرؤ في الحيا كما اوردنا غير
معلوم ومما لفت بعض الناس عن رتبة مع ان ينفى عنه القصد وهو غير صحيح في الحقيقة ومن غير بعيد ذلك كذا
جزء من مباحث المحققين على البطلان والافتقار ثم انه لا فرق في البيع ما الاضافة الى الحق الخيارات بين الامه وعجزها
كما هو قضيتها اطلاق التصريح القدر وصريح جمل من الكتب خلافا للمنفع فيها حكمي غير الواجب من بيع البعثة
الاستنباط وكذا المبدأ بغير فضل المبدأ فيها التي شهر للبيع على من يظن البيع في ذلك بوجه ان شاء
لادد كذا بغير اقدم من الاثمة من وجوه وشبهها على على استحباب التبرؤ كذا ما يبرهن في الاثمة اعلان
قلا الاكثر ان شرط الفعل لما في كونه وانما ذلك مع فلا اقول ما يقع بدو في كونه او ظهر القدر مستحقا كذا وبعضا
ولعل وجهه مضافا الى الاصل الا ان نفي ما ناسبه ان بدو في بعضه ان يرضى البيع ولا اذ جاءه بين
ووجد الاجماع هو ان كان موثقا لاجبا هو الشافعي وقد بنا اقرب من بان عدا القصد في كل حاصل البيع
مع الاذن فالبيع النكاح به على اعتبارا وهذا النوع على الاثمة وان كان يقضيه ان لا يبرأ الا انما قام الظاهر
على عدم اعتبارها ظاهرها وكان موثقا الا ان اقرنا لها وان ايتها بين ذلك خلافا لما عذرهم الشيخ الاستاذ
ظلم حيث قالوا كفى في الحق مطلق القرض بخلاف البيع فيشرط فيه الاذن استنادا الى ان بعض القرض من فعل
البيع كاجبا من البيع فينقطع حقه بها وبعض المشر لا يفسد له ولا حقيقة حقه بفعل غيره وبين نظر ثم قبل ثبوتها
في القرض لما في ضد كون الشيء مبيعا او شرا حقيقا او موطا عطفلا او مبيعا او مبيعا او مبيعا او مبيعا او مبيعا
ولا بعد ترجيح الاول لا يفسد التبرؤ اليه فلا اذا كانا طرفين معينين فلما اذا كانا كليتين كان الظاهر انهما القصد
في انه لم يردع له كذا صلا لا يفسد الا ما في عرفنا الحق على المبيع عن القصد المبرور وليس المراد من القرض هنا يحرم
القرض البطلان او التقليل المراد القرض الاثمة ومن كون المبيع كليتا في رتبة المشر او القرض كذا في رتبة المبيع و
من احدا لا كل منهما صا حقه على اخرين فلا في كل منهما لما انفسل اليه ومن احضا والقدر عند البائع عند انفسا
من احدا لا كل منهما ومن كون احد المعوضين او كلاهما مقبوضا قبل القصد لا يفسد منهم في المبدأ في غير كون
القرض كالحق وغيره مضافا الى ان بعض القرض هنا وفي التبرؤ لم يكن منه سقط خيرا وقال بعض الاجل

[illegible]

ثبوت خيال المحابر قطعا الا ان يمنع الملازمة لقوله لاحد ما قد ذكرنا في الشرع واما بعد الثاني والاربع فقولنا
 الحيا بشرية لا يضر روعا زافا وروعه لم يولد قد يقع وسهل الامر بغيره وان استقصا من انصهر من فناء والاحتكا
 لزوم البيع ما قبل مضي الثلثة وانما استثنى خيال المحابر كل عن الاجرة فليقام الا انه على ثبوت وقيرة لا يخفى وقد
 ظهر الوجه باننا قد اذناه انما ونقول هنا معناه ان الله اتى الامور بالذات كونه حكمه لشؤبه على وقد عرف بمحال الحكم
 كاختيار طرادها في ثبوت الحيا للوكيل ^{الطالع} ولاننا قد اذناه ان اشكال الا لا يقوى عدم ثبوت الاصل بعد انصر
 الاذلة اليه ولم يجد احد من المحابر يضر لثباتنا وفيها الا ان يقال اننا لا ندري من شرط هذا الحيا في
 خيال اخر يمكن يقول ان شرط تحقق الالباب والمشي اذ مع الاتحاد يكون خيال المحابر ما يقع قطع عن خيال الناظر
 فتم ثبات هذا الحيا وبسطها بسقاطه بعد الملازمة لكونه حقا من الحقوق وبشرط سقوطه في ضمن المقتضى
 له اذ مع بعد الملازمة وبطلانها لانه لا يشرط في سقوطه باسقاطه قبل الملازمة وبطلانها ميبنا على انه لم يثبت
 بنفس العقد ولاننا قد اذناه انما ان شرط خيالنا واستدراجا ولا يجد شهر او ثبت بنفس الملازمة سواء معناه
 جزء السبب تام فان قلنا الاول فالخير حصول السقوط ولا شك ان ذلك قلنا بالاجرة فالحيا الحكم لاننا لا ندري
 منع الثبوت هل ثبت بغيره سقوطه بغيره ثبوت الا هيئته الخاصة بالاعضاء اما لان هذا القول من
 كان في غلق الاصل لا ملام ولا انها ايصق من الحقوقي ومنها ما يجوز اسقاطها فاذا اسقطها وانتهت الاعلية
 فلا يثبت بعد ذلك الحيا وانما اهل المقتضى اسقاط المحتاج اسقاطه باسقاط امليته قلنا فثبت الحق عدم
 السقوط باسقاطه حتى لو كان من الحقوق وقد اذناه الا انه على سقوطه الحقوقي من ثباتها فلم يثبت والحاصل
 ظا الاذلة على حصول ملكية الحيا لا بعد انقضاء الملازمة وعليه قد عرفت ان الاصل عدم سقوطه بغيره ثباته
 الخلاف اذلة الحيا فانما هو محقق بعد ما اسبقه اسقاط امليته بغيره ثباته استدل بغيره من الاصل
 الزعم ثم ولا بد من ثباتها لانها من شرط السقوط الشرط على ثبوتها وشرط كونها العقد واسم اسقوط
 كالواشترط وهذا لا بد من كون نتائج غمما كحد وثوقي سنين في محل ثبوتها لا بخرات السقوط كالاستفاضة
 الثبوت ولا يقطع هذا الحيا وبطلانها الباقية التي بعد الملازمة وان كان شرطه بالرضا والعقد على الاشياء
 على اشكال مع القرينة المفهوم بعض ما مر من الاختيار في جوارحها وتوحيدها للشيء التي بعد ما قبل الفسخ
 سقوط الحيا وبطلانها من انما اذناه الا انه لا يشرط في اظهر يكون دليل الاول منا ما مستبها
 ولو كان الحق والممن من يثبت على من اسفل اليه فالأظهر على السقوط لم يولد الحيا ولا يضره عودا
 الا انصافا لا يضره يحصل وعند الفسخ يرجع الى المتل في الخلق والقيمة في القيمة فان هذا اختيار على الشرعي ولم يجد
 فاقلا مصرحا بالقرينة والوجه فيه خلاف الاذلة والاختيار المؤيد للاسقاط فان هذا فان تلف البيع لا بد
 ساقية بعد ثبوت الحيا بافضا الملازمة مع شرطه كان من البائع اجزاء يحصل وسقوطه بالاستفاضة اذ
 بالتأخر مضافا الى القواعد المتأخذة بالاجزاء والاختيار من ان كل مبيع تلف قبل مضيه فهو مالنا بعد ولا يضره
 الخلاف المعبر الاذلة لان من يثبت بها الحكم من غير اشكال للوحي الا ان يثبت في الاول معلل ان الفاعل لا يكون
 ماضية وفيما عدا كل مبيع تلفت فان الحيا فهو من اجبنا له فاعدا من المبيع من غير نقد المبيع كحد لها
 وفيه ولا ان مورد الثانية كالموطوع وعبره بعض بعد الفسخ ثباتا ان المبيع لا يرد في ما عرفت من الاجزاء
 المحكية وعلى الاحتيا مضافا الى ان بعض ما دل عليها وقد يلفظ الموعود في الثانية فانه يلفظ الاطلاق

في بيان
 هذا الخبر
 على الشرعي
 لا الغور

لا فرق فيما ذكر بين عرض الشيء على المشتري قبله وبعده الأعلى لقول ابنه مبني كونه شحاذة فانه عليه يكون من
المشتري كونه التملك قبل القبض على هذا المقتضى كلاماً بالقرينة وادعى المصلح وقال خالفنا لما لو انما التملك
فقال القيد وادعى من تبعه يملك في التملك من المشتري وتعد هذا من البيع وعليه الاجماع وعلى ما حكى في هذا
والقيد والقبض فاما لا يخفى من بعض المتأخرين انهم لو نال ما كان من البيع والقبض وتعد هذا من البيع
كانت القيد بل انهم لم يقض مضاعفاً الى نحو ثلاث عليه حكمه الاجماع والخبر في رجل اشترى ثياباً من رجل
وتركها له ولم يقضه فقال البيع عند انتم خسر في البيع من مال من يكون قال من مضى له البيع اشترى
وهو لم يشره وانما اخره من قبضه قال البيع من مضى له حتى جازيه فله وقد بينا في القول الاول مضى
الى الاجماع في التملك من مال الاصل لكل مال ان يملك من مال ما لا يخرج بملك التملك ما لم يتبعها على التملك
وبان التملك هو التملك عليه لئلا يرد الامر الى المشتري عند من كان من البيع فله العزم عليه فاما مضى
من مضى له البيع فله التملك عليه لئلا يرد الامر الى المشتري عند من كان من البيع فله العزم عليه فاما مضى
الاجماع فانه لا يرد من يملكه الاكثر على خلافه فاما ان مضى له البيع فله التملك عليه لئلا يرد
وناشا ان مضى له البيع فله التملك عليه لئلا يرد الامر الى المشتري عند من كان من البيع فله العزم عليه
وهو لو كان خسر منها الا ان العام اذا كان أقوى فيكون فخاص ومضى عليه لئلا يرد الامر الى المشتري
الاول والاخيراً مضى له العزم على الاصل فله ذلك على عدم مضى له القيد وقد عرفت كونه وادعى
واما في التملك فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
وعليه ما نشأ في كونه التملك في الاصل فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري
كان التملك في بعض البيع او لا كما لا يخفى ولا سيما في البيع فله التملك في الاول وادعى في هذا
التملك كونه مضى له فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
بعض منه لئلا يرد الامر الى المشتري عند من كان من البيع فله العزم عليه فاما مضى له البيع فله التملك
بل قولنا ان مضى له البيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
لم يرد شيء على مضى له البيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
مع ما جاز في التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
المتك في البيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
عند التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
بهذا البيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
والبيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
المشتري وبيع من مضى له البيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
وعلى قولنا ان مضى له البيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
المشتري فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول
والبيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول

فانما التملك في البيع فله التملك في الاصل وناشاً في التملك بعد مضى له البيع على المشتري فله التملك في الاول

على فضلا عن شاره و بولما استظهره من قبله في هذا المقام ولا تارة خفيته لا يقول عليه الامور انما هو
 لغايتها و ثباته و دلالة باعتبار ذلك وهو يتبين على راجع القدرين الى البائع وهو خلاف ما تقدم ذكره
 بل ان المتبادر من كون الفسخ انما يتحقق في البيع انما يتحقق في البيع انما يتحقق في البيع انما يتحقق في البيع
 حتى يمتنع كما قيل له لكونه العرفان بالقبض يتحقق في البيع انما يتحقق في البيع انما يتحقق في البيع
 مع بغير راجع الى المتشترى لان ما قبل الفسخ كان حليه وهو التعلق بقرينة بانه ولا يفسد على الفسخ
 المتبادر الى المتشترى انما هو ارب الفسخ و المتصور في وقت الفسخ و بالجملة هذا اول ما ذكره من الاول فلا فسخ
 من حيث و ان له معه فلا يفسد على المتصور من وقت الفسخ و ثانيا ان غاية الامر لا لا الفسخ على المتبادر
 على البائع حتى يفسد و هذا لا يوجد في البيع انما يتحقق في البيع انما يتحقق في البيع انما يتحقق في البيع
 مع ان يرد بكونه يد خان حتى يدفعه الى الفسخ غير فان ذلك فيمتنع ما ذكره وهو البائع مثلا و غيره
 و لا فسخ بين الفسخ و غيره من حيث يتبين على هذا الجوارع على الفسخ فلا يفسد في وقت الفسخ و لا يفسد في
 شيء منهما كما قلنا في بناء على شرط الفسخ و وقوعها في تمام احد الوضويع و كالحص و التمسح حيثان حصول
 الملك الاول و وقوعه على الفسخ فحظير الاملاك بعد بلزومها يقال بان فرض حصول الفسخ بعد تمام التمسح يمكن
 وقوعها اذا كان الفسخ في تمام اقسامه و ان يرد وقوع الفسخ بعد تمامها من غير العقد فان مثله لا يوجد في هذا
 المتبادر و الحق من ان الفسخ و انما يتبين على عارضا عن الفسخ على الاول و هو لا يحصل الا بعد الفسخ و لا فسخ في التمسح
 العوض المتبادر انما هو بعد البيع و لا فسخ على الاول اعني التمسح من غير العقد الملك في الفسخ التمسح من
 المتبادر انما يتبين على يومه كما اشار اليه القدر بقوله و انما يتبين على ما يتبين على يومه و لو بقصر الوصف في الفسخ
 كما في كثير من الفسخ فان جاء المتشترى بالتمسح قبل التمسح فالبائع له و الا فلا يتبين له و قال القدر في الفسخ في
 التمسح و البيع الى التمسح فان و انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 صيغة كذا الفسخ على الفسخ كما قلنا في الفسخ و انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 المسائل و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 و انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 به الضم و انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 فلما مر ذكره و انما الفسخ في الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 الوضعت و انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 مدة الزم من التمسح و قد يلزم في ذلك انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 الملاك خاصة بعد ما اضاف الى ما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 فحينئذ ان العوضين انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 ابتداء الفسخ في الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 بان حمل عليه بالذات الملية اي من اليوم يمكن و فحينئذ يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 التمسح لتمام الاجماع على ان ابتداء الفسخ قبل التمسح و انما يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ و لا يتبين على الفسخ
 و يمكن ان يكون المراد من اليوم و مطلق الوقت و ان كان في يوم ارباب حين و هكذا كما يقال اليوم يوم فلان

کتابخانه

وبالمجمله الطلاق عليه شايح تعلقا وفرا هذا وان كان بعيدا اليه بالقول الى كل من الاصحاح والمصداق والامر بانه ذكر
فلا بد من مذهب الشيعه وكذا كان فلا يصلح التسلسل مضاعفا الى الاجماع الحكمي عن المذهب طوطاه حتى يوجب شيئا
عنهما في الرجل يتركها الشيء الذي تجد من يومه ويركز حق بل يباحش قال ان جاءه فباقي يدينه وبين الليل والنهار
فلا يبع له وشمله عن ابي عبد الله عليه السلام فيما يهتد من يومه مثل الحق والباطل والفقير اذ يوم الى الليل والفقير
لن المريد انك تفر من بعضي القتل وقول لا تخيلا وما ذكرنا عن اخير الحديث عن القضاة ومقاتله ان ما لا يتبع
منه من الزمان بل الزمان و زمان خاص فيقتل فيه فاشتراه احد على المباح انتظاره الى الليل ثم لما انقضى هذا
على احنا لنا واما على اصطلاح فيكون طوطاه ما يقيد بالبيوت بل على ما يحكم في اراضي تبعا لبعض الى كل ما يتبع
اليه القضاة سواء بيع ليك او شرا او سواء كان البقاء القصد يوما او ليل او بعضها او لولا على حسب القضاة
حين البيع وما غيره كما وقع فيهم وبعد الاقربيه التي اوجبها لان على هذا العمل لا يستلزم ان يكون كل فدان
كثير في ارضه كذا كل على ما ذكرناه ونظير الثمرة بين النخلين فيما لو اشترى من النواكر فتمت متي كان عليه
النخل من يومه كما لا يتبين وفيما لا يخفى عليه ذلك كما لو كان فدان على احد النخلين او بالحيثا في الجميع على احواله فيقول
القول يبيع ويجعل سقوط النخل رأسا وفي الحاقى حوات النوى يخوف القضاة ونحوها على ما عدل من المزارع
والقضاة اطلقه حتى لو نشاء من مورثا وجعل طوطاه مكان او شدة حرمة ما فيها او لا والقضاة ان المزارع القضاة
المتابع من طوطاه البيع كغيره الذين البقاء حاصلا والتمسكتا وهكذا وقد خالفنا الزمان الذي فينا
برئنا الا شيئا من هل المزارع هذا الحديث القوي من القضاة ولو لم يترق عليه والنوى المترتبة عليه لكانت
بين ان الاخيلا او لا بل يكفي كونهما فيقتل يومه غاده وان علم ان باع اذ لا يقيد في الزمان هو الاخير ان يخط
الاصحاح هو الاقل لكن ينبغي ان يكون على القضاة وهل يثبت الحيا فيها او غير القضاة على المقتضى عليه
او على الحكم يومه البيع وسقط فاستندنا كما قلنا في التلقت والاقرب هو الثاني فيما لو كان البيع مجبى
ما يقيد بالاقيد فيما لو كان غيرهما اذ باع واربع طوطاه ان كان المان جميع جماعة كذا فيقتل بعد اجماع عليه
كون هذا الحيا من جمل افراد خيار اذ اخير في شرطه ما يثبت من الامور الثلاثة وهو الحجر مضاعفا الى امر
فحينئذ لا تضاعف فيها خالفنا لاصل على القضاة بالتقيد مع اشكال القضاة وكما خبر على القضاة طوطاه وهو غير علم
المبيع والفقير واما الشرط الاخير فيكون لا بد من الحكم بالحيثا مع كون اذ اخير طوطاه بعد هذا وفي شروط
الحيثا في كل ما يثبت على البقاء القضاة عند خوفه ولو ساعدا اشكال والاقرب في وتلك الزمان المقتضى جميع
وبغير اقراره وهل يثبت في كل ما يقيد البقاء ولو في يومين او اقل او لا قولنا اجوبه في الاخير غير مجرب عند
الاجماع والنصوص والمناط اية غير متفق عليها خبر القضاة ويقيد مضاعفا الى امر غير قراهم كما عرفت جيلوا اذ الحيا
منها من الحيا اذ اخير بخصوصها خوفا من القضاة حفظه ومقتضاها على صحة المشتك به بمصداق القضاة ^{الاصحاح} مع مقتضى
المذكورة ومع الخوف من التلقت فيصحب سعة او جزء او غير ذلك من الاثمان الشاوية وانت حيز بان البناء على هذا
القيم كما هو قضية خبر القضاة اذ يحدد اساس الوقف في البيع اذ قبلما اجعلوا بيع عن فوضوا الامور وجعلت ثم اعلم انه
يظهر من جمل من اخبار ايران البلى من هذا الحديث الا انه من ان لا في النص وانما الجا اذ من انه من قبله فليكن
وان بعد ولازم هل يصح دفع المراهق والتسلسل في بيعه الا انه جعله في هذا الحديث من غير ان يثبت
استغنينا عن الخطيول في ارضه يعلم حاله قد برأهم التلقت من الحيا واما الشاوية القضاة فيقولون هذا القضاة

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

أو أنه يمكن أن يوصف بعد أن يبين كون المشرق والمغرب منزهين عن الزمان
 وبشيء الدين والخلق ينافيه وهو يخرج المبدأ فان الاستيفاء في المشرق طبعه شيئا وقد لا يشهد
 والاطلاق والقطع والمباديات والحق من الايقاعات لا يمتد إلى الايقاع على التعمد ومجرد البتة والحقا شيئا فذلك
 ولا في الفهم من الشرط كما كان بين اثنين كما يبين عليه جملة من الايقاعات انما يكون يقوم بقطع
 منفصلا اطراف المشرق في سائر الايقاعات وعكسها صاعدة وانثاء كالمن وغيره الاعلى بذاتية شاة الا لا ينفذ
 إليها بعد الايقاع من ذلك على الأول ولا يخرج منها وعلى الجميع ظاهر وعكسها في الخلاف
 على التميز من مخصوص الخلق في وقت هذا المسئلة الثانية المصروف من المشرق في البيع في هذا الجاهل والشرط
 له كما في قطع الجاهل في وقت الأول فاما في ذلك الجاهل اجماع الفرق على ان المشرق اذا تصرف في
 البيع بطل جواره معروضة وهذا قد تصرف في البيع وفي كونه ولو تأخر في الثاني صرح اجماع المقامد في القول
 عليها معصدا في خلاف في ذلك عن الغيبة وبعد من الخلاف واقام في مفتاح الكرامة والجواهر
 ونصا مستقيمة الا ان موافقا في الجولن والتعلل الى غير اجماع الخلاف وقوله وهو عدم الزاوة خصوص
 المورد والعزم بجو اللفظ لا خصوص محل فقولهم في ذلك وفي صفحي ان باب تمام منه بعض الاجتهاد
 العلة للرضا القولي والفعل شاملة الا انه في منه التصرف في المبدأ ان الرضا ان المبتدئ بينهما عموم وتعمد
 الزاوة وبعض اثره في القول بالبين صلوه بان التصرف كما في هذا بعد التصرف عن الحقيقة فبا بقر في عليه
 معصدا ما عن الشيء والتأخر من ورد الايجاب من طرعا خطاب بل ذلك محقق فيا عليه وكفى بها ظاهرا بان
 بين كوامن الزاوة الا ان قال في الخلاف وبقينا ما من دعوى على طرفان المشتري فانصرف في البيع بطل جواره
 ثم يفتق انك لا في المصروف من جميع الجاهل والمفاد والاختيار مع اجماع مع الرضا وبذلك في الخلاف والتمهيد
 التمسها وعزمها في مستوف بما لا مرد عليه في جواهر الجولن وفيه الشرط الذي بناء المعاجيل على التصرف
 في كل من الحق والمشرق خرج بالاجماع والتمهيد وضوء في غاية اشارة الى المسئلة في الجاهل في
 قال لا باس ان جاء بها في السنة دفعا وقد مضى تحقيق مع اشكال ان حذا جها في جها في المشرق فلا ريب
 في جميع المقامات والكفاية من انما في بيعه بالجملة فالقول بان التصرف مسقط لها ريبا مع لا يخرج عن وجه
 الجولن ان خصوص المستقيمة والاجاعات الحكمة فضلا عن الحق وفي غير جواهر المستقيمة ومناقض في الخلاف
 من ورد في الاختيار والاجماع الذي في غير عزم معصدا في خلاف وعكسها في وقت الجاهل وعدم الزاوة
 المورد من الاختيار بالشرط لا يفتق التوقف فيه بل انه مسقط كل فيما الا في جها الغيب كما عرفت سابقا
 في مسقط جها بالبيع بالتمهيد في الحق كما في مبرج جماعة معلوم من راي ابي نعيم ولعلك تعرف في بعض
 والتفسير المشتمل فان المصروف من له الجاهل فيما انتقل اليه مسقط الجاهل ولما فيما انتقل عنها بان نص في البيع
 في البيع والمشرق في الحق وهو وقع منها اجماعا في المذهب وعكسها في الما وفي على البيع في مدة الجاهل كان
 ذلك ضمن البيع اجماعا وبجمله الباب ان كل تصرف يقع من المبيع كان هو ما مثل الحق والوحي والمحبة والبيع
 الوضعية وغير ذلك وفي كل التذكرة الاجماع على الفسخ في البيع وفي مفتاح الكرامة الاجماع معصدا على البيع
 ولا في لولم يكن شيئا لقتل لما لم يقع في ملك الغير انما في كل فعل السلم على الحق ولا في الفسخ كما فصل
 في القول بحصل الفعل والتصرف ولا في كل على انفسا يدل على الفسخ في عليه الحق في هذا الما لم يكن

مضموناً ولا إخلالاً ولا تضارباً إن ما كان اجازة من المشتري كان حقاً من البائع كما في ذلك وجه القاطن التي لا يمكن جعلها
 المصروف من قبيل البيع الواسع بما يتم حصولها لهما مسقطاً لانه لا يبيع الا في ملك لاجل الواسع الا بالملك والهدن
 وغيره ان كان من المشتري فهو مصروف في ملكه لا يترتب على بيعك عند المشتري ولو لم يبيع فلا اشكال
 ان كان من البائع يكون حقاً ومصرفاً في ملكه لا يترتب اجازة الاجماع على حق الفسخ بالبائع وانما ذلك في بعض
 الاشكال فانه انما ما يظهر من غير ذلك في انفسا في العواري جبراً بحق الاشتراء مع انه لا يخلو الا في ملك على ان
 يتوقف الفسخ على حق المشتري بل يحصل ولو كان فاسداً وانما في الواسع المستقبل والمسلم نحوها فانه مفاد
 للدخول في الملك في فلام مضافاً الى محكم ما استعينا من نفس شئ الحيا من ان لها الفسخ باي فاعطى له
 على حق المشتري في مال الغير حمله على الا يترتب من الملك من المشتري مع انه غير مصروف في الفسخ فاما ان الفسخ
 والدخول في الملك الواسع واحد ولا بأس به ونحوه لا يبيع الا في ملكه ذلك حمله على الا يترتب من الملك فانه
 يدل على ان زيد من اعتبار اصل الملك ويظهر من غير ذلك ان يحصل قبوله لو كان بعد ذلك وكل حين من مخرج
 او حق من حصول العاقلين بعلة واحدة فانه يظهر في الاشكال من غير ذلك هو لو كان المشتري يشتري هذا وما
 ذكرنا بان انه لو كان الحيا لها وصرفاً معاً فاصار اليها مسقطاً حيا لها ولو تصرف احداهما دون الاخر فانه انقل
 اليه من البيع والشئ من دون ان يفسد حيا له اي التفريق خاصة وانما تصرف كل منها فاصلا الى الاخر ان
 له الحيا فهو يبيع فانه انما يبيع على ما يستقام من كل انما ان ما كان اجازة من كل منها فاصار اليه كان حقاً
 من كل منها فاصار اليه الاخر فانه المداين في جملة من كتب كالمسوط وغيره في بيان الضابط ان كل تصرف
 لو وقع من البائع كان حقاً مثل المسوق وغيره وفي موضع من المشتري كونه اقراراً بالبيع ان كل تصرف لو وقع من البائع
 في البيع في البيع كان حقاً ولو وقع من المشتري فيه كان امناً بالبيع من باب المثال والشئ كل تصرف فانه كونه
 من حيثها اجازة ظهر ان ما اودع في ذلك تباعاً لاجل انما من ان هذا من طبع هذا من طرف المشتري وافق
 فان تصرفه وجب لبيع له وفيه خطاؤه وانما في طرف البائع فهو يبيع فانه انما ان ما كان اجازة من
 المشتري كان حقاً من البائع واذ في ذلك فاطلا في سقوط الحيا تكلف من جديد لهذا فالحال في ذلك بعد ان يمكن
 الحكم في طرف البائع اذا تصرف في الحيا فانه سقط حيا له في البيع ومعه جميع الحكم انتهى مع انه يجب جميع ما ذكرناه
 ولو دون احداهما للاخر وصرفاً لآخر سقط حيا لها اما سقوط حيا للمشتري فواجب ان ذكر له وانما سقوط حيا الاخر
 فقد ذكره الفاضلان واليه يردان وغيرهم وتوضيحهم بذلك لا يخلو ان رضا بالمشتري يكون انما من البائع
 ما يبيع ان كان هو الاخر ومعه فانه ينظر لان الاخر لو كان في الاعلى الرضا وكان الرضا الما من بين ما انما تصرف
 الاخر او تصرف في حيا فانه القواعد ولكن بعضهم ترد في سقوط حيا الاخر ان الرضا لا يترتب الا في
 بيع عدم سقوط حيا في ذلك الا ان يقال بالعرف ان في صورته عند تقبل المشتري من الما دون لا يشترط الرضا
 بالمشتري في ذلك الحيا لان غايته قبل وقوعه ان يكون الاخر فيه وحياً لا يفيض الزوال بل لعل بخلاف اذا
 تصرف منه يظهر ان الاخر في صورته عدم التقيد ببقاء حيا الاخر كما هو مقتضى العمل والاشكال في ذلك الما
 فمن مقتضى الخلاف كما انهم مع مقتضى المشتري ان تصرف كان ذلك على انما في سقوط حيا الاخر فانه في ذلك
 من انه لو كان المشتري غير نازل في الملك ففي الباطل الحيا والاخر ان ينظر بعين ما ذكرنا من غير ذلك الما لئلا
 من له الحيا حيا فليس في بعض الكتب والشرائط انما في بعض الكتب الاخرى ولو لم يجرى في كتاب الخلاف

في البيع
 في البيع

انقل الى الوارث وفي قول عندنا وفي الفقه بل لاجل الاجماع انما هذه من اقسام الخلق ان كانا هذا وفي عند
 والقاعدة امر بالباقيين كما يظهر من سند لا الخلاف بان ذلك ان الخلق حقا لا الشرعي جرى مجرى تلك الحقوق التي
 بورت في التبريل من معنى شيء منها ضلعية الذلة لا يرد بموت الفقه ولهذا قال في تلك المشيئة في كونهما وفي
 موثلا لا يخرج من الحقوق كالشفعة والقبض ويظهر من بعض النسخ ان كون خينا للقبض موثلا كما عن العامة
 في كونه وعكس الاولوية مضافا الى اننا من صفات هذا الخلق هو كما ترى لما ذكرناه من الاجماع والادلة من عموم
 والسنن وما ورد عن النبي اعلم الخبر جعل العلماء الاعلام من ان ما ترك الميت من حق فهو لوارثه وما ذكر من
 الاولوية من غير ضرورة ان المراد من الاخر في التبريل في الملكات وهو انما يكون الخلق في الوارث الخ لا يملك مضافا
 للقبض فيستعجب الحكم ثم ثم يصل الخلق من يورث الخ لا يورث ان كان خائرا في مجلس البيع فام مقامه في الخينا
 وهل يورث مقامه في الخينا لا يورث في مقامه ويحق الحكم معلقا بمقتضى الميت والآخر وذلك في وجهان فوجه
 الثاني عكس بقوله ان من يورث مقامه ما لا يورث الميت والآخر في صدق هنا بانقل الخي وينقل الميت عن
 الصانع وهو مضافا الى جميع الخلق والآخر عكس كما ان لا يقطع مقامه الوارث لا يورث من الميتا يورث
 انقل اليه الخينا وهذا واحد ما لا يورث الميت ينقله عن مجلس العقد لان الظاهر من النسخ الاخير
 هذا حكم نفرد في ذكره فيصير متوسطا والمتر في عينا هذا النسخ التي في هذا لوما فاعا يكون الخينا واما
 بحصوله مسقطا عنه فمما لا يورث انما الوارث غايبا عن الخلق وفي كونه الخينا اذا وصل اليه الخبر ثم على الفور
 او عند ما ابتدا بحمل بلوغ الخبر اليه للشاخصة وجعل الاولان الخلق في الفقه واما اثباتنا للميتا لبا
 بطل حقا كان المورث وعاد كان الوارث خليفة المورث والاول عكس ما ثبت في حكم امته الى ان يصل اليه الخبر
 اسقطنا اعتبار الميت وصل يورث بامثال الخلق الذي وصل اليه الخبر نظر في جميع الخلق وعبارة ان اسقطنا
 الميتا منع الحكم ببقاء الخينا لانفسا معلقة وهو عكس نفرد الميتا يورث بل الحكم ببقائه وهو لا يورث
 من ذلك امته واما امثال الخلق الذي وصل اليه الخبر لان المراد من الخلق مجلس البيع فمما لا يورث الخينا
 قلت قد علمت ان هذا ما سابقا ان الاثر في ثبوت الوارث مما بعد حصول الاثر في الاختيار بل في تعيين
 كما عرفت في الوارث اذ لو امكن له ان يورث في ذاته لا يقطع خيرا المكونا في الطائفة الى اعتبار نفرد الوارث وانه على
 تقديره لو امكن له ان يورث في ذاته لكان صدق اقرارا في الميتا يورث نظر الى قيام الجميع مقام المورث مع لعله
 اية نظر الى ثبوت الخينا وكل من الوارث على جهة الاستقلال فافترافه في سقوط خيرا والانه لو فوج الخينا
 مضى عليه كاولية ذلك في اركانه في علمية بعد اشارة الخينا في العين ولذا لا يورث المورث بغير
 في القبض وليس الخارث الا ما كان المورث واما ما ذكر في جميع المفاصل لميل الى المدعي حيث قال لان في ذلك
 سبعا للصفة بالنسبة الى المبيع فيه ان ينعقد الصفقة لا يقتضي البيع من البعض الذي هو مقتضى كون
 لكل واحد منهم بل لا يقتضي ثبوت الخينا للمبيع بل يقتضي انكار الخينا لغير الخينا او شرط ثبوت الوارث في
 المدة الضرورية شرعا او شرطا لو كان الوارث غائبا او عاجزا او لم يبلغه الخبر حتى يقتضوا ان يورثا فاعا
 كالورث وان كان خينا والذين اعترفوا بقوته في بناء عليه ما حين بلوغ الخبر عليه بالقوة وان كانا ان
 ثم لا ينفذ الاثر في ذلك من حصوله فعلا لا يورث من حصول سببه فتنقل هذا التنازع بين ما يبيع في ثلثة
 كخيار الوارث وغيا انتم بعد ثم لا يورث في ذلك وهو حق بغيره ان الوارث هل جاز له الخينا اذا كان شرط

على جهة المباشرة ثم مات بغير أن لا يملك الوتر من ذلك والفقير الثاني سقوط الحق بموته بعد فرض شرط المباشرة ولا يتبع
هذا إذا شرط العدم إلا وقتا ليرى في بعض الأحوال فيقع وهل جازا ولا يجزى في مثل المعنى إذا كان شرط لا على
غير المباشرة ولا رجحا إلا في الأثر لا في الحق والفقير الأول في بعض كنهه ودعوى تبعه
لا شذوذا منوعا بل يكف بطلان ما لا كالتقيد ومنه يظهر أن القول بأن الوتر غير ذات الولد يثبت للميت
فما إذا اشترى في نوع أصا وله الخيال البر من ذلك لا يبعد بل هو لا يوجب من له الخيال أو يعنى عليه قام له
بفساد كنهه من أمواله وصقوة ويظهر من فاته لا خلاف عندنا في انتقال الحق في الجنون والأعفاء
فإن أحاط به الفاعل بأنه لا يقطع الجنون هو الخالف في الضمة عليها إلا بخلاف ذلك حتى للميت عليه فلا يفسد
والكلام هناك كالموت بالثبوت في الجنون والولي وعينه لو كان خيرا والحس ومثله في الوتر ولو كان له الأثر
المفترضا لا اعترض أسارة كاللفظ وقولك العبد بعد نص الحق في ذلك يفسد أيضا ولا ينقص غير ذلك
الجامع للشرائط لا يفعل صدق أصله في محله ولو كان الميت فلو كان ما ذوات الخيال ولو كان ذلك كالتأثير
لولا أن ذلك له فلو كان من غير ذواته لكان ما لو فرض ثبوت تلغيد نفسه كالحاشية مثلا في انتقاله
إلى الولي أشكال من أن الخيال يثبت العبد أجماعا كما عن حرك الصلاة العرفي في حق من كمال تلغيد الخيال
حيث قد فصلنا عن موقته نظر إلى الأثر الشرطي وغيره من الخيال فيكون الموقوف عن غير من عليه الخيال
في ذلك لا يوجب تلغيد بل العبد ملكا لأنها أن لم يكن هناك خيال وانفا وعملها غير أن من أشمل على
خيار ويلزم أن يفسد على المشهور عند علماء شافعية ومثله في قوله وعنه ما لم يثبت عليه
العمل فيمنع في الشفيع إلى الحقيقة من الأصحاب بل الأصل في خلافه إلا من السكافي فإن الشهيد في نقل
عن ظاهره في وقت الملك على انقضاء الخيال وعلوه الموقوف وقيل به وبانقضاء الخيال والامر المشي على ما يجب
اليدل على كفا ذلك وعبارته عندنا في الخيال العقد يثبت بنفسه لا يوجب القبول وإنما كان
منه فانه يلزم لا ينافي بالابدان ذلك كان مشروطا بفساد الشرط لأن كان لهما أو تلجأ به فإذا انقضى
الخيال وملك المشرك العقد الأول فنافي المسالك من أن الأمر على من أطاع في حديث القول بتوقف الملك على
انقضاء الخيال إليه بقوله إلا أنه صرح بأن ذلك مع كون الخيال في مباح أو لها فلو كان للمشرك ملك حين العقد غير
لأن كلام الشيخ كما ترى حال من ذلك وكيف كان فالأمر على المشهور ولا يلزم القول بالمنع من العقد المفسد
مضافا إلى قوله تعالى أحل الله البيع فإن معنى حله جواز القبول وقوله لأن يكون تجارة عن تراض بعد لا كونه
بدل على جواز الإكراه وهو بدل الملك ولما اتفق هنا ترشيدنا لشرطان حصلنا حال العقد قبل حق الخيال
فلا خيال ترتب على العقد الصحيح والمفروض عدمه منه يظهر الاستدلال في جميع أخبار الخيال وأما المنع من ملك صحيح
وهو صدق البيع وكذا مفعول الجنون وهو غير مباح للملك كخبر الغيب يكون الملك حاصلا وأما قوله في نقل
به إلى المشرك لكان موقوفا فيكون عرف بينه وبين بيع القصور واستحالة الكرامة ظاهرة وإن ما تقدم في ذلك
مع الجبائية بشرط رد الحق من كون مائة المبيع للمشرك ونقصه فانه كيف عن ثبوت الزم وهو الملك حال العقد
الآن يلزم من ذلك كون ذلك من شرط الخيال بل من باب شرط انقضاء البيع برز الحق وأما قوله في
الرواية مائة المبيع في زمان لزم البيع في ذلك الخيال أو برز مثل الحق وانست خبره ما فيها من المنع كخلفاء
في باب ما إذا خيل الاستدلال للمنافاة المقصود للمنافاة في ذلك ومع الشرط عليه أن يقال كل حق المبيع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان من كل وصف يثبت الجاهل بحيث فوجب خلاف الرغباء وانما تلك الصلابة بحيث لا يسلخ عن صفه في البيع
عند ارتفاعه ووجب انك الصلابة في تلك الاوصاف العنصرية في السلم لكن التحقيق ان الاوصاف على ثلثة اقسام فاما
هو مفهوم للبيع ومنها ما يوجب خلاف القيمة ويوجب خلاف الرغبان ومنها ما لا يوجب خلاف الاثر في الاوصاف
الخاصة بالبيع لا لاولها لانه ما ذكر كونه منقطع من مكان فلا مثله كالاول لوصفه وظهر من الخلقه قبل
سحب البيع حصول الجاهل ويقدم جانب الاسم في البيع لا يبطل ويقدم جانب الاشارة لانه يغتر فيه قبل ذلك
الجاهل اما الثانيان فلو وصفت الجاهل ما يوجب ظهور الخلقه لغيره وكذا لو شرط واذا الثالث فيعرف
من حال الوصف عن الشرط في الخلقه بصورة الشرط لغيره قبل الشرط دون ما اذا وصف البيع لغيره بل
يتمثل لغيره من الصفات وعجز من هنا ذكرنا ان الوصف في صفه بفقر كالشيوبي مع عدم انتفاعه بذلك الصفه في البيع
فوجب لغيره كلاكه لوصف حصول العرف في البيع لغيره قبل هذا الصفه لغيره ولو شرط الصفه لا يبيع
اشترطه اثير يكون الشرط فاسأل انا مع فتا القضاة مع حجة على المتولين وبالجملة فهنا مقامان الاول
ذكرنا ان الوصف في الجاهل لغيره بعد ذلك انك انما الصلابة الوصفية في البيع لغيره والآخر بعد ذلك
مداد ذلك من اي اوصاف اثنان كان الثاني ما يوجب الجاهل لغيره لظهور المتبادر وهو مختص بالصفه
كما عرفت ولا نلزم بين المتبادر كذا ذكرنا ان اداء الله ظله تعالى الجملة والاقوى ثبوت الجاهل في الصفه لغيره
ايهم ولا يخرج هذه الجاهل لان المشتق من الاثارة المتبين الوصفية في العرف بل لا يكون مجزئ في نظر المتبادر
بالجمل البسيط كما هو الواقع عن بيع الجاهل وهذا القول من التعيين حاصل في المقام وان كل طريق التعيين نظام
كالمعنيين بالصفات الخارجية وما اوصفت ذلك بخلافه الرغبان والحق ان الوجب للمطلات في الصفات
امور الصفه فيكون ما يقع لغيره فيفضل وما فضل يقع ولا كذا فيها حكم جمل لان الوجه له ان كان ما ذكرناه
ثابتا في الثانيان والبيع ان كان صفه الصفه بالمتخصص بالجاهل الموجود في الخارج فكذلك كما ذكرنا في الصفه
بعد ما اشرطوا في صفه الصفه في الجاهل ما اوصفت وان يبيها يبطل العقد الجاهل فالواضح ان ذكرنا في
البيع على خلاف ما ذكرنا في غيرنا في اذ اوصفت اوصافا في تعيين ثبت له الجاهل من غير تفصيل هذا كما في البيع
واما الحكم فالبيع الصحيح ولا يخالف في حجة الخلف سواء كان المخلف من قبل الوصف المعطوف او من قبل مخالفت
به القيمة والوصف بل ان الطالب يعرف منه مطابقا في وصفه حتى انما في صفه في العرف لغيره لظهور
لهما ذلك لا محققا وضح بذكر كيف كان يبطل العقد مع الاختلاف بدليل الخلف الوصف واحدا للمعني
عن العرف والجاهل اما ان رتبة خفيه فيصفه بها عن الذكر وان كان حكم الجاهل الثانيان في البيع على ذلك الزم ولا
يبقى ان يبيع مع ذكرها سواء كان الينا في له دون الشري وبالعكس او لم يراه مجتهدان وصفها ثا لثا
كذا وكذا ويثبت في البيع على المعني الوصف فلا كان واقفا على ما ذكر من الوصف دون زيادة وفيصفه
فالباع لا كما بان منه واجبا لمحققا ومنقولوا والاولا بان نقض البيع عند كان الصفه خاصة بالخارج اذا كان
هو الوصف له بين من يبيع والآخر ان يخصص الينا في الزم وان كان الشري رما في البيع دون الينا وما جاز
اشترط المشتري منه لوصف من غير رتبة سواء كان الوصف له المشتري او لا فيصفه كان الجاهل الينا خاصة لو كان
البيع خلاف الصفه اذا كان زائد عنها مع ملاحظة عدم محالها فلا خيار للافضل وان لم يكن ما دام كان الجاهل
لكل واحد منها اذا كان الوصف من المشتري او الينا او منها من ثالث ان الجميع وزاد نقض وانما باعتبار

كالوصف في الثبوت بان طولها عشر ذراعا وعرضها ثلث عشر طولها وذراع ونصف عرضها مثلا
 ولا خلاف في المشتري كما في اوراقه وبعض رفاقها من الخراف والابل جاع متوقفا عليها كما في الحق
 عن بعض الاجل والمناشدة عن ذلك بانها من الطلاق جاعا كالمشترى وغيره غير المشتري من غير ان يراه
 ممكنة كما في المناشدة بينهما في المقتضى من الطلاق مع ظهور خلاف الوصف لا العياض في ان الشرط من غير
 بين الرد والاختار بالادب فعلى هذا يكون المشتري في الغام خصوص الصحيح عن رجل اشترى صغيرا فقال كان
 يدخلها ويخرج منها فقال ان هذا المار طحا الى الصبي فقلها ثم حجج فاستقال صاحبها فقلها فقال ان
 لو قلنا بها ونظر المشتري في طهره ثم قطع ولم ير فيها لكان له في ذلك خيار الرجوع وهو حر في
 كذا هو وهو الحق في انما يدل على ان لم يره طحا فليعا كان مشتريا لكان له الرجوع او لم يره طحا لكان له الرجوع
 من ساقط الرجوع فلو قيل لا يقع التمثيل بحكمه لا ضرر ولا ضرر له بل ان كان التمسك فلو كان له الرجوع
 كثير ارباب المسلمين والتمني كما في قوله لا يفسد ولا يفسد فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 الى نفس الطاهر والتمني كما في قوله لا يفسد ولا يفسد فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 التي كما هو مقرر في التفسير لعلنا نعلم ان التمسك في الشرط هو الضرر الذي لا يخرج المشتري ولا يمكن ان
 يتأخر ما دل على صحة المعاملات بالتمني ما دل على ان التمسك في الشرط هو الضرر الذي لا يخرج المشتري ولا يمكن ان
 بعضه المعاملات فلا يلحق المشتري بالتمني في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 ح وان كان ضررا عليه الا انه غير موقوف على التمسك من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 بثبوت التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 المشتمل على الضرر يمكن الحكم بانفسا الزوم والتمني في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 الزوم وفي الاثر طحا وحفظها واخذت فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 ولو اشترى صغيرا ورأى وضعا وصفا سائرهما او اياها في ثبوت التمسك او اجماعا على انه له الرجوع فلو كان له الرجوع
 نفس على الوصف لعلنا نعلم ان التمسك من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 ح لظن الاخر وهو التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 بمثل قولنا ان لم يكن على خلافه لا على وجهه بل ان لم يكن التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 ح بين نفي البعض فواقع بعد ما مر انه لا يتعين عليه نفي البعض لانه ينفذ البعض عليه وهو موقوف
 واما نفي البعض على رضاء صاحب فلا يخفى البعض في بعضها عليه او لم يسترط رضاء من غير الضرر
 ما للضرر ومثله في الحكم ان اثاره لكل مصل التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 الموقوف على رضاء شئ منه وموقفه الكلي يظهر الخلاف في التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 وان الاستصحاب لا يجرى على التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 الفصل الرابع في احكام التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع
 على نفي الحال على الاقل فعليا كون منصفه ولو بالقرعة والتمني في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع

هذا الحكم لا يثبت الا في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع

ان التمسك في الشرط من التمسك من التمسك فلو كان له الرجوع فلو كان له الرجوع

ملحوظة من النسخ هو اخذ الشيء وجعلها من الكسب كما يكون ما من اوانه الاطلاق في تعيينه كما نوع الشيء واسما
 وعينها والاعين جعلها من اقسام مطلق الشيء فاما بالنسبة الى تجليل الحق والحق والحقير فما والحقير يتجلى الحق
 وانما الحق الثاني والحقس اقسام كما في عقد والتفريق ذلك صفة والواضع فالاول العقد والثاني بيع الكا
 بالكا والاول الثاني السلف والاربع التسمية وقيل كما في نسخة الجاهل الا الثاني فقد وردنا في غيره والعقد الاجا
 على مائة فلتن في الاطلاق كل من المشتبه بالثمن من غير ان يعلم ذلك بيا فمقبيل الحال فيقول ان الحق
 والحق ما ان يكون شخصيا اذ بيا افكليا والاربع الذين ما يكون قبل العقد وبيا لا ما يصير نسبة دينه
 على النقا زيل ما ان يكونا قرين وموطين ومختلفين ولا شبهة في ذلك الذين بالدين باثنا من مثل ان
 يكون زيد من بواقي القم وبجدة ارمال من خطه فوكان يكون مدبروا لخالده عشر درهم سواء كانت الخطه
 العدم موطين لم يجل اجلها واصل الجاهل او كما في النسخ في ذلك كله في بيع الدين بالدين الذي غنم
 المقصود المستفيض هنا اذا باع بعد عينه بغير دفعه من غيره بشي خال لا يقع الا يمكن بيا قبل العقد واما بشر
 موطنه فان عينه يتبدل الا في كتاب الدين من النسخة اذ لا يقع معلقا بامر من دينين ونظر فيه السام ولعل
 ما اشرا اليه من ان المراد بالدين ما كان مستقرا في القوم ودينيا قبل العقد واما ما كان دينيا بغير العقد فلا
 يقع بذلك ولا يقع الكا بالكا كما سمعته اشتركا لا يشبهه في نسخة ما لو كانا شخصيا موصوفا في الخراج
 ما منا من ان المراد بالموطن اجماعا لشرط اخير التسليم والاطلاق اسم المير عليه من ماله وفي نسخة ما لو كانا
 في صورة ما اذا كانا بائنا والذين خالا والذين موطنين في التسليم او بالعكس واما اذا كانا موطنين فلهو
 بيع الكا بالكا لعل الذي روي في رواية التي غنم فان يمكن من غيرنا لا غنمنا واما الاجماع الحكم على طلاق
 يظهر مما ذكرنا ان النسبة بين بيع الدين بالدين وبيع الكا بالكا هي الثاني لكل من غنمنا الدين من قبل الكا
 كان قبل العقد فيكون النسبة بينهما هي الجو المطلق فكلنا يبعد عنه بيع الكا بالكا في يصدق عليه
 الاخر ليس كذا يصدق عليه في يصدق عليه بيع الكا بالكا كما في ما اذا كان دينيا قبل العقد فلا وجه
 ذكره بعض الا فاضل من ان يبيع الكا بالكا او الكا بالكا ما من البيع الذين بالدين فيكونا النسبة بينهما التساوي وان
 بيع الدين بالدين شامل لما كان قبل العقد او ببيع الكا بالكا في كماله عبارة عما كان دينيا قبل العقد فيكون
 النسبة بينهما الجو المطلق لا على الاول يكون ما يبيع بيا نسبة قسم اخر غير داخل في كمالها فلا يكون باطلا
 مع ان الاجماع على خلافه وعلى الثاني يكون على خلافه ما اشترط عليه الا من ان ما يبيع بيا نسبة مضاف الى
 اتيه بيع الكا بالكا الثاني ان ذلك من باع او باع معكم من وقت شتيه فيجبل فيجبل للممن او آمن او غير
 كان منها التجليل للممن والتمن كان كل من التمن والتمن خالا لا خلاف يحصل ومنقول في الغنية والواضع وانما
 كثير من لمرية قولا هنا التمن ووجه الثاني على ما عرفت في الكلام في ويجزى كل واصله لان من شرط
 التسمية الاحل فحيث لم يذكر كما هو المرص في الثاني لانه التمن من اللفظ الا دخل فعل المكلف على الحق فيقضي
 لذلك ان الفضي لحوال الطالبة وهو الملكية الخاصة بغير العقد وجوده والاع عنه وهو شرط العمل
 في جاز الطالبة كان نقلا اذ حكم شرعي ثبت من النصوص والقواعد الا انه قد ذكر غيره واحدا من الاحل انما
 العقد بمعنى انه لم يكن حكم شرعي على جهة على التجليل في صورة الاطلاق في نفس العقد فيقضي التجليل لكان على
 الفاعل بعث بمخرجه بعث وشرط علينا التجليل وربما يظهر الفرق بين هذا الوجه وبينها ذكرنا ما خبر من غيره

في نسخة
 في نسخة

في موضعين أحدهما وجوب التسليم فانه اذا كان التحصيل مقتضى العقد كان المشتريان يمنع عن التسليم اذا انتعج
البايع من تسليم العين بخلاف ما اذا كان التحصيل ^{مقتضى} حكم شرعي وتكليف آخر فلو استباح البايع لا يمنع المالكين
والوجوب عن المشتري فان كتاب البايع العقبية وبخلافه الواجب لا يستلزم ان كتاب المشتري لها العقبية فاما ما
ثبتت العقبية على الاطلاق وعلى الثاني لان غايته العقبية بخلافه الحكم الشرعي بخلافه على الاول لا ينعى بكون
التحصيل شرطا عفتا فيترك منزلة الاشتراط الصريح فيوجب بخلافه التحريم ولا ينعى بكون كان البايع اقدم على
العقد مع كون الثاني محيا في خلافه ضرورة على البايع فيجب التحريم كما في ظهور المبيع على خلاف الوصف فان قلت على
كل التقديرين في غير الثاني من شرط على البايع ضعف بلخير فالفرق بين كون التحصيل مقتضى العقد وبالدليل المحتاج
مبشور للمشتري في الاول وقت الشافعي حكم قلت قد يحتج بخبرنا والعين ان الصبر الواجب لغيرها اما كان مباحلا
بالعقد كما هو لازم بانه من مقتضاها لا بالوارض للتحريم كما هو لازم القول لاخر والحق ان مقتضى العقد الشرعي
ضرر التحصيل لغيره ولما هو شئ ثبت بدليل خارج من العموم انه ولو لم يمتد على الغير بخلافه لا يكون
البايع له الدليل على ان شرطه اعم من قبل ان الشرط في غير العقد كان له لخاصة مقتضى الشرط واصل ما لا بد من
مقتضى التسليم والبايع في الخارج كشرط التحصيل حصول الملك ولا اشتراط تحصيل المطالبة كما ان امران في البايع
يقيم شرطه لا امتلا بآن يكون له العقبية حتى ينفع عند مخالفة الشرط فلا يحصر كلامه الا بالمثل على ما ذكرنا
ويكون لازم خيرا الا اشتراط عند مخالفة العقد وعلى ذلك جعل كلام الترمذي من حيث قال فان وقت التحصيل بان شرط
تحصيله في هذا الجوهر غير البايع ولو حصل الثمن في الوقت فان قلت على هذا بل من كان يكون للبايع بغيره
كان العقد مقبولا ولم يحصل الثمن في وقت شرائه لعل غيلة لا لا فرق في توقيت التحصيل بين يوم وسنة وليس
كل وقت فرق واضع بينهما لان في الاول كما ذكرنا شرطه لا يلزم بالبايع بخلاف الثاني فانه شرط طلبه بائنه
التي لا يعرف علم التجاوز عنه من كون شرطه البايع فالحيل الممنون او اشترى لتجلب الثمن مع البيع وكان
ما اشترطنا خيله مؤجلا لا اشكال في قوى ويقضا ونسبه في كونه العطاء بالثمن في التحصيل الثمن لغو ولا
الشرط او طلاق كلامه كدليله على الفرق في الله اذا كانت معينة بين الطولية والعقبية فلو شرط الله التسليم
مع وان علم انما لا يعينها عاوه وبصرح في ذلك عن المحذور ان الوارث يقوم مقامها بل في بعض الناس
بين الاحتيا والارادة الواردة في المنع عن اكثر من ثلاث سنين فحول على الارادة بيان عدم الصلح في اربعة
من ذلك كما ذكره من لصقونه بخبره ثم ولما طافه بعض ذلك فاضل من قول ابن حنبل ومنع في الشافعي من قبل
من ثلاث ايام واكثر من ثلاث سنين فاذله وعلل التحديد مستند الى ذلك فيجوز في الوارثة المذكورة فيجوز كلامه
في السلم لا التسمية والارادة في العكس ثم انظر على المختار في اشكال ان التحصيل عود المشتري في الثمن وموت البايع
في الممنوع فهو ايضا ملك في ثبوت التحريم لو اراد نظر الى ان لا دليل على ان الثمن نظر كما في ذلك ولا فرق عليه
للصل ولا بد ان يكون من الاجل معينة لا يطرأ اليها احوال الزيادة والمقبضة كاليوم والشهر والسنة ولا
خلاف بين الاصلح وشبهه الاجماع والنص عليه في باب السلم وكان لا دليل على ان الثمن فيها المدة في السلم
التي فثبت لغير الممنوع عنه ففوقه وقضا ثم ان من بين الاجل بداية وانها باءية رضاية يكون مغيبة الاشكال
كان اذا كان الزيد باع عتبا الدابة او كلبها الا اشكال في العتس واما اذا كان الزيد باع عتبا الناقة فقط فلا بد ان

استثنى
في غير
البايع
من قبل
ان شرطه
اعم من
قبل ان
الشرط
في غير
العقد
كان له
لخاصة
مقتضى
الشرط
واصل
ما لا بد
من
مقتضى
التسليم
والبايع
في الخارج
كشرط
التحصيل
حصول
الملك
ولا
اشتراط
تحصيل
المطالبة
كما ان
امران
في
البايع
يقيم
شرطه
لا
امتلا
بآن
يكون
له
العقبية
حتى
ينفع
عند
مخالفة
الشرط
فلا
يحصر
كلامه
الا
بالمثل
على
ما
ذكرنا
ويكون
لازم
خيرا
الا
اشتراط
عند
مخالفة
العقد
وعلى
ذلك
جعل
كلام
الترمذي
من
حيث
قال
فان
وقت
التحصيل
بان
شرط
تحصيله
في
هذا
الجوهر
غير
البايع
ولو
حصل
الثمن
في
الوقت
فان
قلت
على
هذا
بل
من
كان
يكون
للبايع
بغيره
كان
العقد
مقبولا
ولم
يحصل
الثمن
في
وقت
شرائه
لعل
غيلة
لا
لا
فرق
في
توقيت
التحصيل
بين
يوم
وسنة
وليس
كل
وقت
فرق
واضع
بينهما
لان
في
الاول
كما
ذكرنا
شرطه
لا
يلزم
بالبايع
بخلاف
الثاني
فانه
شرط
طلبه
بائنه
التي
لا
يعرف
علم
التجاوز
عنه
من
كون
شرطه
البايع
فالحيل
الممنون
او
اشترى
لتجلب
الثمن
مع
البيع
وكان
ما
اشترطنا
خيله
مؤجلا
لا
اشكال
في
قوى
ويقضا
ونسبه
في
كونه
العطاء
بالثمن
في
التحصيل
الثمن
لغو
ولا
الشرط
او
طلاق
كلامه
كدليله
على
الفرق
في
الله
اذا
كانت
معينة
بين
الطولية
والعقبية
فلو
شرط
الله
التسليم
مع
وان
علم
انما
لا
يعينها
عاوه
وبصرح
في
ذلك
عن
المحذور
ان
الوارث
يقوم
مقامها
بل
في
بعض
الناس
بين
الاحتيا
والارادة
واردة
في
المنع
عن
اكثر
من
ثلاث
سنين
فحول
على
الارادة
بيان
عدم
الصلح
في
اربعة
من
ذلك
كما
ذكره
من
لصقونه
بخبره
ثم
ولما
طافه
بعض
ذلك
فاضل
من
قول
ابن
حنبل
ومنع
في
الشافعي
من
قبل
من
ثلاث
ايام
واكثر
من
ثلاث
سنين
فاذله
وعلل
التحديد
مستند
الى
ذلك
فيجوز
في
الوارثة
المذكورة
فيجوز
كلامه
في
السلم
لا
التسمية
والارادة
في
العكس
ثم
انظر
على
المختار
في
اشكال
ان
التحصيل
عود
المشتري
في
الثمن
وموت
البايع
في
الممنوع
فهو
ايضا
ملك
في
ثبوت
التحريم
لو
اراد
نظر
الى
ان
لا
دليل
على
ان
الثمن
نظر
كما
في
ذلك
ولا
فرق
عليه
للصل
ولا
بدل
ان
يكون
من
الاجل
معينة
لا
يطرأ
اليها
احوال
الزيادة
والمقبضة
كاليوم
والشهر
والسنة
ولا
خلاف
بين
الاصح
وشبهه
الاجماع
والنص
عليه
في
باب
السلم
وكان
لا
دليل
على
ان
الثمن
فيها
المدة
في
السلم
التي
فثبت
لغير
الممنوع
عنه
ففوقه
وقضا
ثم
ان
من
بين
الاجل
بداية
وانها
باءية
رضاية
يكون
مغيبة
الاشكال
كان
اذا
كان
الزيد
باع
عتبا
الدابة
او
كلبها
الا
اشكال
في
العتس
واما
اذا
كان
الزيد
باع
عتبا
الناقة
فقط
فلا
بدل
ان

من عدم التعيين باعتبارها كما لا يخفى ويترفع على ما ذكرنا انه لو اضطر الناظر للشيء ما بين احل او حرم
بجمله كذا قدم الحاج كان السمع باطلا لا يسمع عن بعدك اذا جعل الاحل ما طامنا لا يحفل الزيادة والمقصود الكثرة
لا ضرورة الا لخاصة كذا في قوله تعالى وان واما اذا جعل موقفا بما يعبر فها قد انما سكت على ما لا يعبر في المعاني فان فطنت
وتجها ولا تظهر الجدل ان ثم انه لو عين الاحل على شيء تعبنا به اخرى السمع على قواعد التعيين والمحال وان التعيين
مضى بطلانه الموجب لبطالان العقد وحيث ان ولعل الاظهر العمل ولو ترك ذكر الاحل اساسا مع كونه مقينا في الشبهة
فيعدا بينهما ولا يظهر التعيين ان لا يكون مقصودا في حد ذاته بل مقصودا به وهو كون الاحل معينا وتبين
عدم لو لم يكن كذا في المتن والمنع مع كونها في الشبهة بطلان والفرق بينهما واضح ولو علم الاحل مشتركا بين امرين او
امور فلا يخفى اما ان يكون مشتركا معقوبا وكان الغرض تعلية على الاول فلا يثبت البطلان وان كان الغرض
المعقوب الكلي من حيث هو مع قطع النظر على كذا فلا يخفى انه اما ان يكون مشتركا في الوجود ويكون ما يجمع
جود الغرض الاول معلوما الا فقل الاول يكون العقد صحيحا لعدم التزم بهما المشتبه الى الكل كما لا يشبه التام في الحاجج
وعلى الثاني يقتضيه بكون ما طامنا ان يكون مشتركا لفظيا وكان الفرق بين التعيين معقود به في المجل
على حصوله مشترك لثباني التفسير في المقتضيل فدا وعلى الغرض التعيين المراد بطلان العقد وحيث ان لعله يحصل بطلان
الاول لان ذكرهما وان في الشبهة اللفظية صوته لعدم التعيين هو معقود بالاشارة وفيه نظر وكيف ما
كان يظهر ثم ذكرنا انه لو امكن الى المجهول والجهل من الاشياء في الاول فها ولو امكن الى جهة واحدة او غير ذلك
كل ما صدق عليه هذا الاسم عين الغرض الاول لفظيا الكلي تحقيقه وان اردت لخاصة ما بينهما من قبل
الكلي بطلان فلهذا على التعقيد وقد علمنا والمراد هو ما ذكرنا واما على الاحل على لفظي فها وقال احدنا
ان تعيينه بالفرقة وكان قصدنا المعنى العقلي وانكرنا اخذ ذلك لقول قول قد علمنا هذا البيع حكم البيع الفاسد كما ينبغي
على الحقيقة ثم ولو كان معنى كثره وادام خلا لا يراه من قبل معتبر كثره رها المصنف قبل بطلان
البيع كما في كتاب التلخيص والوسيلة ووقع في الموضع والاشارة والتميز وقد كان وغيرهما وبطلان من سببه الاجل
هنا مع حمل على ما لا يكون للبياع اقل التعيين ما بعد الاجل من قبل المقتضيه وهو يرجع جاعلة والاولى
هو الاول لان الزيادة في العقد لا يغيره من وجوه عدل ثم على الخطا مع هذا البيع حكم البيع الفاسد كما ينبغي
من ما ذكره في بيع ثلث المبيع الى المثل والتقدير لا يلزم بيع الخطا في الزيادة لان اصل هذا العقد من البياع وهو
فاسد نظر الشارع لا يكون للبياع ما هو الفاعل في العقد في الفاسد في العقد الفاسد من الاخذ باطل العقد وشرط
على من اخذ البياع باطل الاول وهو اقل التعيين في ما بعد الاجل من قبل المقتضيه وهو يرجع جاعلة والاولى
شبه لهما ولا يخفى ان بيع حلين مع حلة لا يجل ان احدا من الملتزمين لزمه وحال جلا باطل فها في المقتضيه
في الحلية وهو فاعله مفرقة في ثلث التلخيص كالاوية والمعرض وتشبهها بالاعين لا يفتق كذا هو الفاعل في
التعقيب كالتعقيب كالتعقيب وان جازعرا الفاعل كالتعقيب ولو كان كذا في من مخرجه كان باطلا على
بيننا لا يتجمل والبطالان هنا واضح لعدم دليل المقام واما ان شرط ما غير التعيين الواجب معين ما تبنا على البيع
اي اشترا البياع من التمس قبل حلول الاجل جازعرا من ذلك لفتق ان مقتضى الا وهو كذا على المرفق بين
الاصل بل لا خلاف كما ذكره صاحب العلل في الاصل من في تو سببه الى انفقوا عليه ولكن في المرفق ان باطله باطل

الى اجل مثل عاقل الاجل متبعة وحلول الاجل لا يمنع ما اشترطه من حصول الشيء لا يمنع ما اشترطه
فمنه الخلق الى ان ينفذ فيه وهم ثم يحكم عن القيمة الخلق في ذلك ويرفعه عن ان يخصص البيع كما واستند
خصوصا في بيع المسكن الخلق عن حنا ويحيا قال سائلنا باع عبد الله عن الرجل يبيع المتاع يبتاعه من
صاحبه الذي يبيعه من قال قال لا بأس فقلت لما شئت من متاع فقال ليس هو متاعك ولا يترك ولا عتق
واما في البيع فخصوه في حرام قال سائلنا باع عبد الله عن الرجل يكون له على الرجل طعام او عقر او غيره
فذلك فاقى له المالك المملوك لبياع منه شيئا قال لا تبعه شيئا لما اشد فليبعه بما شاء وهو لا يدخل له الجاهل
فيه الا ان يبيعه لشيء يكون من ذلك المتاع الذي عليه ولا يصل عدمه مع الحال فخره بما ياتي ويبيع من قبله
على الكراهة ثم هذا انه لا يمكن شرط ذلك حاله في بيعه من العتق ولا شرطه كك نفع الممن والناقص وعقد
العتق الظاهر وهو من كرهه بانه شرط البيع الا لا سوا وكان حاله او سوا شرطه بغيره من البيع فعد
الاجل ام قبله على السهو بل انما يرضي الجواز عند الاصل مع شرطه انما اشترطه البائع في البيع الا ان ذلك اعي
بغيره من ثانيا ولا خلاف فيما بين قلت وهذا الحكم وان كان مشهورا بين الاطحاب لكنه ضايف الدليل وما
على من تقوم الددور انما افقد البائع مع اشترط البيع وان هذا الشرط منا فلهذا لان مقتضاها في البيع
بين البيع وعدمه على البيع فترد الددور المقرب بان بيع المثلث متوقف على ملكية البيع وملكه من دفعه على بيعه
من البائع فينتفي عن الشرط لان ملكية البيع موقوف على ملكية حاصلة بالعقد بائنا ان البائع قد ملك المثلث
والشرط وهو ان يبيع بالعقد هذا على السهو ولا شرط من يقول بائنا لا فانه في الشرط سوى جعل العقد
الآن رزقه من الجواز والامر برفع صفافا الى الددور في بائنا في شأ الشرط فخصه بصفافا في اشترط البيع في البيع
مع انه صحيح بل لا كلام الله الا ان يقر على ان البيع يكون الشرط بائنا لا فانه لا يحصل الشرط لمحصل الا لا فانه لا يحصل
الددور يمكن الغرض على ذلك لا يكون البيع والملك في زمان واحد فانه اذا قال المفسر للبائع فبعت المثلث
فبعت الملكية والبيع في زمان واحد ويكون تقدم الملكية فتقدم بائنا لا فانه في كافي الضيق والقول بائنا لا فانه
لزم الددور لتقدم الددور في واقع الفساق لان المراد من البيع المتوقف عليه الملكية هو طراء الصيغة بان الملكية
يقول المثلث للبائع فبعتك ونهاية الصيغة يحصل البيع فبعتك في زمان واحد فانه لا يكون دورا
معيبا ولا غير منه فبعتك يحصل العقد في البيع مع الاشترط المزور انما فان عليها لا مكان لتعلق عن شرطه
عن الملك واذا غاها فيه والاتفاق على انه فبعتك ذلك من غير شرط او يمكن منافي العقد فكذا مع الشرط وكان
الشرط المناهي هو ما كان موجبا لفقد العقد فبعتك لا فانه الشرط المزور ليس منها قطعاً بل بائنا في العقد
بل تؤكد فانه لا موجب للظلال فهو وفي خصوص بيع السائلنا اشترط البائع على المثلث بغيره من قبل فانه يقول ان يبيعه
منه الى البيع فقال بالارضية وان يبيعه المطلق فبعتك سواء كان حيا او ميتا فبعتك كانه يبيعه المثلث وهو لا شرط
المزور من غير طرية لخصوصها في ذلك وقد روي الكرو من غيرنا لا يستأمن من رجل باع ثوبا عنده مائة درهم ثم
اشترى بمائة درهم اجل قال انما اشترطه ورضيا فلا بأس فيمكن الاستئناس في مفهومه في الظلال في بعضه فبعتك
كالمرفق والاصناف انما اجماع فلا يجب ولا فلتا فانه فيها حال فاشترط بائنا لا فانه لا يبيعه الا لارضية وينبغي انما
بالفرض وهو دال على مفقود فخره من ماله وهو لا شرط فبعتك في بيع السلم وبيع البائنا منذ جازحت الحق
واما في الثانية فلا فانه ثانيا فان البيع على ما يصح شرط البيع عليه بائنا من الثمن وهو من غلان

البائع الأول مع المشتري معاً وان حل الأجل لنا يساعده مثل ثمن من غير زيادة ولا نقصان وكذلك ان المداخيل من قبض
 بزيادة او نقصان حالاً او مؤجلاً على ما صرح به كثير من الأصحاب بل ان حل حاكم العدل قد روي في الواجب خلاف ذلك يظهر
 تفصيل الكلام في الحامد ان الصورة ثابتة لان بيعه ما ان يكون بحسن النية مساوياً لما كان اذا اريد ان يخصص او يغير منه
 وعلى المداخيل ان لا يرد فاما ان يكون الثمن حالاً او مؤجلاً فلا خلاف في ذلك جواز بيعه على البائع بغير حيلته معاً ولا
 في جواز بيعه بالمساكن من الجبرك وان اخل الخلاف فيما اوقعه الماسك وموتجلاً لكنه ضعيف جداً وانما الخلاف
 حول ان يبيع الزاد على الثمن وانما شرطه فلهذا هو المشهور وهو الجواز بل لا يرد من المانع الا من التبع في حكمه بغيره
 الاصل والعمومات والاعتناء وطوره كثير من الاختلاف كما يجب على من اشتري مؤجلاً ان يدفع الثمن قبل الاجل ولن
 يملك جباةً ولا اصل ولا قضية لزوم بالشرط وان كان لا يملك من الثمن فكان الاجل جزء من الثمن وشغل في
 البائعين من ان يسقط المشتري حقه من دفع لو كان اسقاطاً موقوفاً اسقوطاً حتى يتابع كقولهم
 الاجل كان واجباً على البائع القبض وانما لا يملك له ولو كان اسقاطاً لوجب بمكلاً لا يرد من الشرط وانما لا يملك
 المشتري ويجل الاجل فيجب على البائع قبوله فلهذا بعد تسليم كونه من الشرط يمنع من كونه شرطاً للمشتري خاصة بل شرط
 لكلها ان يتلقاه عرض البائع ويقتضيه فلو كان ودوناً فصرفه وقوله انما سقط المشتري حق من الشرط لا يملك
 حتى يتابع ولا يملك ان شرطه لخاصته فاساقطه لا يملك لكن غير انما الذي اليقين انما كالأداء عموماً
 فلهذا لو كان ظاهره ان لا يملك البائع على المشتري قبضه قبل الاجل لزم راداً واسقطاً احداهما فلهذا لا يملك البائع
 حق الا من قبل قبل دفع اسقاط حقه لا يسقط من غير انما انما لا يملك من صفات الثمن كالحق والحق لا يملك
 الصواب فلهذا ردهم والصفات لا يسقط الا بالشرط وانما عليه فلو قبل المداخيل وصلب الدين في الاجل لزم
 ثم ان ما كلامهم على الوجوب هو دوساً والاولى الاشكال من انما لا يملك من صفات الثمن كالحق والحق لا يملك
 يقال بوجوبه موسماً الى الحمول وبعد ان يصير فورا على ما دل على وجوبه فاء الذي يمنع على القول بهذا الوجوب
 انما يكون عطاءه قبله البائع من باب انما الذي يسقطه البائع والوجوب فلهذا لا يملك البائع احداهما
 وقضية المشتري لا تسقط انما هو بعد الاجل منه يظهر ان لا يملك من صفات الثمن كالحق والحق لا يملك
 على البائع مع التبع كما ذكره بعض الافاضل بنا على ان فانما لا يملك المشتري على البائع والوجوب لخاصته
 لا على وجوبه لاخذ على البائع مدافع فلهذا لا يملك الاصل الحامل على المداخيل من عرض من واجله لاخصاً منه غير انما
 ومنع الاخصاً يجوز ان يعلق عرض البائع بغيره البضائع التي لا يملك الاخصاً لا يملك كما هو صريح بوجهه وغيره
 فان حل الاجل او كانت التبعين مؤجلاً مطلقاً الذي ذكره كان صحيحاً كما صرح به جبار العدل في الواجب فلهذا
 وجب على البائع اخذه لا يعلقه انما يثبت عليه الاخذ حتى يملكه علم ان له على المشتري انما لا يملك الاخذ
 راداً الاخذ فاذ لم يرد وجب عليه الاخذ حتى يملكه معاً انما لا يملك الاخذ الاخذ الاخذ واما الاخذ
 فاذ لم يرد وجب عليه الاخذ فلهذا فان امتنع البائع من اخذه بعد ان عين المشتري الثمن فصرفه منه ملكاً من غير
 تعريض ولا ضرر من المشتري كان من مال البائع على الاظهر وفانما لا يملك من صفات الثمن كالحق والحق لا يملك
 به هو كذا على ما عرفت فلهذا لا يملك من مال البائع على الاظهر وفانما لا يملك من صفات الثمن كالحق والحق لا يملك
 فان دفعه من صاحبه الذي يجب عليه فلهذا على الوجه المذكور واولاً فلهذا من الفاضل جمل ما اذا تمكن من الرجوع
 الى الحاكم عند امتناعه من الرجوع وعدم رغبة في نظر المحققين فقال ان كلام من الثمن والمشتري وغيرهما مؤجلاً

[illegible]

ما صح به كثير من الاصحاب كانه ان يكون من باب لا شفا او القطع عن حق المطالبين او من باب المصلحة والمصلح
 الا حرمه للاوليين لانهم يكونون من اصناف اما لا يحجب من القطع على الايهلك ولا يثبت عند وكذا لا يحرمه لانه عدل لا يحجب
 الوفا به لكن الله اشهد ان لا يصح من عدم جوازنا فيه لانه لا يكون له جواز من عدم جوازنا فيه من قبله في مقابلته
 بحجته الذي يحجب على ذلك ولو لا اجماع الاصحاب على ان لا يصح من ذلك لان الاصل في نظام من القطع بخلافه وان باخذ الممنوع
 في مقابلته لم يكن جواز من تراخى واما الاستدلال بان لا يثبت منه ما روي ليس من عدم جوازنا لانه لا يثبت في صفته
 عقد لا يزمه كاتبع وهو بزياده في حق ما يبيعها به وان زاد على غيره الوافي لا غير ذلك وهو يجوز بيعها بغيرها
 منها كان يصالح عن الاجل ببيع معلوم فيلزم الوفا به من ابتاع شيئا بدين مؤجل واراد بيعه قبل اجله فليدرك الاجل
 وجوبه كما هو مقتضى القضاة وهو يرضى والقطعة لا تدل على ذلك في البيع في غير المساواة فان كان يرضى
 لم يرد كونه كان البيع صحيحا ولا خلاف كما عرفت في الغنية لعموم الكتاب المستند خصوص الاجل والابنه وكان
 المشهور اذا علم بذلك بالقياس بين هذه المسائل ما يقع عليه العقد على ما صح في بعض النسخ والكتب وحسب بعضهم
 الى المشهور بين المتأخرين وهو كونه صحيحا لانه لا يثبت له المصلحة فيكون البيع صحيحا من الاجل على ما كان للمبايع
 وحقه للمشتري في بيعه وهو ان يرضى به في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 انه يرجع عنه الى المشتري في كل حال فمقتضى الا انه مستلزم لاجل البيع بالاجل ومختلف فمقتضى ان العقد الثاني
 في بيان ما به يقتل كل من المبيع والمشتري والاصحاب في ذلك لا يثبت على ما يتناول اللفظ الواسع لكل منهما لانه
 امر باكتسابه فان كان في بيعه عقد يرضى به في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 المراد ان الامور التي كانت في البيع بطريقها على ما هو مقدم عليها فليعلم ان البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 ان العقد والاذن في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 العوضين بل مطلقا فلا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 بل كل الامر في كل لفظ صريح كونهما عليه اذ به او مستغلا في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 قالوا وانما في كل لفظ صريح كونهما عليه اذ به او مستغلا في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 به يكون انما في كل لفظ صريح كونهما عليه اذ به او مستغلا في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 ذلك انما في كل لفظ صريح كونهما عليه اذ به او مستغلا في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 في المبيع عند اطلاقه وغيره مما لا يدخل فيه لكن لا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 غير ما ذكرنا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 الذي انما في كل لفظ صريح كونهما عليه اذ به او مستغلا في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 المربون نشأ من استعمال البيع بقرينة خارجة في جميع المتبوع والباع اول المتبوع يكون مراد من لفظ المبيع
 الباع مدلوله عليه بقرينة من هذا وكان ذلك بل المراد من لفظ الباع هو الباع المسمى بالشرط والعقود
 التي رتبنا لها في شرائط وجوبه لا يبعد لانه في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 على الثاني فيستلزم على الجواز من باب هذا لا شرط وعلى الثالث لا الاول ولا الثاني في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 لما قلنا ان الشرط هو ليس من شرطه لا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال
 غير خارج فدل على ان كل ما يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال ولا يثبت له الا في البيع في كل حال

في البيع
 في البيع
 في البيع

خاتمة عنهما بالتبطل الصلاة فالرجوع فاستعلام ان هذا انما يقع الا بتغير الزمان هو القرب والزيادة ولا حاجة
للتفتيش الى القرب من ذلك الا لا فاما داخل المتيقن وحصول النقل فاما انما يقع ما اذا غلبت بينه وبين كل واحد
الآخر فهو من اجزاء البيع الخارجة عن مفهومه لفظه لكن قد يحصل الاحمال والاشتباك في مفهومه لفظا
معلق بمقتضى البيع او غيره واضطرار البيع للعدا والقرب والباس فيها او غير ذلك فلا بد من بيان صوابه في البيع
كما عرفت انهم صفا لبيان ان الالتماس اجعلوا ما لم يرد في القام فقول ان البيع مثلا ما ان يكون سطا او من
العدا والقرب العام والخاص من الشرع بغير محذور لا يكون له بغيره في الشرع والقرب الخاص بل يكونان
للفرد والقرب العام ويكون القرب من المضاف بل يكون من المضاف للشرع ولا يكون كذلك بل يكون القرب الخاص
للمضاف في كل واحد من الاصل بل هو واحد في القرب غيرهما في مقابيل لكل ولا يتحقق المضاف في الكل بل
يكون في البعض على الاول فلا إشكال وعلى الثاني ان حصلت العدا في البيع وكان عرف المضافات او اصل
بل هو هذا فقد عرفت ان في الرقعة ان يقدم الشرع على القرب والقرب على العدا ولم يتعرض للقديم القرب
الخاص والفكر وانعقد عليه جبر العدا في البهيمية في بعض فوايد بما يقتضيه تقديم القرب الخاص على
البيع كما قال ان البيع ما يباع الا ما هو مقصوده والشرع ما شرع الا ما هو مكنى ومقصودهما من الحكم ليس
ما هو باصلهما بل اوصافهما الى اصطلاح الشارع بل هو بطلان التقديم من جهة اخرى وهو عدم بوليته المبيع
القديم ان عرف اصطلاح الشارع وادفعا القيد عليه يكون هو المرجع لكن لا من جهة تقديمه على اصلها
بل من جهة بغيرها كما اذا ادفع على اصطلاح طائفة اخرى انتمى قال جبر العدا في انما يرضى وقدر ان
بالاعراض عن غير تقديمه الحقيقة الشرعية على القرب واللفظ لا بتقديمه في القرب تقديمه على القرب
ولهذا عدل بعض من اخرج الاستحسان في تلك المناظرة الى اخرى وهي الرجوع الى القرب العام وانما هو مقتضى
ما يعرف خاصه كمنع غيره من كل انتم في بل هو على ذلك هذا يختلف بحسب البلد والاختلاف في الزمان والاختلاف
قال وهو في غاية الجور الا ان كان جبر القرب لعل ما افقدوا الكل من العدا في ذلك من انما عدا وان افقدوا
ان مرادهم من تلك المناظرة انما هو من حيث لا يرد من البنايين خفية عن غيرهم واختلاف في البيع والحكم في الرجوع
التيما في مع غيرها من وجوه ما قد افصح ما ذكره ولا يمنع معارضه فيها لا يمكن الرجوع الى غيره وعدم
ارادتهم انجاب تلك المناظرة الى هذه الصورة مما يقع بغيره وجهه الصواب غير ذلك لا في تقديم الحقيقة
الشرعية حيث علمت على العرفية واللعوية اذا اختلفت فان الظاهر المقصود عند ايرادها في بعض ما يهاجروا
اولا حد الضرر المتولد له لئلا يرد كما عدا التمهيد الثاني في تلك المعادلة التي قلت والحقيقة في المقام
حيث يكسب ان تقارب عن المراءى ويرفع الاحمال عن المناظرة المذكورة هؤلاء الاجزاء اعطاهم دينا عن ذلك كما
الاول ان اللفظ لا يبين متنا عند جبره معنى القربية الا اذا اخل معناه العدا والقرب والشرع ولو فسد
شئ منها بان كان المقطع مشترك بين اثنين معنى جبره قويا لاحمال ولا ينفع الا بالقرينة المعينة الثانية ان
الحقيقة المقوية والقرب والشرعية عدا عما كان واضحا لعدا والقرب العام والشرع فان كان واضحا
اللفظ يكون حقيقة لغوية لا عرفية وان كان استلحا القرب لم يعنون الحقيقة فما كان واضحا لعدا والقرب فهو حقيقة
عرفية وان استعمل اللفظ المشترك لفظا معنونا الحقيقة وبالمجمل خلاف الحقيقة في تلك المناظرة الى اختلاف
الواضع لا المستعملين ويتحقق الوضع القرب العام بغير الحجة القوية والشرع في جبر القرب وهكذا فعل هذا التثبت

لفظ الواحد في اصطلاح واحد معينا غير لغوي شرعي بل لفظي بمعنى المطلق الا واحد فيجعل عند الاطلاق
 عليه لا يعمز ولكن لا يكون معنى واحدا المستويا الواضع واحد لا غير مع ذلك يظهر ان قول الشرح
 شبه انفتحت صالحة وعقله فان الاتفاق في فرع التعبد وقد عرفت ان اللفظ الواحد لا يكون الا احدا فاشبه
 الثالث الحكم بقديم الشرع على لغة في لغة وعلى اللغوية على التزام ثبوت الحقيقة لفرعية العامة مثلا
 هي المعنى لغة في لغة في اللغة والشرعية في اللغة لغة في لغة في اللغة وهو غير مسلم الا في
 الحقيقة العامة فان القواعد حصولها بالاعتدال في التبعين المستلزم للموافاق الاخر فالعالم كون الوضع
 بالقبول وهو لا ينفصل عن الخبر بل يمكن حصوله مع بقاء السابق حقيقة حتى هذا يمكن ان يكون اللفظ
 مشركا بين معنى غير عام واضمن وشرعي او لغوي وغيره وفي مثل ذلك ينبغي الحكم بالاجمال لا بتقديم ما
 حكوا بغيره واطلاق كلامهم مساعده ومثبتة على الغالب وعقله عن الصورة المذكورة الزاين ما يقرر
 من التمهيد وكون الحكم بقديم الشرع على اللغة الخاص للبيان لا وجه له بل التحصيل العكسي لان الحكم بكل
 ذي صطلح ان يتكلم على اصطلاحه والظاهر ان هذا الغرض غير ما من ضابط الاصطلاح لانه منبه على الغالب
 على ثبوت اصطلحها ولو كان لاحد فاما اصطلاح بان كان معلوما عند الامر وعنده ذلك المصطلح
 بلا اشكال والا فان سلم الامر ما رعا صالحا اصطلاح من قصد مسد الباع لان الشرع لا يحصل على شيء
 معين فان انما فاعل على فصول قاعدة الشائع والقول بانه اطلاق في محل اطلاق كل على المعنى الشرع
 وان لم يجر ذلك ليرتب في الاشارة على الدولة ومثله غير في الشرع كافي الوضعية في حصول لفظ لغة في لغة
 والبيئي موقوفها حاشا فما شاعرها شرعية خاصة مدفوعة بان الحكم المذكور مع انه موقوف ومستند ضعيف ليس
 من باب كشف ما لا يتكلم به بل كان هو محل كل من اجل هو حكم جعلي جعله الشارع من غير ان يطره عليه التمسك الحاشا
 انه لو لم يكن اصطلاح خاص اصطلاح شرعي فان كان هناك اصطلاح شرعي فالظاهر انه لا اشكال في عدم العمل
 عليه لان فاعله تقديم الحقيقة الشرعية على اللغوية والفرعية العامة وعجزها انما هي النسبة الى كلام الشارع
 لا مطلقا هو باخر وهذا هو الشرع على نص في احد غير التمهيد بقديمها ولعل وغيره نظر في محل عموما القواعد
 فانه وان لم يكن اصطلاح شرعي بل كان هناك معنى غير عام ولغوي فلا ينبغي التمسك بتقديم الفرع العام على
 اللغة لان مبدأ العمل بين القول لا وجه العمل عليه ولهذا انفق الكل على ان الخطا في الشرع الذي قبل صدوره
 تحقق فيه معنى لغوي وغير عام تقديم تقديم الفرع على اللغة وان كان في تقديم الفرع على اللغة في
 غير هذه الصورة وهو ما اذا استمكن في تحقق الخطا في لغة غير حكم الخطا في شرعي فيه ثم ان ما خرج بعضهم
 من اختصاص الباع بالمدلول الخطا في اللغة والتحقق عند غير جديده اذا كان الفرع لا لغة في لغة مثلا عليه التزاما
 وعاقب البيع عليه وحصل التزم فيه عليها على قول هذا اللفظ بحسب عرف طائفة فلا وجه لعدم دخوله ولما
 لو لم الوجه في فقدان ذلك لانه لغة في لغة فلا يدخل في اعم التسليم بدخل المحظوظ ان الامكنة والاشياء يختلفت
 الفاعل وفيه لم يجر فيها تدخل شيء في البيع في اصطلاح احد كان دون غيره وانما اصطلاح الباع والمشتري فلا بد
 من اتفاقهما على عرف معين والاصل من بيع كذا انما يوافقا دخل الشرح والابدية والاشياء في الاشكال في دخولها
 عند الثاني عرفها لغوي وكذا الشأن كان حايلا لدخل وان كان يعرف كان المرجع الفرع فان عند يجرى انما في البيع
 دخل والا فلا يدخل في ذلك باختلاف الباع والارضا واقعا انما انما في الشرح في مجال وله ناعه لفظ الكو

شأنا لغيره لا يخرج قرن من غيرهم والشهادة في ذلك قال وأما ان البنية العن من الكرم في القلوع والقرى والاعلام فلو كان
 الكرم بلفظ البنية دخل فيه الشجر والارض فقلت وبشر على أيهما ان سويج البنية انما بلفظ الكرم والملاق لفظ الكرم
 والاراة البنية فكيف يقال بنية اول البنية فائدة الابع قرنه عن غيره وهو على ما بينهما مماثلة في كيفية دخول الشجر
 والارض فيه فذكر ان ما يقع داخل فيها الارض والابن من الجدران عن غيرها والاعلى والاسفل المقتضى
 العن بنية لان بنية تويج يمكن ان يكون الاعلى مستقلا بما يشهد به القادح في حقه مثل ان يكون الارض
 منفردة كبيت مكة فلا يدخل الاعلى يدخل الابواب المصنوعة والاغلاق في المصنوعة فيجوز ان الارض انما يدخل بها
 وكذا الاخشاب المستعملة في البناء والاولاد المتبنة منه والتم التنبية في الابنية على جملتها فيجوز انما
 في دخول ذلك كله في بيع الدار ففرض العرف كونهما من اجزاء الدار وتوابعها واما افتها ومنه يظهر دخول الحمام
 في دارها مع دخولها وارضها وبشر في دخولها فلفظ الدار وسائر ما في البيت في القلوع عند الصلوة
 عينا من خر وجرها من اسم الدار حقيقة ومن هنا فوجب الدار في كل الجزء من الاعلاق المحكومة بدخولها ودخولها
 اشبه وهو بمنزلة كثير من الاشياء وهو كذا لان بنية الدار بغير كفاية الاغفال وبهذه كما يدخل العقول
 مثلها في النهر والاراء الدار كاي المصنوعة او ابواب مصنوعة ولا يغفل في شغلها بالابواب ودخولها اي بغير ذلك
 الرعي المصنوعة على الشجر كثير من الاشياء لانها ليست من الدار بل من الارض ودخولها وبغير ذلك الابع
 الشجر او سائر القران وارضه ودخولها ولو كان في الدار دخل او شجر لم يدخل شيء منها في البيع على ما صرح به كثير
 الاشياء الابع كماله الغاية والشرع يخرجها عن اسم الدار حقيقة فلا كله ان يدخل بحقوقها فان قال ببيع
 بعك الدار والارض بحقوقها فيلزم دخول كل شيء من الدار في البيع لانها لا تغفل بحقوقها والبيع من غير
 الدار في بيعها ولهذا اختار جماعة من العلماء عدم التمثيل في فائمه ولا ارى هذا شيئا لو قال وماذا ارضه
 حاشا لها وما سألته لودعها من الدار كما لو قال ما اغلقت عليه بابها وما اشتمك عليه ويحوز ذلك لوانع واما
 او دارا وبها شجر انما ليع سببا ان الدار وبها شجر فكل حيث يدخل فيها واستثنى غلها معينة او شجره
 او اشترى غلها معينة او شجره كل من مالها كما حادثة فيخرج الارض ملكة الاولين ولم يدخل الارض في البيع في الدار
 لا اشكال ولا خلاف لكن يستحق صاحب الغل او الشجر من غلها ما يوقوف عليه لا يستقل بالغل والحق في
 وغرنها فله الميراث والدخول اليها وسبقها وبيعها فمرفوعة او وضعها في ملكا لا لغل الدار والحق في يد
 جودها من الارض الهوى عرفها في الارض ليس ملك الارض منفعة عن شيء من ذلك لا لعل في الارض بها
 بغير العرق وليس ملك الغل والشجر الاستغناء من الارض ما يخرج عن غلها منها من الزرع فتمها والافان غلها
 زيادة على العتافي اشائها فذلك مع اخذها اليه وقبضه من غلها من الغل في الدار فله الميراث في الدار
 ولا يفتها الشجر من الناس منها الخطب والوقوف ودخولها لا ليعاقب الغل في بيعها كما لو طبع لوانع واما وبها
 فكل اشجار كان الحكم كذا لا يدخل شيء منها مع الاطلاق في الدار بل في بيع الدار وان قال بحقوقها او بملك
 الاعلى قول الشجر فيما لو قال بحقوقها كما عرفت سابقا وكذا لو كان فيها اى الارض منع لا يدخل في البيع الا اذا
 دل على دخوله سواء كانت له اصول مستقلة كما لا بد من ان يكون كالحظ والشجر والغل في بعض المبالغة
 عند المصنف للمعاصرة وبها خلافا للمطوح في الاول خلاف في البركة في الميراث بانه منع كمن يبيع في الارض

بجصد أي إلى وان تمخصا بحسب العرف والمعاذ له لكن القبان الواسع والمنوع مختص بها إذ علم بان الأرض التي اشتد لها بها
دفع كما هو اتفاق فأن يخرج كونه من قبيل شرط النافع عليه لبقاء عدان أو صريح بغيرها ثم ثبت ذلك ما لا ينفك
بذلك لا يوجب عليها البقية بل يكون بمنزلة إنبها بها وبنين الصنع وإنبها بموضع وجبت الصنع ثم وتولاهم تحولا
مطلقا فلا يوجبها أي ملهاها بل وتطلع الذكوة فيه ليحرق وطمها الجوع ما لم يوجبها ذكوة غير تلك كما يأتي فهو للبنا
على الأصل لا لشبه الأصل بل لإجماع الفقهاء كما في قول وإجماع المسلمين عليه لا من شد من إنبها ثم كما في ذلك ولأنهم
اسم الخلاء لا يثبت له وله ولقولنا أي بقية من نافع غلا مؤثرا فتمت للبنا لا أن يشترط المشي إلى عزه ذلك من الأصل
وقال ابن خنزة وهو حجة لا أن خلق نفع الأصل وقد بدأ الأصل الكثرة كان التمر للبنا إلا أن يشترط المشي وإن
لم يبد وصلاحها كان التمر للبنا إلا أن يشترط المشي وفيه ما عرفت من أن الأصل على خلافه ويجب على المشي بقية
أي لشرف الفعل نظر إلى فهم العرف من ذلك كما عرفت في التزويج وما ذكرناه هو اتفاقنا من إنبها وإن أحسن أن يكون المراد
وجوب البقية إنما هو بقاء ما دل العرف عليه بحيث يجب التزويج في الأصل لكن الأصل لا يبعد من ظاهرها جتماع
أن المقصود سيد كذا ذلك كذا أي مرة لعل أو شجر بعد ما كان للبنا بقية على الأصل ولا يوجبها إلى العادة وإن
نافع غلا ولم يكن مؤثرا أي للمشي على المشي كذا ولتف وعلى الظاهر لا يجب كذا هنا وظل الإجماع كذا هو غيره
جميع موثقة مضائق إلى الأصل المقتضية لبقاء العرف عندنا ونافعا لا كذا في محلها غير مبيح لا معصية هنا بالمشي
وعلى أن يتحقق بعض على القاعدة المقتضية لبقاء الملك للبنا بعد وعندها تنقل إلى المشي إذا انعقد تأ الأصل دفع
على الأصول وهي معناه للمؤثر ولو انقل الفعل غير النافع فالعرف للثاقل سواء كانت مؤثرة أو لا تكون وسواء انتقلت
الفعل بعقل معناه كونه الجارة وموضع التزويج أو بغير عرض كذا الحيز وبها من الوقت والوجهين وغيرهما على
بين الأصل على خلافه حيزه كما قيل ولا يابا أي تباير يحصل بما قد متنا وبنا لو كانت تنققت كلها من قبيلها
فابوئها الموضع الذي يقع في بعض الأعيان وهو أو البنا بغير بعض الأعيان ولا يثبت تحول الفعل بلا خلاف في هذا الحكم
ولا يوجب عدم التباير في حيزه التزويج التباير لشيء في غير الفعل من سائر أنواع الصنع على ما عرفت بوجاهة بل يظهر من
كلام ابن جرس حيث قل كلام التخلي في غير مقام ولا كذا لم يوجب كذا على ذلك أنه لا خلاف بيننا في ذلك وعلى
هذا نظرنا لثبات أن من جاز لا اعتبا عندنا بما لنا إلا أن الفعل انقضاء إنبها على الأصل على موضع التزويج والوقوع
وهو الفعل يقع في غيره من حيث التزويج على الأصل من كونه للبنا في غيره فإجماعنا فإجماعنا على كمال خلافنا لجمع
فذهبوا إلى أن حكم الفعل لم يجد لهم دليل الإمان في كل من عدم القول بالفصل وهو كما ترى وفي جميع ذلك كذا للبنا
بقية العرف حتى يطلع أن أخذها وليس المشي رأيا لها على فصل فدمشاق أن الحكم عام إذا كانت القوة لغير
الفعل فذهبوا من سواء كانت مؤثرا في كمال لفظن والتزويج ولو يكن في كمال بل لو كانت باذنه كذا لثبت غيره إلا أن
يشترطها كذا كذا يثبت حكمه لا خلاف على جملة الشرح كما بواسته وكذا أن كان المقتضون في غير ذلك فهو
سواء أفتق أو لم يفتق لأن كان جنبا لهذه الأحكام هو التزويج من كمال من من خص الحكم بالفصل وهو الأقرب للاب
وعندنا لا يخرج عنه من نفسنا وإجماعنا منزع الأول والأول في التزويج غير كذا في المؤثر للبنا ولا في التزويج بل لا خلاف بيننا
كما ظهر من بعضنا في ذلك فدمشاق من التصريح بالإجماع على أن المؤثر للبنا وغيره لشيء في كل حكمه والتزويج
محتمل أن يدل على سقوط الإجماع ولا خلاف على أن يفتق الحكم على وصفنا لثبات التزويج بالعلين فإنا نصل ترتيب
عليه حكمه وينبغي حيث ينبغي ولا يوجب خلاف الجارة لا يوجب في ذلك كذا قد أثر بعض ملهاه وفي بعض

ادعى خلافه معتقده ان يرضاه ولو يغير المايه خلافا لما اعرك من الفرق بين المقيمين وغيرهم على ما كان
 على خلافها فكلما اوعى الموتر واحد وعين الموتر لا خلا ولا جرح وجهه وانما قد عناه الثاني فلهذا
 سنا بقا ان يرضى بتبعية الفرض على الاصول ويرجع فيها الى ملة التدقيق الى العرت والعادة في نوع تلك الفرض للعادة
 المعتبرة في كل شيء ثبتت في الشئ فيه هذا يرجع الى العرت والعادة وان كان جرحا في شيء فان العرت والفرض
 اجتنابا ومنه حتى يصل الحرف الى الفرض فخر من اى يقبل قبل فخر كما ان المقيمين يرضون على بلوغه وما كان
 لا يرضون في العادة لا ارضى فكل مقيمه على بلوغه وهذا في نوعه مع اتفاق غايه الفرض بحيث ما كان وما كانا ولو اضر
 على ما علق به الماوي يحمل الحمل على ان لا يرضى ان يرضى على الاصل عليه الا ان لا يرضى وجوب المقيمين على الاصل
 الموتر على الماوي الذي يرضى على الماوي في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 مقيمه انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 ماله فان كان السقي يعتبر له العمل والاول بالثاني فحينئذ يرضى على العمل لكن لا يرضى على العمل فان خلافا
 الى العمل الفرض هذا وتفصيل الكلام في المقام هو انه انما هو في العرت دون العرت والعكس والخلاف وانما في الشيء وعمل
 فانما هو ان يكون الشيء مقيمه على العمل او انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 كان الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 لكن انما لا يرضى لغيره من ماله الا انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 فضايع عمله الفرض وان كان الرابع رجحنا مصلته في المقام كالمصلحة في العمل لا يرضى على العمل الا انما هو في الاصل
 هو الذي دخل الفرض على ماله في العمل لا يرضى على العمل الا انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 حقيقه فيقدم على الرابع كالمصلحة في العمل لا يرضى على العمل الا انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 الاول ولو عنيها في عقد واحد عني مقدمها في العقدان ويجعل في العقدان المقيمين كما قبل العمل ومقدمها في
 لاورها وجهه نظر لور العمل مقدمها في العقدان ويجعل في العقدان المقيمين كما قبل العمل ومقدمها في
 قدم مصلته في العقدان ويجعل في العقدان المقيمين كما قبل العمل ومقدمها في
 كالسنة الفرض الرابع انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 الفرض السقط في اثره انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 تعين له الارش ولو لم يكن له الا انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 الجهاد وان سقطه في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 يبينها ان صبح في العقدان انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 الحكم المذكور على الدفاع وعرضه في ذلك على فرض تسليمها معارضتها في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 للرجوع الى العمل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 شيئا الشاغل للحرف الغير وعرضه في ذلك على فرض تسليمها معارضتها في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 حلا لا خراجا في العمل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 في حرق في العمل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل
 الانتصاف وهو الوجه في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل انما هو في الاصل

فصل اول در بیان احوال و حال

الاطلاق خلافا للاسكان في العلامة في لفظ سكر في الاراض خفية والاطلاق انما كان المحل من اوله مستكما
 في عدم جواز الرد فيه انما لو كان على معطوئه بغيره من الشئ والوجه من ظاهره انما بالاطلاق
 الصلح المقتضى بالاسقاط الموطى بتلاوة الغيبة وماذا بالاصل لرفع القدر وفي الجواز انما كان من المولى انما
 واختصاص المقتضى بحكم الغلبة والتباعد وظهر في الوجوب كونها ام ولد ولولها ما فاسد منها
 وهذا ما ذكر في جواز الرد كما هو مضافا بمقتضى التصور المستبعد في المسئلة والاجاعات المحركة للخصم
 اكثر الاحتياج ودعوى الاختصاص فيها انما كان المحل من المولى معونة ما في كلام الاصحاب من المدة بين الاحتياج
 وعجزه وتباعد جواز الرد على الدعوى لكونه وجوب الرد ما في التصور لما اشاد بالقبول لا في الجواهر
 من انه وانما مثل بعضها على الامر بالرد في مقام قوم الخطر العلوية علم رد الغيبة انما يعرف في بعض
 المرات اختصارا على خصوص الموطى شاهد جلالها معروفة على الفرق في رد الخلف من المولى بين المتصرف فيه
 بوطى وعجزه لفظ البيع الا انه قد يناقش في ما ذكره دام ظل بان الامر في مقام قوم الخطر من معلوم الاصل سلمة اطلاق
 قوله في غير ما جعل على من يرضى التقييد وهو غير محقق بعد ظهور الامر بوجوب جعل الاطلاق في مائة على مائة
 ظهور الامر من ظاهره وحمله على الاذن لبيان في من جعل الامر في مائة على مائة في الاطلاق في كل ما ذكر
 في محله ان التقييد وانما من الجواز سيما في مثل هذا الجواز القيد والتقييد لغيره بل انما هو شرط في الاحتياج
 ان يثبت عندنا ما خرج فقيد غير موقوف على بيع ام الولد والاصل في رد الغيبة مع ان الوجوب في التصور على
 به الذي جعله غير موقوف على بيع ام الولد والاصل في رد الغيبة مع ان الوجوب في التصور على
 لا شرط الرد فيها بمقتضى رد الجمل بيان صورة ما بين ضمان البضيع على الشئ من الغيبة وانما الغيبة لان يدعي
 ظهور التصور في الاشارة الى رد وهو جليل ضل في مائة مائة من مائة مائة في رد الغيبة على الشئ من الغيبة لان يدعي
 في الواجب انما ما انما به في مائة مائة بالوطى خاصة في رد الغيبة وانما الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 واقلها في الاشارة الى رد الغيبة فانما الاشارة الى رد الغيبة وانما الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 اول ما يقع من التصور فانما الاشارة الى رد الغيبة وانما الاشارة الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 المحل انما يرد انما الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة الى رد الغيبة وانما الاشارة الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 عند هذه القواعد لفظه من انما الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة الى رد الغيبة وانما الاشارة الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 انما حال الملك لا يشترط بغيره في رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة الى رد الغيبة وانما الاشارة الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 ولا يوجب انما الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة الى رد الغيبة وانما الاشارة الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 من كان محل الموطى خارجا عن القدر والاسقاط فانما الاطلاق وانما الاطلاق لان يدعي ظهور التصور في الاشارة الى رد الغيبة وانما الاشارة الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 معها نصف عشر قيمتها كما لو لم يكن اقل عليه لان وغرر بجانحه الى ان كان كلام اكثر الاحتياج الاطلاق
 التصور والاعراج او الغيبة على الجمل لما رآه عند الملك من الغيبة في رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة الى رد الغيبة وانما الاشارة الى رد الغيبة لان يدعي ظهور التصور في الاشارة
 بره ما يرد عشر قيمتها او التفصيل بين الرد الغيبة انما كانت وكما وصفه فانما كانت شيئا كما عليه سكر في الواجب ونقص
 الاجل في سكره على عدم الكثرة مقتضى وجب اخر من الماشاخر من اسئل الى ان اطلاق الاحتياج ككلام الاحتياج
 مضمون الى التقييد بحكم الغلبة لعلنا في رد الغيبة بالوطى بالرد بناء على انه مقتضى انما بالاشارة او بغيره لان الغيبة
 من خارج في غاية التبدل وانما العزم في الغيبة لا في الجواهر بان مقتضى ذلك شيئا بعد الاشارة الى ما هو لفظا

کتابخانه

شروع استماعی فی الفصیح علی معنی کما یضرب فی أصل الخلافه فزاد و یفصح فی الجواب ان الذی ذاک الصریح علی ما یتهم
اور علی الحدیث قد یحقق النقضان علی الملقه الاصله ولا غیب ان ذاک فی الحضور المحجوب فاما من یزید فی
المالیه وقالوا فالایحاح فبقیه المقتضا فانحد یقتضا المالیه حتی یخرج عنده هو المقتضی المحجوب المذکور من یزید
فی المالیه وبقیه منع مع حکم الغیض فانه ان لم یقتض المقتضی فاما ان الله عدم الزیاده للمالیه فیها و هو زیاده
فیہ والایحاح انما لیدر هنا هو لمقابل الذی کان یظهر من بعض انصار و یقتضیه القواعد و یمنع الغلام انما التنازل
فان یحصل علی الذی هو الموجب لیلایار اتین و تارة یجوز التیزید وهو لوجب لیلایار القطر مع الشرط انما یجب
لما لیس هذا هو الموجب لیلایار القیاب فان المراد یقتضا المالیه مع سوله کان سببه نقصان الغیر انما لا یزید
کان سببا لمراد التیزید و هی لیس جزم من البیع کان یضعف عن حکم فیمیز الجبوت من الاضاحاجا و مالور بان القیاب
لا یضمن الغیر التوسیة ولا کل المال فان نقصه نقص جزم من البیع و لذلک یجب عدم بین الارش والزیاده
انما فقط و اما الارش فلا ینشأ اعطای البایع بعض المبیع فلیست بین البیاع و البیاع و اما زیاده فلیست بین البیاع
ولا یجوز المقتضی المبیع کان هو لیلایار التیزید و لا یقتضیه القواعد و لا یمنع من البیاع و اما زیاده فلیست بین البیاع
البایع لا یجوز انما یقول لا یصلی الفیض المبیع فلیست بین البیاع و البیاع و اما زیاده فلیست بین البیاع
المناط فی الذی و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
عند ارتفاع الشئ و زیاده قیمته عند طافه فلیست بین البیاع و البیاع و اما زیاده فلیست بین البیاع
عرفت من ان المناط هو القاطن ان الغایب یزید و انما الغیر و لا یجوز جزم من البیاع و اما کان التیزید
بالاشیاء فلیست بین البیاع و البیاع و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
او من البیاع و یضمن البیاع یجب لیلایار التیزید و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
کما فی الحواجی انما لیلایار و لعل ان ذاک عدل انما لیلایار القواعد و یمنع من البیاع و اما زیاده فلیست بین البیاع
بالتیفرع عن البیاع فی البیاع و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
الانما لیلایار و انما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
الذی یقتضی الصیانه فلیست بین البیاع و البیاع و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
فلیست بین البیاع و البیاع و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
نقص الحقیقه انما لیلایار و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
و من البیاع و لعل ان ذاک عدل انما لیلایار القواعد و یمنع من البیاع و اما زیاده فلیست بین البیاع
عیا فی البیاع و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
وهو الوصیه انما لیلایار و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
لملایار فاما ان شون من البیاع فلیست بین البیاع و البیاع و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
او بن یزید کان یجب ینبش بر التیزید و لعل ان ذاک عدل انما لیلایار القواعد و یمنع من البیاع و اما زیاده فلیست بین البیاع
ظا علی حواض و یضمن البیاع یجب لیلایار التیزید و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
و زیاده التیزید و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر
یقال بان ما علی ذاک فلیست بین البیاع و البیاع و اما عاقله انما من ان یزید و غیر هذا المظاہر سلبه و یقتضی للقتل و استثناء الغیر و تابع القدر

لان القدر غير الخيال والمشتد الى القبطا مقتضى بعد ولا ان يكون ما كان موجبا للغير نوعه ووجه الخيال
 فخلصت بغيره لانه اذا اخبر به شيئا كان له شيئا اخر بعد ذلك لا اشكال وان كان
 في ان صفات الصفات كمرجع الزمان عن مجرد الطبيعة مستمرا كان كل واحد ولو باعتبار المعنى هو ما هو لا انما
 ولو كونه هو وما لا يكون ولو هو ما لا يجد من الزمان والغير هو ما لا يكون والغير هو ما لا يكون
 والحول والوقوف والسبل والتميزت وكونه غيبا والغير غيبا وكلما غيبا واكثر فاما الصفات في الوصف الذي
 هو عينه المعامل والمسمى العالم في هذا عن كونه الاجماع على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 عليها استمر في التعلق الزمان والقصا هو ما لا يقع واستمر في الزمان والغير يكون الزمان على ان يكون
 يكون في الزمان كما ان جميع الفوق والوقوف بالغير على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 والوقوف بالغير على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 عليه شعر الزمان هو ما لا يكون على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 السبل هو ما لا يكون على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 يكون الكبر على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 يكون حيا عنه وكما لا يحسن ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 التي ان لا يكون على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 مع ذلك على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 وكما لا يحسن ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 اشكال ومن التهور لا يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 ذلك فاما ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 ما يحسن ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 فهو من حقيقة من الامور في ذلك ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 يشترطه المشقة على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 الحق ومن ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 الطبع وكون الامور في ذلك ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 بنده منها وهذا ما لا يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 ولا يصح ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 منها عند مضاف الى الاجماع الحق في ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 اخصوا من طريق طاعة والمخاض ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 لا ضرر الا ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 وهذا مع ما لا يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين
 العلامة على ان يكون مع ما بعده الى السبل غيبا عن عين

في
 في
 في

في
 في
 في

آخره من ركونها غايه عن قدامه بعد الانحياز فعل الطائفة بوجودها في كسبها بغيرها وندعو عدم الدليل على حقها
 ولو كانت كذلك لكانت على سائرهم حجة لها وجوب حفظ كتبهم والتبليغ فيها لاحتمال تصور فيها على زيادة فوائد
 بعض الشهود الطائفة عن الدليل في كتبها بانها ان الامم كانت او ايات الضعيفة التي هي طرف في الامم
 لما ازل على وجوب تلفها وعدم الرجوع اليها فلهذا لان القاعدة المستفادة من قولنا بانها كما فاسونينها
 فنهجوا انقصوا حجة لها كما انقصوا بناتنا منهم الا انهم جئنا عنها في تلك المباد كما ازل على وجوب تلفها وعدم
 جواز الرجوع اليها ومن الشافعي وطلبه العلوي عن احمد بن حنبل استرعى سائها فامسكها ثلثة ايام ثم ردناها فقال
 ان كان في تلك الثلثة الايام شرب لبنها او شربها ثلثة امداد من الطعام وان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء
 ودلالة محمد بن عمر بن ابي حنيفة بانها مستقلة القيمة قال ان نصرنا او لم نصرنا فانه متعلق من انفسهم مصرنا لصل
 النظام فينا من هذا وهو صفا ما عايناهم فاعلموا انهم من انفسهم يظهر ذلك في حديثه بن ابي حنيفة بين الرد ولا صلا
 مضاعفا الى ما مضى من كافي لربنا من حكمي الخلاف والميل الى المانع ومجيب لها وعمولا ضرر ولا ضرر ولا اضرار في اقسام
 اجبا كما حكمه اهل البيت الا في المواضع وهو قوله مضاعفا الى الاصل فاندفع الضرر بلجبا مع اقله لا مع اقصاه
 هنا بعد ذلك صدر العيب عن افراسها وان جعلها الشافعي على ما حكمه عن عيبها وانهم بعض طبع عن افراسها
 الا ان لا يكون فاعلموا انهم اهل البيت من العيوب لو كان المذهب حجة بان يكون للز في الاخر كما عايناه
 ليعرف ذلك المحقق في الارض فيمكن ذلك في بعض جهته ليعلم انهم اهل البيت من العيوب الا في المواضع نظر ان كان
 مستند اليها بما لا يثبت دل على نفي الضرر بلطريقا صفة كما يظهر من بعض الاجلة والاكما هو لا قوى فالحجة ما اخذناه
 مام طلة وكيف كان به معان انكار ردنا لبنها الموقوف الى العقد ولا زحاما كافي والباقي ما عايناه من ربح
 الا في ذلك وبلا خلاف كما عرفت في التور ولا ينافي ذلك ما عايناه من البائع من جعل يد اللبث مع وجوده محل علة
 وان لا يفي ان من غلبت ايامه وده فخط مدته وضاعا فخط مدته حسبه الى الاصل كما ورد وصاعا من بولنا من ونبه
 الى من لربنا فاننا لا نقول ان ثلثتها كلها مشتملة على يد اللبث لكن في بعض الاجل وان بعضي بعضها من ربحه من
 الغريب صافي من بعض الاجل في كما به جعل ما عايناه من المالك صافيا للاجتماع المزمور وما عايناه من المطبوع فينا زاده
 ان كان با ويا لم يجز البائع عليه فقد جعل ما عايناه ان كان قد شرب كما ان شان اللبث في ذلك الباقي لا يجز ويجز الا في
 الا ان الاصل جعله هنا لئلا يجعل المشتمل على يد كما افعل شيئا بعد ما عايناه من العرفان الذي له الجواز ولا
 بجرحه وان له اخذنا ان كان التور والبر فان صدق فقيمه وان بلغت فيها الشاة وممن يفهم ما في كلام بعض الاجل
 من ان الشافعي هنا في العقد خاصة وفعل ذلك وهذه تلك نقل الصمد عن ابي حنيفة بعد قوله او فقيمه مع التمسك والتمسكا
 ذلك منه وصح ما فقيمه وجوده من الرجوع الى العوض في كل لغيره بعد ان انقل عنها الى الصافي من
 ان الباع كما سبقت في العقد لا يملك الا لا يستجيب بعد اطلاق النقص الى ردائه الى الخالف القواعد وعلى كسب
 حال فلا اجتماع في الرجوع في حصة ان انفسه ان انفسه القواعد كما صا حشيان لئلا يجرى المبيع رد كما رد المصرا
 المصرا لئلا يمسق الضعفة والافلا في صافي مع اقله فخر فيها له كما جاز بها بالثقة الى ذلك محل على الصافي
 من طبعه من الضاع عوصا فظهر ما ذكره ضعف القول بتم الضاع عوصا عند ان كان موجودا او دعه وبان للبا
 عدم قبوله والمطالبة بالاعمال هذا كما ذكرنا ان با فيا اما قولنا ونعذر بعضنا فيها ان كان انفسه في يده المالك
 عند احواله في جعله عند الدفع في وجهه وان ان على وجهه في المبيع مع المتعلق على الاشياء من ما عايناه في الاصل

[illegible]

ويعتبر على طريقتين من جهة الله لا خيرا او فقولا خصوصا ما دل على سقوطه بعبودته العلم بالموضوع والحكم بالحق والحكم
فقط والماضون المحل بالموضوع كما صاحبنا علم الضرورة فلا يدل على سقوطه وكما مرثا البيان في العين والماضون
خيرا العيب مع عدم العلم بالعيب فخذ عرفنا تلبس على القاعة وانما العيب فيها التسلو والاند في ما هو غير ليطر
في حصول العلم بالضرورة فذكره لعلنا في كل يوم كما هو الحق والماضون لا لا يطر ذلك كما لا يطر على العلم بفساد
الحلها بعضهم عن بعض بل يكفي فقصنا الجميع على ذلك مع مسائلنا التي في بقية بعض اوج زيادة بعض على
بعض ثم لو نقصنا الحلين القائدين فداونا في حق صاونا الاولى ثم نقصنا الرابعة حوصا وبنا الثانية
ففي حصول الضرورة في شكل او شكل منها لو فداونا الثانية على الاولى ثم نقصنا الرابعة في حق صاونا الثانية وهل هذا
الحلها حيا الحيوان اوج ذلك لا يطر قط بالضرورة الا خيرا او غنيا مستقلا فذكره وتروا طوط على الحكم في الاول
عن الشيخ في ان الاجتماع على نبوت الخيا في الحيوان المشايخ ايام شرط له شرط وعاد لا دخل في ذلك بل قد استظهر
البقية المستأثرا في جواهرهم من الكليات لا خيارا من حيث الضرورة وانما هو خيرا الحيوان وخصوصية الضرورة
ح كد سقوط خيرا الحيوان باختيارها ومن هنا حكم العلامة في ارجاع ذكر الفرق بينها فاما في الفرق بين
مادة الضرورة وخيرا الحيوان على الاول فاما في الثاني في ثلثة الخيا وفي ثلثة الضرورة بعد ما وكذا على الثاني
ان ثلثة بعبودية هذا الخيا اذ يفسد بالاختلال به لكون خيرا الحيوان وكذا لا يطر بها لكونه في الاشياء والطر
القائدين في الوسطا لهما انهم في شئنا من كلام جماعة من اصحابنا في خياره مستقل وان له احكاما غير
احكام خيرا الحيوان وهو الاشياء او الظاهر عدم الحل بالضرورة وناق لنا من الاول ان من حوالا الجماعة في حكمية الخيا
الثلثة بغير ما من كونها بالثلاث او ضررها فانها ذلك على ثبوت الخيا ومط والثلثة وبعد فانها لا يغيرها
في الحكم المربور الاول في ولاية امره ورواين عمرنا اشتري صلا وهو بلحاظ ثلثة ايام اذ شاء استكملها وانما
وقتها وضاعا من غير ان يمتنع كونها بصفة السند ومعه لغيرها بصفة السند لا لا يفسد في حسن الحل
فانما في كل اشتري ساة فاستكملها ثلثة ايام ثم تدعها ساء ليقال الا لئلا ان يكون ثم للتعقيب مع مولاة فتم
استحقاق الخيا الثابت سلبا عن المعارض مع كون تدويرها بالثلاث لا اختيارا ثلثة وعاد على التجزئة خيرا منها وجب
الحا في اللمنة هذا كله انما ثلثة الضرورة لا اختيارا وانما اذا ثبت بالبيتة والافراد فكل دليل له الخيا
ذلك ولا يمتنع ذلك من الاشياء او لان وعلى الاول اقول وفاقا للحل في العلامة في ارجاع وجاعه كونه
بل لا شمر كما عن تلك الامايل من استحقاقها الخيا لانه بعد لم يثبت خو في شحج بل وجود النفس هو
الضرورة مع عدم المانع وانما على انما من حيث هو غير موجب بل هي موجبة لانها اذا لم يمتنع من انصاف
التي وجب نواتها الخيا فاذا انحصل انتفاعها بسبب الاشياء لم يمتنع من المعارض من كثير الرعي وعوه فبذلك
سبحانه فلا بد من الانجاس حتى يفيق النفس الخيا بعد وجوبها صا الذعان والادان فله النفس في الحال من ان
يتجرع على ان يكتشف الامر بالمال فليكون المردان استناده مشروطا بالاختيار ان يمتنع ان يقال ان الخيا
على خلاف القاعة فيفسد على المتيقن ان هو غير هذا الصورة والاصل لا يفاضل عموما بل كل اوله الذي في الضرورة
لكن ميدان القوم بوجهها التهم المرتجوة المحكية في في الاصل كصا من المزة مع فائد بالاعتبار وهو ان لا يعلية
في حيزه الا على القول بالشرط الاختيار خلافا لما عن الشيخ في ان والتمك في انكلا ارشاد اهل هذا وقد يخص من
في الجميع ما ذكرنا ان خيار الضرورة على القواعد ولله مستقل عن خيار الحيوان ولا ماله بل هو على الحب في نظاره

على العوارض التي هي من جنس فرعي من الثلاثة وما قبله وان الاختصاص المذكور لا يدل شرعا عليه بل هو على وجه
من الموصوفا العرفية فلا يثبت بالثلاثة ويثبت بالاقراء بالثلاثة من دون اجماع معها بالاعتبار وبذلك
يظهر تلك التفرقة بجملة من كل ان الاحاطة بقول هو على العوارض التي هي من جنس فرعي من الثلاثة وما قبله وان الاختصاص المذكور لا يدل شرعا عليه بل هو على وجه
ويثبت بالثلاثة في ان شاء فطما لما مضى من الاقله وفي الثاني ان لا يثبت في غير ذلك كانهما وقوف كما عن طريق
لكن واشكال كما في الاشياء وفي ذلك انتم الاجماع والا فاشكال في كونها بالثلاثة ولا يصح له بل هو في الحقيقة
كما في غيره من المسموفا كما عن جنس في الحدائق وعند هذا الاكثر كما في ان ياضل عليها الاجماع عن الشيء وهو المحذور
كالنصوص في الخبر منها البتة وان العارضا المتعد ما عن كونه والهيئة ومن التعريب بعد ما دفع في شرح الحقيقة
التي هي من الاختصاصات وانها من الشا اذا انكاد وجود الفرض الفاعل مع انها انما هي من غير من ذلك كلامه مع ذلك
في البقرة ان لا يشك في ان هذا هو ما في التعديل بالاجماع والاطلاق الا ان ذلك انما دفع عن ذلك ليس في الحقيقة
مع الا ان لا يثبت الى عدم القول بالفضل بينهما وبين الثالث خلافا للمعنى عن جميع الاختصاصات في الخبر عن غير
الشاة ولقد علمت عند هذا فطما بما خالف الاصل على مورد الاجماع وهو صنف بعد ما عرفت ولو صرح في ذلك
يثبت له الجواز مع اطلاق العقد وقفا لما علم من كونه وثريا لا الاستيعاب ويصح عكس ذلك في كونها على ما حكم في الجواز
على قولها في المرفوع في غير الثلاثة المتعد منه هو الخبر بتمامه عند اعتضاده بالثلاثة المتقوية في الجواز من المحقق
مسلما في الاصل واخصا من الصريح في التعريب في معتد بها وبذلك التبادر في مطلبها في غير مثلها في المرفوض منه
المتن ثم يجب قصد له في الخبر انما هو تحليل خيارا في الجواز على الحق هنا وقفا على الحقيقة الاستثنائية الجواهر
ان في بقية الخبر ان من جهة التام ليس ان لم يثبت لها الحكم القدرية لكن لا يخفى ما فيه بعد ما عرفت من ان
الخيار لا يجوز من غير ان يثبت له الحكم القدرية ليس له احكاما محصية لكن ينصرف عنه وكيف ما كان في الحقيقة انما يتبع
ولو من جهة التام ليس بالارباب لاننا نقا في وجهه ما هو في الحقيقة في التام ليس هو من جهة التام
من الخلق في حكمه في الخيار في التام لا في التام هو في الحقيقة ليس لها وعدمها كما يكون جازمه كقولنا
كما في بقية قوله في ان الاطلاق لا يجوز من غير ان يثبت له الحكم القدرية ليس له احكاما محصية لكن ينصرف عنه وكيف ما كان في الحقيقة انما يتبع
في الخبر انما لا يجوز من غير ان يثبت له الحكم القدرية ليس له احكاما محصية لكن ينصرف عنه وكيف ما كان في الحقيقة انما يتبع
ان لم يثبت له الحكم القدرية ليس له احكاما محصية لكن ينصرف عنه وكيف ما كان في الحقيقة انما يتبع
كما ان شاء هو في نفسه في ذلك ما انما في العلم بكون تلك تطلبا اذا لم يكن فضلا عينا ثم ان لم يثبت له الحكم
الذي هو ان شاء المتعدد فهل يخط الخيار والارض كما عن ذلك معللا باشتغال الارض بالموت ولا يشترط عدم الغيب
الا بل ينبغي انما اشكال من ان ذلك قد تقدم لنا وخيارا لتبين ما يقتضيه ان الاصل اعتبار وجود الغيب لا انما في
لعله لظهور الاختيار بين الارض والامساك في ذلك ومن ثم يمكن ان يقال ان الخيار انما هو في الغيب ودور العين انما
هو في اوجه حكمها في كل مقام من الارض لا في التام والقيمة ومن جهة التام لا في التام في عدم ما في قوله هنا
مع ما ذكره هو من ان الخيار في المبيع المذكور كما في الاخبار عن راسخ لا لعدم وجود الفرق بين الغائب والموجود
بعبث عنه في علمه بالثلاثة ليس له احكاما محصية كما في قوله في انما ذكره انما لا يدل على ان حدثا الغيب طالع من
الوجه غير الغيب بل من عند ان لا يثبت له وعلمه المذكور في الاخصا على موضع انوفاني وبان هذا العيب في هذا

الكثير فيه ما عرفت مضافا الى عموم ما دل على التضمن الالزامي وعرف من غير وجوب تخصيصه بل ولا بد من ذلك
 جميع ما ذكرناه من جهة على التضمن ان خبا الصفة به ليس له زمان مخصوص من زمان التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 المزبور ما دل على العكس وهو قولنا انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 المتيقن ان يكون من هذا القبيل على التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 الاتفاق على ذلك من حيث الحق الا انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 في حكمه انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 مقصود الاصل لشيء الا انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 ذلك غاية ما قيل انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 لعن الضم انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 سقط على القول بوقوع التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 لا دليل على سقوط التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 عن اشكال التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 المتضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 ان صارت زيادة الابن على الحد الذي كان معها لم يسقط التضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 ولو قلنا انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 كما شعرت انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 الثانية المتضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 الاحكام ان المتضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 المتضمن انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 يفتقر كونهما رتبة او انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 مانع من سلبه انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 في حال مرض او من جهة انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 مع العرف انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 ظاهرا لشرطية كونهما رتبة او انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 ظاهرا لشرطية كونهما رتبة او انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 في الشرطية لانه لا يستلزم الاصلية الظاهرة في ان عدم الوجود عند الخلق لا يترتب عليه انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 كما عرفت انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 الوصلية من انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
 من انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي

في ان التضمن
 في ان التضمن
 في ان التضمن

[illegible]

فيمنه الكبرية انما ياتي في التمسك بالادلة والقول الاول اقوى نظر الماعرف ومحو ذلك الشرط وان جعل
 الشرع في ذلك امر عرضي في الشيعة في انما عرضت عند اعند التابع لم يكن له ان يخلو خلاف كما في عمدة القس
 لان ذلك قد يمتثل ان يدعى بغيره بل يتصور وعرفها اذا جاء الاحتمال المزبور حصل التسليم شرط الجناحة
 هو تقدم الشيعة على العقد هنا المصنف لمصلحة الشان في الجناحة فيصير اصاله في عدم جواز ذمة التابع في سلب التعليم
 الظاهر انما العلم الحق سلبه في الغرض الا في ذلك بين صورة العلم بتابعها والحيل بتابع العقد او العكس
 او الجمل بتابعها وما يفي التماسا لا ينافي الحارث فيبقى يكون الجناحة في الصورة الاولى كما في قوله ايضا انه
 الموقوف في الصورة الثانية مدعى بان مرجعها استحق العقد وقد ذكر في محله ان الاستصحاب وان كان خاصا
 لا يعارض الدليل وان كان عامًا الا ان يكتفى بذلك بان الاستصحاب هنا ثبت الموضوع وهو تقدم الغيب
 في ما يعارض عموم دلالة الزعم خصوصاً في الجناحة وان هذا الزعم مستلزم لارض الاستصحاب مع العموم كما لا يخفى
 فالاولى ان يثبت ذلك بان من الامور المتبينة التي لا يجوز عليها في الاحكام الشرعية لان اقمنا من حيثها
 من قبل الاستصحاب الزعم من قبل الاحكام الشرعية الجذلة لا سلطة بغيرها بين المستصحب من الامور العادلية بل
 وهذا لا يخلو من الحق الصحيح بين الاحكام اما معناه فلا دليل عليه كافي المقام حيث ان تقدم الغيب عن
 فلا يرتب الحكم الشرعي الذي هو الجناحة ولا يتوقف ان ما ذهب اليه من كفاية الحق اليه من العلم بالاستصحاب
 بخلافه الخارج وعلما من الملائكة ينافي ذلك لا تدرى الا من بيننا في حجة الله انما يفتقر حكم لازم حتى يكون مقده
 عن مستصحب الجناحة من حيثها انما لا يثبت حكم المستصحب على الاستصحاب بل يدعي ان مطلوب الغيب ليس محتسباً وانما
 المحقق هو ما يثبت في سلكه ما استصحب في سلكه والحاصل ان ما ذكرناه من ان هذا المنطق الجنيح عليه عدم
 المنع من مرتبة احكام الشيء على استصحابه لا يندفع بما ذهب اليه قدس سره من العلم بالاستصحاب فيما ذكرنا من
 جدا ان الملاءمة من الشيعة الموطونة وفقاً لما في البكر في الجناحة من هي الملاءمة في مسئلة مكوفة عند طلبها
 وفي مسئلة الاولياء الا انهم من هذه باب العدة ولو عرفوا وزنوا واصبح ويحسدوا قبل الا ان الملاءمة
 بها لا يبرهن وفقاً لما في البكر من البكارة وهي العدة والملاءمة في تمام الفرج وهي الملاءمة في باب العدة فيفسر
 العدة في الاما كما يفسر عند قول المصنف وقول غيره من قبله ولعل الظاهر من خبرها في كذا لا يخفى على قول القائل لا يبرهن
 الفحام في خبرها بغير الوطى وان علم بقدرته على الوطى وكذا كل على الخطا انما لا يبرهن الا بان الفحام عند الشكر ان
 لم يكن خياره لا يبرهنه الملاءمة ولا العدة بل خلاف كما في قايض والجواهر غيرهما لا يصلح والقياس مع الاقارن
 عهده وهو الوثوق بالمدعي يجوز ان عليه جماعية وبين عهده في تمام الدين والملاءمة لعمدة هو خياره كما ورد
 بعض الاخبار واما الواجب سلبه عند التابع ولو قرره كان المشهوره او الامساح لعل لا يردش كل في سائر
 الجناحة كما في العقد لا يقر من الحق عيوب الما لينا الحجة بقدر الله وهو في من الخلف والبلغ في الجناحة
 لنفسه في حق غيره وصفا الى لا جاع عليه الجمل الى الحق لا يبرهن في ذلك وفيه بعد الحكم به المالك بل يبرهن
 المستد قال له في حق على الا ان قال ليس الا في حق من هذا الا ان يقيم بينه وبينه كان ايضا في حق غيره واطرافه كما
 كما لعمدة وغيره ابل ويبرهن جماعاً لا كفاءه الا في الشاق ولو لم يبرهن لعمدة وحكم الله الشكر وفي الزعم
 القول بالزعم الاعيان وادعوا فيها ولعل دليله الاصل مع الشان في كذا في الا في جمل بناء على التمسك بين
 العجبتة والابانة فليس في الاول حجة لا تدرى في كذا من العجبتة الا في كذا هو الحكم فالاولى في التمسك بالقر

في جواب

[illegible]

بها خلافا للمحكى على الشر فأكروه عازي بالوقاية الى الانقاذ الذي هو سواد صنف قاعلى قوله انهم ينفذون ملاحظة
ما تم من ذلك العرب والاعراب على كونه عيبا فافهموا انهم لا ينفذون هذا الشر فخرج من هذا خلافا
المطر يضره عند وبالجملة فالحكم يكون عيبا لما لا شبهة فيه ولا خلاف فيه وما للمحكى فلعلم خلافه بالنقل والاعتناء التمه
اشهر ذلك فثبت بما يعينه وهذا المستظهر منه من غير الحكم كما لا يشك كلامه من ان عليه فلا ينفذون فاعلم انهم انما
من اشهر شيئا او برأى افعى الباء وكسرها حب ليعلم وكل من يبدل كما عن الطوارى عن الحق والشر يبدل العقل وعينه
وهي من البر والظلم ان استعمال البر في الذهن كما هو الذي في الانسان من باب الحجاز يعلم في حصوله من غير عيب
ثفلا يضمن المثلثة هو انما اقل ما يستقر من كونه من جنس المانع فان كان مما جرت العادة الغالبة والمقدور بعد التعداد
عنه لم يكن له مدرك ولا يشك في شبهة فكان في الشر من ما اقدم على شره كان عالما به فان يفسر قوله بذلك هذا
الذهن كما ذكره المفاد لا بد من العلم بتعدد الذهن مع الثقل الحاصل من ان العادة مبرم عن ذلك المعلوم قبل
او سقاط المانع الى ان ما جرت به العادة من عيبا لا ينفذون طبعه وموجود ذلك فيه غالبا وكذلك لا ينفذون
كان كثيرا لم يجرى له من علم به ما عرف من ان ذلك مقتضى قواعده والاشكال في صحة البيع بما يشاء الزيادة عن
الحتمية كما لا بد من البيع المفسود بالذات لو لم يكن له من دفعه بكذا في مقدار الجملة كما مر من انهم ينفذون ذلك مع من يبدل
اقتضوا الذهن منه ليجعل بالذات او لما ليعمل انما هذا كما في انهم ينفذون بالعلم بالجملة ولو كان سبوان انما الذهن اخص فيه
اذا ان بان التعلق يخرج للشر في جوار من من التعلق بالذات في انهم ينفذون بالعلم بالجملة والاشكال في واحد للبيعة من
هذا ظاهر انما الاستدلال بالاشكال على انهم ينفذون علم عيبا من الخبر قال سيبويه في جسد الله الشمل في خبره
منه وديعيا قاله ان كان يعلم ان الذم يكون في الزيت فليس عليه ان يبدل ولو كان يعلم ان كان يبدل في الزيت
ان الزيادة ثم من ذلك ومن كونه من نفس الصفة او عيبا من دفعه بكذا في مقدار الجملة كما مر من انهم ينفذون ذلك مع من يبدل
بلخصه من الجميع الا انهم ينفذون حكمي مضانا الى انهم ينفذون هذا احد الخصص في انهم ينفذون في القبول التفصيل من ما يبدل
عيبا عن باقي الشر من دفعه بكذا في مقدار الجملة كما مر من انهم ينفذون هذا احد الخصص في انهم ينفذون في القبول التفصيل من ما يبدل
ووصل الشر ويعدده وهو ما ثبت في الحديث انما شره في من انهم ينفذون هذا احد الخصص في انهم ينفذون في القبول التفصيل من ما يبدل
الوقت والملك انما عيبه من عدم كونه عيبا فافهموا انهم لا ينفذون هذا احد الخصص في انهم ينفذون في القبول التفصيل من ما يبدل
يغيره لكن انما شره في المقصود بهذا الوصف للموجود من الخبر بل يبدل من الخبر كما يبدل من الخبر في انهم ينفذون هذا احد الخصص في انهم ينفذون في القبول التفصيل من ما يبدل
فهو ندر ليس ان يكون نهضا منتهيا عنده ولشهور بين الاصحاب انه ثبت في الحديث انهم ينفذون هذا احد الخصص في انهم ينفذون في القبول التفصيل من ما يبدل
او من الزيادة انما لها من وقت الارش اذا بان عدم كونه عيبا فافهموا انهم لا ينفذون هذا احد الخصص في انهم ينفذون في القبول التفصيل من ما يبدل
به وعين وانما قال هو المقتضى في الخلاف ان لا يثبت به خبر في الخبر والبيح في جسد الشر ووصفا للزوم الزيادة والاضيق
والاولى لا شبهة الا محال لاحتمال كونه غير ذلك كما لا يخال بعد ثبوت الخبر وعلى تقديره في القول في القول
هذا الفصل وعينه من الاول اذا قال انما يبيع بعينه لا يبيع من العيوب ومثل ذلك غلام الغيب وعينه
وعينه به بعد ان هذا وهو ذلك وانما المانع في القول قول الذي قول المانع من عيبه انما لم يكن للمانع عيبه ولا ينفذ
يعرف كافي او ما في ذلك المحكى عن شيخنا في قوله وبل في جملة من الاعراب لا توافوا للمانع بل في قوله في الدرس
من موافقه قول المذكور لاصل والظاهر في عدم التبرم ونحوه قوله انما يبيع بعينه لا يبيع من العيوب وهو غير المانع
اذا لم يشره في انما يبيع بعينه لا يبيع من العيوب لان يقال انما يبيع بعينه لا يبيع من العيوب لان يقال انما يبيع بعينه لا يبيع من العيوب

بالنسبة الى القول في هذا ولا كما اشتري فانه لو سكت ان لم الجواب فلا ينافي الصريح مع ما على قولنا لا ينفذ
على عدم دعوى البائع الزيادة بل هو يحصل من حيث فان ثبت الباطل في سكت فاش الصريح فانه لا ينافي حقيقة
الى ان يفتى في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
يجب عليه ان يفتى في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
هنا وقع مد التمسك بعد رغبته فيه ولا يحق له ان يفتى في الباطل ولذا ان الامام في الزيادة التي وفيه نظر ان القول
ح لا وجه له لان دعاه على التمسك على سبيل الدلالة لا سيما ان كان في كل واحد فانه لا ينفذ من حيث ليس فراد
المسائل الا ان اذ ارجع علم الشارع هل يفتى بحسب الشرح او لا يفتى في ذلك لان في كل واحد فانه لا ينفذ من حيث ليس فراد
بعد في هذا الموضع في السند هذا قد يجعل الجواب على ان اذ ان التمسك عليه ظاهر بل المتيقن حصول البيع الموجب
لذلك كما لا بأس به ولو تبين من الظاهر والافان التمسك كما لا بأس به على قوله لا يفتى في ذلك على الباطل في حق
البائع في قوله لا يفتى في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
يقدر ان ارجع في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
الرواية الا ان يفتى في جميع البرهان والظاهر ان في الكلام على حكمه عند التمسك في حق الكرامة وفيه الدلالة لكن
الدلالة في جميع البرهان ان جعلها شاملا ودعا بعضها من حيث الكرامة ومخالفة الشارع في خلاف الحكم عن
التمسك في كل من اذ قد يكون الباطل منكر ان يفتى في الباطل في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع
قلما في قوله لا يفتى في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
المشترى المبيع والبائع منكره وانما على الا قول في نصه وقد جعل عبارة البيع المقتضى عليه بناء على الدلالة
البراه من استحقاق الزيادة ان المداخلة لا يشترط الباطل من العيوب كما يفتى في كل واحد من وجه الشرح هنا
على حق الحكم وفاقا للبيان في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
الزيادة مضافا الى ما قد يفتى في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
العيوب وبقاها معاملة الا في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
اما باعتبار خصوص اللفظ باعتبار قرينة المقام ان كان الاول ففهمه واضح وانه كان الثاني في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع
استد وما ذكره اخبر من قوله ان لا يفتى في ذلك فلا ينافي ذلك ظاهرا انما العناء عليه في كل واحد فانه لا ينافي ان كان
لحق في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
انكر الباطل في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
خال في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
وه اذ اصاب الزيادة سواء اذ اصابها في الحال الموضع كما يفتى في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع
له في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
الحال في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان
حكمه عن غير ذلك في مقام في الأصول ولما ذكره الفقيه الاشارة في الجواهر من انه يفتى في خلافه في كل واحد فانه لا ينافي ان كان
في حق له الثاني قد ثبت منها فيقول لا يشترط لان بيع الزيادة منها بالصدق فلا ينافي ان كان

[illegible]

منها فمما يقع عليه كل تقدير الى جميعها ويجمع والى التثنية ويؤخذ من الجمع بنبذة التثنية في التثنية الواحد
الى واحد الفيم كان كانت التثنية يؤخذ من جمع التثنية وان كانت تلتا فؤخذ من تلتا وهكذا في الالف المتعد وهو
مع الاول فلهذا يختلف في خبر كذا لوال احد المتعدي من ان تثنية التثنية هي عشر صحيحا وعشرة مضاعفا والمقوم الذي ثمانية
صحيحا وثمانية مضاعفا والالفان بين مجموع التثنيين الصحيحين ومجموع المضاعفين الاربعة لان مجموع الصحيحين
ومجموع المضاعفين خمسة عشر والالفان بينهما الربع وهو ستة ربع العشر بربع ربع الثمن وهو ثلث من ثلث
عشر لو كان ثمن هو الاصل وعلى الحكم عن التثنية في المقوم القل ومما ليس لان التثنية كانت بين الاثنى
عشر والاشترائان وهما سدس الاثنى عشر يؤخذ منها التثنية والالفان بين التثنيين المقوم لثلاثة وهو ثلث
اثلاث كانها التثنية والالفان بين التثنية والتثنية خمسة اثمانان التثنية وثلاثة اثمانان هي التثنية ومجموع التثنية
من الاثنى عشر ستة مضاعفا فسدسها اثنان وثلثه اثمانان التثنية وثلثه اثمانان الاربعة واحد مضاعفا
لا الاربعة مضاعفا التثنية فالجمع ستة مضاعفا مضاعفا ذلك ثلثه وربع فمما يؤخذ من الاولين ربع ولو كان
المقومون ثلثه فقال لحد هذا التثنية عشر صحيحا وعشرة مضاعفا كذا في الاول وثلاثة عشر صحيحا وثمانية مضاعفا والالفان
ثمانية صحيحا وستة مضاعفا على التثنيين الاولين التثنية الصحيحة لثلاث كانها التثنية الحاصل من جمع التثنية وعشرة مضاعفا
والمعبر اربعة وعشرين الحاصل من جمع عشرة وثمانية وستة فالالفان ستة هو ثمن مجموع التثنية الصحيحة فجمع
بمن الثمن وهو اثنان وخمسة عشر من ثلثه من الثمن وكذا في احد ثلث الفضل من الضاح وهو اربعة عشر من التثنية
وكان التثنية صادرة التثنية حسيته وعلى الحكم عن التثنية في المقوم الاول سدس لثلاث في الحسن وثلث في
الربع يؤخذ من الثلث عشر يكون المجموع سبعة وعشرين فيستطاع ثلثها من اصل الثمن وهو اثنان وستة ثلث الحسن
به بربع على لاقلين وبصور الاتحاد كثير كالوكانت التثنية الاول في جميعها التثنية مضاعفا ستة واثمانية وستة
جميعها وثلثة مضاعفا فان التثنية الفضل على كل منهما وكالوكانت الاولى مضاعفا ثمانية واثمانية مضاعفا اربعة
فان التثنية الثلث على كليهما فكذا لو كانت الاولى مضاعفا واثمانية اثنان مضاعفا فان التثنية والاشترائان
على كليهما هذا اذا اختلف التثنية صحيحا ومضاعفا واما لو اتفقت جميعها واختلفت مضاعفا كالو اتفقت اثنان تثنية
جميعها التثنية تثنية مضاعفا عند اثنى عشر وعند الاخر ستة عشر على الاولين بعد تضاعف التثنية والتثنية
التيه بعد الجمع صار التثنية ثلثة كان بعد مضاعف الفضل بين التثنيين وفي اربعة على التثنية كانت
التثنية ثلثة ايضا وعلى التثنية في التثنية مجموع السدس نصف من الثمن وانقطاع مضاعفه صار هو اثنان
التيه وكذا لو كانت التثنية في التثنية ثلث بان قوم مضاعفا ثمانية فان كرت التثنية ثلثا والاشترائان ثلث مجموع قيم
التثنية بعد الجمع اوضح تثنية الى التثنية اربعة من النصف والسدس الثلث وانقطعت ثلثة من الثمن كان
التثنية ثلث التثنية وهو اربعة هذا واما لو افترقت التثنية واختلفت في التثنية كالوكانت
فيها التثنية ستة عند الجميع وعشرة صحيحا عند قوم وثمانية عند اخر على الاولين بعد تضاعف التثنية واحد
نصف التثنية بين الجميع اربعة اربعة مضاعف الفضل على التثنية كان التثنية ثلث من اصل الثمن على
الحكم عن التثنية في المقوم الربع والتثنيين من الثمن وانقطاع مضاعفه كان التثنية اربعة بربعه من
به يحصل لاسنلان بينهما ولو كانت التثنية ثلثا بان تؤخذ من التثنية اربعة عشر من التثنية اثنان مضاعفا
المعبر ثلثا اربعة صحيحا التثنية بعد الجمع اوضح ملاحظ الفضل لثلاثون اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة

الى التمييز و بعد اخذ الريح والنفث والطين من القز هذا المجموع ثلث عشر و بعد اخذها و بعد اخذها
 اخذ فلها من الماء ثلثون و بعد ثلثه اعشار منقعه عن الاولين فندركه كيف كان في ذلك و بعد نظر
 بعد وجود الدليل على القول المذكور و لم خلاف لا جاع المقومين و طي للنفث و باسرها لا تخرج بين
 البنيان اللهم لان يكون محل البحث في نقد القديم باعتبار قواها باعتبار الرقعة فان يكون
 ح كما في الواحد كذلك في ممددة و منقضى لهذا الجامع بين حتى المشهور و البائع هو ما ذكره و لا سيما
 مضاعفا الحالت القيمة المتخذة من مجموع القيم في هذا الشيء بحسب العرف و اقله فيقال عرفا ان هذا الشيء
 له قيمة و ان هذه قيمته و الى لا جاع الحكمي و الاحتكاك و خبر عبيد بن عمير الوارد في الامام فاشترينا
 من بني ارم ثوبا ثانيا ثم بلغت سبعة و ثمانين و قليل و لا كثير فوقع هشام المكارم في الحسن فاجبرها
 اشترينا و انما بعد فوقع في النظر الى الامور و الثاني و الثالث و ما جئوا ثم تصدوا و اعطى ثلثة و قد
 عمل الاحتكاك في عمله بل قالوا الشايطان جميع الفتيان و القيم و بعد ثم ينسحب منه الى القيم و التوبة
 من اشياء الثلث و من الابعاد و التبع و هكذا ثم ان ما ذكرناه لا اشكال في هذا الصورة المرفوعة اما الاشكال في
 في ذلك الصورة الاولى و هي ما في هذا و بعد البنيان و النظر الى القيمة السوية الموجودة في الخارج و قد عرفنا
 ان الاولى عدم تشابهها في الموضوع عند جريان ما ذكرناه من ان القيمة لا يخلو فيها ان يحدد باقل القيم
 و يعمل ان يوجد اكثر من نظر الى اصل القيمة شغل القيمة بالارث حتى يحصل التيقن و يعمل ان يحدد بالقيمة
 فيها و بعد فيما لو لم تكن عن اثنين لانه لغير بعيد عن احد ما فكانه على كل منهما في الجملة و يعمل ان يحدد
 بما يتبين بالفرع فانها لكل امر شكل يعمل ان يرفع الامثلة الحاكمة فيغير على القطع و يعمل القيمة لاخذ الاثر
 انما يبرك في الدليلين المتماثلين و يحصل سقوط الارث و هو اضعاف الاصلان ثلثا فانه لا اضعافا انما
 بل لا حرج على اختلافه و بعد القيم فلو كان قد جوفه فحين اكره الاستناد الى التماثل و لا يصل و فيه ان لا
 به اصله و قد لا في القيمة و اخرج منه لان كون الاول قيمة ليس لا بشرط بل لا يكون ان يكونا ثلثا و قد
 الاكثر و ارجح الى التماثل الذي قد فرقنا عليه انه لا يتعين و الفصل و انما به اصله و قد صارت
 عدم اشتغال القيمة بالبائع مثله و لا كثير لا يطر في المقام فانه قد يكون لاخذ بالاكثرا في بعض الامور
 و جحشا بحسب ما يعيننا و بعد ثالثة و قبلها من اخرى و لا بد بالاحد بالاديين او في بعض الامور اشتغال يتبين
 به حسيين التبع و لا على لاخذ بالثلبين كالاخفى و بقية الاختلافات كلها فاستد و ظهور من ادلها
 كانت و معنى الدليل الى الاختلاف في عرفه قوي كانت اعمال لاخذ بالاكثرا في دفع الزائد و الاصل هو
 القيمة بل لعلمه ان في هذا و يعمل حصول الاستدعاء عن المقوم بالمرء و لو في جانب الغيب و الخالص و اختلاف
 في بعض الامور و هو ان لاخذ بالاطمأن من التسارع و ينسب فيه الغائب الى القيمة كما ان يكون و ان يكون
 اليقوت من الحشر و يصفها لغيره و في غير الموضوع و هو ان يكون على ما ذكرناه و قد كانت سائر الامور
 و المنازع و التماثل المتصور فان الدليلات فان المماثل في الملوكة قيمة على المتصور و قد مع انه لا يميز بين
 المزدحم خلاف الاجماع ثم ان الارش هل يتعلق بنا في الغيب من الغيب و ان يعلم المقول له ان الغيب و ان
 لم يجره يكون حكم الدين و لا فانه لا يجره في الغيب و ان يعلم المقول له ان الغيب و ان يعلم المقول له ان الغيب و ان
 يتعلق حتى يعلم المقول له ان الغيب و لا يجره في الغيب و لا يجره في الغيب و لا يجره في الغيب و لا يجره في الغيب

[illegible]

اور اگر انہی الفاظ کے بعد

[illegible]

ملحقاً وبك النفس لم اشكاله في كون القرن من ثلاث حمله وان صرح به في بعض اوطالها المتقدمة اذ لا نفس على
 قائل بكونه من ذلك على سبيل الاشكال في كاشي فان عزله الشائع في تلك الى المتقدمة الا ان لم اعطها اهل
 الصريح الاول وعينه المقصود على الاشكال في مقام البيان فغيره وتحقق في بعض اوطالها المتقدمة ان القرن شرع وهو الثاني
 وعدم القهر في نفس ان الفكر انشا والاكثر على غيره هو انه على ان في خبر الكافي كما سمعت من بعض ائمة الجاهل
 التي هي خلاف المرفوع بين الصنفين فليقتصر فيها على الاصل على الشرف الذي هو الاشكال في هذا عند بعض الحكماء
 استشكله الانسان في تلك الخدام بما يرجع محصله الا ان كان الامر دليلاً ما قبله كما قيل ان كان
 سنة فظهر بعد انقضى على الباع هو بطل البيع والعسمة البر في لزوم رجوع المشتري اليه وان كان دليلاً ما قبله
 ظهوره فقد انقضى على المشتري وليس له دية استمر في حله مع الانشائي على الباع ولو تيقن على ظهوره ليس
 فليس كالمشتري ولو تيقن على ظهوره انما هو من سبب انما يكون الباع مطلقاً فان منع انقضى
 على الباع في حال ان انقضى على المشتري في حال فليكن ما حكم بعدم انقضاء الباع على الباع بعد ظهوره قبل
 البيع ولا بعد قبل البيع فظاهر ما حكم به انما انقضى على المشتري بعد ظهوره في حال انقضاء الباع
 لغيره فغيره انما انقضى في شيء من خصوص التمسك الى ان انقضى على الباع لكان ظهوره سبباً على البيع
 من جهة القول بكونه سبباً لغيره وثانياً ان انقضى لا يمتنع بقوله سبباً لغيره المتعارف بعد انقضاء التمسك فلا منافاة
 بينه وبين استحقاق المشتري الرجوع على الباع بان يكون له الخيار بين منع الباع والرجوع بالقرين
 الامضاء والمطالبة بالرجوع في كل شيء ان يلاحظ المهر لانه على الباع ان يظفر له في كل شيء ولا يشرع واما
 احتمال انقضاء العقد لكونه قد تلف ببعضه فهو على الباع وان امكن الا ان خلاص القول ان المتعارف له التصور
 وثالثاً ان انقضى في المتعارف كالمطالبة من غير انقضاء منقضى الخيار بعد ظهوره وذلك يقتضي الانقضاء
 وان كان البيع من غير انقضاء الا ان الاصل في ذلك الاختيار على غير العرض خصوصاً مع حضوره فاعرف انقضاء
 المتصور من غيره فمردداً ما ذكره بعض الاجل من ان سبب الخيار ان كان هو من الظهور فكيف يتم قوله ان
 الظهور من غير سبب الخيار وعينه ان آخره من سببه بناء على حقيقة الظهور عن سببه على العقد واضح وكذا
 بناء على عدم الكاشفة لان الظهور من ان كيف عن سببه على العقد الا انه كيف عن سببه وانه كان
 بعد العقد وحده وهو سبب الخيار وان كان كما سبباً وهل يثبت هذا الخيار بالتصور قبل ظهوره والقرين بعد
 قبل العلم به مطاباً لا يثبت حكمه كمنعها عن المشتري في هذه المدة في البيع مع الاطلاق الامر بالرد في الاختيار الا ان يقال
 لا يستغني عن العمل الاطلاق على صورة هذا التصور بان لو كان جواباً للسؤال عن امر واقع مع انه قد يقال ان السقوط
 للرد انما هو انقضاء حصول سبب الاختيار كونه والخصوص لو سلم ظهوره في حصول التصور فهو في الثاني
 لا الاول فمهل المصوب بل لا يرد موجب الخيار وهو بعد السنة ايما او يتفقد بفناء الحق صرفاً لا اصحاً هو له
 والخصوص منها ما يفيد ذلك الاطلاق كقوله في مقام بل قبل صحيح محمد بن علي صحيح في ذلك ومنها ما قد
 من ان الزمان سنة كقوله في الزمان فان قوله احداث السنة في مقام السنة وان كان محتمل ان يكون انما
 فيه لانه وان يكون غايته في الزمان في الزمان لكن الاظهر الاول وكان يفيقه في الزمان على ان قبل وفيه
 منع الاظهر بعد ملاحظة ذلك على ما قبل الجمع بين التصور الذي يقتضي بظاهره الثاني فيكون المراد من قوله فيها
 دليلاً بعد استبعاد ملاحظة التصور ان العاروق مع حله في الزمان من حال حله فيها الى قبل السنة لا الى الزمان

١ شريطة ان يباع بها ان يباعها وانما يعلق الاطلاق من غير بيعه بعد ما يمتنع من كل انفاق الا انفاق على الزيادة والقسط
 الشائع في الزيادة وقد قيل في الفاء وهو في القدر الزيادة قال في القاموس باريو كهلودا وندوي وفي الشرح
 اختلفت كلماتهم في موضع كونه هونين احداً للمشتري بالاف مع الزيادة وماضاهم شراؤها ثاني وعن المنتبه هونين للمشتري
 جئت بالاف مع القسط اصل حسا اي كساح شرط ان يكره انتم وفي الزيادة يبيع مع احد المملكتين المدينيتين بالكيل او
 الوتر في عهد صاحب الشرية احق القادة بالاف مع زيادة في احداهما حقيقة او محكما اخطأ من احدهما معها
 حكم وان لو يكونا مقدرين بالاف من الزيادة لو كان بالاف الزيادة حريتها ولم يكن الشافران والاف مع زيادة ولا نصيب
 في وجهه ومثل في المسألة عن ائتمان الشافع انما عبارة عن ائتمان وضع على الكيل والوزن كما هو مبني في الكتاب
 وعن الادب في شرا الزيادة في القاطعة مطبق القسط الاية فيمن الكركي وهو زيادة واحد للصوفين القاطعة
 المطد بين بالكيل والوزن في عهداته ومثله جماعة تفصل ما ذكرنا ان المصلحة الشرعية اسمها الا انما هو الاصل
 ان يكون هو ائتمان المثل على الزيادة فقط كما هو صريح عبارتي كونه ونحو او هو الزيادة من هو صريح عبارة
 ذلك والزيادة وهو ائتمان الشافع على الزيادة مطبق كساح عن ائتمان الشافع وجماعة وهو الزيادة في
 البيع فقط او هي منه وفي العرف والاصل الاثرية الزيادة باعها الا انها تنقل الى احرسيتها للمعنى للتعويض فيها
 القيد من اطلاق مصفاة الى القيد من الزيادة عن العرف الظاهر عليهم لان الزيادة والحقبة الظاهر في الزيادة
 الزيادة المقتضية عنها عتق عشرة قال دهم وبالشراء من سبعين زينة كذا يدل من حرمة زينة الله
 وهو ما في الشراء من غير ان يكون فيها العتق عشرة اي كل زينة اكلها الناس مما اذم لها جواز فانه يعقل
 منهم ان يعرف منهم القوت وقال لولت بعبادك هز اني مالا وقد عرفنا ان في ذلك المالا زينة ولكن في ذلك
 في القادة يبيع مالا طيبا فليأكله وان عرف منه شيئا اثم زاده فليأخذ راسه وهو مبيع وذلك
 كصاخره في القاطعة على عتقه منه وقد ذكر في مسئلة الجمل بحكم الزيادة على الجمل في القاطعة
 المصاخره وان ذكره عن قول الزيادة في البيع مثل الزيادة في الزيادة بها الزيادة قال دارهم بدام شلا بغيره
 ما يذ في ذلك الظاهر انما كان انما يفتوا ان كان المراد من البيع المخصوص لا الزيادة بموعود لان الظهور
 المراد من سلم متعارف يظهر من صلا لاية وهو قوله الذين ياكلون الزيادة فان الزيادة سواء كان الاكل
 بعتاه او الاخذ وبما يظهر من غيرهما من اذيان حقوقها بالمال الذي يملكون الا اكلوا الزيادة اصفاة ناعفة
 وذروا ما حق من الزيادة مع امكان ان يتقال ان النسيب فيه انما هو باعتبار البيع فالمراد ان البيع الحاصل من البيع
 مثل الزيادة العبر عنها بالزيادة فيكون الزيادة اذما يوزن الحكم حرمه وطلق البيع الحاصل من البيع والزيادة
 هي بظاهرها لا توافق ما ذكره الا ببقية المصاخره وهو كونه مبيع وهو ليس بولي بان يكون القادة زيادة في البيع
 بمثل من انما لو سلمنا الظهور فنقول في كل صلاحية لقوا المخصوص المقتضى من قدرنا شرع في ذلك بان في
 الاصحاب والمقصود ان انما يفتوا في المصاخره المقتضى على الزيادة والحاصل بانها لا يذم من غير مبيع
 المال في الزيادة حرام وكذا ما في بعضه مع ان مقتضى ما ذكرناه جهة القاطعة المقتضى عليها واختصاصها بما ذكرنا
 هي محل المبيع المثلين بالمال في كسب ما يجوز بغيره فالأجور في عقد ولكي لا يحد لك مبيع في الزيادة
 في الشافعي ولا كل على القادة كون الزيادة هو القاطعة المقتضى على الزيادة لان الذي في القاطعة لا يدخل
 لكن لا يسلط في اقتضاها انما هو فيه ولا يباس بالشرام القضاة بالاجماع والادلة القاطعة ولا يظهر من الاصحاح

عنه عليه السلام

أمر على تقدير بكونه معلوماً من نفي الزمان المضاف بالاولى لما صدر في صورة ما اذا كانت الزيادة عن احد الطرفين
خارجة كان ان كانت شرطاً وهو بناء على عدم هذا وانقصه بنسبة الشرط وثانياً انه يمكن ان لا يثبت الزمان من استناد الى
قاعدة بغير العرف للخصوص لو كانت المعاملة بالعتبة الى الزيادة خاصة فاسد فلاح انما يوجد العرف
ويقع في مقابل الزيادة شيء كما في بيع الشاة والمخرن في بيعه بطل من العرف ما قلنا جفته لآخرها فاعلم
منها ولا ينفذ بطلان الزيادة بل مقابل كان الا في موضوعه على ان ينفذ الزيادة منه على هذا العقد
ان كان الثاني وهو غير مقتضى المعاداة في قطعاً او موضوع ان ينفذ المثل من احداهما وتقع في جملته المثل في
جتي مقابل المثل فلو وقع العقد وقع ما لم يقصد وما قصد لم يقع كما هو واضح الا ان يجنوا والاولى في
بناء الزيادة منه استناد الى ان ما قل على البيع عند ط في الزيادة التي يقع في نفس العقد لا ما حصل في القسط
والثاني في قسم ثالثاً ان لا يرد من العرف عن الزيادة معاملة المثل للمثلين שלא وهو بناء على معاملة المثل
بالمثل على وجه يحقق الثابت في ضمن الاول ان يكون التام من المعاملة الزيادة محسوبة انما وفي غير زمانها
في حصولان معاً بعد واحد من المثل بطلان المهر وليس ما في غير ذلك قطعاً في قوله عدم حصول
المثل في المثل في ضمن معاملة المثل بالمثل مع زيادة المهر من زمانه بنسبة ما على وجه لا يثبت فانه من المثل اصل
خرج عن موضوع الامر لو فرض عقد واحد شامل على معاملة المثل للمثل وعلى معاملة المثل للمثلين
امكن ان التزموا بزيادة المهر في المهر في المهر من هذا القبيل فليكن معاملة المثل للمثلين المثل للمثلين
المهر بزيادة المهر من المهر وكيف يتصور اجتماعها بعد احداً الشارع في المثل للمثل عدم الزيادة فظهر
من ان الزيادة هذا المعاملة الزيادة بغيره كما هو دلالة ما بين التي عنها اخرج الزيادة وكيف كان فهو من الزيادة
بالكتاب والتمسك بالجماع على وجه القصة الاسبق في الجملة انما هو الذي يرد في محل استلزامه من الكتاب
كما يرد في ما بعده انما يرد في المباح للجماع عن محل ان كان ياكل الزيادة فيبقى في القصة انما في المباح
منه لا في غيره وهو غير من القدم من الزيادة في الدين وهو القدر ان تاب لذلك ان اخشا المكاتبها
ومن كماله الله بطلانها من جهة بطلانها اكل منه الى غير ذلك من النصوص التي في هذا من جهة منها وهل
بمنافع المهر في حق المباح لو اضطرر اليك من ولا فالحق في التمييز بين اقلها اضراره ثم ان قصته فاعلم ان الزيادة
من استناد المعاملة الزيادة وجوب رد المهر لاضطراره الزيادة سواء كان غالياً في الزيادة او اوجهاً لا يكون هو واضح
لكن ذكر الاصحاب هذا انما يجب رد الزيادة خاصة ان كان غالياً في الحكم الزيادة ولا يثبت خلافه فيهم شيئاً يابعد
لعل الوجه في ذلك ان الزيادة من الزيادة على كل حال من الاحوال فلا كل عينها لا احوال الزيادة والذات
التي اخرج عن هذا في الزيادة حكمهم باخضار الزيادة في المباح على الغالب حيث ان العايش غير الزيادة و
في احد هذه الاحوال ان لا يكون فينا من جهة هذا المعاملة خاصة ولا يمكن وقوع احد فيها اليه هناك
غاية التوجيه والجمع بين الحكم الزجر وحكمهم بنسبة المعاملة الزيادة وماما يظهر من القصة الانشاس في التوجيه
بين الحكمين بنسبة ما ذكره هنا على الفرض وهو معلل بانه لو كان الزيادة في عقد المعاملة في المهر في
المعاملة في بيع كل من العوضين على ملك صاحبه لا الزيادة خاصة ولا كل في الفرض لا في بيعه وفي العقد
واحدة في بيعه من الفرض في ملكه من مضمون لان الفرض انما يكون ما لم يرد على نحو المثل
فانه خارج عن عنوان المعاملة وهو جيد لكن ينبغي الاشكال في بناء على هذا العقد بنسبة المثل للمثل

في وجهه القريب ما اذا اضر الخلق في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 الضمان جلال ما اذا اختلفت في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 المشقة من منه لوحي انما ارضي الضمان منع من خسر من ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 حطة يبين فيها فلهذا وضعت من السبع والبايع من اثنين فانه يبيع البها بالثبته الى من ويبيع البايع وضع
 الزايد الذي هو الى من فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 قد وضع من الى من فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 الضمان في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 وفي الجحيم والمطانية ما وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 هو ارض من العترة في العترة فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 الخبيث فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 مع العلم بالخير من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 احوالكم وعجزكم من الايمان الاخر انما وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 ضلوا في ارضهم من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 الزواجر مقتضياتها في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 لما اصاب صاحبها فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 لها عمن الزواجر من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 وقاعد التكاليف المتصورة في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 غير مخاطب بالزواجر في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 المحكم عن القدر من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 علم الزواجر من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 دهر من الزواجر من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 الحفظ في الزواجر من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 جواهر القصة في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 قوم في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 جهله وسفه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 يع العالم وعجزه في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 والمناشدة في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا
 انشأ الحكم في ارضه فلهذا وضعت من الخبيث في ارضه فلهذا وضعت من اخاه وجعل عليه منع مثل الخبيث الى من اغد عدا

عليه بامر الله فاشغل بالخطية ما سلف قبل التوبة على دل الترتول وأما الجاهل بالحكم في فائنا فان كان مغفلا
 فلا يعقل التوبة في حقته وان كان غير مغفلا ودمعه في التوبة يتدبر في قولهم فان سلفكم رؤس اموالكم وغيره
 مسألتهم مع التوبة بالسر كما لا يخفى ومنه ينفذ الاشكال في التصريح بالزوجة المشتملة على تفسير النوعية
 بالتوبة لان بقا التوبة يزيل ذلك مع وجود العسر له في التصريح بغيره بل لا يري المعنى عنه شرعا فاللزم
 العمل بما على ما هو مناصرتها في النقص فيكون المراد بالتوبة هو التوبة على ما فعله حال الجهل بالمشا
 تخيفه لما عرفت انصافه من لا يخفى فانه بناء على ذلك يلزم الالتفات بين حد الأثر وهو قوله الذي واكفون
 ذبا لا يقولون الا كما يقوم الذي يخبطه الشيطان من المتدين بآتهم قالوا انما البيع مثل التبر وأحل
 الله البيع وحرم الزنا مع ذلك من الزنا ما قد مضى اجعل الاكلين للزنا غير منه كان مقتضى صدقها المتبر
 على كون قيامهم كقيام الخطية عطف عليهم فانه لا يخفى بلواخذة مع الجهل والقول بان المراد الاثام والتبر
 بما التبع مثل الوتو الكون لما تفرح على هذا القول وان لم يقع المناقاة من نفس الأثر الا ان خارج عن مقتضى
 منظرها التبع من ان يضاف ما قل على ان توبة المرء غير مقبولة فان معنى الآية ان من اكل من التبر انما
 نام الخطية عطفها انما هو لوقوع التبع مثل الزنا بعد علمهم بالتبريم ولا شك فيكون موجبا للكمرة سائر
 لكن يجب العدل من الشريعة وروي الكافي عنه عن رجل قال اكل الزنا وجميعة النساء انما الله
 كسبه الله منه لا حرم من عطفه هذا الا لا يدعي عليك انما ذكرناه من الشافعي ان على التفسير لكن ذكرناه انهم
 لما جرحوا سلفنا عكده وعدة لكن يمنع من ظهور الآية في اول الترتول خاصة بل جعل الجاهل المعذور اياه
 التفسير لم يرد وخصوصا بعد تلك الحجة الصريحة قوله من جازت ضرورة صدق عدم الحق وان جاز في الواقع
 من الامر فتم نفا النقص يقتضي بعد ودية من تناول الزنا جهلا وهو ما لم ازل انا الطوفان لا غرض
 ان المعاملات فاسدة فطعا لمجرد الزنا او فساد المعاملة بالنسبة الى العالم بل ذلك يقتضي حسنا بها بالنسبة
 بالجاهل فلا بد من الترام مور عطفه بالفتنة الى حل مال الغير في الزنا وعدم جواز اخذ هذا كرفع
 في عينه وغير ذلك ما يصعب الترام لكن قد ينافى فيه بان ما دل على حسنها بالنسبة الى العالم وان كان
 حسنا بها بالنسبة الى الجاهل لان ما دل على حسنها بالنسبة الى الجاهل يقتضي اية حسنها بالنسبة الى العالم
 ارضا واثاني الحق من الاول فليقدم نعم لا بأس ببقاء الحكم التكليفي وهو ثمرة ما قد في حق العالم وما
 نتاج فلا ما يدل على صحة المعاملة التوبية في حق الجاهل المقتضى حسنها في حق النازل ولو سلمنا عدم التقيد
 ان يقال ان جهلا ذكرنا فاضا حسنا المعاملة من طرف الاخر انما هو بالنسبة الى النفس الواضحة اما النفس
 هرة فيها يمكن التفتك في حق البائع والمشتري كما اذا طاطبا مثلا وفدا احد الجاهل جهلا يقول محض
 غاة والاخر يقول بفسادها والحاصل ان التفتك في الاحكام الظاهرية غير برة جيد وخلافا
 كالحق فان كان معروفا رده على صاحبه ونقل الى الله ثم فان اخطأ الله في الاية فيه او عثر ما لا يعلم
 بالحكمة كان برة ولا يعلم الزنا بغيره فيقول جازا له كله والنصرة لئلا لم يعلم الزنا اداء استناد الى المعثرة بها
 في الذي قال ان يورثت فالاول قد علمت ان صاحبها لكونه منه قد كان برة وقد عرفت ان ينة
 يستغن ذلك وليس بطبيعي حلالا محال على فيه وقد سئل الفقه من اهل العراق والجهل وفضل لا
 كله من اجل ما نحن ان كنت غلاما من الاصل وما دبروا وقرعنا عليه فخذ راسك ما لك حقد ما سوى ذلك

المعاون

البيع المشتمل عليه معنى محل الله البيع وهو الربا والبيع الذي لا ربا فيه وعبر البيع الذي هو الربا عن معنى لرواية
 محمد بن خالد عن ابيه عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيعون سلعهم وكان يبيعون سلعهم وكان يبيعون سلعهم
 عن الزياتين قول ابي بصير عن علي بن ابي طالب ان يبيع التبر بالربا وطب امثال ذلك وظهور اثر هذا الخلاف في الصلح
 خاصة وقد عرفت من افعال المعاري انما انما في علي بن ابي طالب في البيع والفرق بين علي بن ابي طالب وبين علي بن ابي طالب
 والفتنة بل والفتنة العونية تكون المعوض فيها بمنزلة هبة حين يدين سؤلوا سؤلوا الهبة المعوض فيها بالصقوص
 بدل على حلية الربا فيها كحبر ابراهيم عنه قال الربا ربا وان ربا هو كل ما يؤول لكل ولما لا يؤول لكل فذلك هو الربا
 الرجل يطلب الثوب الى ن قال ولما لا يؤول لكل فهو الربا الذي لا يؤول لكل فهو الربا الذي لا يؤول لكل فهو الربا الذي لا يؤول لكل
 ذلك من المعوض المعوض بالبيع والمحل وهو ما فلا يتعطل حرمان الربا فيها فاذا انحصرت الخديعة في الصلح فلا بد
 في حرمانه فلو قلنا بالبيع والاكراه هو المهور والاقوى رآته عند مستقل فلا بد في عموم ادله وسعدا وثرية
 واعضا ومانع في البيع من المهور والمحل والفرق بين القبض وغيره تلك فبذلك يمتنع الطحطاب كما عرفت من اثر
 لوصال على المحل سابقا لمصلحة هو لوصال عن الشيء ببعضه عينا كان او دينيا وعبر عن ذلك ما هو اقل الربا
 على الحقيقة فانما لا يؤول للربا في البيع فلهذا لا يؤول للربا في البيع والفرق بين الكمال نظر اما في الاول فسموه
 فلات هذه كلها عموما يجب تخصيصها بعد تمام الدليل وهو عليه ناهض من الكتاب والسنة وفي الثاني فبعد
 الا لزم ابراهيم فقولنا لا يؤول في الاستدلال كسائر الايات والاشياء لان هذا ليس بغير الطحطاب والربا وانما
 هو بغيره خصوص ما وقع في المقام فبذلك ينشأ بين الايات الاخرى ما لم يجر البيع من سائر المعاري الربوية وفي
 الثالث فكما تبين صدق الاكل والكتابة في حد وفي البيع فلان ايضا انما المقصود ليس بغيره وانما ما ذكره من انما
 الاصل اما في الحقيقة المعوض فهو موقوف ولا بد من تخصيصه على المحل المقتضى وانما في الصلح من الا لزم كون معاوضه بل انما
 هو ابراهيم وحكمه موقوف على الدليل وانما التخصيص في مقابل المحل ومن ذلك كله ظهر ان ضعف هذا القول وقوة القول
 الثاني ولما لا يجازى بل لاكثر كما حكم بعض الاجل من زيد عليه ومنا فالا فاذم من المصنوع الذي لا بد على انما انما
 اطلاق حرمة الربا في الاية والروايات والاطلاق القوي السبقي من جهة ما من التصرف في الحقيقة والشيء ما سائر
 لا يبرهاده واحدا منها على الاخر وفيه لا بد من الملاحظة والتوفيق بالذيق مثلا يعمل لا بأس ونحوه اخر وينكر ان على يكون
 يستبدل وسقين من المثل الذي يبيعون من تخير فيخرج رجل استبدل قوسين فيما لم يربط بوجوه فلهذا
 مستوفى فلهذا كونه فقال ابو بصير رحمه فقال كان على طاب يكره ان يستبدل وسقا من المثل الذي يبيعون
 من تخير فيخرج رجل يكره المثل الى غير ذلك من المصنوع المحرر للربا من غير انما الى الاختصاص بالبيع كقول
 على حزم الربا بتعطيل المناقش والمضاع انما من مضاع المعروض وعبر عما يجرى في مطلق المناقش الا انما
 في اثبات عموم الحزم بذلك على انما فان الله تعالى بالاطلاق حزم الربا بغيره على انما من المثل الذي يبيعون وهو
 مطلق الزيادة وليس كذلك والا كان الخارج اكثر من ذلك بل زاد معوضه في محل مخصوص كما يظهر من قوله
 المنفذ وبغيره فلهذا الزيادة وسرها بالبيع المشتمل على الزيادة او الربا في البيع اوقى مطلق المناقش فانما
 كون الربا المحرم من المثل لا يخرج الا في ما عطف به وهو البيع والفرق بين الربا والاصل على ان يبرهاده
 الا باحد بل بالحق والاعاوضا ووجوه القوا بين ما دل على حرمة الربا عموما من مبرع عبد المرحم لمخصصها
 بالاحراز فيها مضاعا ونيسا فانما يبرع الى اصل المحل والمجاز وما اطلاق القوي السبقي من المثل الذي يبيعون

هذا لا يظهر مما لا ينبغي حجباً ولا احتجاً باعتبار اتحاد الحبس في الحرمة المحل إذا نشأ عن التفرع وجب أن يقع التفرع في
 كون الحر مشروطاً بغيره لا في باقي على مقتضى العود وضعه قد يقال أن ذلك خصوصاً لا شرطاً في كل منها كقولنا
 اختلاف الحبس أو الشئان فيكون كيف شئتم وهو غير وجوه كل شيء يكال أو يؤوز فلا يقع فيه مثله بمثل
 إذا كان من حبس واحد فيكون كل من الحر والمحجز مشروطاً بشئ مطلق من الحبس لا بشرط الفناء ولا بالعدم
 من حيث الأثر لعدم النقل ولا انتقال الحبس في ذاته بل هو كونه خصوصاً في ذلك على الحل واما معناه كقولنا كل شيء
 حلال في حرمه فحينئذ يرفع ويخرج بالهول بالهوان في محل الحر كما يهد له الفناء على عدم جريانها في المشبه من
 العشاء بين المستبصر والاحتجاب ليس إلا لا شرطاً لكل من نقل والبرهنة بشرط من شرط الحبس فيبقى أصل عدم
 الاشتغال لعدم ما كان ذلك خصوصاً في بعض ذلك حتى في المسئلة المقرضة في الجماع على العلم فيها بالخصوص
 كما هو جازع في المدعى في غيرها وعلى كل حال يجوز زعم المحاسبين وذا بؤت بقول بلا إشكال ولا خلاف إذا
 كانا موافقين وعلى الأول إذا كانا مكملين أصلاً كالمختصة والاختصاص في حكمه لا جازع على كونها مكملين في علم
 الحق فتم العلم في المال على انضمام احدهما أن لا يكون شيء منهما ريوين بان لا يغير بينهما الكيل والوزن والقياس
 على انه ريوين وثانيهما أن يكون ريوين مع الاتحاد في الحبس وثالثهما أن يكون احدهما وبجاء دون الآخر كالثوب
 بالخط مثلاً ولديهما أن يكونا ريوين مع الاختلاف في الحبس فالعلم الأول يجوز شفاضلاً وغير متفاضل ولا يوجب
 فيه وطأة التماثل كما لا يخفى ولا في الجوارح والاعتناء في المجلس عند اجلسا لا يجوز بيع قرب ثوبين وعبدة بعد
 حاله وبسبباً وما لا يجوز به والعكس تماماً على انكم المظن في بعض كره وهو الحق كالأصول والعمومات والأثر
 بوفاء التفرع وحل البيع والحرز عن غرض المصداق بالتميز في العظمة وحرزها اختلاف الحبس فيكون شئتم
 موثقة زائدة قال سمعت أبا عبد الله يقول لا يكون لثوب إلا في كمال أو يوزن وموثقة وموثقة من غير العلم
 عن السبعة بالبيعين قال لا بأس به والثوب بالثوبين قال لا بأس بالثوبين قال لا بأس بالثوبين قال لا بأس بالثوبين
 بأس به ثلثان في محل إلى غير ذلك من التصويص ما ما دون المصنوع الدالة على التماثل بشرط التفاضل كما هو الصحيح
 مسئلة عن بيع ما كان من طعام فباعنا وفتنا وفتنا من الأشياء متفاضل فلا بأس ببيعته مثلهن بمثل ما يبيع
 واما نظره فلا يجمع ويصح زواجه البعير بالبعير بما يبدل لغيره بأس به أو يبيع على التقييد لكون المنع حكماً عن بعض
 القامراً كما يوجب لها خبره بعد فتنا عن العلم عن البعير بالبعير بما يبدل وفتنا فقال لا بأس ثم انشأ خطب
 الفتنه بناء على أن الشرع يوجب الخطأ على التشبيه بعد في الناس بما هو لا يرام العامة وعلى الكراهة جماً
 بين التصويص بناء على التماثل بل يحتاج إلى شاهد لظهوره الخيرة بنفسها فمن ذلك كما لا يخفى على من لاحظ لفظ
 لا يبيع ويكره ومنه قوله منعتهم عن التفرع وعن بعض العامة عدم الجواز في التفرع واما القسم الثاني فلا إشكال
 بل لا خلاف في عدم الجواز مع التفاضل ولذا قال المان لا يجوز مع الزيادة المحسنة واما الحكمة كما لا يخفى فكأنهم
 يظنون منه أنه المسئلة في ذاته حيث قال لا يجوز فاسلاف أحد هاتين الأخطار لا يظهر كالأشكال في الجواز البيع
 مع عدمه بل في ذلك مع مخصص التفاضل قبل التفرع أم لا بل العبارة المحكية عن كره وهي أنه لا يبيع في محضه
 التفاضل قبل التفرع عندنا لا يشرع في الجواز في الأخير كما يشرع في العبادات بدعواه في الأول لا يبيع في محضه
 به الحقيقة لا لا شئ في الجوارح إلا لا يفرق في بيعه التفاضل مع اختلاف الحبس كما شئنا انتم وكيف كما لا يخفى
 حقيقة من ذلك لا خلاف في حكمه عن التبدل في القضية أنه يجب التفاضل قبل التفرع في بيع المحاسبين وهو غريب

وأعرب منه وعواه في الخلف عند واصل الضم لنا لغرضه لا ينبغي جواز كمن التقوا في قولنا لا يجمع الذين
لجميعنا واستقرار التسمية عليه من جهة كبر الالزام المصطلح والمنقول كحركة وأما الغيبة الأربع وهو ما لو انفصلت الخفا
في النوعين فجاز لنا مثل وأما ضابطاً فلا خلاف كالفرض من بعضهم بل في الجواهر والأصابع مضمرة على نحو
مضافاً إلى المضمون المرفوع من جملتها وأما في الغيبة فان كان كل من العوضين من الأثام فهو موصوف ولا يجوز
فيه كإشياء الغيب وإن كان أحداهما والآخر من العوض في الجواهر فلا خلاف في جواز انفصال والتفاضل وهو
أما غيبة أو سلم وكل منهما يجمع على جواز أن لا يكون كل بل كان عرضاً بمره فيه في تردد وخلاف إلا أن المثل على العوض
وهو لا يفرق إلا لفظاً لا معنواً وقصور المعاني من غيبة كمن الغيب وكذا لا يفرق المجمع معناه إلى الإجماع المحكم
عن الغيبة بما عرفت على عقيدته والتجديد في ذلك وسأدر من علم الجواهر في جملتها بعد وقائه من ذلك
الجواز إلا أن الأصول المتع كيف ما كان الحظ في التفسير جاز في حكم أن توافقت عن من حكم الزكوة والند
والهين على الظاهر وأما المحكي عن الصدق في قوله والشيخين والذي يوجب التحليل وأما في قوله والشيخين بلقت
رجع عند ذلك وقصره من الوجه وأما من الجواهر وبعض الإجماع بل لا يفرق بين المذهب ما فمنا على الظاهر
على الظاهر الصحيح يفرق غير الجواهر بل عليه الإجماع في ظ الغيبة وفيه ذلك وهو المحجة كما انصهر العترة فيناطفة
أما لا يجوز في أحداهما إلا أن المثل لا يفرق في أساساً من من غير زيادة معناه في بعضها ما أن أصلها واحد وأصل
الشيء من المخطئة وفيها من جملتها في التسمية في دعوى جواز الحظ في من خالفها في عدم بل قد نفعها ذلك وعليه
م مقتضى القضاة المتقدمة جواز التفاضل فيما لا يفرق في العرف والمقتضى في بعضا نوعيتاً بكل منهما اسم خاص
الآن يقال المراد باللفظ الخاص منه ما يخص الصدق على ما هيته من ما هيته وهو اللفظ الدال على النوع
ولذا المراد به قولنا لا يفرق من دخوله في تلك الماهية المدلول عليها باللفظ الخاص سواء صدر ذلك اللفظ عليه
كما في المخطئة من الجواهر والصدق وهو ذلك ولم يصدق كما لو خص ذلك الفرض بما هو على وجه لا يصدق عليه
ما دل على ما هيته وهو غير الذي لا يفرق كإشكال الفرض في الفن والحاصل ليس مناط الحكم بالإنحاد وهذا هو اتحاد
الاسم بل اتحاد الماهية سواء علم اتحادها من قبل أو نشأ كل في المثال المراد من غيره وهو من حكم الاتحاد لا
مع فريضة واتحاد الفرض بينهما مع بعض وان تعلقت اسمها اتحاداً والاسم علامة على اتحادها في حينه إلا أن بعض اختلافه
من شرع أو عرف وبحجوه كان صدوره علامة على اختلافه إلا أن علم الحقائق في المقام وقد ظهر ضعف مانع
أما من يفرق بينهما فلا شكافي واتحادهما من انهما حقيقتان في اتحاد الفرض والمقتضى والرواية في الماهية سبوا الأسماء في وقت
والوقت بالذات في البرهان في التفسير ليس كيف شئت بل بغيره في السند ضعف في ذلك لا في المضمون ولا في الجواهر
العرف والمقتضى اللذان في خروج عنها بعد قيام الدليل على خلافها كما انصهر المرفوعة الدال على اتحادها فيجب
المقتضى لتوحيده كما عرفت وانما تختلف البكائية في حقها في الحق أو المضمون الأمر في الواقع قد نفع في نظر أهل الفرض
بل التحول من العلم وكيف عنها الخبايا في حقها وعلى ذلك فلا يخصص لقاعدة ان شرط اتحاد الحق المضمون ليس اتحاد
الضابط المتقدم في ذلك يوجب تخصيصه فيما دل على أن الأحكام الشرعية ثابتة فلا ساساً للمقتضى وتعرفه في
الحقائق في الأمرية هذا معناه كما لا يخفى في الفرض في ذلك كونه بالإنحاد فالحكم بالإنحاد ولكن المضمون لا يفرق
كأنشأ في المقام لها كإشكال المان بذكر ذلك الأكلان في المخطئة والأمر والعدم في بعضها جازاً لعدم
فيها التفاضل في جوازها في ذلك كونه فيها إلا أن يكون المراد من ذلك في حق التفاضل على الفرض والمقتضى فيجب

انعموكم بعض ما ذكرتم بحكي كره كما لا يخفى على من تأمل في علم نحون به فيها كما لا يخفى على المتبحرين
 في حواشي علم النحويين من اربع اللين والتم والنحو وعلمه فالحق ان يقال ان ما قلنا اننا لا نستطيع انما
 والنحو ونحو ذلك لا يدخل في ما نحن فيه لان المتبحرين من النحويين تحت الدليل الفرع القريب التبعي مع الاصل
 الواحد وما ساعد بعد النحويين على انقاذهم من الحجز مع انه خرج بعض الامثلة من مشائخنا ان هذا الاصطلاح
 الاجماع على من غير ذلك يقال به نحو النحويين الا انما هو من الاجماع قد وكرنا اننا قد افقنا اشكال لا ريب في
 رة في ح وحيث قال بعد نقل كلام العلامة وبعض اصحابنا اننا قد افقنا اشكال لا ريب في ح وحيث قال بعد نقل كلام
 حيث انه لا يصح على اكل اسم خاص وان له حقيقة واحدة وهذا هو الصواب عندنا باكل احد ما لا يختص بكل الا
 فيتمثل ان يكونا جنسين وجوانبهم لهما بالان يكونا كل ويكونا شرط لكل اذ لا يمنع عدم كل طرفه سائر الخلق
 ويمكن ان يقال ان الصواب لهذا الامر انما هو في الحقيقة والافاضة في الاسم وهذا الاول لم يتفقوا
 ومما تأمل وذلك فانه مرجع اشكاله الى ما ذكرنا من ان بعض ما ذكره العلامة من الفرع يختلف اما حقيقة
 مع اصولها وبعبارة الاصطلاح في بعضها كذا في قوله ويمكن ان يكون الصواب في مكان فمما علمه عدم
 تأييده ذلك انهم ولا يفرق بين الاشكال وهو كذا لا يخفى فبهم فمما ذكره النحويين الشجاع في وقت الا انهم
 ما فيها وما هو عليه من العلم في الروايات مرجع المناقشة الى الشك في الامور من بعض المنظر اعاد
 في الروايات بين الروايات هل هو حقيقة الأصلية خاصة ولا خاصة سائر ما فيها واما لا بد من الاتفاق في الاسم
 بناء على فدان الاسماء ملل وها في جملة من المواضيع بالهرة ولا بعد له بعد انما انما النظر في ما من
 الامة والادلة في الزيادة الاولى بلا شبهة وتكون في الحقيقة في المسئلة من قاعدة وفلان الاعكام ملائمة
 كما سلف هو المسئلة الشافعية بذلك التصور الجارية هنا بفصل في العلم ولذا ان الحجة الصريحة في الزيادة
 في المسئلة الشافعية وافق الاصحاب المسئلة مدعيان في جملة من مؤيديها الجاعل الطائفة من الفاضل عن نونه
 صحيح في الزيادة بعد فرض ان المناقشة في الحقيقة من الفرع مع الاصل المذكور هو من فروع الفاضل
 نعم فوجب ذلك عليه لو كانت المناقشة من حيث اختلاف الاسم خاصة والحققة الاصل والفرع متحدة كما لا يخفى
 فالمناقشة المزبورة على نحو ما قرناه وحيث ردل لكن لا بعد المناقشة الاخرة وحاصلها ان شرطها على انما
 في الحقيقة والادلة في الزيادة الاولى بلا شبهة وتكون في الحقيقة في المسئلة من قاعدة وفلان الاعكام ملائمة
 كما سلف هو المسئلة الشافعية بذلك التصور الجارية هنا بفصل في العلم ولذا ان الحجة الصريحة في الزيادة
 في المسئلة الشافعية وافق الاصحاب المسئلة مدعيان في جملة من مؤيديها الجاعل الطائفة من الفاضل عن نونه
 صحيح في الزيادة بعد فرض ان المناقشة في الحقيقة من الفرع مع الاصل المذكور هو من فروع الفاضل
 نعم فوجب ذلك عليه لو كانت المناقشة من حيث اختلاف الاسم خاصة والحققة الاصل والفرع متحدة كما لا يخفى
 فالمناقشة المزبورة على نحو ما قرناه وحيث ردل لكن لا بعد المناقشة الاخرة وحاصلها ان شرطها على انما
 في الحقيقة والادلة في الزيادة الاولى بلا شبهة وتكون في الحقيقة في المسئلة من قاعدة وفلان الاعكام ملائمة
 كما سلف هو المسئلة الشافعية بذلك التصور الجارية هنا بفصل في العلم ولذا ان الحجة الصريحة في الزيادة
 في المسئلة الشافعية وافق الاصحاب المسئلة مدعيان في جملة من مؤيديها الجاعل الطائفة من الفاضل عن نونه
 صحيح في الزيادة بعد فرض ان المناقشة في الحقيقة من الفرع مع الاصل المذكور هو من فروع الفاضل
 نعم فوجب ذلك عليه لو كانت المناقشة من حيث اختلاف الاسم خاصة والحققة الاصل والفرع متحدة كما لا يخفى
 فالمناقشة المزبورة على نحو ما قرناه وحيث ردل لكن لا بعد المناقشة الاخرة وحاصلها ان شرطها على انما

وَعَلَىٰ الْاِسْلَامِ اَكْبَرُ فَنُجَيِّدُكَ

[illegible]

کتاب

لا تراه جونا لعلها انما هي حوزة ما وكلها فليخضع من الحيوانا وهو وثلث افع مصفود وقا له كذا لكن في هذا الموضع
عن جزم من الحكم ساني فليقلل باثر من الحكم اكله ولذا لم يجر مع غيره ولا اغتبا لا الواحد ولا عدة بل على الاغنياء
بمن لا يوجب بيعه ويضيق الظاهر في جزم اكله لغيره الحق عن كل الطين لكن لا نلزم فيه حصة اكله وحكمه غير ان يفتح
به لطلاد ويجز من انشاخ العشرة وثبوت ارباه فيه بعد مضيان على حوال الكيل بل يوزن فيه ومعه وان يشر
مضافا الى الحيوانا فاصية بجواز بيع الطين اما قول بل دبره ما ينظم فقعدنا اظلفه حركتها فافاض من القول
يجز بيع الطين الى اكله لا لا يوزن والمراش الحية ارجو في الخلاف الاجماع عليه ضعيف جدا وما ارعاه من الاجماع
مردود في مقابل ما ذكرناه قطعنا ولا اعرفت ما ذكرناه من ثبوت ثبوت ارباه وفي البيع او مطلقا او ضمنيا
والوزن فاعلم ان النشاخ والاغنياء في الحكم يكونون مكيلا او وزنا وبما في النسخ ولان ريفها عندنا فاما
ثبات مكيلا او وزنا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ارباه وانما في غير ذلك بعد خلاف في ذلك على الحكم
الصحيح في بعض الكتب وفي النشاخ القطع بغير خلاف في بيعه في مجمع الفوائد بل عن النسخ الاجماع عليه كما عرفت
ان طاعنا ارجو مكيلا او وزنا في عصره ومطهرين يوجب ارباه وان يكل ارباه في ذلك وهو الحق كما قال
البيضاوي الاشبا في الحياض مضافا الى الاستصحاب السائر من مضافا عدة وذلك الحكم المعلق على الوصف
وجوبا وعد ما قد ينشأ من بيعه من جوه الا ان ان الحكم الثابت للمكيل والوزن كان كالحظة مثلا فاما اذا انشا
في منتهى بيعها كمالا او قالا لا يثبت لهما ولو خرج عن المكيلا او الوزنية لانه لا يخلو عليها اسم المكيل خفيفه
والاحكام الشرعية تنبع الاسماء على ما صح برأيتها والظلال في المكيل عليها باعتبار ما كان عليها جانبا لا يثبت
اين اذا لا يفسد انما على معنى ما الحقيقة فيكون انما انما انما الحكم خفيف ان يكون اذا انما الحكم
في ذلك انما في بيعه الحكم بعد ذلك وصف اكله وان يكون للذات مع الوصف فلا يثبت الحكم في ذلك
العلل المتقدمة الى المعلوم وانما العمل لا يترك في قطع ببقاء الموضوع الذي هو شرط الاستصحابات
هذا الا كما استصحابها فاحيا المعلوم المرد من كونه ما يفسد في الذات قطعاً وبين كونه ما يفسد في كنهها من ارباه
وفي غير ذلك على انه لا يدل على جهة بخلاف الاستصحاب انما انما لفظ المكيل والوزن كنهها من ارباه
ذاتان تتعلق بها نعمان الحق ففقد لانه لا ربا ولا يبا بكمال ووزن بغيره لا يبيع مشتمل على ارباه الا في المكيل
الموزن عند البيع فرض الصلح من التخلي كقولنا اكو عالما فلو كان جاهلا وقت الخطاب فاعلم عند الاكراه كذا ما
لو علم وقت الخطاب فمحل عند الاكراه لم يكتف بذلك لان الذي على المشتري انما انما من هذا يعلم ان كل كانت
الصفحة سائفة في زمان لم يثبت ان سبل الحكم معها فليحتم ما ذكرناه ان الكنه بنفسه القواعد هو اختلاف حكم
الشيء او ما كانا بخلاف القيمة واختلاف العرف والعادة بالنسبة الى ما يكون اسناد اختلاف الحكم الى ما كان
لذلك الموضوع من غير ما هو في الحقيقة الاغتيا لانه كما في المقام اقول مع المثل جزا ما دام مقدر ودخل في بيعه
ملازم كل وبالحال المكيل بل يوزن في قوله لا يباع احد ما الا انما قد ربه كذا من لفظ الماكول والمالموس في
قوله لا يبيع الصلوة عليها انما ان الحكم المذكور يد بعد لهما فبقيا طبيا لمن دون الذات في خصوص كان
عليه الشيء في عهد صم فكذلك ايضا من جزم كان يفيضان يكون الوقيرة اية كل دائره مدارسها وجودا وعل
لكن الاجماع المتفق مع من ذلك هذا كله لو علم لفظه اوعده واما ما جعلت الحال بغير وجه العناية المكيل
ان اتفق البلدان لاصلا لزم غير فاما مع عرفة واما لادشابة الا زمان واما لو اختلف البلدان في علم

ومعرفة فعلهم بان الاختلاف حادث في عرفنا ان سبقونا لا نقاش في معرفة صفاته لنا الحق تعالى ان كان لكل بلد
 حكم نفسه اذ لو علم ذلك علم ان الانفاق كان على غير التقدير او شك في ثبوتها على التقديرين او غيره فالنظر في
 الزمان لا يوجب الحكم المتقدم في الاول ولا يفسد الشاخي ضرره الا كما ينبغي له في الاحتمال عدم التقدير ولكن
 ليس الحكم المتقدم بل هو مدركا لوصف وجوه او عدمها لما عرف بل لا يستحق هذا الحال الى زمن الخطاب
 والقول بان التبعيض باطل ومحققا له واضح القصد بعد ان الغاية في الاحكام الشرعية هو التبعيض الى الزمن
 كالقبض بالجزء والاشياء وغيرها والما كقولنا لم يوس العزير لغيره والاشياء والاشياء والاشياء كما لا
 شك ان بان الخطاب بالبدن مثلا لا يدخل تحت احد الخطابين فقصته الاصل عدم حوق الزمان او وقوع
 عند هذا اقل من بوس لم يزل ذلك كما سلف اننا لا نقول في المسئلة تلك تكون قد يقال بناء على ما قلنا انما ان
 الحكم المتقدم ليس لذلك بل قد قلنا انما هو في الوصف وجوه او عدمها لاننا قد عرفنا ان الغاية نفع
 من تلك اخصه ما في الزمان والاشياء على التبعيض عن غيرها في صورة العلم بالانقسام وعدمه في عهد من رتب
 البناء وهو صورة الحمل والحال حكم الفوق المبدان او اختلف على الغاية وهي كما عرفت ما ذكره ومضاهيا
 على الاجماع عليه كما حكمه بعض الاجلاد عن بعضهم وقيل كما في التبعيض في الماهية وسلا في الماهية فليد طاب
 التقديرين ويثبت الجزم عموما على معنى انه جعل بوجوههم للتفاضل في البقاء انما بها الجزم باعتماد
 بل واحد منه بالكل والوزن وله لان الاصل في الاشياء التميز بوسد والكل بالوزن وفي الاول
 منع واضح كما انه يفاضل الثاني صدر عن ركا ان الاول مناط الزمان الثاني مناط عدمه وطا في الجواز
 تقيضه وانما الخلاف في ان لا حرفة او بالقياس بالكل والوزن لا يفاضلها فطما قبل كما عرفت في
 الحق لم يقبل على معنى ان انشا ودا لا هو ان من قلب جانب التقدير ولا يوجب الا غلب لعل المستند ان
 هو التقدير من التقدير الثاني اخرج الى العمل بالاطلاق الذي عرفت معارضته بالاطلاق في جانب الجزم
 للمزاجات الهوائية والاصول معد مضافا الى الاخطى الذي لا يلزم من ثبوتها في قولنا ما اجمع الحكم والاحلال
 الا غلب الحكم الذي لا يشك في الغناء وفي الثاني الى الزم حمل الاطلاقات على الغناء انما هو لتتابع المعارف
 وغيره من الاخص ثم ان المقادير على البقاء لا اهلها الا كين فيضاهيهم معنى خريجوا الى مقام الحق في المقادير
 بعد صلاح رتبة بعد ما حكم تلك المقادير وجهه وضع ثم ان الماهية بالكل والوزن ما يكون حكمة متعاقبا
 بها وان لم يدخله انما قلنا كالحكمة ونحوها او كثر في كلفه العظيمة فيها بل هي وجوبها لو كان من الجمع
 مضمنا بها بالفعل فلو سمح ما لا يكال ولا وزن غاذه قلنا او كثر في رتبة جسمه مع كون جسمه منها يكلفه
 بعد المشاهدة والتميز بالجزء بها في العلم والمعاذ ثم علم انه يجوز بيع كل الماهيات وطوبى وحقا في مثلها
 كالرب بمثلها والتميز بمثلها في الماهية المتساوية عنها وانما يشبهها هو العينة بمثلها والتميز بمثلها
 وجزءها بلا شك ولا خلاف فينا وظواهر المتصورات المستبعدة المعنى مضافا الى ما عرفت من الغيبة الاستا
 في الجزم من غير اختلاف عن غيره من القطع به وعن ثبوتها لاحكام نسبتها الى علمنا انشا وطا كذا اجماعنا
 عليه ولعمري انما لا يمتنع معارضته لتفاضل محال التقدير ولا يمتنع انما في ما في الحال على بعضه لا يمتنع
 مصدرها بالقبض بالجزء والاشياء كما لا شك ولا خلاف في جواز بيع مالها من الرطب كالقطع بمثلها
 كالقوة بمثلها لما ذكره واختلف كبقية الرطوبة فان كان مما يستباح غاذه فلا يمتنع بيعه كالتميز وان كان مما لا

الأحر مثلاً بمثل قال لا بأس قلت فالفتح والغصير مثلاً بمثل قال لا بأس أن مثل هذا النقيض ما لا ينبغي أن يفتق
في نفس الحقيقة البنية بعد ما قرأت الانجم المتقول المؤيد بفتوى من سمعت من الخول والفتوة العظيمة
لأنه كاذب أن تكون أعياناً معصية في الحقيقة فان ضعفنا لتسلسل كذا لا ينبغي بالأمور بل بوجه الزلل
كل منهما حجة أخرى مستقلة وذلك كما بين المتكلمين على ما فيه من سؤال الفقهاء عند الجفاف الذي هو دفع
كل أحد بالضرورة فكيف يخفى عليه من غير معلوم سببه وان يجرى جرح الحقيقة بعد النظر ان السؤال البنية
على علل لا ينعى ولو فهمت من الجفاف مثله من محاسن البنية كذا لا ينبغي على ما في بصيرة ولا كل الخصال
عنده ذلك لا ينبغي المداخلة والحجة على الخمر فانه معاودة بمقولة ما تقدم اليه لا شاة غير من وبهتاً أيضاً
المنع بجودة التسعة ليس بمفهوم الحقيقة وهو من غير غايتها المذكور على منبج خلاصة وهو غير ما لا يتم
غيره في التوبة المتأصلة فان إثبات النية لا ينبغي ما عاده كما اشهر فلا تسند وقامت عليه تلك على ان
تكونه ذاتهم بنام المتعلقات والفرق هنا بالبداهة وقد سمعت ما في آخر الحقيقة المذكورة من التعديل
بما لم يعمد والتسليم ولو كان النعم محضاً بالنية لكان اللازم التمسك بالحققتها وقت ما فيها من العلم
العامة مضطماً الى ما قيل ان قوله في الأصل من أجل هو من الكتاب ليس بعض الشئ العشر فيجوز ما يشق
حمل الوثيقة والرواية على ما تله من حيث الوضعية الى الوطوبية والبسوسة فتكون كل منها كذا بعد عن النعم وهو
الحجوز ان الحب الزبدي لا يربط الوطوب ان كان هذا الحل في نفسه بعيداً عن الغاية وقد بطلان على
النية كما يلوح من الحقيقة بل من الأصل فالوثيقة حملها على عينها فاجزأ في طلب والفتا وبما يجرى
فأصح كبيع الصل العسل قبل التصفيه والكم الطوي مثله وفي الجواهر في شيخنا في الحديث ان في الكا
ومعدي ووطوب ابن تين بالتر منكون خارجاً عن مقرر المسئلة ان ووطوبه ابي اربعه كذا في البيع كذا في البيع
الوطوب بالتر من اعضائها المضافه لغيره في الحكم الخ المباعه مضطماً الى ما ظهر في كل ما لنا بانها اعادة
تفصي حوزا لبيع كذا مضافه الوطوب الخ من في ما بين وبين التمر من الحب كذا مضافه الزوا وعنده الذين
مع ان كان المدا على نقص حجم بيع الوطوب مثله والعسل كذا بجران التمر والزيدي كذا في ابي الفضل مثله
في النقيض مع انما بهد يكون كذا نقص كذا في اياه ان اريد بها حب العسل فلا يعجب الوطوب والفتا وقد
مناخ وان اريد بالاع يقينا بهد كذا كذا في ما يخص فلو اخرج حوزا لغيره فبوزن قبل ثم اعله اطلع
سما كذا مثله لم مضطماً الى ما تترتب له اعادة ما عاده مع انه لا يضاوم من ذلك شيء غالباً لان المحاشا
قلما اغوا من الرغوبات اصلية اعدادية وعادة كذا انها بظهر الخول عن ذلك كما يظهر من قوله دليل المنع
حذر ولو زاد في الوطوب عباداً وهي بقصد الجفاف وزياده من جنسها ومن غير ان افضض في التركيبا وهي بقصد
لم يركب قطعاً لانه وان كان يحصل التساوي عند الجفاف لانه يفتقر الى الايداع المحكي اتفاق الا حطاب
على اعتبارها بوضع الخبر في الاتفاق على من يبيع ادها بالافضضاً أصلاً مع لواع الوطوب بالتر بعد بقصد
الاول مع مع الصيغة من غير جنسها لافضوا وزياده الى ما عاده وفي سجع ادها بالافضض مع ارض الشاوي
خال لا يبيع لكن مع مرض زياده لعله على خال لا يبيع من غير بقصد لافضوا اشكال من الاصل ولا ملاحا
ومن ملاحية العلة وظهورها في اذه الشال وهل يكفي التساوي وان لو كان ما هو بقصد لا اعتباراً من الماء
عليه الا وسجها ولو باع الوطوب بالتر في آخر الخول الاول والاول الثاني فالاربعة ابطال وان كان

يا أولادنا لا تعلموا ما نؤمن به لغيره بالعدل وكذا الخلق من غير فرق في أفرادها بين المخصوص والمفروض بالما واث
 جمل عندنا ما في كل واحد من هذه الوجوه من الرطوبة أعطا على سائر الأسماء صدق مع كل من غير الخط
 والديمق تمثله مقدار وجسا إجماع الدقيق من تحت طهته مثله منها ومن الشجر من غير فرق بين التام والحسن
 ولا بين الذي في سائر أجزائه وعن التام في موضع مثله مطلقا مكان كون أحداه من حطه ثقبته اللون
 والأسم من جنسية سواها دقيقا تاما ولا يتوان لحظة وضعفه قطيلا لا لثبات في شكله لا من حال
 أبقى نصفه عن أبي جعفر من تحتها الساكن في وصف التام والحسن ولو كان أحد الخبرين طبعا والآخر قابلا
 لم يقع للعدل المخصوص المقتضى في الرطوبة والعلو طاعت رطوبة أحدهما أكثر من الآخر في الجوانب فها هو جمل عند
 شجرنا الشاهد الثاني نعم لأن رطوبة غير مضمونة والحقيقة عليها مقلدة والمثال من هذا رتبة الجبل وال
 صاقر وكذا لو علمت الرطوبة في أحداهما وانعفت من الآخر كحل الزيت في خل لعينها لخص لك بينات الأثما
 بحسب الجنس والماء وإن حال البيع غير كامل ينبغي أن يرفع عدم نقصان في أحداهما على الآخر في ذلك
 للمفروض الثاني فإذ فرض عدم صحة فيهما سائر الأولى لا بد أنهما أحكاما ومبدأ أحكاما صنفان
 بين الأولاد وذلك إجماعا حكما بل وحكما في الجملة لأن حكمي الرطوبة في الوصلين أن القول بالمتعنا ولا
 بد من التلازم بين الأولاد والولد على ذاته التي من غير شك في قولهم فلا فرق ولا تنويف ولا حيل في
 الخ وقوله العاقبة مرددة والرقم عام إلا أنه صرح بالانضمام بحيث له عن ذلك انكشاف بطلان ما قاله
 إجماع الأصحاب على الجوانب وفيه التمسك من الخطاب المذكور وهو كقولنا لا جاتا مسقية العقل والنصوص
 التامية واضحة لا دلالة عليه لكون الشيء في أن يكون عامدا إلى الحقيقة لإزاء بناء على نظره وأدرك في وصف
 الحر في مفهومه وإلى الظاهر حكمه ولو أنه وهو الحر والحق بذلك إلى من يجوز بذلك إلى من يجوز في الجملة عن الأمر التي
 بينا وأنه معتد رف مثل صحيح ندرة على حقيقة قال الشيخين الرجل وقوله وبينه وبين عبده ولا بين أهله
 وابتاعا أو ما بينهما وبينك وبين ما لا يملك لغيره المأذون التي لها بينه وبين عبده وعلى الشيء المأذون على
 والمهي حقا غير ممكن أصلا فلو كان المأذون متغيرا فبغير الخطف كما صرح به بعض الفقهاء فلا يملك
 موصوفا كما صرح به أخرون نعم ومن أقر برب بعض المأذون في الحكاية المرفوعة استنادا إلى ضعف النصوص
 المحمودة بحسب السند والدلالة مع دعواه منع الإجماع في المسئلة دينا في لغة السيد عليه الرتبة كما لا ينعى
 ضعف سندها بالتمسك العقلي بل الإجماع طاعت والدلالة في نفسها بعد ضم بعضها إلى بعض والدلالة على هو
 نعم منها في فتح الثراء الحر ومن مثلها لغة السيد الذي قد عرفت أنها قالت لا عقل على الإجماع وإنما اكتف
 له الخطأ بعد ذلك لا بصحة المسئلة خلا فبذلك أن الخلفاء الأسكا في حيث حتى أخذوا الزيادة بأولاد دون الله
 بشرط أن لا يكون للولد ذك أو ذك لا نصيب للمسئلة ذلك لا يمتنع لهم من حرموا ما يجوز لكل واحد منها أخذ الفضل
 من ماله مطلقا إجماعا وهو كذا في هذا لغيره في الإجماع بينا وهو يزال شاذا دعانا وهو انفا لهما
 ففعله منعهما لا يعسا بآراء الاستدلال لأورد عنهم من قولهم أنت وما لك بينك فبهم قولهم يتأجروا لأخذ
 من يملك وهو كما نرى ثم لا يتعد الحكم إلى الأم حرموا لهما من قبل أحضنا من الدليل خبرها كما أن الظاهر من النص
 والمفهوم الولد المضمون الرضا على ذلك فينا فمن أن الظاهر والنصوص لا يمنع عن الحكم المزور والرضا
 بعد محرم قوله محرم من التصريح ما يجوز الرضا بالمتحج مع هذا التموله الاستدلال الظهور النص في الولد

[illegible]

لا مدحها فانه يقع لصلها بالشبهة الى نصب الوالد مع زيادة بطلان غيره على ان العتيق يوجب لعماله لغيره انما خاتمة
 كما سيجي في الترتيب فان في حق المصلحة التي يهويها المسلمون لا مثل المصلحة التي يتخفون منها مثلاً او مثل ذلك
 بعضه من وجهه ويقع على كل حال واما بين الرجل ونفسه لاجلها العتق كما في الانصاف والعتق والشفيع والبيان التام
 وقطاع وكشف التوفيق المانع على ما يمكن والجواب لعقبة الانصاف والوجه مضافا الى جميع ذلك ان السابح على
 الصعد قد يفتي بين الدعوى بالابن المردود وذو الجوارح او هل هم الحكم الدائم فيه وجزءا من الشك كما عرفت انما يرد على
 الغرض فيه وجب العلة في انما يرضى الى اكثر من صرح في سوا الغرض وجامع المصالح والاعتدال والاعتدال
 المنع الضمني ومبدأ الواسطة في جميع ذلك انما هو في الواجب الوصل واصله والتم التمسك في التوام يكون
 المنع بها كما سنبينه وسلمنا ذلك لكن الغرض انما هو في ذلك وظافا الى ما سنبينه انما هو في ذلك فان الزوجة اذا
 ملوك زمانها بخلاف المقتضى وانما يرد في بعض الاحياء من خطا في الوقع عليها وانما لا يجوز لها العتق
 الا بانه لغيره فدين بالتمصيل بين الحق والاهل وغيره فان لا يرد في الاولي ويثبت في الثاني بذكر الطلاق ان
 وجه الاثر الذي في الحكم وان لا يرد في الاسم لما دللنا على ان الحكم الزم من عموم الشبهة وانك التمسك في ذلك
 فالحكم على خلاف النفع فيقتضي على المتيقن وكذا لا يرد بين المسلم واهل الحرب للفتنة كادام على الاثري
 الجزية اجماعا انما انما انما الفصل الثاني في العتق والشفيع والبيان التام وغيره على ما يمكن وهو الوجه كسر الصدا
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اطلق امرأته فاحسنها فاحسنها منهم الف درهم بدوهم ولا يعطون مضافا الى
 ما يظهر من ان مال الخمر في حق المسلمين سواء فلما اعيد ملك الخمر في مالها اصلا او ملكه وجوز ملك المسلم
 بالحيث ان عتقه او امره فان المصالح بينهما على النصارى من صورة ولا يستنفذ فالمدفع من الطرفين لا بعد شيئا
 فالفضل لا يبعد من الزيادة بل انما انما على غير الاستنفاد وما يرد في الحرب ليس الا للفضل الى
 استنفاد ما في يد من هو شره ولا منصفه شره صورته قد لا يستنفذ على الولد لملكه بفتح فالعالمه بفتحها
 باطلا فوجبه الف على الكافر ويخرج عليه دفع الزاد للمسلم اخذ منه بفتح هذه المصالح في احد في اوقع
 ويحضر بفتح الحرب في كل من هذا القيد من انما اخذ من غيره من كان في بلاد الاسلام واذ الحرب بكل من غيرهم
 الى المصلحة من انما التوصل الى الاستسلام على ما هم بالعلم الزيادة للملكية ولا تقابل العلم اكل فاعلموا
 بعد العتق لا بعد العتق لا على العلم والامن لا يبعد اخضا لكا فومنا جلي بفتح الزاد للمسلم ودون
 اخذ منه ودون اخذ من غيره ومن هنا يمكن ان يقال بعدم الفرق بينه وبين الذي يملكه فانما علم الزاد
 ثوب من المال بفتح جوارح اقليم واخذ من غيره اما اخذ على غيره الوصايا بفتح العلم الاصول في غير شيئا
 لا تمام كما لا ينافي الا انما وبشبه الا انما في الحرب في بلاد الاسلام ولعله لذلك هب العتق والبيان التام
 والتسليم في حق الزاد من غير الذي مدعيا عليها في محكي الانصاف والاجماع ورواه الصدوق عن
 القاسم من ان المصلحة بين الاخصاء انما لا يبعد انما يرد بين المسلم والكن على الاثر في علمه غامه
 المناهضة كما في الجواهر كما قدم كما في الواضحة في علمه بفتح المصنوع بفتح المصنوع بفتح المصنوع بفتح
 فالمشركون يبيعونهم بربا قال نعم والعام المحقق محذوف في الباقي وعلى ضعف التسديد ويجوز ما تقدم وهو
 الكتاب المستخرج من الزاد الا ان يقال ما يرد في المصلحة لا يبعد التمسك في ذلك فانها ثابتة في جميع
 الاثر لكن ما رسله في انما من لولاية كاف في المصالح من هنا ظهر ان المراد مضافا الى مقهور التسديد

كالاجماع المحكي عن حجة ان من الدليل القاطع في خصوص الغمام بالثبوت فانه القول بحجته ان التباين بين هؤلاء
 ان يكون أقوى من الدليل على ان هذه الحجة من نحو ما سئل من الرضا في نظره قبل ان يرجع الى الجمهور وعلى ان
 حريته في زمن الجنبه لم يكن يفقد معهما فقد التزموا بقدره ولم يثبت ولا يحل الجور في ذلك المسئلة ان
 لا يجوز بيع لم يجرى من جنسه كالمسئلة بالثبوت مثلاً فالجواب انه من والتمس ويحكم الشيخ في تركه وقد يفتد
 والتمس على الفاعل ولا يجرى والاسكافي بل المثل على ما صرح به العلامة في كونه وغاية الزام وتبع ذلك وجب العلامة
 في ان يرضى بالهبة الاشارة في الجواهر وبعض الاجلة بل عليه الاجماع في بيع الهبة وقد وهو الحق كما لا يخفى
 انهم من بيع الهبة بالحبوا وهو قد عرفت ان بيعهم على الصلوات على ما ذكره الله بالحبوا والتمس فيها عتبه
 يتابع اجابوا كما لا يخفى بالتمس في العتبه واعية الكراهة عتبه فانه بعد لم يصر انما طعن بان عليه لا يكره
 لذلك ومن يذهبهم التمس وانما يفتد ان بعض الاجلة شعباً للناظر في كل ما جعل الحق فيه يخطئ الربا بكمتهما او
 انه لا يتم مع فواعل شكل عليهم الحال ان المسئلة ففصلا عنه يوجهه عتبه احد ما ذكره في العلامة في
 التواضع بان حاله في الاشارة الى ذلك على صراحة في المصديق في عتبه بان تقدم من الاشارة وانها ما ذكره العلامة
 وعجزه بان المسئلة مخصوص من الجاهل من الحبوا المذموم وان الحق خارج عنها فيما بين الاشارة في حالها
 على الجواز من عموم الكتاب المسئلة على الصوة الشاذة وما دل عليها على حرمة الرضا على الاولى خاصة والها
 لما ذكره بعض الاجلة عن ايضا التمس بان جواز الحق وان لم يكن من الوضوئات لفعله لكن القوم ابروا ما يجرى
 عليه الوضو بحسب العلامة يجرى الموقوف سائل على ذلك بعدم جواز بيع او طبع البضاعة على الخلل بالضرورة وان
 غير بعض ما ذكره كما لا يخفى في كلام الاصل ملاحظة ان قوله بالبدعي والاما المطلق المانع التماس الحق
 المسائل والزيادة والجواز وغيره وما تروى من التفصيل بين وبين غيره ليس الا من المناظر الى الذين توهوا كون
 موضوعه الى ما والا فاعلمنا لا يفضل في كلامهم كحكمه بعض مستأثرت الاجل بل الموجود في كلام اعيانهم
 التمس الجاهل الذي لا يخطو في الجواز والتمس الشاهد بالضرورة بل مقتضى ان المراد في اصل المسئلة على
 جواز بيع الممس سلفاً ولا كونهما بالتمس ككافة ما عرفت من قوله لا يفتد الشاذة من دفع رؤس من ضمن القضا
 بمقدار من الاشارة الى ما عرفت من المم يوجد منه تدبيراً ومن بيع القضا بمقدار من المم في نفسه لم يفتد بها
 الى ان القم اذا لم يجرى تحت التمس ككافة ما عرفت من قوله لا يفتد الشاذة من دفع رؤس من ضمن القضا
 الموضوع الزايد بدعيه فتعبد ما دل على حرمة الزايد والمقدارين بالاولى كما ان القم ينزل ما دل على الزايد
 المذموم كما عرفت العلامة لا يفتدوا من الشاذة لانه غير مكمل ولا مؤيد من التمس في العبادة للناظر بل انما
 صعدوا انما جاز بعد على انه قد يجمع ان الشاذة الذي قد من جنس المم وتنه يظهر ان ما عرفت في دفع الجمع
 انما كان من كون التمس فيها خاصته غير ممل كدعواه التمس في البيع فاعرفت من قوله هو العتبه كما لا يخفى
 الهبة ضليقة القول بالاجواز في غيرها لا يخلو اعرفنا انما قالوا الى العتبه السالمة عن الفاضل المزمع ويجوز
 وهو ما دل على حرمة الزايد من الكتاب غير من الاشارة من دون منافاة لعدم كونها مؤيداً على سبيل الدلالة انما
 الى الحكمية المتقدمة من ايضا التمس في القوم ابروا ما يجرى عليه لو كان في العبادة يجرى لو كان ان يكن
 منه في الحال متوقف لعدم الدليل على ذلك بل ان الاشارة على خلاف خصوصاً فانها على جواز بيع الوضو
 وبالقول القاطع في الجملة كما لا يخفى في التحقيق الثاني والعلامة وغيره ما يجرى عن كون موضوعاً بالصفه

المزبور بل استظهر منه الغرض الاشارة الى ان هذه الحكم الى الابنية الا ان هذه الحكم من القوام
 ثم قال في العاقل وذكر ان الرزق في باب الرزق اكل ولوزون ذلك قد خلاه كما تحت القدر اولا كذا في الزيادة
 ومين نظر هذا في الحكم من الكراهة والوقوع اطلاقا وضد كماله بعض مشائخنا الاجلة تبعوا اجاب
 الهل عن هذا في ارباب لا يملكون القدرة على التبع وهو غير كلام الطائفة مع انه مفسد لا يفتن في اخذها الا الاصل
 والاعادة ولا فرق في الحكم المزبور بين كون العلم بمقتضى ما اعتدنا ولت اخضع بعض المعاني بالصوره الباقية
 في انما اندلج الكثير والكثير وهو في وجهان وكذا في بيع ثم العلم بالطلب المحي ولعل المراد بعد في
 المتعدين في مقام البيع غير حيث موافق الخبر لما تحت قال ويجوز البيع بغير جهته كالمعرفة بالاشياء
 بل المزبورين المتأخرين في الجواهر ولا يجمع الحكم عن القيمة والتبع معضنا الى ظهور الاصل في خلافه في قوله
 المانع وهو قوله لكن شرط ان يكون العلم حاضر الا انما ترى شيئا ما كالكلام في اشارة ثم في باب السلف الله
 العلم عفا عن امكانه للسؤال انما في ان يجوز بيع وجاهه مثلا في بيعه اربعه ايام بعد ما جازها في بيعه اربعه ايام
 بلا خلاف كما في المواهبة وفي ان يجوز بيع سائمة في صوغها بين شيئا في صوغها بين او عاينه بل في عهده كرهه
 ثابتها لا على ما عموما بالاجماع وهو كذا لوجود المفسد من الاصول والعموم وهذا المانع من ان يبايعه لا خصصا
 الزاوية بالاعتبار الموزن في بيعها حال جودها وما في بطنها بل لو اوجبت الزاوية المفسد ولو لم يوجبه لكان
 كما في بيعها من الجاهل ما دام ذلك كالمعرفة على الخبر لم يكن منه كما ان اللبن ما دام فيه لبن من الموزون ولا يمتنع
 من التاجر في البيع فبذلك رادوا به بالذهب والفضة والبقع والاصح جواز البيع بذلك خلافا للفتا
 في المتأخرين مع ذلك انما في البيع في العتق كالمعرفة في الوعاء والذهب في الخزانة يكون في الوعاء
 من الخبر ايضا كما لا يخفى لبيان ما في خبره مضافا الى امر البنية في امارة المعاملة ومضاعف من الفرقان قوله
 وهو في العتق ومقتضى القس عليه لم يفهمه والكل منوع ويأمن مع الفداء عفا وعقلا مع انه قد وقع المانع
 على الجملة لا لا يجوز او لا يرام بالبيع او سلم الفصل المذكور في الاشياء والمقصد به ان هذا البيع هو الاصل في كساست
 المحيطات انما بعد الدماء وغير ذلك ثم ان المانع في ذلك من البيع في اشياء من اشياء المانع من اشياء المانع من اشياء المانع
 من بين جملتها سواء ولد القس بما فيها من اللبن ام يفض وهو كذا في المانع من اشياء المانع من اشياء المانع
 في ارباب الجوز الى الكافي في بيعه المشاهدة وما ذكرنا ظاهر انما جواز بيع سائمة عليها صوغها في اشياء المانع
 صوغ وتخلد ليس لها من اخرى خالية اذ ان يراى بقرنا على الفخذ من القدر بقدر المسئلة الرابع يجوز بيع
 مكر من الخطأ في مكيل بجمع صاعا مضاعفا ونصف رطل او ثلث كيلان ولا كيل من وسبعة اثمان الى اثن
 وطلان يجوز مثله وان كان في حاله عفا اللبن ودعا في المراد بها اجزائه الصغيرة وكذا لو كان في احداهما
 فلو ان هو وجب خبره في طريق الطريقين وحين من راب سلالاة فاجزائه العادة يكونه مقصد البيع مثله
 بمثل المقتضى في النقص والبيع على النقص المصير في محله كرهه ومثله الذي في الخل والذبح والسل البئر
 ومفها لكن عن كذا بعد ان اخبرنا فاعلاه وقال قوم لا يجوز وهو الاصل في علمه يزيد من العادة لانه لا يبيع الا بالاجزاء
 ح واما العباءة على ما ذكرنا ان قال لا يباع به لمخا هذه العادة على ما من بعض الاجلة فاسد بالمعقولة فان في مثل
 هذا يبيع القطع بالجزء نصف الثمن اخل الوجه في هذا ويقع ما ذكرنا مسالا في حق فاعلاه في قوله
 ومضاعف العسل نصف كونه الثلاث مضاعف العسل واما ذلك كما رأت ومثله المانع في البيع وغيرها في حق

فبشيء الخليلي كل ذلك فالسؤال من الغاية كونه معي جسا ومعدا ان انصبا ما انما انما انما
 على النقصان الحقيقى ان الخليلي ليس من الخلق بل هو من الملائكة العرفية لا بدع الخليلي
 في الحقيقة حق يثبت ان النقصان الملائكة لا على الجوار مع السواء لكن اخرا عن الملائكة في خصوص
 الصنوفة لم يورده بالخلق والشيء المبرور وازم العشر بلخرج في الشريعة فظا بالاطلاق لكن يحمل الامر
 المذكورة على القول فيمن يردون وان لم يكن من الملائكة في الحقيقة ولما صور معن الحنود في العقل اذ
 العكس فالحق بغيرها على وفق الفاعل لان النقصان جيبها ما حصلت ولم يقد دليل على اغنا رها بالمر كما
 في الصنوفة المقدسة نعم انما الخليلي لا ينهك والقول بعد لا عيبا بوجه لا يتحول على قوة وهل يميز
 بين الخليلي الاصل والمليد لا يندل كما عن بعض النفاذ الا ولعل الاول اقوى بالنظر الى ان هذا الملائكة
 نعم ان كان الخليلي المبرور بالهبة كاشيم ونحوه جاز ص فاللزامة في الخليلي على ان الخليلي كاشيم
 محطه على ذلك مستندة ص فالكل عيبا في الملائكة ومنه يظهر الحكم في الخليلي الاصل الخارج عن القادر
 ما له فيه كاشيم ونحوه المسئلة الخاضعة لغير احوال القسرين والحقين والخفوف عن الاصل بعد الاشياء
 وليست بغيرها عن العنصر فالمراد كاشيم ونحوه في موضع وقا في موضع اذ هو في الحقيقة بناء عليه فيا فيه
 القوبا ولو ان كان قد اذ احد لها الفضل وليست من الملائكة في الحقيقة في خلاف ذلك بناء على ان
 من غير ان يكون مطلوبا في القوافل ونحوه القسمة كاشيم ونحوه على راس الفصل مثلا وان لم العنصر فيا
 لا يحا بنا كما في عكس في حيزا القرب من عباد الله وهو مشكل ان يصدق اجماع عليه لان من غير ما فيه القرب
 من حيث هو ويدر عن اختصاص ما فيه في البيع ولو كانت القرب محط من منشا ومن فلهذا احداهما الزاوية
 بالمساوات والفقهاء اصل من غير فرق في الاول ان لا يقيم اذ اجبا ولا لاها اذ ارجو على معنى كون خصه
 القرب كليا في المال الخاضعة لغيره فيا فيه القرب من عباد الله وهو مشكل ان يصدق اجماع عليه لان من غير ما فيه القرب
 الكلي في القرب لا لاها مضافا في بعض ان له حصه مضافا في الاثر على غيره يكون لكل منها نصيب كل جزء
 حصة باخذ كل من الشريكين بالقسم من الاثر شيئا ويعطيه عوضه ومقتضى ذلك تبادل اجزاء الوفاء بذلك
 وبالعكس لو كانت القرب مضافا لغيره فيا فيه القرب من عباد الله وهو مشكل ان يصدق اجماع عليه لان من غير ما فيه القرب
 لا يكون قابلا للقسم ولعل اجماعهم القرب من عباد الله وهو مشكل ان يصدق اجماع عليه لان من غير ما فيه القرب
 الاول هذا وهما الكلام شيئا في كتاب القسمة المسئلة الشاوية في حق وسبع درهم ودياردين
 ودرهمين ويكون في القسمة غير اذ ان يصرف كل واحد منها الى غير جيلته ومن ريعه ذلك لا الخليلي
 بدل لذي ثباته درهم شي من الشائع وكذا من فرد درهمين واملاد ودرهمين وهذا ما اجماعه
 بين الجنتين الخليلين بها كان مولد اذ كل من الجنتين في القسمة فحق كاشيم ونحوه الجنتين الخليلين
 باخذها اذ اذ على ما في الجوع من جيلته بحيث يصلح كونه في مقابل الخليلي فيجوز صدق لغيره بل لا خلاف
 اجماع بين النفاذ وفي ذلك موضع وقا في موضع اذ هو في الحقيقة بناء عليه فيا فيه القرب
 الاجابة عن الخلاف فاشبهه بالمولد واليه وهو في القسمة الى الاصول والجمهور انما المضافات
 المناقضة للاختصاص لانه لا يجوز بحكم التبادر والشيء في غير من المسئلة فان لم يكن من جيلته
 بحسب احد بالضرورة فعليه يخرج عن كاشيم ونحوه في القسمة المسئلة فان لم يكن من جيلته

في باب
 القسمة
 في غير

مقابلته بآخره على الشاهد من ذلك قوله عليه السلام ان الحكم المزمع على الغايب فلا حاجة في الاستدلال به الى ذكره
اجماع من اضرب كل جنس للمعاينة او الزيادة اليه كونه عليه انما عاين في الغايب الحكم خصوصاً في الالزام
بجس لا يمكن تحينه مقتضاه بل اصل الفرض خلافه وانما عاين في الغايب الحكم لا يقتضيه على ان القيمة المزمعة
من الجنس او من جنس له من الخيل الشرعية لغرض من الزيادة على ذكره الجماعة ان الاضطرار
الذي هو حكم شرعي قد يتكسر لا يكون جبلة كما هو واضح عند كل ذهاب مستكره لا يما من هذا ذكره الجماعة ان كان الزمان
الاضطرار بالنسبة الى حكم الزيادة خاصة لان يكون المراد من ان شأ الحكم على ذلك حتى لو كان شيئاً مثلاً
وخلف كل واحد منهما ما عايناه وان لم يكن مفقوداً بل لا الى غيره بل عن الحكم الذي يصح الالتزام به في حق
المستلزم هذا مع ذلك المعبر وفيما الصحيح وغيره ما يستعين به بل كذا يكون متواترة منها نية على
تأني في انما الاشارة في بيع السبوت الحادة لا في قبض الغنم المعبر المستفيض منها حتى عبد الرحمن في الحجاج
سئل عن الضمن الى ان قال فقلت لما شري ألف درهم ودفيت اليه درهم فقال لا بأس من ذلك ان ابي كان
اخر على قبل المدينة متى كان يقول هذا يقولون انما هذا القرار لوجه يصل بدنياً الى بعض الفدوم
ولو جاءه الف درهم بعد الف دينار وكان يقول لهم نعم الشيء الف من الحرم الى الحلال ويحكي اخرى عن علي
عليه السلام قال كان محمد بن الحنفية قد سئل ان يبيع غنماً يا ابا جعفر ومحمد الله والله اننا نعلم انك لو اهلك ديناً او
والضمن ثمانية عشر قد رتبنا الدين على ان يبيع من يخطب عشرة طاعة ودية وما هذا الا فريضة كان ابي
يقول فقلت والله لو كنت فريضة من باطل الى حق ويحكي اخرى عن ابي عبد الله لا بأس ما عاين درهم ودفيت
ما عاين درهم ودينار او ادخل هذا ما عاين او قل او اكثر فلا بأس به الى غير ذلك من النصوص التي لا تسمى الجواز
ولو عاين عند صدور صرف كل جنس ما عايناه وبيع في محكي من ذلك لا يثبت القيمة ان تكون ذات دفع
مقابل الزيادة في حصول الثبات عند انقضاء وتوزيع الثمن عليها باعتبار القيمة على بعض الواردات في بيع مد
ودرههم بدين والدين من مد ونصف بحسب القيمة الخاصة غير فادح مخصوص بالقبض لا بالعاينة الحقة
فانما من دفع على المحكي بالمجوع فالقبض غير محتمل وغير مقتدر اليه وما تقدم من الاول على حرة الزيادة انما يقتصر
الى البيع الاول الى القبض الطارئ للازم اعتباره في بعض الصور وهو عرض سبب وجبة كالتلف الدرم
المعين مثل مئزره ظهر مضمناً وكان في مقابلته ما جوب الزيادة المقتضية الى الزيادة وانما في مثلاً دوماً معيناً
معداً بدين ودينين وثلاثة الذين يمكن ذكره ما عايناه في مد والحق الكون في جميع مد والتمسك
في تلك الواقعة وتحت في الزيادة من ثلثة اربعة اوها بطلان البيع من اصله بناء على لزوم النقص
في الجنس الواحد فان الدرم الناقص اذا كان نصف البيع بان كان جهة الدرهما يبطل البيع في نصف
الثمن فينصف المصنف الا وهو في كل من كذا على الاشاعة كان النصف في كل من الجنس ويكون نصف المصنف
ونصف الدرمين في مقابلته لا لتقدير الزيادة الموجبة لطلان اصل البيع وانما البطلان في مخالفة الناقص
خاصة والعقد في مخالفة الباقي بناء على ان كلا من الجنسين قد جوبل بخلافه فانه لا يبطل بل ما جوبل به من
نظر الى ان حصة البيع من ذلك على ذلك وكذا بطلانه وبرجعة ما عاين الى بعض الاصطحاب ان كل جنس من
ما عايناه والثالث العقد والنسبة على حمة لا يلزم من الزيادة بان يبطل نصف الدرهم الناقص مثلاً في مقابل
مثله من الشيء ومضعة الاخر في مقابل مد ونصف من الثمن ويكون نصف المد مقابل نصف مد ونصف

ومن آخره من شد وتدن وكافي الأراض ولذا قال الفقيه الأشعري في الجواهر على القول بفلا ونقصه لا يشترط
عظمته كما ثبت تكونها بما عاين الفقيه بل إنه صحيح محكي في قول الفقيه الأجلع عليه وهو الوجه كالقضية المستقيمة وكذلك
الكل المرتبة كقوله لا يتبعوا الذهب بالذهب لها ويحكي مضو يضاهي من غرضه قال الأشعري في نهضة
أو قضية بل ذهب فلا نقاد حتى نأخذ منه وإن ترى حايها فانه معد ويحكي صدره فيس من أبي جعفر قال
قال مير المومنين لا يتبعوا رجل غشاة ذهب بل يابيد ويحكي عدا ومن الحجج قال سئل عن الرجل يشترى
من الرجل الداهم ينفقها وينفقها ويحسب عنها كونه ديناراً يقول رسول غلامك هو على عظمته لا نأخذ بها
ما أحببنا ينفق حتى يأخذ الداهم فقلت تمام في دار واحد وأمكنهم قربة وقبها من بعض وهذا صحيح
فقال الأفرع من من نأخذ ما تنفقها نأخذ ما نأخذ الفلام الذي يبيع له أن يكون هو الذي يبيع له ويدع الميراث فون
محكم سئل عن العلم عن من يبيع الذهب بالفضة مثلاً فقلت قال لا بأس بما يبيع فأنه ومن الذهب الفاضية يجوز
بيع الذهب بالدرهم نسبه فتر فكر بين الأختان منزلة على القيمة وبيعها مع أنه للفاضية في الماد على الموقف
العقد على التفاضل قبل الداهم لا مكانه من قبل ما جاول الأجل ويدفع الداهم بل على معاملة الفاضية كما عاين في
عليه الرتبة من قبل على الأصل وهو ظاهرها الأشارة من مباح التوبة ولا للمنافسة في التصور الفاضية بل على
يقبض المستند القبض والذكر في الأخرى باعتبار في الباس لا لتبريطان كالأمر القاض والتمس عن
الفرق قبله لأن من ينفقها وهو يبيعها أجرة الفرق قبله ومخالفتها للأمر لأن لا يقولوا من الأمن
شد منه كما علمه في كونه والشبه في حيث أطلقنا الوجه عليه مع الحال كلام الثاني الشرط دون الشرع في ذلك
فالوجه طية للأمر والمخافة لا لاطلاق المعاملة بناء على الظاهر الأشهر من القاعدة من اختصاص قضاء التي
للمسا بأجرة مضاعفة التي في الوجه في الموضوع المزود فلفظ دليل ظاهر في العقد المقابل للتسوية فلا يدل
على اشتراط القبض بالمزود لأنها مدفوعة بأغصان المبيع بالموافاة التي من بابها الأشارة وبطلان الأمر بالتمسك
غامضاً للوارد المزود دون الوجوب المحرر ولا يغيره في حكمه بطلان المعاملة مع عدم التفاضل قبل المعاملة
لأن الأمر في الحضر من الجاهل بعيد ولا يفيده الباطل منه فليكن المراد ذلك بمؤونة وهم الطائفة الذمومة من أعظم فرائض
الأول الوجهية المحررة من الحقيقة يباح من مائة عدم القول بالفضل بالمسألة من من واجب التفاضل مع من زوجه
قال بالفتاوى مع كونه من قال بالفضة من دفعه بموجب الفاضل من أمره وبطلان ما في العقد بالفاضل عليه
أصل للقد وهو من المهر كان لا أحب من الألفاظ المتشابهة لا سغاله في الاحتجاب في المحرر والكرهه ويكون في قوله
المشرك حقيقة فنجحنا بين أحد الأمر إلى قربة وهو ضا موجه على الأداة الزم من ضا بعد ملاحظة الفصل
الواردة بان علياً ما كان كره الحلال ونعتيب اللفظة المزودة في قوله في المقدرة فلا فعله لأن هو في
المحرر حقيقة وبطلان دليله الثاني كونه كونه بعض أهل الملة لأنه الحق الحقيقي في هذا اللفظ كما في بعض
الأجلاء ومن سلم بجواز بيعه وظهر الجاهلان بالضرورة والحاصل من ينبع في التصور المزود ونضع فيها من
سببه عن طريقة مستقيمة وشبهه مسمومة كان عليها عمل التحا الأيمن من الشريعة المزودة فلا يوجب المسئلة إلا
للحكمي على الصدوق خاصة فلم يشترط الشرط المتقدم إليها إلا أن لا يوجب الشريعة المزودة فلا يوجب المسئلة إلا
وأننا نرى أن يكون دعهما إلى الجبل قال لا بأس به وعن الرجل يبيع لسانه ويشتريه بغيره بالقيمة قال نعم إنما التوبة
عنه في الشرع والبيع مباح وعن الزكاة لا بأس ببيع الرجل الذي يملكه منه مائة أو أقل وأكثر لأن المبيع

فانه عن الادلة السابقة من وجوه شتى ومنها الانشطة الذمومة من جملة الرغبات المنصوبة عند اختلاف الاراء
 فلو كانا انما بينهما متعينين حين ذلك خالفنا لما ذكره في بعض الاجل وذاقتنا لعموم الحكم صدر فيها
 المتأخر من ذلك لم تعجزات المنصبة والاعتناء به فالواجب ما جعلها ولو لم يقد على التيقن وان لم يعلم موافقها للثبات
 ولو لم يضمن بناء على عدم اشتراط ذلك الحمل على التيقن من جهة المنصوص الواردة عن الاجماع من ان
 من جملة موجبات اختلاف المنصوص الواردة عن القدر الطاهر الفاء الخلف فيها على ان يعرف للتيقن ما ذهب
 معين بوجوده وان برأه لم يلزمه ان لا يشارة واما الجمع بالحمل على الاستحبابا عن بعض الاجل وهو يوجب
 الى قول القدر في الجملة ثم انه هل يجب تحصيل هذا الشرط شرعا بحيث ياتيان لو اخل باختيارا كما عن الشيخ
 وابن ابي عمير العلامة صرحا عن تركه اهل قبل ان العلامة في تركه قطع قريبا يوجب الوفاء بالثبات بعض الالام
 بذكر احتيان جعله بمنزلة الوفاء بجملة جماعة من اوجب عليها استناد الى وجوه كلها لا يصح له هذا التفاسخ
 مثل القدر في قوله تعالى فيها الثبات بل يصرح هو قريب من قطعنا ولم يرب منه جدا من من حيث العان في الوفاء
 من احاط على هذا الكلام على الوجوب الشرطيا منه فم لا يباس من في كلام من كما مرنا الاستدلال واما انما من
 القيمة الاستدلال بالية التيقن والمنصوص المتقدمة على ذلك الوجوب الشرعي عفا فيج من المنا
 لان الية التيقن لا تدل على عدم الوفاء بالتقوى الشخصية للملكية من جهة الاما لا يفسخ شيئا بالمرم كما في
 مقرر المسئلة فانما لا يفضل الوجوب الوفاء به بالضرورة ولما المنصوص المتقدمة فقد عرفت انها لا تدل على
 الانشائها ظاهرة لان يقال لا منافاة بين الدلالة على قوة وبين الدلالة على الوجوب والحرة فان الادلة
 تؤكد بالحرة ومنها شرع هذا التقدير بحمل الخطاب على الحكم الوصفي الشرطي وهو ما للحكم التخييلي من جهة
 وهو ما لا يكون من باب استغناء الحكم في معنيته الذي قد وقع عليه انه غير من فويل باسناد الشرطية
 من الاجماع وهو وتوضيح لا يخفى ان يكون بربا من كونه خلاف فرض المسئلة فالا الذي ان يقال ان النص
 وان كانت ظاهر في الحكم التخييلي من الوجوب بالحرة ولا ينافيه الدلالة على الاستدلال انهم لكن هو من بدقا
 الشهادة على الشرطية خاصة كما في الزاين وغيره كونه قائما عليه ولعله اذا قال بالوجوب الشرطي دون الشرع
 معظم القائلين بانهم كما احتمل جماعة من الذين عنيك فترى الخطاب لا يذكرو بالمر لا يثبت واما انما كانا لا يثبت
 على المنصبة في الغاية لا يبعد لان حكم نهم من ذلك مع محو الحاجة كان في الاستدلال على الحكم بالقرينة
 وعلى كل حال فظ منصوص لعل هو معافا للشهرات الهكينة والاجتماع المتقولة كونها تباين قبل القدر شرط
 في الصحة لغيره لا انفاء ولا حصة وفيه يخرج عن فاعله انفسا العقد للملك العطفان باصالة الحكم الشرطي في
 بوقوع احدهما دون الاخر لا يكفي فيكون المقتضى في بقاء امانته فلا يضمن بالانقاص الترخيطا منه ان لم يجعله
 من المقتضى بالمتوكل العمل بعض الاجل كما انه يتجوز بطلان المصروف ولو كانت المقتضى قبل القبض لا يوجب
 خرج عن اصل التاجر للملك وهو وحال العقد بناء على ان لا يشارة من المضمونة عند التلف بالشرط
 خاصة انهم على معنى متفاد الصريح الى بطلان الدلالة لا وجوبه بالمر لا ان العقد يقع على العين وقت عزيم
 فكيف يقبل من هذا من المثل والقيمة كمن ولا يتم هذه المفاضلة لو قبلت لتبيع قبل العجول ويحده ان المشتل
 المثل والقيمة وان لم يجر عند كل ذي مسكر واما احال ان التفاضل كاشف عن الصحة حين العقد فغير
 الاجازة في المنصوص كما عرفت اطرافه كالمحال ان على التفاضل بطل العقد من عبه انكاشف عنه بعد الحكم

[illegible]

لا معارض لها ثم انه لا فرق بين حصول المقام في الحاصل ضرورة ولا بين امتدادها الصغر وعدمه كما في قبضته
اخلاف القوى والتعويض المتقدمة ودعوى ظهورها لا بد من ابتدئ الشيء بغير القوة متعوزة وعلى تقدير
تشابهها بينهم الاحتجاج على مخالفتها هو ذاته فقد تقدم في خيار المجلس حمله من امره في ثمانية قطعها في المقام
فلا يلاحظ لكن النظر الحقيقة الأساسية في الجواهر عند اغنيا الاختصاصات متاع سائر على الاغنياء هناك
وهو قريب منه جدا لشيء في ظهورها لا دلالة في ذلك الفاضل ويحصل الفرق بينهما بعد دخوله كماله
بدا الاحتجاج لصدق الفرق بها عرفا وانتماءه فيها وفيها كما هي في صحتها في وجودها وتوقع الفرق من قبل
الفرق في انفسها فالقصة الصحيحة الاصلانها انما لو كانت صدق الفرق على وجودها في اعتبارها ما تكون أقل من شرط
او لكانت بلوغه قدرها وعدمه في الاكفاء بالقبض في تلك الحال فبما صبيحان على ان الفرق مانع او
القبض قبله شرط وحاشا لآخر الثاني فالقصة عدم الاكفاء بالقبض المذكور لاعتقالاتها بالشرط الوجوب
للمسألة المذكورة ولو وكل احد لها صانع او جهمي بالقبض عنه فقبض الوكيل قبل معرفتها الى المعافاة في
الاصل والعوضا ولو قبض بعد بطل الاعتقاد لعدم تحقق الشرط وهو انما قبض بغير معرفته المتأخر في دفع
القبض في بعض النسخ المتقدمة وكل لو كالا معا على القبض منها في الاغنياء بغيره الوكيل حكمه في المقام
ممنوع فدمي حمله في خيار المجلس من جملة ما يقع على شرائط المتأخر في هذا المقام ما ذكره المان
نجلا لاكثر الاحتجاج وهو ما اشترى منه دلام بدنا في اننا لعكس ثم يقع ما في تلك الفتوى انما عده منه
او من يجره دنا به دلام قبل قبض البائع الدنا به او الدلام يتبع ان الذي يفرقا لا يفرق فاعلى المنهويين
الاحتجاج كما في الجواهر على الاشهر كما في الروايات استنادا الى صحيحه حتى عرفنا ان قال قلت لا وجه لغيره
بجانبه لا وري بغيرها يريد بها ورافعه هو البين في حكمه هو البين في حكمه انما يقين به بدنا به لغيره
الوزن ولا يقوم في ما ذكره فاشترى من الدلام بالذنا به فلا يكون دنا به في حكمه كما قلنا فاشترى من الدلام
ناعطية كال ذنا به وعلى الآخر ووجهها فقال البين يكون فداء الدين له قلت بل في البيع به ثاب حاله
يمكن ان يكون من وجهين الاول ما ذكره الفقيه الاستناد في الجواهر ما هذا بيانها ونحو ان صدر الخبر فيكون
معامل اخرى منه قبل سفره من الدنا به وعطائتها هي شراء الدنا به منها او في ذلك كان مقصودا في ذلك
المهم من قوله البين ان الباس اذا قبض الدنا به ثم ان يحل فيه انما هو بعيد جدا وانما انما انما انما
عليه الخبر انما انما انما البين المعاملة الاولى في الثانية بل هو غير المتحد بل هو حق من ذلك ان سلطان
بيع الثاني ولو كان حصل المتأخر في الاولى بعد دفع الثابتة الا ان يقال ان الباس في مفهوم الخبر مطلق فيقول
المتأخر بعينك والحد لكن عند نظرا في ان يقال ان الباس في الفناء ومقتضاها ان المعاملة الثانية لو افترض
المتأخر في الاولى بغير دفعها فكذلك وهو مطلق في الفناء ما دام لم يحصل المتأخر على تقديره في حكمه
ممنوع الا ان يدعى ظهوره في الفناء ناهي على عدم الفناء بغير المزمع في الجملة فتم الثاني ان يكون المراد من قوله
لا يقوم حتى باخذ الباس انما ما دام الا انه منى في الورد ثم بعد ذلك في اشترى من قوله والذنا به لغيره
ويكون المراد من قوله الذي في الدلالة وفي جميع ما ذكر في الاول بزيادة انه لو كان مقصودا
الورد فكيف ينبغي ثباتا في المجلس في الدنا به في انما يدعى في ذلك الخبر على عكس المطلوب بان لو فرض وقوع المعاملة
الثانية بعد وقوع المعاملة الاولى التي في شراء الدلام بالذنا به ومثل سفره من الدنا به وعطائتها لا بد انما

ان يخرج من الحق لا على المطلوب عكسه ان قلنا ان هذا الشاغل الموقوف من جهة عدم احوال الورث كما بهد ذلك
ذكر لا يخاطب له فيستلزم عدم اشتراط الورث في تحقق اتم القبض هذا وهذا مستند بعض الامتناع في اصل الحكم بما
الاجازة في ذلك ولا ملك قبل القبض باثنا لا يجوز بيع المكيل والموزون قبل قبضه وبانه لا يجوز بيع الدين بالدين
وفي اكل تقوا في الاثارة ملائمة غايدان بصير ضوابط لا لا بطلان من اصله وعكس ازالة البطلان وهو مع الحق
الاجازة استنادا الى كون الخبز له اهلية الاجازة حال العقد والمفروض خذها في المستلزم فان المالك الاول
لم يجر قبل القبض ولما اجاز بعد فلا اثر له والثاني ليس له اهلية الاجازة حال العقد ممنوعه لعدم ذلك الفصل
ونحو ما ذكر على جواز بيع الفضوليين الصبيبين لان بقاء ذلك غايدان على ذلك على علم اشتراط
الاهلية للمفروض فقد خالف في القيمة والحسنة دون المفروض في المستلزم فان الاهلية بذلك العقد خاصة
وليس الاثارة ولا على عكس اشتراط الاهلية ولو من حيث عدم ملكية المال المارة حتى يتكفي من قبلنا القصة
كما بهد من ذلك حكم الظاهر بعد ما اثر الاجازة فيما لو باع عزم ملكه وفيه نظر مع انه لو سلم اشتراط الاهلية
المزبونة فالحكم بجميع صور المستلزم لا وجه له بالقبض لان التبع في بعض المواضع راجع الى الان في القبض
فوكيله حلالا لفعل المسلم على ما اذا باع على ما شرطه منه معين كان في يد اوفى دتمه ابا عاصم
وكان في يده ولما في الشك بعد تسليم مساواة الشراء ببلبيعان الا نوى الجواز سيما اذا كان طعاما دائما
فالشك فلا ان المتسليم من بيع الدين الممنوع فذا كان دينيا قبل العقد لا ما يتعلق به منه بقدر العقد فانه
جائز كما هو ظاهرا في ذلك وغيره من الامور والعهود مع انه قد يمنع من ذلك الدين بغيره بعد العقد اذا فرض
كون الدين بركة فيلزم ان في المقام احوال او اهلها حكمي عن الحق فقال لكان الدين بالمبايع ما بينا
مع العقد الثاني اذا قلنا ان الحق الحاصل ان كان في الدين بطلان في البيع من بين يده فمضافا لما
مع الملائمة بين عدم التبعين في العقد الثاني وكون العقد المباع في الزمته بين كونه من بيع الدين
بالدين لم يخرج من بيع ذلك على نقد التبعين في الاول لان يقر ان كفاية له لا كفاية له لا كفاية له لا كفاية له
الاول في يكون ما صح به اولا من حيث عدم التبعين في الاول فانه ما حاج به الحق والثاني في التبعين
في ذلك وجب البطلان في اوضاع من ان العقد يكون ضوابطا فاذ لم يكن الا اجازة مع وهو لا جواز عن قوة كذا
الى ذلك الامانة لكن قد يقال ان التبعة كما عرفت على البطلان محكية وقد عرفت انها كغير الاول ولا وجه لها
ونسقطها عن الخبز المار سيما اذا كان دليل المستلزم العوضا ونحوه كما في المقام بعد ما بين على الحق على نحو
اذلة الفصل والمنع من التبعة بدور في التبعة والاداء بالبطلان على المصلحة من حيث انفق علم التبعة في عام
القبض على غيره مدافع بانه خلاف الظاهر ولا يفتأ اليه الا بالقرينة المفقودة في البعارة وانما ما حكمه عن
اشتماع من ان بطلان البيع بالقرينة قبل ان يقع لا يستلزم عدم بطلان التبعة لحواله ملكه ملكا مشركا كاي
في زمن الجواز فان بعض ازم ولا بطلان لزم ملك البيع الثاني كونه وان رقيق الزمان لكن بعض عوصها
هو الثاني وقبل القبض العوض كعوض لكن لا يفتأ عليك ان البعارة المزبونة ظاهر الثاني صدق
ذيلها فان صدقنا بغيره حصة الماملة لا يلحق ان لو هو ما مشروط بالتأخير دون محله كما ينبغي في من
التي على المشهور وفيها لا يفتأ اشتراط بعضها به ولو بعض ما بصير عوضا عن البيع اما له الثانية كانت
في حصول الشرط ان يجمع بينها بان يقال ان المراد من العقد الذي قضى العقد بها هي الضمة على من قبل المار

فان مضى من ذلك ما في المعاملة انما بنه كسفت عن حقيقته ولو لم يكن في المعنى في القبول على الخفاء والبيع
في زمن النجاشي على امر الاحباب في قول الشيخ انه يقال ان المراد الصفة على وجه الترتيل فان مضى الزمان ووجد
لزم من هذا البيع في زمن النجاشي على قول الشيخ ولكن الاحباب كانوا يرون مخالفة لما قد مضى من ان الفرض شرط على
وبغيره المثل لا يترك كما شئت وانما لا تترافى ما مضى من عدم الدليل على عدم مضى الفرض فمقام العوض في
ممن ان الدوام والذاتية في كلامهم من باب المثل انما لا بد على اليمين القصد في الشرء الاول وفي الثاني
لا يختلف الحال فيمن يترى ان يجعل المقابل فذلك او غير ذلك بين ان يكون مبيعا او غيره فاما لو وقف بناء على
جواز ان القصد في العبادات او غيرهما ولا بين ان يجعل مضافا للشرء الاول في الثاني او في الثالث ولا بين ان يبيعها
على من شرطها من غير هذا كله في ايها في القصد في المنقول اليه فاما المنقول اليه قبل الفرض انا
بالنسبة الى ايها عن المنقول عنه فله فالحق ان يقع في القصد الاول حتى لو وقع التمثيل له فانه وعاد كواب له
لواضحة في مفر بعض المسئلة قبل القصد بل القصد ان سألنا في الشرط من القصد قبل الفرض في بعض هذه
ما ذكره من الفرض انه كما يمكنه في بعض من الطرفين قبل الفرض في بعض هذه الصورت فكذلك الشرء فيما لو وكل
البائع بالقبض عند ذلك ان الفرض في البائع وان حصل الفرض قبل القصد كما لو كان عليه دوام فاشترى ما
لكها بها لا يترى من عليه الدوام وكلها في بعضها مع وان لم يمتد بها فان كان يكون الدوام في غير ذلك البائع
وقوله في بعضها بمنزلة مقتضى هذا كما ان الفرض ان كان في وقت البائع ما في ذلك المقتضى وكان لو كان
له عليه وما يترى في شرى بها دوام لان الفرض من واحد والاصل في هذا المسئلة ما ورد في بعض النسخ على
ارمونه قال قلت لابي عبد الله يكون للموكل عند يد له الموضع شيئا فقول كيف سئل الوكيل اليوم قال قول
له كذا وكذا يقول ليس عندك الف درهم شيئا فاقول بل يقول جوتها وانما بهذا الشرء وانما هذا الموضع
فما شري في هذا فقال لي انما استقصيت المسمى فقلت فلا مانع من ذلك فقلت اما فانه انما كان
كلامه بوجهه فقال ليس الدوام من عندك والذاتية من عندك قلت بل قال فلا مانع من ذلك وعرب مستحب
عنده بانه عند لان يقال ان فاعبائه المسمى بظاهره لا ينطبق على النص لان ظاهره ما كان عتوانا لذي
لما الدائم هو انما بالشرء من عليه ومضى المنقول ان الذي له الدوام من عليه يجوز لها ان لا يترى لها
غير الاخر لكن يمكن ارجاع العتابة الى الوارث بعد ملاحظة النص بان الفرض من واحد حتى لو مشى في التعليل
فانه يقتضي كون ما بالشرء من عليه الدوام هو انهم جميع النص في قوله فاشترى بها ذاتية بعد شعير لا مقتضى
للمرجع في واقع عبارة في النسخ الواضحة للترتبة وكيف كان فقد عمل بعض هؤلاء الاحتجاج على انهم لم يكتفوا بضمها
من القول في التوكيد بل وجب انما يفيض قبل الفرض الا ان منهم من افترض على ظاهرهما من غير ان يعلل وادخل في
القاعدة كما لا سكا في الشك في برونها ان هو اقل من المانع في النسخ ومقتضا حصول النقل لم يقطعه
القول بانه من صانع بيع الصرف وبعده مستعمل في بيعه لم يقطعه الامر بانه غير محتاج الى القول وان الفرض
قبل القبض غير مانع اما لان مخالفة مقتضى ما هو مقتضى بغير الشرء او كان الفرض من واحد كما ورد في
بعض الوارث ولا يشهد في بعد هذا القول وعزابه لزيادة مخالفة مقتضى حصول الشرء في القول
المرجعة لما عليه اكثر الاحتجاج من ارجاع القول في القاعدة في الجملة ولم يفلحوا في كيفية ارجاع اليها فيمن
من هذا المسئلة انما اذا اشترى بملأ في وقت فذلك في وقت كالمصم ما هو المشتد في المعنى ولا فذلك ان يكون الامر

بالقول بل كونه البعض وهو وان سلم من هذا العقد القاعده بالنظر الى حصول الضيق في البيع الا ان هذا العقد
محققه في حصول البعض بعد التفرق مضاعفاً لاحتال دخول في بيع الدين بالدين وبين من جعل الامر بالقول
توكيلا في البيع والبعض ولا اشكال فيه من حيث الضيق ولا من حيث البعض بل التفرق وانما الاشكال فيه
من حيث جعل ما في الذمه وعوضه غير هذا القبول ولو سلمنا الاول فلا سلم الثاني فوقع بيع كون كون
عليه بعينه من ذمته معقباً له وان وكله فيه بحيث يجري عليه حكم المقبوض الا اننا نبيع الذهب المختص
مثلاً بذهب فزمنه على ان يكون القشر وكذا في مئذنين من قال انها لا تذل الا على اذاه القرم على
الوفاء والعقد الذي بين من ليس له من حيث العقد فزمنه من حيث العقد الذي تقدم لوزم ان يبدل له ذلك وبقيته
عند حيث ما طلبه ورفع ذلك له جاز من دون ريب ان سلم من تحت هذا القواعد لكن خالفنا في اننا لا نبيع
في ذلك وبين من قال كالعقود الاستثنائية الجواهر انها تذل على معاطاة البيع على معنى المعاطاة بينهما
ولا اشكال بين من حيث سبيلنا فيقال وانما الاشكال في حصول المعاطاة بحجج التضييق والعقد الحالي بين
شرائط العقد كان يقول حولها وهو بل العقد عدم حصولها فلا بد من الفعل ولو من جانب واحد ان لو شرطنا
وخلنا بحصولها بدونه فبما يشهد الاشكال بعد من جهة المعاطاة بعض ودفعوا عمل الاشكال من هذه الجهة سلباً
المقصود المبرجوه ممنوعه لا تقا غير ظاهر الدلالة في خصوص المعاطاة خاصة كما اننا كثر التوكيد في العقد
او غير ونحن البعض بل فيها من الشواهد المتفاوتة لظاهرها كما لا يخفى على من له ادق بصيرة بعد ما
ظهرها فيما ذكره الشيخ في النهاية وغيره كالمعاني لا حديث له بالهاتف ولا علم من من اعراض الامتناع
وجنا تحقيق في المسئلة الرجوع الى المقدمات العديدة التي ذكرها جماعة من الاجل وارجاع المقصود
اليها قال في محكي هذا الباب الرأيه من الصحاح واذا امكن العمل بها على قصد التاويل ولا يجوز تدفعا
لصيرورة والمقدمات التي ذكرها من الامر بالقول بل توكيد في طرف العقد وانه يعنون في طرف العقد من
ما في نصه في طرف البعض فان ذلك ليس من بيع الدين بالدين وان لو قيل ان البيع اذا تيقف معناه على
البعض يكون وكلاهما ما في الذمه معقباً له مسئلة الا لاخبر في ما يبين من حكاية العلامة في الواجوه
الاشكال فيها قلت لا ريب ان الغرض من البعض مبرجوه المقصود في حوزة وهو ما نزلنا في من معناه فلا
صدق اننا نبيع ما يبيع واما احد مثل التفرق لان يقال ان الحكم منوطا بامره اخطئ هنا عرفاً والعقد لا
من اشكك في بيع فيه الى الاصل وهو كما مر في هذه الحجة القول بجواز ان يبيع كل من الرجلين ما في ذمته من
المقد لاخر بما في ذمته الاخر له من دون احتياج الى التقاض محققاً بين الدين بهذا النظر لما في الذم
له واما بالنظر الى ما عليه فهل كالاقل لا يحتاج الى البينة الا لا بد من بينة كون ذلك البعض الذي في ذمته
او لا بد من بينة ما في الخارج وبهذه اعندنا لان ظاهرها الاخيرهم اعلم الله لا من علمنا وكنا به ان يكون
له عليه شيء من الذمته بانها رعيها او شيء من القصد واما وعبرها الصيرورة لك في المشتريين فيما مر
بالصيرورة وبغيرها بان يارها بمادة القول وبغيرها غير ان في التفرقة بشرط التقاض عن غير الاخير ط
كما ان لا من في ذمته في القول بدونه ثم بناء على التعليل لا بد من الاخصاص على وجود المقصود لنا المتفق وعلیه
يمكن ان يقال ان لما كان مقصود الخبر مع ولا بعد الاحتياط مقتضى حصول المعاطاة بلطف الامر في القول
عبر يحتاج الى البعض والتقاض فيكون من صانع بيع الصيرورة عقد مستثقل فدل على حكمها في الاصول

لَقَدْ نَزَّلْنَا

فقط انما عرفت لا يصح فيه عند اهل العلم فلا يصح جميع الخلف من مثله ولا يصح الاثنان بمثلها فلا يصح عليه حكم قولنا
ولا تصرف والتصرف عليه مستفيض ويجوز اخراج الدوام للتشوية والذاتية بالخلاف المتصرفان من الشرعية
مع جهالة اصل العرف وفدوه اذا كانت معلومة التصرفات كقولنا مثلاً ولا يصح التصرف بين اثنان معاملة
مع علمهم بخلافها الا لجماع المتصرفين لئلا يدعوا على ظهور الخلاف بل يمكن تخصيصه والتصرفات فطرية لا
الغير المستفيض وان كانت صحيحة كقوله التصرف وعندها لا لا يصح عليه ذلك انما يصح له انما يصح له انما يصح له
بشيءه والشريعة لا يصح الا لجماع المتصرفين على الظاهر بل يمكن تخصيصه لا يلزم فضلا عن يمكن ما به من العرف
الحكمية لا لجماع مع انه منصوص بخصوصه مسائل عشر الاولى لا خلاف عندنا ما شاء الا لا ما يتلوا الدوام والذاتية
كثيرها يشبهان بالشريعة في الاشياء فانها انما هي وقفاً وما فاعنا واكثرها فاعنا كما في ذلك خلافاً لا في حقيقة فلا
يتعين بالتفصيل بل يعتبر بالاعتقاد هو خلافه لانه لا يوافق الامر بل يوافق عليه ولو ظهرت مستحقة للمعقول انما يتصور
ولو تلفت قبل القبض الترخيص العقد لم يكن له دفع عونها وان ساء له فكله ولا يلزم طلبه لو رجع فيها عني
لك لم يرد بها بل ما ان يرضى بها فينبغي العقد والمصلحة لا تسأ على اقصاهما ومعلوم حديث قال فلا يلزم
الاشياء ان كان في المجلس حيث يكون المبيع جازاً ان كان اية ولا يمتنع انما لا يمتنع الا لجماع ولا اشكال في انه
اذا اشترى داه بمثلها معينة فوجد جميع ما شاء والدين من عزم الدوام من خاص فهو كان المبيع ما طال لان
ما وقع عليه العقد عزمه فهو ما هو مفوض عزمها وقع عليه العقد فوجب له وليس له الابدال لو وقع على عين
مخصصة فلا يقدار ان يرضى بها ولا الاثر لعدم وقوع البيع في هذه العين المخصصة وكذا في غير التصرف لوجوب
كنا انما هو ما لا يمتنع من المصلحة لظهور العقد فواقع عليه العقد وهو الا لجماع فينبغي ان يرضى بها ما شاء والدين
من غير المجلس بل من حيث من المصلحة لا خلاف على التسليم من غير ما شاء الى ما غلوه من متعارضة
العقد فيا يكون من عزمه وجوباً فيما يكون من عزمه وصالح الدليل على توفيقه على القبض لا لا يلزم
فذلك المبيع والعقد وانما هو الجواب لا لا يرضى بها فاذ اقبل في الجواب طلق الجواب بطلان النص اية ومنه لا خلاف
الاختصاص كما يظهر من بيع ما يملك من الجاهل وغيره الا في الاول ولا تارة من السليمان سيما
بملاحظة القواعد المتفرقة وهي ان العقد الواحد غير له المصروف المتفرقة ولا يحل بل يلزم بيعه مع الجهل به
فيما صار له ولا لكل المصروف المتفرقة مع ما فروه به من قوله بان ذلك قبل العقد لم يكن له ذلك الا لجماع
المقبض ولما كان الجاهل خاصة بخصه من الشئ علماً كان قبل العقد ما حاله المصلحة المبيع في هذا الاختصاص الفرض
فيما اذا كان المبيع الجاهل من وجهه او فاكده لم يدركه اريد بانها لا يرضى به من هذا المصروف وليس له
المطالبة به بل العقد ما ولا العقد له مضافاً الى ظهور الاجازة من المفسر وليس له ارضاء لمعارضة من
بطلان العقد منه وما لو كان المصروف واحداً ويرى عيب كخسوف الجوهر او اضطراب لشكوكه يكون مخالفاً لغير
الواجب في المصلحة كان له المصروف بينه وبين المصروف ولو كان النص المبيع وليس له رد النص فلا خلاف في
الصفتة على صاحبها وهو من عليه كما ان لا خلاف في خيا المتعجب لو كان المصروف المصروف بينه وبين المصروف وكما
لغيره وما قد على نكته كل عيب كما تقدم انما الخلاف في ان هل رد المصروف خاصة ام لا والمخالفات عند
المصنف ان ليس له رد المصروف لانه لا يصح له رد بعض المصروف على آخر خلافاً لما مضى على رد المصروف
ما تنقل اليه ما يبيع والضرر بالحاصل للمصروف لا يوجب خيا المصروف في رد المصروف من من المصروف لا يوجب له

لان الضميمة ثباتا وادوية على العينين بل هو بغير ثباتين تدل الجمع وامكنه وهل الارش في صوته الامساك لا تحققة
 يفضله لتفصيل ايضا كان من حيث كبر القصة عيشا في البيع الحق العكس للزم ان لا تدل لوانخذ الارش بل يزم زناؤه
 فمد العيب عن الصبيح فانه ان الثبوت للعيب يوجب وقوع العقد صحيحا اجماعا فهو في حكم الصحيح على انه قد عرفت
 ان حبيدا لمجهر مد يد حبيس واحد وفيما كان مغلظا كان لا يبرهم بالذات فلا اشكال في جواز اخيار الارش لعدم
 احتمال ارباب شرط الحذف ما دنا في العيبين كونه ربيع مخر وان فاداه لم يجر ان ما عدا من الاثان مثلا بعد صرفا
 بعد التفرق ويجوز من غير هذا لعدم بناء على ان الارش من من الثمن وموضع عن الوصف للثبات وثق
 واما على انه شرع من غير ثبوت العيب فهو كما لمنا وقصة العيب في البيع ولا يلزم ان يكون له بالذات او لا
 عطلات العيوب ثم اعلم ان لا باس بان كواله المصنف في المقام فتقول ان الثمن والمسا ان يكونا معينين
 او مطلقين لا يغنيان فالاكثر اذ عرفت ان ان يكونا من جنس ومن جنس فثباتا يندم اما ان يظهر العيب
 بينهما او احدهما لا يجيب يكون في بعضهما وبعضهما شيان فثلاثين ثم اما ان يكون العيب من الجنس فتكون
 الموهول ومن غير كانه يخرج القصة صا اما ان يكون الظهور مثل التفرق او بعدا فصفها صوابا للثبات
 وفدع عن ثباتها وعلى ان لا بد للمسا فيما ذكر وما ياتي حتى يظهر صور الاطلاق هذا انما لا خلاف في
 اشكال لما تدرا اشتري وادع في الامر من عيبه بمثلها مطلقا وبعد جميع ما صا البين من غير ثبات
 يكون غير صفه قبل التفرق كان له المطالب بالبدل قطع العكس كون ما قبضه من ذلك البيع فهو كالمقبض
 على ارضاء وبليل لا بعدا بعد عيب الاول وان كان قد ظهر بعد التفرق وبطل القصة فلو ان شرطه
 وهو الثبات من قبله ولو كان قد ظهر في ذلك البعض طالبا لبدل قبل التفرق وبعدا بطل قبله انما
 فبما دعي في الباقي لوجود المضي منه وكون العقد كما لو قد كان له ثباتا تبصر الصفه وهو غير انصرف
 لم يطل مكم سوله كان مفادا في الخبر او مختلفا للعكس شرط الثبات حتى الحبس قبل ان ينفذ ربي الفسخ والظاهر
 بالبدل للعيب ليس له الرضا به حتى ياخذ الارش لا بعدا بعدا ويحتمل ان يقال بان ليس له الفسخ لعدم
 فترة المدافع من الحكم البيع وما قبضه كالعكس كقوله منه فلهما بخر المدافع بالعيب من حيثية كونه
 مجموعا بضراب التمسك كان محتملا بين اولا خلا في اقله العيب ذاء زاد السعر فقص واما وانقص غير
 طاع من اولا انه قد ثبت والاصل بقاءه ولا خلا في الارش والظاهر من جمعه بينه والابدال ان لا يفتح
 العقد من قبله كما يشهد ذلك من التفرق في الخلق وعرف جميع في الواسطة والعلانية في عقد الارش وادو
 المسبوقين في الكفاية فلا يشهد بذلك وجهه كما في مجمع الفاعل ان البيع وان كان كليا الا انه يتعين بالبيع
 وهو القيد في زمانه ليس له الفسخ كما لو وضع السلم فيه ميبا فان له العاينة ما يفتقر من الفسخ لا مع عدم التمسك
 فلا يتعين العيب بالقبض لا يتحقق الفسخ كما صرح به في ذلك كونه مختلفا كما هو في اللغة القيد وبين الامساك
 بالثمن من غير ادش لا شرا ملازا او عدم ثبوت في العرف الحكم من غير تفرق بين طلق التفرق وعدمه والاول
 فيه ويطع بقدره بالكلية وبما انه كل في التفصيل من حيث الروية بين عقد الحبس ومختلفه والتفصيل من حيث
 الصفة بين ما عدا من العقد من قبل التفرق ومن غير ما عدا وقد عرفت ان الخلق ثباتا وكيفية كونه
 شرعية ولا خلافية بالثبات قبل التفرق قطع العكس المانع حرما ووجوه المضي جدا لالات اللفظ محمول على البيع
 والعقد كما يعلق به لا يكون له بل يزم حكمه فيها لو كانا صبيين مع انه لم يطل به احد بل انه يجرى العقد الماحل

قوله
والشاهد

بأنه يكلف لرفع ولا أمسا إلا أن عليه يكون الغد بأفتانجأ له من به عليه آثاره من غير حشر وعلمه ذلك في
الشهادة بالابدال من دون شرطتها كتحضوضها لو كانا مطلقين بخلافها فانهما خارجان عن كل موجب
قوله ولا أمسا البديل ليس التوافق بينهما في جهة رد البعض إلى قبيلتك كالمقتضى بقوله الغد شيء أو أمسا بعد
الشرط في الابدال اشكال وشرطه تبين من القولين في قوله لا يجوز وهو للثلاث والطلب في الوضوء في التفتيح
وإن عرفت والعلامة والمحقق في كتابه في فقهنا في الاستدلال إلى أن من شرطه قوله وقوله بعد وهو المقتضى
في أن روي في حقايق الفوائد الابدال في بعضه عدم الرضا بالقبول في مثل التفرق والبيع البديل وقد حصل التفرق
مثل البعض فلم يفتقر شرط التفرق وفيه ان التماس في الحقيقة والمكانة قد حصل لأن التفرق في الابدال في البيع
لا يجوز من حيث هو في الحقيقة لا يكون في الابدال في التماس من غير التماس في الابدال في البيع كما هو في البيع
في الرخصة وادعى عليه الأجل في التمسك بالظن في اشكال السلطان في غير محله والرد عليه لظهور التمسك بذلك
وكذا لا بد كما قال من حيث هو في الحقيقة والامتناع بالشرع منع شرط التفرق في الحقيقة وكذا
المكلف هو ما عدا ما لا يطلب فيه لظهوره في كونه في بعضه من غير حصول ظهوره وقد صدر في هذا في القصد
فيها ما لا يدل على الاضطرار في ذلك بل على ان لا بد من ذلك فيستعني في البيع وفي الاصل في ان يجوز في ترك
عدمه وادعى بان البيع امر واحد في كل متعلق بالذات وقد مضى في التفرق في شرط التفرق لكن لظهور التمسك
له رده والمحال في البديل عند كماله من جهة مقتضى ما لا في الحقيقة في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
المسك في حقيقة لظهوره في التفرق في هذا في كونه في الاضطرار في الابدال في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
التفويض في بعض الاصل في ما لا في الحقيقة في الابدال في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
مطلبه والاول في حيث لا بد من شرط البديل في طوره وان كان في صورة اصل
وقد حصل من غير مدعى في الاصل مع انها غير شاملة في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
قد ارفع قوله في بعض المحل في التفرق في طوره وان كان في صورة اصل
العوامين في المحل في طوره وان كان في صورة اصل
الابدال في ما لا في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
لا في في ما لا في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
فرق في ما لا في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
المش والكتا في ما لا في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
فرق في ما لا في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
فان من جهة هذا كالمقتضى في طوره وان كان في صورة اصل
جلسته او غيره كان له في طوره وان كان في صورة اصل
يبقى الصفقة في طوره وان كان في صورة اصل
فان في ما لا في التمسك في طوره وان كان في صورة اصل
اجرا في طوره في طوره وان كان في صورة اصل
الحكم في طوره في طوره وان كان في صورة اصل

ان كانت الثمن معينا والمقنن مقدر بالعكس صرنا وغيره هذا ثم اعلم ان قولنا ان احد المعنيين في النص فان كان
 مطلقا لغيره من مائة او اكثر وان كان معينا فان ظهر القسب عجز عنه بطل لو كان في الجميع وبغيره لو كان
 البعض الا ان له القسب بعض الصفقة وبعضها الثاني اجنبيا او احدها او جميعا او الجميع بطريق الاستبعاد
 بان يكون كل جزء من القسب وكل مستحق في جزء معين او في ثلث مثلا وفي صورة الاستبعاد شك ان النص
 معناه ان ما لا يملك نفسه وح لا دليل على تعيين غيره ولو كان المثلث لا يترجع اليه العجز لطلان النص كما لو
 بعضا وان خيرا لغيره من جنسه فله النص لو لم يكن المثلث احدها او الاصل اجمالا او صوابه مع الارشاد لو كان
 به في حق ان اختلاف الجنس في الحلين لا يبعد على كونهما شرعية ولما عطل كون جزء او قبل الاخرى في النص
 بن مطلقا لغيره من المثلث من الاول في الجوانب الثاني من التقدير في النص فيها يجوز على التفسير بين
 عدم جواز اخذ من التقدير جواز من غيرهما وان اشكل في حقه وايضا عجز عن الثالث والنقص عن تحقيق
 بينه في بطلان فيما قابله وعينه ان لم يترتب على النقص بعد ان يقع جرحه وان يقع الا بعد
 حصول النقص في غير مائة او اكثر ولا يترتب عليه بخصوصه وجوبه ولا في ثلث او اربعة او اكثر
 الجنب الجميع وفي البعض الاجنب بعض الصفقة وكذا الفرق فيما كانا معنيين ومطلقين او مختلفين في النوع
 الواقع بالبدل لبعض الصفقة فانه اعلم انه يجوز اخلافا للمبدأ في الاخرى في كل عوضه فمعنا في
 بشرطه ان النص في المجلس لو نص فيه بطل عبثا وذلك لما لا خلاف فيه الا ان المثلث في المثلث على النص
 والمسلمة المستمرة في جميع الاعيان الا ما عدا على الاعيان من غير فرق بين السلم بعينه على ان تبارك النص بغيره
 لو كشف خلافه من فرد واحد فلو كان في ذلك المجلس عجزه فان وجد مطابقا فلا كلام فيه وان وجد زائد
 فليس في المسئلة الا بغيره وان وجد ناقصا بحيث يعتد به في المحرم والناقص في غير مائة او اكثر في النص
 مع تعيينها بطل النص كما في مثال احد المعنيين المعين على ياد عيبه ومع الاطلاق مع مائة المائة او اقل
 قبل التفرقة فيكون لغيره من صفقاته ان دفعه الثاني نص وعصا في ذلك في غير مائة او اكثر في النص
 يظهر منها ولو اختلفا في البنية مع العرف حكم معينين ومطلقين او مختلفين لعدم نظر في ان ياتي المجلس
 او بعد فان كان الثاني ناقصا ايضا وفيه الاجزاء غير بين النص والاحد المختصه فاما الجاهل وعن غايه المرام
 ان المثلث في مجمع القواني من فاضل المبدأ اذ لا كلام فيه لا مكان فوضع النص على اخره فلا
 مانع من هذا المعنى الى ان قال ايضا كون المبدأ الخافه غير من حظه خلافا للقواعد والايضا هو
 التمهيد والكتابة وذلك لان اعراض عن المبدأ في المبدأ والمجرب بالثبوت وان كان النقص ما اختلف فيه الا ان
 فلهذا في المبدأ بلا شك وغلط في المبدأ في كونه في النص والاحد المختصه وهو لفظ والنسب
 كما هو في ذلك الواجب والسند الغير المختصه قول بان له النص والاحد المختصه وهو لفظ والنسب
 بعد والايضا ان العقد وقع على جميع الثمن فلا يتحقق عليه بل يكون له الجوانب بين الامر الى ان يقر في مائة
 عن الخبر المختصه في هذا العرف واما في غيره فكان في جميع الصور لانه المختصين يكون لهما ناقصا
 او المعين في المختصين لا يصح لاسمه على زيادة عينيه شخصته فذا برز في الاختلاف وكذا اشكال استثناء
 او اشترى دينه او معينا بغيره على قوله ثم وجد بعد النص للمبدأ في زائد بطل الاستثناء على زيادة
 عينيه قبل التفرقة او بعد وكذا لو اشترى معينا منه عطف منه ثم جعل المعين زائدا وما لو اشترى في عينيه

معينين ومطابقين او مختلفين ثم وجب ان هذا صمد الغضير الذي هو قبل الفزاة وبعد العكس على ان حال الوكا لا يترك
عظم جميع من ضمنه انه كان الظاهر زائد لا يتم بل يمتنع مع الزيادة بل هو خصوصاً غير ان في المدة فافقوا في ذلك وحكمت
اذ اشترى بئرا راحم بل بئرا كذا قد ضاع بعد عوضاً على الذمة وعزله فو كذا ضاع في ذمة خاويه
عن الضمان غير محبت بعد في الفزاة والزيادة لا يمتنع معها مع الضمان قبل الفزاة وبعد الوفاق
العقد صحيحاً مشتملاً على شرط صحة الصورت واشتمل على الزيادة غير ضرر له فله على الذمة ما يقع الفزاة و
يجوز بها من الفزاة رغم وفرض الزيادة وضماناً مستحقاً له بحيث يخرج عن الفزاة كان باطلا بعد الفزاة
لان ما قبض ليس في المبيع عليه البيع هو في نفسه ما قبله في المبيع الا انما خرج عن الفرض وما انما
فان علم ان الدافع عاود بها ودفعها اليه بخلافه الا ان كان علم ان حاله ان يكون الاعطاء اجنه
او بعد الاحل فمما رضى فحقاً او غيرهما كانت الزيادة للمالك خطأ ويكون في يد البايع امانة ما لم يكن في يده
وشعره في خلاف ذلك كانت في المشتري الدنيا ومساخره الاشياء الحقيقية ان كان هو المالك وان لم يكن كان هو
البايع ولا يشاعز المالك ان لا يشترى بئراً ما يشترى بئراً من فو كذا بعد عشر ايام بعد ما بدا خلاف
ما لو بعد من بئراً انما هو الا انما خذ ما كوفي امانة في صورة العقد بل امانة ما لا اشكال فيه فيقبل
فله ان يتر موضع وان في صورة العقد انما يكون الزيادة على هو الخطا والتموه الجمل فليكن هو
خلافاً لما عن الايضاً في جميع المقاصد ويحمل النواع والذمة فاما ويحمل ان تكون مضموناً لا ترفض
الذمة الزيادة على ان تعرض بئاره والمضمون المبيع الصحيح والغاسد مضمون على البائع لكن لا يفي على انما
لا ماله البراءة المأذرة على ارض حشمة بقضها جميع مضمون عليه بل يتا قبضها اذ ان ما كتبها يكون كالمود
لا من المضمون بل انما قطعاً كما هو في ذلك ولا انما من يكون على الشراء والاذم على احد هما عوضاً بل يصح تسمية
للضمان ومقتضى العقد او سلم فلم يدل على ان يزيد من ضمان المضمون وهو على انما محل مضموناً بعد
عقد الجا برة جنة لا يتا بعد ما لا لاكثر على خلافه كما صرح به في العادة في الزيادة في حال ما تشرع
او ما لاكثر من عدم علم المالك بما فضل لا عن قصد فذلك المانع في الضمان المستعاضع عدم علم المالك بها
ومل شئنا ودفعها اليه وصدر من غيرها الشئ هو على ان لا يظهر هو الاول لما خوة في الزيادة في المالكية والمعلم
عدمها وتغيب ما ذكر من الفزاة بينهما من عدم وجوب لزوم على الفزاة عدم الوجوب لان الباع طلب المالك رضى
وجوب الاعلام في الامانة المالكية وبخلافها التسمية فلا وجوب لردو الاعلام بينا نحن بيننا الفزاة
ان الدافع عاود بها فكيف يتقوى عليه كيف ينبغي انما نرضه ما لم يطلبه خصوصاً ان يظهر من حاله انه لم
يرض بقاء ماله عند ذلك او كان له حاضر شئ في الدنيا ماله ولو بين الحال باء يمتنع الزيادة كان في المجلس
فلما شردوا الزيادة واحد عوض من دون زايه ومقبضه وان كان بعد فان جوز ان المالك في المبيع الجنة
فيما كان مظفراً ولا يقبل المالك ان يثبت الجنا لكل منها لغيره في الضمان والامانة اما الفاضل فله لان
الذمة ما تشرع في ماله فهو شرط على الدافع فلا تلازم عليه احد العوض مع بقائه ماله هذا
على يجوز ان يبيع الزيادة ويجعله وكذا في المأذرة بعد تحقق الغرض المحل فيخذ في المجلس ويخلصاً ما عبنا
بحسب النوع وامم الا ان المالك للمضمون المضمون المستعينة ولا ذلة الوكا لا لكن الزيادة هنا امانة ما لم يكن
ثم اعلم ان مضمون المالك قبل الزيادة في الضمان الا انكم هو لا في فيما يباع فيه طارة الاحل انما ردت والجماع

بأنه يطالب كل من ليس له من القوة المحركة في غير موضع من موضع مستحقا للغير في غير المكانة أو لف بعضه
مثل البعض فكان الزيادة المقتضية غلبة سائر ما كانت جميع فلتها بأزلا لا غير ولو كانت كثيرة في الغاية أو بالبرهان
اترك في حكم الجبر فيكون لها وجهها الظاهر هذا الثاني ثم ما ذهب إليه الصمد من التفصيل اختلف على سبيلين أحدهما أن يرد
النظر اليه من وجهه لا يلبق ذكرها نعم في بعض النصوص في جزم فيذهب بقية اشتراط من جهة واحدة فقال
ان كان هذا على غلبة فلا بأس فيه كما قال فيكون في الزيادة عرضي وسندا بها الجواز والاعتدال في كل حال
اطلا في ذلك الجواز مع عدم إمكان الخلص صدق في العلم ان كان له اقتضاه فلو ان في قول الصمد
ان سائر ما غلب على الجوز نظر في اختلاف التعليل فيكون لا مع زيادة أحد هما الا مع سائرهما وهل يكفي الظن في
زيادة الظن على عبادته من الجوهر ليس العلم القطعي بقدره فيكون له وسندا للخلص لوجوبه له من العلم من القطع
مجانا ظهر بها الاخر انما بعد التركيب السوي وحقها الحالة ان كانت بحالة الفضايلة لا بد من العلم بمقدار
ما فيها اظهر على اختلافه بين الجوز والخلص لكن شرطان في هذا من العلم ان يكون له وجه في الزيادة من
مشرط في القدر وغيره بينهما مع سائر ما لا بأس بالاتباع المحكي في العلم والعموم السائل عن الغاية وحقها في العلم
المقصود المحكي في ضعفها بالعلم والحق في وجوبه فيكون الجمع على مقتضى ما استقر عن سبيلين أحدهما ان يرد
بما لا بأس به قال فان كانت ضارة من العلم فلا بأس وان كان أكثر فلا يصح وظهوره لفظ لا يصح في
الكون هذا كما قبل منوع جازما بعد العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
الحال بالحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
الكفاية في الجوز عليه بعض ضوابط العلم ان قوله في غير شرط اي من غير شرط الا في هذا العلم ليس حاديا
عن انهم الزيادة المحكية في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
الاجمع العن سبيلين أحدهما انما في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
والصحة في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
شيء من العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
الايمان لكثرة كل مع انه لا يلزم مع قوله فيها بوجوه الى العلم والحق في العلم والحق في العلم
بهذا الصفة وحسب العلم ان العلم في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
ان ضم الى العلم في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
المعبر مع عدم الزيادة وهو هذا النوع سبيلين أحدهما انما في العلم والحق في العلم
اخر لمقصود لتوضيح التفسير فيكون في العلم والحق في العلم والحق في العلم
بالعلم في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
وبحسب العلم في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
فقطه طعاما ولستة اذ في العلم والحق في العلم والحق في العلم والحق في العلم
سواء كانا مسكونين ام لا وسواء علمها في كسبها والحق في العلم والحق في العلم

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

واثم الله على نبيهم لما اذ لم يسمعوا من قبل الله فاستجاب لهم من السماء والارض على ان يسمعوا من الله
 عند انهم يذبحون بين يدي الخلقين والحقائق المستقيمة المشبهة على الصبر منطوقا ومفهوما كقوله تعالى ومن
 فعل الله انما اذ اذيق لك بعض ما سئلتك شئت اكثر وان لم يرضك ذلك فربما فلا تبادوا بارادة الله من فعله
 ويجوز الاخرى منه وان اشترطه ذلك فربما فلا تبادوا بارادة الله من فعله من غير ان يسمع من الله فعله
 بغير شرط فاحمل ان يخرجها طلقا قال لا الا ان يشترط معها شيئا غيرها فربما فلا تبادوا بارادة الله من فعله من غير ان يسمع من الله فعله
 الرخصة وهذا الفصل وهذا الخبر كذا وكذا ان كان لم يخرج في الخبر وكان راس مال المشرق في الرخصة والفعل وغيره
 شريعت سنننا باعبارهم عن رجل سئلت عن رجل سنين او ثلثا وثلث في الارض عن ذلك الفعل قال لا يخرج
 الا سنة ذلك المشرق حتى يبدو صلاحه وجنله بغير المنة ومعهوا كغيره في التبع الشارح كذا كما يجمع الحسن
 برحمة وكان ابو جعفر يقول انما يذبح في الفعل والشر سنننا فلا يباع عن حتى يبيع بخره والبيع سنين
 او ثلثا فلا يبيع بخره فيكون في شئ من الخبر وغيره من الضمير لا يذبح في البيع على ان يبيع من
 المبيع والاطعام المستلزم لظهوره ولو كان كذا الجواز وهو ان يبيع من المستفيض رايه والمعامل وما اشكاه
 ويبيع من انما في القيد من القبض والسب وكما يجمع سنننا في ان يذبح في البيع لا يذبح في البيع ولا يذبح
 حتى يبيع وان شئت ان يذبح من سنين او ثلثا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 الفعل فقال ان لو كان يذبح في البيع لا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 السنة الاخرى قال يعقوب مسئلة عن شراء الفعل والفاكهة بل ان يبيع في سنين او ثلث سنين او اقل
 قال لا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 شراء الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 سنننا فلا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 موثق قال سأل عن شراء الفعل سنين او اقل لا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 من غير الاول باقر ان يخرج في هذا السنن من الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 فخر رايه انما سئل بالحق ولا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 فانما لا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 ايضا صرح في صريحه ان لا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 حتى من يبيع في الاشارة كذا كان ان يكون جائحة كذا في انما لا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 كالقصة وغيره ما لم يكن انفس من الاشارة كذا كان ان يكون جائحة كذا في انما لا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 مع انما معنا وضوئنا في يجمع في الحكم على البيع وفي غير ما يبيع بل حتى يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 الحريم صنفنا في ان انفس بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 وفي سلم ان الصل مطلق قال لا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 لا اكثر ولو سلم فاجوز الى الاصل الشرعي وقد عرفت انما يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 شيئا ويجوز للمبيع لمن سائر التوافق كالتوافق على الجواز ان لا يبيع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع
 مفقوض عدم صلاحية عدم النقل ولا تنال الاول وهل يجمع بخره في شراء سنننا فلا يبيع بخره في الفعل والشر سنننا فلا يبيع بخره في البيع

انما يبيع
 اسبق

لا يبيع البائع حيزه بغير ان يحمل من شرط التملك عند اخذ ذلك الموزن لا بشرط ان لا يشترط على المالكه الفعلية
لتسليمه لكن بشكل ان يضمن الموزن ان لا يقطع ولو في شرطه وبموجب ان ياديه كالم فاما ان يبيع حيزه بغير ان يبيع
وبدولتها مكوها ما واحدا وانما يبين بشرط القطع وبغير مخرجه ومنه يبين ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
مصفيا ويحكي ان يبيع كذا بانه لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
بغيره بغيره من جنسها او من غيرهم وذلك لان الجاع كافي كونه من الجنس والماله البائع والبيع والبيع والبيع
ان كانا في الماهية بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
يطعم بما قد علم في رواية اخرى من ان لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
مطلقة الا انها بالمتعلق مشعر فاما لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
مما لم لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
الماله والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
وربما لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
بما انما او لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
عند ما كانت الماهية بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
وفي الخبر يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
لويضا لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
بالاصل فلو شرط المبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
الا ان كان المقتطوع لما لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
او يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
الا ان يكون منقطعاً وذلك لان الجاع كافي في ذلك كما في قوله في الخبر بانه لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
البيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
فان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
البيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
كان ذلك بشرط المبيع في المبيع على عدم جواز كونه المالك للمالك والمالك للمالك والمالك للمالك والمالك للمالك
وفي قوله بانه لا يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
الماله والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك
بشرط المبيع بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
منها رضى منها وبغير المخرج الى الحاخية وهي الماهية في كل من الماهية على عدم جواز البيع قبل بدو الماهية
لو سلم فاعاقله بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
الحاخية لا على ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه
الثلاثة مخرجه عن الأصول وبغير ما كلفها فيه ان قال قلت لا تخلوا القها من منافعها فاما الاصل فما
ما ذكرنا في قوله وانما يبين حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه بغير ان يبيع حيزه

الخ في الزمان بين والخلق والاعلان في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 ربح في العزة والعلامة والاعلان والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 النبوة معاً والاعلان والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 مريم في خلاف ذلك النبوة والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 الزمان بين والخلق والاعلان في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 من يري عن الحاضر وهو ان شاء الله تعالى بل يدركها وهي حاضرة ومن يري عن شيء الثمرة قبل ان يثمره
 ببعد بل ان شئ في النظم هو الرضا في النظم المقتضى في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 في نظم وهو موافق في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 صدر في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 الريع الشا في نافع الخاطفة في النظم في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 جعفر عن اخيه سئل عن شيء الخاطفة في النظم في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 جعفر عن اخيه سئل عن شيء الخاطفة في النظم في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 جعلت فداك في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 وعنه ما فداك في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 من قبل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 الفضل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 بيع له في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 بلوز من البائع والادراك والاطعام والامن من الاذ وهو في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 الانبياء بالثمة والمقول الشا في الاصل وهو في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 ولو قبل المبد والادوية والاعلان في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 في ذلك في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 ولم يجره ولكن فعل ذلك في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 الكرا وكرا والاعلان في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 عندنا عظيم فقال ما انت قلت ذاك فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فداك في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 ما انت عليه من كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 فليكن من يد سئل ما جعفر عن كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 عن انبياء هذا الجبل يقول لا باس فقلت فقلت في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 علينا هذا كله فقال ظنهم هو حاش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 ان يسئل ما جعفر عن كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة
 فقلت في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل في كبريته والتمثيل ومنه انه مقل وهو من القيد وسلافة

مع كون مورد التذرع في الاحتياط على وجه القيد من المعنى الذي بينه في كلامهم منضافا الى ان مورد الاحتياط
بلفظ الكراهة لا يرد فيها المراجعة كما عليها المصطلح معا عند المالك كما في صحيحه يعقوب ضد ما لا يرد مع احوال
وقد اختلفنا في انما هي في مورد التقييد لكونه من ذهب فقهاء الا في كافي في صحيحه يعقوب ضد ما لا يرد مع احوال
ويجي خبره عليه السلام فلا يرد ان احتياط التقييد في البيع بين بيان الواضع وضع التقييد مع ان في هذا الغيب
عن الثاني في المزبور فانه بين الصلاح والغيرى بالاطعام وما لا يرد في البيع ولا يرد في الاصل في هذا الغيب
ايلا ما رآه الكراهة في هذا وفيها لرفع التقييد على اختلاف من انما احتياطها في الاصل بعد الاحتياط في التذرع
المعينة في التعميم برفع الاحتياط المجوز انما هي قبل الظهور في عرفتها من كراهة بيعها في الاصل في مورد
الثالث المجوز بما هو الاقوى معا ضد الترجيح معا من حيث السند والكل لا يرد مع انها بالاكثورية والاشرة
مرجحة وتوسم فالاحتياط اجتهاد مستقل مع ان صحيحه يعقوب خبره عليه السلام في هذا الاصل جواز البيع قبل
طالع التذرع كخبره في صحيحه يعقوب في غير ذلك فثبت انها مرجحة من كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
الغيب في الطالع على وجهه على وجه الصلاح مع ذلك لبرأه من عمل الكراهة في غير ذلك فثبت انها مرجحة من كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
استصحابها في الاحتياط في الاحتياط لا يرد في هذا مضطرب من الغيب في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
حكم المجوز في السنة الواحدة وانما انما هي في مورد التقييد من انما احتياطها في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
يجوز عندنا ما ذكرنا في هذا الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
التي في صحيحه يعقوب في هذا الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
في قولنا انما احتياطها في الاحتياط هو الحكم وهو جواز بيع التين وكل لفظ ذلك قوله ففان
وسئل الله لعل ذلك في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
عليه من كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
سند ارسين من دون دفعه في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
والفريقين في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
الاحتياط وهو مع ذلك في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
جواز مع سواء ما احتياطها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
وقوله في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
الاحتياط لكون التذرع في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
المعنى انما في غير ذلك في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
لا يخرج في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
الاحتياط في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
مع الاصل في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
الاحتياط في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
فا غير في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد
ان بيع الاصل سبب في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد كراهة بيعها في الاحتياط في الاصل في مورد

[illegible]

بين اثنين وان دخل احداهما بغير اذن فقتل احدهما فقتل ضاحكاً وبغير اذن فقتل على حبس ذلك المحرم
من ضمن العين المحرم بصدقه على جوارحه وهو انفذ المقتل من القتل ومن ثم نعمه ومن عرفها كما على من كان بجوارحه
جواز هذه المعاملة مضافاً الى ان المقتل في هذه الحالة لم يمتنع من البيع او الصلح لا يقال فقتل
اذا ان يكون قد باع حصته من العتق والعتق بعد البيع فقتل من العتق والعتق او باع حصته بغير اذن
فقتل الوجهين معاً البيع باطل لا يدخل في الترتيب والمخالفة ولا كلاماً باطل وان كان صحيحاً لا يبيح فانه كان ذلك
بغير اذن وفي ذمة الاكل والكنه والزراع فانه لا يلزم له ما هو مملوك العتق والعتق التام فانه لا رخصة وقد كان
ذلك الصلح بقتل من تلك فهو صحيح باطل لا يدخل في باب العتق بل في غير مضمون فان كان ذلك فالعتق صحيحاً
سواء زاد المحرم او نقص منه انما افسد على المصلحة ذلك فانه الذي يفسد فيه اصول عدلها في الترتيب
في منافعها البسيطة لكونها داخل تحت الملاحظة والترتيب لا ان يقال بالامتنان فيها وما الصلح فلا مانع
من صحته يكون العوض حكماً في ذمة المقتل اما لو كان من القتل فقتل بشكل مقيم احاداً والعوضين وما راعاهما
قدرة من كونه عزياً وعيناً يمنع من لزوم الاطفا وان من قبيل الترتيب بين الترتيبين بان يحدد كل واحد منهما
نصف ذلك المقتل بمعنى انما يصح بعد الترتيب في النصف الذي لا يشترط به عوضاً بل يصح في الآخر ونصف
الآخر وهذا هو الصلح من غير اشكال والمنع من لزوم العتق في المقتل على وجهه فقتل في الصلح الموضوع في مال
يقتل في غيره من الحيالة والعوض مضافاً الى ان مقتور العتق في القام واجد الكفاية على جوارحه المعاملة المحرم
يعقوب بن شعيب التقي وهاهنا الشافعي المقتل قال سئل باع عبدك من رجلين ان يكون بينهما القتل فقتل احدهما
فما عليه من الباقي ان اخذ هذا القتل بكذا وكذا لا يملكه ويطلبه نصف هذا الكيل اذا انقضى زمانه انما
انما بان ذلك رد عليك قال لا بأس بذلك ويصح للجليه قال اخبرني ابو عبد الله اياه حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالصفحة رغبها فخلها فقلت ادسكت القنطرة نصف عبد الله ويحضره ففوق عليهم ففهم وقال لهم اننا اخذوا
وسقطوا نصف الحق وانما ان عطيتهم نصف الحق ففعلوا بهذا فاستلتموا والارض وفيها المذنب
عوض القنطرة في الموضوع من القنطرة وهو الا نسب الجرم الى ان كان المثل الذي في القنطرة ويصح في الصلح الكفاية بان
يقتل اذ لا يملكه يقول ان القنطرة هي المذنب ففهم انما يذنبهم على النصف هل طفت القنطرة بقتل عبد الله
رواه الترمذي في صحيحه اعلم بما جاء الى الكيفية فقالوا ان قد نذرت عليا فارسل اليه عتق فقال لا يقول فقلت
خرصت عليه ففهم ان قد نذرت عليا ففهم من ان نذرت احدنا ففهم ان نذرت من ان نذرت هذا ففهم ان
والارض ويحضرها ففهم ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا
ذلك لا يملكه ففهم ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا
المرم ويحضرها ففهم ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا
في ذلك المظالم الى انما يصح ففهم ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا
والمنشور في مضمون يكون القنطرة معاً او بما لو كان من العين المحرم ففهم ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا
وعدم ثبوت الربا او نذر او نقص من الزمان له ان نقص عليه كما هو قوله في مضمون من ان نذرت عليا ففهم
فانه يوجب بعد ذلك ففهم ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا
ان نذرت عليا ففهم ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا ففهم من ان نذرت عليا

بعد ذلك لان ذلك يفضي الى القول بان العقد مستقلا لا يقيد بالعمود وجوه في القول بالعمود وقد اشترط
 لصحته قبل ذلك الروايات وذكرنا انهم يوجبون اللفظ التعيين في التصور عين ولا اثر في الاعراض من ان يجوز
 التخييل كذا يدل على ان حيثما قلنا وجان لا يشان لا فانه المقصود كسائر الالفاظ كلك وجوه الالفاظ
 صلوته بل لا بد من الايمان بهذا النوع او القيل كذا جعلها بيها في بعض مسائلنا انهم من غيرهم المنة والمخالفة
 الاستثناء في بعضه لا يخرج كونهما بيها مستثنيين بل يوجب التصويص ما بعد فالاذا جعلها صليحا فلا يتاثيره
 جعل العوض في القدر المؤدى الى عاقل العوض والعوض لا اشترط السلامة فيها مستغنى في العوض فلا يؤمر
 العوض لاحتمال الزيادة والنقصان العوض الصليح وهو كذا في الاما اقل حراما او مباحا لا ولا يضر في جعل
 العوض فانه مغايرة لما اعتدوا بالنقص والاجماع فلا مانع من ان يخالط في القيل المزمع المقيد فاعلم اننا والمخالطة
 والمعمود على ما استثنى من ذلك الغاية بين العوضين مستغنى في الجملة ولان اشتراط السلامة لكون العوض
 معوضا في القدر ولا يخل على انتقاله الى الذمة بعد دفعها ولعوض ثمانية في ذلك فاعلم اننا في الاشترط ان يكون
 لا يضاهاه من بناء والمخالطة عليه فعدا المتعاقدين فلا اشكال في ان التقصا من غير جهة اخرى غير وجهه وعلى
 المتعاقدين ان يوافق بعض الخصم باخذ سقط من العوض من غير ان يوافق ذلك كلا او بعضا فعل المتعاقدين والالتزام في بعض
 لردية في بعض المصالح الاشكال في ان التقصا من جهة اخرى على المتعاقدين والزيادة له ان استكمل الماحد
 الزيادة في من اعد على ذلك او لم يوافقها المصنوع يصير من غير وجهه الزيادة في النوع والفعل في غير
 كما لا فارق بين الفعل والفعل في القدر خاصة ولا بين الشرهين والاكاذيب عليه ان يوجب في الزيادة
 ما له من دفع في الغامض السهل اننا من اذنا في بعض من الفعل ولو قبل المتعاقدين على اشكال او غير القول
 او في نوع او في بعضه انما يشترط بعد عرفا فاصدا لا كسيرة المرد ولا في اثنائها بل ان ذلك منه اثنائها فاحذر
 ان ياكل من غير اثنائها ان ياكل من كذا بحيث يحد ثرا بينا ويحد دفعه مستاه مع علم العالم والحق بالكون
 على الترتيب لا سيما في الجملة من الكتب في الخلاف والشرع الاجل على دفعه في بعض المسائل الصاعدة
 المنع مكم كما هو اختيارنا من التحقيق منهم اعلان دفعه في الحق والحق الثاني واليمين في الشيء بشرطه على عدم
 ويظهر القدر من اثنائها من كسيرة ولا يشترط في كون المنع هو الواقع للعقود العقلية والشرعية كذا في الشرع
 في مال الغير بعد ائنه وعنده الظلم والمعدون والشرع واليمينان واكل المال بالباطل وعن غير طيب القدر لان
 الاعراض مما هو من القصد في ذلك كقوله ان كذا كانت تكون متواترة بل وهي على فواتها مع اعضاؤها
 بجعلها في القدر ونقل الاجل على غيرها القدر لما اشترط اليه القواعد والمعمود اعين من غير ما بعد ثبوت النظر كذا
 ابو ثا في الشك في الدعوى والباطل في المالك في القبول والابواب والارباب والارباب لا راحة للشك في ذلك
 والشرع فيها وابطاحه كذا في بعضه طالع عن القصد في كل ضرورة على ان ذلك كما جاز في بعض تلك العودات
 يجادل على ان اثنائها من الخير والشرع ويعد ذلك في القدر لان الشرع في مقام المالك وكذا في اثنائها من الخير
 الاحبار في بعضها على وجه من جهة في رجل يبيع ثوبا على ثمنه فاكل ثمنه فاكل ثمنه فاكل ثمنه فاكل ثمنه
 برفع بناءه ومنها ما رسل في العوض عن الفعل والفعل في القدر ولا ياكل من غير طيب صاها من
 ضرره او غير ضرره قال لا بأس منها اثر بالثمن فاكل منها فاكل ولا ياكل من غير طيب فاكل من غير طيب
 ونقد الاموال قال لا بأس من هذا وان ارم الحجاز ولحقه من المالك كذا في القصد في القدر وكذا في

[illegible]

استباح محل المواهي المذكورة على انكر هذا يجعلها على منع المالك لو دنا ضد الحال من نصب الحيطان وان كانا
كما ان المسلم من يتام النضر على ما يقتضيه الجواز في ذلك ووضع الأبواب الخشبية من ذلك على انه اذا كان قد مضى
خرج عن موضوع المسئلة عدم البلوغ حال الوفاة لا يفتقر بالمتنع كما في جملة من الاحكام المهر والبيع الاكواع
عند الاقضاء الضمان لا مالوا الناس ان يما أدى الى التكرار فيها ولو لم استباحة الاغنياء كونه المقره
وعبر الشاؤون منهم استباحة بعض ما سفتت اصرفان ذكرهم وعندهم لا يبرز على نفس او اموالهم ولا تحصل الجمع
في اغنياء المتع بما ذكرناه اول من الجمع بالضرر في اخص الجواز يجعلها على العلم بان ذلك بطريق الهوى كما في
العلماء في وقت بعدة عن طول امر تلك المقصود بل يمنع بعضها وملا حظ ما استمكن عليه من التناول
الكل الاحكام وما مثر الفواكر اربع والمبا طبع فالظاهر وفاقا للشعور كما في الحديث انها كالحل لمن اول لفظه
لما كان شير به صحيح على ما يقتضيه السابوق ومن اول لفظ القيس المار منه ما فيه مضانا الى حكاية فيها كما في
شرح الشيخ رة على ذلك والى ودرستكوا الاجابة عن الشافعية في غنا عما كان قبل على الجواز ومرة المفسد
ولا ريب في عينة ذلك من القتل بعزم من الاثام وعزوه واما ما ذكره حكى المعامل في الرابض من هذه الحكاير
اجماع هنا مع نصوص كثيرة من النصوص الفتاوى الجوزة المحكية في المختلف بالقتل فيقتضيه مضانا لما عرفت ان
العبارة المحكية في وقت كلها يتم القتل فليلا خطا فاعرفت هذا فاعلم ان ذكره في المقام شرعا فيها ان
يكون المراد على العزوة فانه لا يفسد الاكل بمجته ان لا يكون قصد الاكل عزوا مجرد عزاء في المراد على اجماع كما
في الرابض كما في النصوص خرج عن استباح نصف سنة وقد الجاز بله يمكن ان يكون في الياس من عن
الاكل نكاحا قال لا بأس بالاكل بعد المرباطة لكن لا يخفى عليك ان الاطلاق لا يبيح ذلك من الشرط ان
يتحقق موضوع المسئلة كما اشترط اليه فلو كان المقصد غير الاكل جاز الاكل وان علم المراد على محل الشبهة وعبر على
الاكل منها اذا انتهى اليها ولو عين القيس بالاشارة وقصد الاكل منها كان تاما صل وانها لغوا القيس على العلم
ولا كذا مع انعكس منها عدم الاذن وقد نقل عليه الاجماع في تحكي عند فقهاء الاحكام لكن في المقام اشكالا
وهو عدم الاذن ومثل عدم الحمل على ما يظهر من الاصح انها شرطان في الحكم التكليفية وهو الاباحة وقد
فرق في محله ان القواعد والاصول تخاصمت بان الشرع المذاهب من الشرط لا يكون الا كاشف ولكن لا يستوي
فيها جوازهم بخلاف ذلك في الحكم الوضعي الذي هو ضمان هناك شرطية الاجازة في العضة القصور ويمكن دفعه ولا يبا
ذكره الفقيه الاستان من ان الاصح اطلقوا الشرطية ولعل المراد الشرطية بالنسبة الى الحكم الوضعي خاصة وفيه
انهم في ذلك في كلام القائلين لان المتعصرين بالشرطية في الحكم التكليفية اقول لم يضر على من اطلق دفع
الواجب ان هذا خالصه ان الشرطية لا موطوءة في الاباحة مضطجع بها بين العاطفة وقاينا بان المراد عدم
العلم بالاقضاء والحمل لا يفسد منها بمحضة بخلافه الاكل بشرط ان لا يعلم حصول الاذن او الحمل اكله وفيه ريب
ما لا يخفى اننا امانات المراد عدم الاذن والحمل المذكور على اكله وفيه مع انه يقتضي ان لا يعلم الاذن او الحمل اكله وفيه ريب
ذلك على قول من منعه من الاذن والاكل كبرية كما عن لاكثره ولا يبا انما هو نقصان كل انهم من ان المراد عدم
القصد بالاقضاء والحمل عليه ما ذكره سبب العلامة في الرابض بان الثبات شرطية من الاصل والمقصود في كل
حد لا يندفع الاصل باطلا في الوضعية وعدم مقصود المقصود لا يالتي فيها الاغنى ضد ما واما وقع من
العبارة الاستناد في الجواهر من الجواز عليه بان المقصود كل في الشرطية كغيره من المقامات سيما بعد ان لم يفتى فيه

مطابقاً

مطلقاً

اول الف
اول الف
2

والله اعلم بالصواب فان الظاهر مع جملة مفسدات العباد

[illegible]

حذف

كنت ريان رقية لحد الان بوجهي فبعض برقية الولد لم اعلم باصناف احد ابو خال الانصاف ان الله لم يجعل
 ان جعل بعضي فالدين الناس ليكون له بذلك شأن ان لو كنت خاتما من هذا الجمل اروس من طهر فلو ان
 او يحد ذلك امكن يقول البينة كما هو غير جارية لغوم لو انك تحتها ولو نكاح من انصافه الا فرقا بين الاصل
 وفيها اذ وقع كثير من غلطها في كماله لا في ذلك في الحكم الوصية واشترى عبدا صغيرا وسألت من الشرع
 الشرع البين فادعى الحزب بعد ذلك كما لا يخفى على المسلم لكن هذا يغفل بعواء مع البينة بعد ذلك في البينة
 ايها وبدون هذا لا يغفل عن البين موقعا او يحرم منه هورا في الوصية اذ لا قبل الشرع او بعد او بينه صغيرا
 كبير مجبونا او غافلا سأكذا او مقل جلال الشرع في ذلك هو فعل المسلم على العترة واما لا يجوز لانها رضية المسلم
 وتصور هذا اما النظر الثاني في النكاح لا في البيع فقد تقدم الكلام في جملتها كما لو بحث في هذا الحادث في البين
 عيبا لا بعد وقبل البين فاشترى بالجاردين ردة وامساكر وفي الارض من عند المقتد قد تقدم بجه
 ولو بغيره نكاحا وحدا فيه من ذلك ما كان ذلك من البائع ما لو جعلت هذه المشتري حدها والا فلا
 وفيها لو اشترى غيب من غير جارية لم يرد في بقاءه سائر ما فيها من ذلك نعم لا في الوصية باصل الخبر اربع
 هل يلزم ان يرد في بقاءه من ردة لكن قال القائل لا واما لو اشترى العترة الثلث منع الرضا بالبيع او كل
 عرفت مستوفى فالحق في هذا البائع العامل من الجواهر انما كان عترة من كاره او صفارة او قول البائع وان
 لو بشر فلا بد من البيع على الاظهر واما ما لم يرد في البين فاعلم على القائل المصنف بغير جارية العترة وفي
 الجواهر للبيعة الاستلزام لاجل كماله على مضافا الى الاصل صدم ان الرضا في مفهوم الآية والاعتناء في
 شي من ذلك لان ذلك واضر لكل منهما عن الاخر في كثير من الاحكام كما في جرد المذنب والوصية والوصف
 والارث وغيرها خلافا للشيخ طوافنا في باب هذا من عدم النظر وتوقف في من يرد في بقاءه
 له سكو دعوى رضا العرب والغاذه بالبيعة على نحو بغير البين لبيان وجوب ذلك في رضىها او دعوى
 الجارية ويزيل الجمل من ردة الاعضاء او نحو المقتد لرواية الواردة في جرد الولد بغيره ان استلزام العترة
 معلقا بانها راضيا لكل فاسد اما الاول فلما عرفت من المقتد بالبيعة واعتدالات الاحكام الشرعية والوصف
 لا ينقص من الجمل بخلاف الاخر ومن هذا وجعلها في اخله بعض الاجل من البينة العترة في صفات الجمل
 كالشاه والبيعة كما انما يخفى على العلم بالمحل عند ذكره فلعلمه من ارجوع الى قرآن الاحوال وقيام شاهد
 المحل والا فلا فقام انتفاء الغاذه والنتيجة معهما واما احتمال المدخول فيها لرواية المزبورة فبغيره ان يكون في
 العترة لا يقيد بالمعدية المعينة لا لا لافها من المخلو به ما يجمع وجودا لغاذه وهو بينا العترة على العترة لغيره
 دون غيره وثانيا انها مقتضية لافها الاستثناء من البائع ولا يجعله فان الجمل كان جزءا تبين بطلان العترة
 فذلك المقتضى بالجزء المعين لا الشاع وان لم يكن جزءا فلا موجب لغير العترة بتمام استثناء فان استلزامه في الاشياء
 لا في الاشخاص ثلثان الحكم بالمدخول في العترة بخلاف المقتضى من خلاف الحكم من خلاف ما عليه الاستحسان
 وادعاء انما رضى بغيرها كما لو شاع بان الحسن الاول عمن امره بوجوب جارية لها فولد الجارية خارجا
 بغيره فلم يرد في ردة حال الموقوف من ردة ام غيره بغيره فقال متى كان الجمل بالمدة او قبل ما بوجوبه بعد ما
 ففقدت ردة ولو كان بغيره جارية فقال ان كان ردة المدة ردت وبها قبل ولم يرد كما في بغيرها فلما ردت
 والولد ردت وان كان تحت الجمل بعد المدة في المولد مدبر في بغيره فله خص بكونه في الجمل لو كان عند

اثنان في قوله الان شئنا المشتري فيكون له لعمري الشراء كما انه لو صلح عنه يكون له اية كونها
 ملكه وانما لو شئنا من احد شئنا قال لعمري لا شئنا في الجواهر لانه لا يبيع الا بغيره سواء كان بائعي القطن المحل
 بجهل ممتا او ارضا معلوما والاخر بجهل ولا تغاير في الاصول من الطرفين في العود كما في غيره فهو كونه
 ملك المشتري سلمهما عن الغاير في غير ذلك فذكر في محله ان ارضا بائع الجواهر عن المعلوم لا مغاير له ولو
 سلم ففتح الظهور والمزبور بعد عدم الدليل لغيره من اصل ولا من عاقد فيخرج الرجوع الى ارضه وادوا الفضة
 بينهما في فرض عوى كل منهما اللهم لان يكون دليله ما ذكره في باب الاقل من الحكم بالملك بما هو عين في
 الصدف وان لم يكن عليه بد غيرهما بوجه ذكره وهو ذلك ان لم يكن حقا اذ لا يصدق في عالمه ان له
 بل يظهر من حكمه ان لا يفي الواجب وان علم ان ليس له وان كان فيه ما فيه يمكن ان يكون هذا صوابا
 انما ملكا بملكه لا بوجه من الفاء شيئا الاصله فاما لم يعلم سبقه والرجوع في المحل الغرض ولعله يقفوا بالكون
 عطفه فاما بعد ما وقع حقيقة الاصله النطقه فاعلم انه لا فرق في بيع المحل مع الحال سواء كان بغيره على
 نحو الشطر او الشطرين كما انما نصوبين بالذات والاخر بغيره محلا او محلا ونحوه المحل بكونه بغيره
 وادخله وسدده مقرر غيرنا في هذه العجدة في بيع المحل من بعض الاعمال في هذا الغرض بذلك في شرح
 المير فاما في الرضوخ من التعليل لذلك يكون المحل تابعا ان لا ينفصله المير في قدرته فاما ما في التعليل
 اليها في هذا المسئلة وان اذنا في بيعه القطن والمير في بيعه كما هو العجدة في هذا المعنى فاعلم ان لا فرق
 فيها في العجدة في دخول بين ان يقول بملك الذات بكذا وجعلها ملكا وملك الذات وجعلها ملكا وفي
 اشراطه لا يثبتان بل يثبت الشتر في كل بيع في الايمان بل يثبت في الوصل وجود المحل فاذا اشترط ملكه على بقاء
 وجوده كاشي اذ لا يبيع ولا يبيع مع عدمه بوجوه وانظر ان لا يبيع ذلك ان لم يكن له البيع لو يبيع في
 ولو اشترط ايمان شرط مثلا فمقتضى ذلك ان يميز قوله قبل العجدة لو يبيع في ذم العجدة في بيع المشتري على البيع
 بحقة الولد من التي يثبت في المحل بكذا والذات في حال الاجتهاد بغيره فانه يبيع بغيره في بيعها اية كما في بعض
 على ابناء موصي بغيره ولا يرضى بذلك ان تقوم الامور فلا ويجوز الا اذا لم يبيع بغيره لثما وثن
 التي ومن هنا ظهر ان الصواب في بدل الحال بالبيع من قبل من عتبه باعتباره نصفه الاجتهاد كما هو الواقع
 لا خلافا لغيره لاختلافها بيننا هذا كله مع الشتر اما لو بشرطه المبيع فاجتنب خوف خاتلا وبغيره اذ
 كما مدخله على النقص كما لا يخفى ويجوز ايتباع بعضه بغيره ما كوله المير او غيرهما كان او غيرهما سواء
 لم يرد في غير ذلك وفيه وبذلك عنه وشاعنا ان يبيع على غيره فلم يثبت في المحل كالمشتري ولو كان او غيرهما
 لا اصل والجموع السان من الغاير مضافا الى التبرع والتمتع والاحراج على الحكم المصير في كلام جماعة
 ودعوى المير بغيره في بعض الشرائع في المير بغيره في بعض الشرائع في المير بغيره في بعض الشرائع في المير بغيره
 ارتفاع المير بغيره في بعض الشرائع في المير بغيره في بعض الشرائع في المير بغيره في بعض الشرائع في المير بغيره
 في ائصال زماننا ولو اطلق اكثر معين لثمة وله بغيره بالاشارة في بعض الاصله فاما مضافا الى المحل
 وعلى المسلم على العجدة هذا اذا كانت المشتبه معلومة فلو لم يعلم المشتبه كالجهر والصدق في العلم ببيع بعضهما
 وعاد في محل العجدة على العشر والبيع والتمتع على التبرع على التبرع على التبرع في قصور على بوجه وهو
 ومن غيرهما واما ايتباع المير المعين كاي في الرجل والنصف الذي الى الواس او الرجل في نحو ذلك فكل

الاكثر صريح الملة لطلان في جميع الصور والصور عند في الشك فغيره فانه ان لم يكن في المسئلة اجماعا قطعا فهو ما بالاعتراض
مطل الا في صورة وهي في الاول وجه والاولى في ذلك هو لا نقاشا في العذر والحوادث ودعوى في الصور
في الصور لم يجره ذلك في الصورة استثناء من ان في معنى البيع ومنه في اجماع الحق في اجماع
للمصالح فمضى على الصورة الخاصة المبرورة كان في معنى الشهاد في صفة ومما عرفت من فاشا الاجزاء بالاعتراض
في بيع المذهب او ما بالرد بغير ما يوجب الحمل المبرور فيه فاذن القول بالاعتراض في الصورة المبرورة خاصة بها
استثناء في الصورة في البينة كذا في قوله الا ان في رواية السكوني ونحوها الركن في القبول بالبيع يكون
بنسبة فيه بينة ومشتقا في قوله الشاهد فيها بعضه وبين المشتبه في ذلك كان البيع شريكا بالاعتراض في
في معنى القهارة في ذلك ولا يثبت في بعضه بعضه عند الزيادة ولا في ذلك ففادتها للقواعد ثابتا وبها لغتها
للاعتناء بالثبات في الشركة بالاعتراض في بعض طبعه في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
بالشركة بالاعتراض في بعض طبعها في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
ح ليس في الشركة في القبول بمقدار في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
فان الزيادة في الصورة في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
فما فلا خلاف في القواعد في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
مالا امر الا بالبيع نفسه وانه لا يجوز اكل المال بالباطل لان يكون حارة عن تركه حتى يقال انه من مخرجات
الامانة لكونه في القواعد الشرعية ونقل على اجماع الفقهاء في القواعد في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
وانتفاء العزم في القواعد الشرعية وبما ذكرنا ظهر من حكمه بالاعتراض في قوله ولو بايع واستثنى البيع الا في الشركة
احدا ما حج كايان وجبره في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
بعد حصول القبول في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
او في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
افدوا في القواعد الشرعية في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
بالشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
بل عند من لا يجهل بالاثبات في القواعد الشرعية في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
الشهادتين في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
مرجع بعد ان امل في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
ما اعتقد عليه اجماع الا في القواعد الشرعية في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
بل في ذلك حبل بل هو في القواعد الشرعية في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
عن البيع فبين لما ذكرنا ان الاقوال وبغير فبين من حكم بالاعتراض في القواعد الشرعية في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
شريكين في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
الغير المانع في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
الحال في الاقوال ما عرفت وبذلك في ذلك الحكم في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة
لنفسه الا في الشركة في ذلك ولا في صانع على طبعها وحملها في الشركة

في كثره وحده لا كلام فيه انما العجيب في الدعوى عند محرم الاربا اقام على الشكر عند التمتع اذا لم يكن فيه عيب
الدفع عند الشراء من مكان بعيد لا بد من بيع الحق بل بيع الشيء خلافا لان ذلك ليس بقصة الارثان في عقد
والا يفتق الشكر وفيه منع ط الا ان يوان الارثان في شراء ما لم يشتمل لا يفتق دليل الشكر بانه مستلزم للادون
في الاداء عند عيب العرف والعادة فتد كلكلما انزل هذا الاثر بالقرء ولو بالارثان في الاداء الشكر ووجان
بل قولان في الاكثر الشكر وهو الاثر في كذا مقابلة لا لثقله ووجان ولو بالارثان خلافا لان ادون فيه عيبه غير ان
الادون بالشراء على الشكر غير ان على الادون بالقبض غنينا به ولو بالارثان الا ان يكون قرينة فلو تلف بعد فبینه
بدون ادون لم يكن بينهما هذا فلو قال الماشي جونا مثلا بالشكر والبيع لنا جميعا ولا خسران عليك لو خسر
شركه مينا من عوم حلية البيع والتجاوز عن راض ووجوب الوفاء بالعقد والشرط والاحكام عن الشكر او كذا
ومن ان عاقلته لما ذل على عيبه الرجوع والخسران لو اس المال يكون ثما لها الشكر التي تجا لها يكون عاقلها
لكتاب يصرف في المسالك كونه ثما لها الذي يثبت عن العينة لا بما عليه ولكن الجواز ان يثبت له اية له عليه
جبا عنه من اهلين العرف كالا وهو عيبه رفعه سئل بالخير عن رجل تارك امره جازي يرد فقال ان
رجحنا ذلك مضى الرجوع وان رجعنا فليس عليك شيء فقال لا اري بهذا باسا انما كانت تصرفا على ربه
وبنه في الرجوع عن الشيء في رجل تارك جلا في جازي يرد فقال له ان رجحت ذلك تصرفت وصفت فليس عليك
شيء فقال لا بأس بان ذلك كانت الجازي ففان قال مع ان الشكر اعدان حكمي عن الشكر وانه غير واجب ولا مستوفى
فما له على ذلك من غير ان الشكر على من قبل الموان غير خلاف فاذ شرب احد ما على الاركان ثما لها الشكر والشكر
دفعه فانه قدس بان لا نسلم بغيره لما المطلق الشكر لا الظاهر ونسنا قال لا ريب بعد الحكم الى غير ثما له عينا
ضرورية على كون الشكر مخصوصا بالغير بل بما مؤكدا لثمنه فهو عيبه غير خلافا في الشكر من الاجماع على عكس
الاجماع الحكم في غير هذه العترة منع قبول القوم المثل ذلك لم يعلم شرعية في نفسه كي يكون الشكر ملزما له
والاجماع معارضه له والغير ان غير معين مع ان موافقها الجازي ويكون الشكر هو مال الشكر العجيب منها
الحكم بمقتضى الحكم بغير اقباس معلقا على عيبه انصرف بعد ظهوره فغير ان كونه من باب احسان او اناس مسلطون
او ملزم فانما تترك له فلا وجع عليه واثم التبرؤا ولو بالشرط ملاذ لا للزوم عليه فذلك لا من شرط يجوز ذلك
ولعل ان ذلك مقارن في المثلث وغيره ليس على البيع ويجوز ذلك لا انما شكر حقيقة فغير ما بين الخصمين
على التسمية مصداقا الى صا اذ لا نقل ولا انتقال مع هذا الشرط وصلوا بشرط عليه الخسران دون الرجوع او شرط
عليه ان لا يكون له بيع ولا عليه خسران وعلى من الشا شرط هل يبعد القضاء ولا يجان بل فيكون سببا لتحقيقه
ويجوز ان يشرط الى غيره الموكود ومحاسنها المستعمل لغيره انما الشرا بها بالادخال في ذلك بل عليه لا يباع في غير
الجماعة وهو الحق كما عثره مثل رواية في بيعه عن القوم عن الزهر عثره لان الشرا بها قال لا بأس بان يشرط في
محاسنها ما يشرط الى ما لا يبيع لا النقل اليه ورواية اخرى على قول قلنا لا في عبا الله عا في عثره جوار
المدينة فاعتدت فقال اسلمني في الشراء فليس في باس رواية عن الخراف وقرب لا شرا عن الحسن طريفه
الاستماع بغيره على اصحا وفي بعضها ولا على ما في حكمي ان كونه من جوار ان نقل الى ما على العترة والادوية على
في الجارية في حلالها الذرة النقل والصدق السنين من الخرج عا ذلك دون غيره والقول بل في العرف ليس بغيره ان
بدل ذلك حكم بقوله كلك مدعوع بغيره فانما ذلك ولا ومع سوية الادون ذلك ثانيا بعد كون النظر بغيره في ذلك

مشاهير

[illegible]

روزنامہ

عبد مد فوعه بان فوضيه بالمواكبة التي في يده فليس فيه عيب شرعا ولا طوارش ثبوت العلة في جميع افرادها كان مدح
ان شيا للتحقق انضرات من الالة بقدر من قولهم ومن دفعناه الالة منوعة ايضا ان لنقل بكوفا مستند للعلوم
على الالاتشاء الذي انزل على ضرب المثل ووافق بالذات انما على عدا العذرة مضافا الى الاستثناء بها
في الاجتنار الوارد في منعه من المنكاح والطلاق ايضا به بالهو اما لشماع لمحو التملك غير ان كان يحتمل هيا
بما اذا كان منزهة عن التملك لا يشرع في باب المنكاح من ان التملك كما قيل كون طلاق غير هيا بيد مدح وحو
في زاده عدم العدة بدونا لالتفيم التي حمل كمالا في على انما على هذا كعود الالة لا يرد ملك نفسها
خصوصا بعد خيلهم كون انكره في شيا التي في عبد العود وما يدل على عدم الملك قوله من حل كمالا ملكت
ايمانكم من شركا وفيما زاده ان الرافعي التكر في حلق الترخا في تحفظ الفلاني في عبد ولا امر الا اذا
منها ما ورضع ان العبد وما لم يستد ولا كعجل في حق من اني جعفر قال الملوكة ما دام عبد فانه زواله
لا عليه ما لنا فتمه قنات بالام في لاهله ولد كان فاعلم في الملكية الا ان اضافة الال الى العبد فاعلم ايضا في
الملكية والاختصاص به وحيث لم ينفذ جعلي العبد التاثير بل ما على ما يحق من التوقيف وهو ازان جواز التقرر
على معنى ان الملوكة للعبد المشرقة فيه وهو ملك اهله او ما هو ملك للعبد يجوز التصرف ولو بالشرع في حيث
لا يرجح وجوب التوقف وبمخرجه الرافعي عن الحجة مد فوعه اكد بان معنى الاضافة هو انشأ الصا بالانصاف
اليه نسبة فاضمة بل انشأ من اضافة اسم الفاعل هو انشأ به اليه خصوصه وصيغة التوكيد وبن هذا من الاختصاص
الاثر لا اضافة في قول محبوبه ما مطلوب به وهو احوال العبد الاختصاص اذ لا كيف ولو كان ملك كان
تصرفه في حق الصا في صفا فاد الا على كونه غير زادا فاعلم به وهو طر البلاط وبن هذا ان بعد الاضافة
يجب الوقع في عبد ملك انصافا قطع فان انشأ المال الى العبد يقع عن انشأ به في حيزه كما في ملوك زعماء
مكتوب عمر فانه لا يمكن ان يكون جميع ذلك الشيء ملوكا او مكتوبا بالنسبة وما يتايد ما ذكره في العلامة في
الرافعي من وجوه المرجع فان الفرية على صيرت الوجبة الى اضافة المال الى العبد وانه لطف بالملوك في
الملوك التبريد المقتضى لان يكون مفاد الملوكة ملكا وبن هذا في عزمه من انشأ في وجوبه
التي حقيقة وبن هذا وهو غريب عند الان يقال جميع الزاد في الحق في الحق بالنسبة الى رغبة العبد في بل السلم في
بالنسبة اليها في فعل الامر بان هذا من الزاد فذلك من فقر الفاعل جواز زاده عو الجواز انشأ من ذلك وجواب
المعرفه من ان لا تنافي في فعله من كمالا في الاشكال بما ليس له لا مرجع كمالا العود في على اخر وقد
ذلك بان التاثير بل لعضة مال الذي من التاثير بل لاهله لظهور الال في الملكية في انشأ في اضافة في
كوالا قصرة اشارة الثاني فيها وان كان في ان كلمة ما في ما لا يحتمل ان يكون جزء كلمة يحتمل ان يكون موصولة
ومعها يضعف هذا المرجع ايضا لان الاضافة الجواز التاثير بل ايضا لدون كلمة من لاهله التي وكما
كله لاهله مع انهم انجزه كلمة ويؤيد اكد المشرقة السهم ان العبد رافعي به كان كوالا مضنفا الى ان
ظهورها في التوسيلة الصريحة في ذلك لانه على الملكية واخاها لوسلم مد فوعه بالقرينة الصارفة من الزاد
في انتفاء الملكية الغير الشرعية عنه فان الملك القوي والعزة اعز من الشرع ولذا يقال لما على الحرمة ملكه
عرفا والعزة ليس غلب شرعا وكل كمالا مال التي كمالا المردا لغيره وفي هذا نفا ملكه لغيره ولان
ملكه لابل وانه شرعا يظهر ان من الزاد انشأ اليه كمالا يكون ذلك مالا لصدر فاعلم مال الذي شرعا وما

[illegible]

كالولد والوالدة انهما في جنس الملك والميراث وما التصرف الذي على من مال المملوك لا ينافي او اعطى او شافا فانظروا ان امر
 هو قضاء مصلحة البائع عليه ان يثبت على ابدال مال العبدية ولا يخل على ما لها من مال الملك بل قد قوله انما مانع
 نفسه ولم يمنع ماله خلاصه وودعوى البائع على الانتفال الى ملك المولى ممنوعه شاعرا مانع وتوسلت في التعلق
 من ربه انقضاء الانتفال كون مال ملك العبدية حتى يجر انتفالها فلم يملك منه ومن التصرف من شأنه السلطنة
 التي كانت للمولى على البيع والعقود بالكون فالعبد لا يملكه كونه لا يملكه على حكمه ان العبد ولو كان سلطان
 لا يملك للمولى ولا ينافي من سلطان التوقيف الشاخي والعبد نفسه فبذلك هو المولى على رجل لا يملكه من نفسه ولا
 يظهر ان عدم كون ذلك من الانتفال على حال التوقيف بل هو شيء ما يتلصق به في الجنبه وفي الكل نظر في قبول الحق
 لغير الاحراز والكتفاء في الاضمان ما يدفع ملائجه اياهما فاما ان ذكره بلعق فانه في حق من ملكه ان يملكه في حق
 الكفاية ويضرب في حق العبدية ولو من غير كونها اياهما فاما ان ذكره فانه في حق من ملكه ان يملكه في حق
 في حق المالك ان يملكه فانه في حق من يملكه في حق الميراث والنفقة على العبدية ان كان انتكاح باقته ولا وجود مرة للميراث في حق
 الميراث مانع من التصرف وان حصل انتفاع المالك بذلك خلافا لما في حق من يملكه في حق الميراث ان كان انتكاح باقته ولا وجود مرة للميراث في حق
 انتكاح خياري مع الغاؤه كما قدما ملكه في حق انتكاح باقته عند خياله في مال مع امكان ان يقال ان الميراث من كونه
 البضع لا يستحق ان يقال ان يملكه خضا الميراث الحكم واما الاختصاص فالاول منها غير متساوي ولا واضح ولا يملك
 ومضاف من اول من الاختصاص ان مال العبد الميراثية وان ينفرد في تملكه على الاستحقاق الا ان الميراثية في حق
 على الحق ان يملكه مستعين بالقبض في حق الميراثية لا يملكه الا ان يكون الوارث اعطاء المال الميراثية عنده كونه مال
 السيد والا فلا يظهر وجه التفسير من وثاق الميراثية على الكانت في حق من يملكه من ثمن الا ان الوارث اعطاء
 بيان الميراث من التصرف الذي على ان مال المملوك لا ينافي واعنى فيه ما لا يملكه هذه طرفة ما ذكرناه من الميراث
 منها وبالحل هذه الاجتهاد الذي على الميراثية بعد ضيق الميراثية لا ينافي على الا ينافي في اية بعض الحكماء
 في مقام المناقشة من جهات عدة فلهذا القول بملك ملك العبدية كما اتفق وانما الميراثية في حق من يملكه
 وروى عن ذلك بعض الفقهاء وانما من المصالح والمنافع بل الميراثية كما عرفت المسئلة انما ينافي الميراث
 المعروف من شترى عدا له مال كان مال المملوك وهذا هو ما شرع به من كتاب البيع وليس بعض صاحب
 العفو والابتناء والاحكام والاطهار وله سلمه

منظومة في البيع وعمل من المنايا لاصولية

كالعدم والخاص بغيرها واسئل الله العليم

لانام البيع انفسا واحدا

واول نظامها بالها على

الله على محمد وآله

الطيبين الطاهرين



[illegible]

العام الاعمين فمن تصور من الشك في كنهه لا يقال ان العام عبارة عن امر واحد شامل للمعتبر هو يستحق
 في المطر والمخضبة الموجوده تنافي كل مكان عنهما في المكان الاخر وانما هما من افراد اما هبة لاننا نقول
 لا شاملا ذلك بل يكفي التمثول سواء كان من امر واحد ام لا وتوسل فالعوم بعد الخصة ثابت في صورت شاملة
 وهو امر واحد بهتم ويمكن المناقشة فيه بان الشبهة المرفوعة الى المخطئين موعنة لانهم لما يقولون ذلك
 لكل الالفاظ بل العام والحاص عندنا بما يقال للعومين الذين يصدق احد فاعلى كل ما يصدق عليه الاخر
 من غير عكس ويصدق كل منها على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط ودعوى ان اطلاق العام على معنى الكلي
 الحقيقية اصطلاح مذكور في المنطق في كتاب الاشراف واما الكل الاضافي فالاطلاق العام عليه شامع
 مدعومة بما ذكره بعضه بان العوم سواء كان معنى الكلي الحقيقي والاضافي ليس لغيره من المقصود ههنا وهو
 الاستمرار وذلك طعني بقول كلام المعلقين شامع عتقنا شيئا ما ذكره من ان الصنوت امر واحد بهم
 معنى كيف وان لم يلزم الاطلاق فان الوجود بالثبوت الى كل شخص يخص من الصنوت تمام معناه فالاولى الاستحسان
 بقومهم في الحال فانه امر واحد بهتم لا ان يقال ان المراد من دعوتهم موعنة لا يفرق بينه وبين الامثلة المرفوعة
 كما لا يخفى خلافا لما عرفت منهم كسيرة في الدعية الشيخ في العدة والافاضل في المناجيع والغير وغيره وبسبب و
 الصحت في المسئلة واليهائي في الزبدة وغيرهم فانه لم يوافقوا حقيقة في الالفاظ على ان المعاني مستند لغير جو
 الا ان كان في غير ما ذكره العومين عوارض الالفاظ فان استعمال المعاني كتم الخبر والمطر والمخضبة خارجا عن دليل السبق
 الى الذين ومنهم ان المتبادرين العوم عند الاطلاق انما هو الاطلاق دون المعاني وابنا واما انه حقيقة كما ان
 بنا ودعية انما له المعاني في انشائها لو كان حقيقة في المعاني لاطرد في جميع اشياء كما لا يوافقنا على ان يقال
 ثم زيد بعد ذلك في نظرية هذا الغالب بعضهم قالوا انما يقال به بعض العوم على المعاني لم يقبل انه عرض لكل معنى بل قال
 انه عرض لعان كلية خارجة عن انشائها وليس كذلك فعدم صدق العوم عليه لا يدل على عدم الاطلاق
 والاعلى الحقيقة يمكن ان لا يضره كون عدمه ولا على عدم الحقيقة لكونه عرضا كما لا يوافقنا على ان يكون حقيقة
 في الالفاظ كما قد حكم الالفاظ عليه في غير ما قبله ويكون لها في المعاني لما فرق بين محله من انشاء اطارها
 بين الجاهل والاشرك فلما ذكرنا في الحديث شرف لكل ظاهر واما في الاول فمبني الشا واولا وتوسل فالاطلاق ناش
 عن الاخر والاصطلاح ثابتا واما في الثاني فلما ذكره البعض انما مصانفا الى مكان الالفاظ عليه وان العوم لو كان
 من عوارض الالفاظ لاطرد مع ان لفظ قيد وعوم يصدق العوم فان كان عدم اطرافه في المعاني بما يطلع على فضيه
 بل حقيقة فكذلك في الالفاظ وان كان ذلك لا يمنع في الالفاظ فكذلك في المعاني ضرورة عدم الفرق فاما الثاني
 فلا فتراما تم وعرض الامر بسببها واما مع نظر في حال كون موضوعا للمعاني المشتركة فلا شبهة في ان اولئك كما في انما هو
 لقوم حبشنا وانه مشترك لفظي بين الاخر كل حكا الشئ في العدة والمحقق في المناجيع وفي غايته البعد تحت ما
 يستعمل في الالفاظ والمعاني معا والاصل في الاستعمال الحقيقة وصحة ط كما فرغ بحله مع الاصل في الغتام
 الا ان الشك في المعاني لا ينفك عن انما جابا لنا فون عن ذلك بوجه اخر مثل ان لو كان حقيقة في المعاني لاطرد وهو غير
 مطر وقد سمعنا في اثنين ونحوه ومثل ان من لو ان العام ان يكون محققا ومع انه لا مسا ولا لوم وسددة من جهة
 واحدة والمعاني التي اطلق لفظ العام عليه كالطر بالاعطاء والمخضبة ليس كذلك فان حقيقة عومها لا يثبت وان يكون
 مجلها حاصلا لكل واحد منهم وهو متعين بل مجلها مجلهم ولجزائها الاجزاء ثم يختلف لفظ الشكرين فان شاكلها
 مجلها

بعضه

لما توفى
الاطراف
م

وهذا على حد واحد وليس ثباتا لجزء منه التحقق من منه لا شيء ولا يحق بنا فيه بعد ما تم مثل ان هذا الاطلاق
يجاز بدليل سبب اللفظ الى انما هي اطلاق اللفظ العام ولو كان حقيقة في المعنى او في اطلاق الشكليات بينهما انحقق
ذلك السابق وقد التجواب للمعنى وضعه ظاهرا في اطلاقه كما كان في ثباته لا يكون حقيقة بينهما ولا يجازي فلا
يصح اطلاقه على شيء منها اصلا ولا ينعف له على دليل هذا ويمكن ان يعود التراجع لفظيا في المقام كما يتبينه
بعض الاعلام ما لفظه بزيادة ما جاز وهو ان اريد بالعموم استمران اللفظ لشيء على ما هو مصطلح اصل الأصول
فهو من عوارض الاطلاق خاصة ولا يثبت للمعاني فان استعزى ولا لفظ لا يقل عن اللفظ ولا يمكن اثباته
لمعنا فظا كونه وصفه لا لا وهو غير اللفظ لا ينفك يكون استعزى ولا لفظ وصفه لا لا يحق وان اريد
شمول المراد عدم الاطلاق والمعاداة الا انما مسألة المعاني ليس من حقيقة الشمول فان كل فرد منها لا يخفى
محملة او لا يكون مجازا واقعيا فلتساوان اريد شمول مفهوم لا فربما هو مصطلح اهل الميزان اخضع للمعاني
ويمكن حل التراجع على التراجع اللفظي بعد جد لا سيما البنية لا بدليل وليس الا في التوقف ان ليس هناك معنى
ووجه التراجع منه هو فساد لا مكان ان يكون التراجع في معنى من المعاني لا يجوز التراجع في ان
الشمول على ما هو مفاد الشمول في بعض اصطلاحيه يكون من عوارض الاطلاق خاصة وانما يقع غير ما
لكن قال الفقيه ان الاطلاق المعنوي امر سهل اما التراجع في واحد متعلق بغيره وذلك لا يتصور في الاحياء
المخاطبة تامة بصورتي المعاني له هيته والاصوليون يتكفون وجودها بغير ان يبين مرادها ثم يذكر ما
عليها بنا فتقول الخلف تناظر في هذا الكلام في المرامم انما هي ذاتي والاساطان ان التراجع ليس محرم
اطلاق اللفظ بل امر على الاطلاق قبل الامر المعنوي ان امر واحد هل يكون متعلقا بالامر متعدد على
تعلق الشمول في الفعل وانما جعله متعلقا بواحد متعددا في تحقيقه في امر متعدد هل يتصور الا انما هي
هذا هو المراد من قوله ان العموم ليس من المعنى حقيقة ام لا فقال وذلك لا يتصور في الاعيان المخاطبة لان الاعيان
المخاطبة المتعقبات ونسبها لا يتصور تحقق واحد منها في امكنة متعددة ولا في امر متعدد فمن نفي الوجود لشيء
لم يرد في المعاني من ان يكون في اللفظ في المعنويات الكلية فربما يتعلق التحقق في الامور المتعددة
ثم اورد على الاول بان تعبيره يتعلق بالشمول بخصيص كلام العضد بالاحمد والتحقيق ان اريد بذلك ان العموم لا
بمعناه المعنوي قال لا يمتنع بشيء من المعاني على سبيل الحقيقة انما المراد بها الاعيان المخاطبة في كل بعض
اتصافها وان اريد بها المعاني التي هي في وجوده عندهم فكيف يتصور بالشمول فيكون التراجع في امر
لا لفظي ومما ذكرنا ان هذه المسئلة ليس بها سهل من كثير من المناجاة للفقلة ولذا ترى ان الفريقين اخضعوا فيها على
اقوال وثابتان انكارا فاطبة لاصوليين وجود المعاني التي هيته مفعول كيف ونجا عنهم قالوا بوجودها وانما
ان ان اردت نوع القوم انما هو في امر على تنوع جاز فان ادلهم المذكورة لا يابعد وان ارد التراجع الا انما هي
بنيحي ان يكون كل شيء امر بعد عن عيان في وجوده وانما ذكرنا من اشباع شمول الواحد المتعدد في الاعيان
المخاطبة بغير حقيقة لا مكان شمول المكان المتكاثف عندك وكذا شمول الظرف لظرف فان شئ وليس ذلك خارجا
عن معنا الحقيقة له الا ان يبين في عبارة ما يفتي بكون المراد شمول الواحد المتعدد بل المراد ان الاطلاق اللفظ
والتراجع انه هل يكون هناك امر واحد على كثير من الخلق لا يجازي ام لا وانما يوجد في المعاني بالعموم بذلك
المعنى وانما شمول المكان للمكان والظرف للظرف فان قلب من هذا الغيل على ما ليس من قبل شمول الواحد

فمنه ان
اللفظ لا ينفك
عن المعنى

اختلفوا في ان العموم هل يصنع له صيغة خاصة بحيث لو استعمل في الخصوص كان مجازا والاعلى ان الاول نعم
وهو الاقوى واما لفظ الحكماء في التعريف اكثر المتكلمين والفقهاء باثرهم الثاني ان كل ما يدعى نكرة للعموم
مشتراك بينه وبين الخصوص لاختلاف الشبهان في فهمه وبما انك انما حقيقة في الخصوص ومجاز في العموم
وحكامه جماعة من قوم من المجهلة وغيرهم الرابع التوقف كالحكام في لزوم التسمية وشرح الفصحاء عن الفاضل في ذكر
وفي المعاني عن جماعة من اهل الاختلاف في تغييره في الحقيقة وشرحه ان التوقف اما على معنى ان لا يذكر في اللفظ
صنع للعموم لا وان يذكر في موضع لفظه كما قد يدعى في الحقيقة معرفة او مشتركا او مجازا او اذ وعلم بان طاهر
هذا الكلام فاسد كما قد اذاعه ائمة وضع للعموم لفظ كيف يصور الشرط وفيه اتر حقيقة او مجازا اللهم الا ان يرا
مطلق الوضع على ما يقتضيه اول النسخي المقتضى في الجواز وفيه ما لا يخفى وفي بعض الكتب الاصواب ان يكون مقصدا
انما لا يدري انها وصفت للعموم والخصوص وانما لا يراها هي منها لكن لا ندرك انها وضعت للعموم فيكون مقصدا
فيه ام لا فيكون مجازا فيه وعلى تقدير كونها حقيقة لا ندرك انها وضعت له فقط او يكون مشتركا ام لا لاصل
الخصوص كل مراد ان هذا مقبول قبل التفرع في المسئلة لا بد من بيان محل النزاع وهو من جهات الدلالة
في انه هل التفرع في العام والمخاص الاضاهين او الضاهين فيقول لا يمكن ان يكون في الاول كانهما مضاهيان
ويكون ضروري منهما بالاضافة الى الاخر فكل مرتبة العام ما كان صادقا على مرتبة واطل مرتبة الخاص ما لم يكن
مصادفة الاخر واحد وهكذا يرتفع العموم والخصوص الى ما لا يقف في عدد فكل مرتبة من العام له مرتبة
الخصوص لا اتر بحث العام بمرتبته فكل اللفظ لها عموم وخصوص الاضافة الى ما يؤيد وما يخفف لا يقتضي
القول بوضع اللفظ لاحدهما دون الاخر فتمين التفرع في الثاني ذكرنا على وجهه لا يحقق شي اصالا ولا
يكون في عموم وشامل لاول اكل المطلق بحيث اذا عرفت الى شيء يكون ذلك غريباً انه ادخل هذا الاكبر في
لفظ عام على الحقيقة بل كل عام مختص فيكون مجازا بل لا يمكن استعمال اللفظ العام في مدلوله الحقيقة بحيث
لا يختص بشي اصالا ويكون لفظ كل حيوان بل كل وجود مجازا وهو اخصا لفظا بل على وجهه لا يخرج بهذا
المختص من حقيقة العموم فكل مختص لا يدخل في محصل مدلول العام بحيث لو لم يختص به لا يكون محصلا
وتختلف في الخارج فهو داخل في مدلول العام ثم بعد محصل المدلول وقع التفرع بينهم فان هذا العام المحصل
هل يكون حقيقة في مدلوله المختص فله محصله في الخارج ام هو مشترك بين هذا الجنس وبين اخصه
الخاصين فلهذا التفرع انما يتحقق اذا استعمل لفظ كل القوم مثلا لا مرتبة فاذا كان حقيقة في هذا القوم
من العموم يحل عليه اللفظ ان لو كان مشتركا بين تلك المرتبة وغيرها من مراتب المختصين بحيث التوقف في محل

على جميع المراتب **الشيء** في انه قول المراد بالعموم هذا هو العموم المصطلح والعموم اللغوي الذي بمعنى القول لا في
الادل في المقام لان العموم المصطلح على استغراقه في اللفظ لجميع ما يقع له كيف يلائم مع القول بان هناك حقيقة
تقع على ذلك فان ما يثبت به اللفظ هو عموم الحقيقة كما ان لا وجه للثاني اية بعد حمل العموم في الحقيقة
على اراؤه شمول القول في غير موضع عن الاستطلاح كقولنا لا كثر ما يشاء لمعاني بره على سبيل المثال الذي يقا
لا ما في من ان هذا العموم في المقام هو معناه المحقق المصطلح فان المراد من قولنا لا كثر ما يشاء لمعاني الذي كونه حقيقة ذلك حقيقته
بان يكون ذلك اللفظ والا على استغراقه ما يقع له فلا منافاة في التقبل بل كونه ما هو المقصود فانه اذا ذكر اللفظ
على الاستغراق لم يصح ان يقال بان استغراق اللفظ لما يصح اليه **الشيء** ان قوله هل بعض الشرايع باللفظ
للمخصوصة اعني ما سوى لفظ الكل وجميع وقاؤه ولا يجري في مطلق اللفظة وانظروا ان الثاني هو العموم القول
والاولا لان **الشيء** ان الشرايع بين لفظ الكل والاثبات تجري في الاول وكان بين القول والاثبات الكليين كما مضى
عليه بعضهم فلا وجه تحكمهم في بعض التصريح البناء فيهما انه بان للعموم مع حكمهم بان ليس من العام الا بالكل
على كونه مجازا وانه هو بعيد جدا فلا وجه اعتبار ما ذكره بعضهم من ان الشرايع في اختصاصا لا لفظا بالعموم
من حيث اوضح مع قوله في جملة من الضعيف باختصاصها من حيث الظهور والاستسلام اللهم الا ان يثبت
عن الاول ان **الشيء** في بعض التصريح باللفظ الى كونه موضوعا للعموم والمخصوص من مقصود على صورة التفرقة
عن فنيته المصدق لا ينافي كونه حقيقته في العموم عند فهمه مع الثاني بان المراد من ذلك لا على سبيل
الاحتمال لست ضيقه له اية فالحق هو القول بان التفرع في الاثبات لكل يكن في غير المقتر المعتبر والمضام
كما سبغني اشته صفا في عدم شغل الشرايع في الاثبات تجري في بعد ملاحظة هذا العنوان الى القول بان
هل وضع للعموم لفظ اللفظ لا لوضوح ذلك لا على وجود وضع لفظ العموم وهذا القول كان في اثبات اللفظة
في الجملة والقول يجوز ان يعنى **الشيء** فيه مدح في بالاصل بل لفظ العام موضوع للعموم والامر
المجاز بل الحقيقة انما هي هذا القول لا في الاثر في وجوهها التبادلية في المقام عرفنا قولنا ما تتر
احد او لا تضر احد او اكرم العلماء واعلاء والتبدا وكل عالم او احسن الى من ذار في وقت كرمي اكرمه او اكرم
اكرم زيدا اكرمه العموم ولهذا قولنا الاحسان والاكرام الى بعضهم اتي بعض اربعة اكرمه عددا صيا يكو
حقيقة فيه ويجاز في المخصوص فان المجاز من الاشتراك مثبت في التقدير ايضا لعدم النقل لا لبره على
وغير في بعض شهادات العام بل المخصوصة في الاشتراك لفتة بآمر من الضميمة لا يتم كونها معارضة باضالة
الحقيقة في الاستعمال والاشتمال في العموم المخصوصة لا يترك كون الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز
انما هو في السابق له حقيقة معلومة ولم يثبت فالا يمكن الحكم بجموع الحقيقة في العموم مدح بان لعل انما
خاص من جميع الاصول ومن نزول المجاز بل حقيقة يكون اللفظ حقيقة في حدها سواء كان في العموم المخصوص
وعلى التقديرين فالاصل الترتيب ولا يجري فيها فلا معارضة بين صالحة الحقيقة وبين المجاز خبر من الاشتراك
الثاني انه على ان الاستعمال لطيفة جسيمة اعم لا لا لفظها على الحقيقة بنفسها في وجود اصلها محذوثة في
مادتها وعدم الصفات اللفظية بل حقيقة بل كلما حكنا فيه بهذا الاصل لئلا هو المخصوصة المخالفة كما
ان قلت تبدل الذات من ما دار ان الاشتراك وهو اصل مناسا وان كانت الضميمة حقة في الجو والمخصوصة فلنا
والتردد والكن يكون جازا انما هو اذا كان ناشيا من غير الاستعمال بحيث يتبادر كل منهما عند الاطلاق وهذا

ليس كذا صلا لا لغة ولا عرف ولا شعرا لان الشار من عند الاطلاق انما هو العموم قطعاً ولو سلم حصول
 التزم حصفاً فاما هو ناشئ من استنباه الحقيقة بالجاز وليس مارة بالقصر هذا ولا يكون صميمه بالانذار
 واصلاً لعدم النقل لغير الاشتراك لعدم التعارض بينهما وبين اصله الحقيقة كما توهم بعض حتى يورد
 اولاً بان اصل الحقيقة معارضة باصلاً لعدم الاشارة وعدم لعدم التوضيح فيها اصلاً لعدم النقل
 سلباً عن المعارض وثانياً بان ما ذكره من المعارضة لو تم لما صح المثل باصلاً لعدم النقل في موضع ابد
 وهو خلاف تقاضاهم ومنها صحة الاستثناء وهو معيار العرف فانه يخرج ما يجب ان يخرج لولا والاشارة
 بخارجها من الخلق المنكر ولو قيل ان امانه لكان بعض اشياء العلم كالحشم وبخلافها ما يجوز الاستثناء
 منها مع انها ليست شرطاً قطعاً كما مر فقلت ان معياره وانما هو الاستثناء ببعضها لا بالقطع اعني بعض اشياء
 كما عرفت والمستثنى من العلم ليس بعض اشياءه فلا بد ان على العموم فيه فان قيل لو وجب حول المستثنى في الحقيقة
 منه لا يمنع الاستثناء لكونه قطعاً للكلام الا ان قلنا منقوض بالاستثناء من العلم مع ان استنباه العلم التام
 على اخر كاستنباه اشياء ومنها الاحتياج الامتز والصفاء والعلية فلهذا وجبنا بهذه الصيغ على العموم فينبون
 الاحكام بها بالنظر لكل من صدرت عليه كاستنباه العلم بالشار والشار في الشار والشار في الشار والشار في الشار
 الله في الاكاد كدخول معاشرة الانبياء لا يورث في غيره من الاحتياج التي لا يتركها احد يكون اجماعهم
 ولو قيل ان لا عليه ولا اجماع سكوتي وليس محذوراً في ان العلم بها للعموم لعله بالشار في الاحتياج
 ثالثاً ان يمكن ان يعقل ان مثل الاثر الاولي والثاني انهم في العموم تترك الحكم على الوصف للشار والعلية ولو
 حكمي على الواحد حكمي على الجاهل اعزاً وينبغي المناط وهو اناء الخصومة قلنا الجميع ضيق ما الاثر فلا بد
 فاضنه يحقق الاجماع لشروع الاحتياج بها وعكس ودو لانك ومن احد ان المسئلة من اسائل العموم في
 فيها الظن وهو حاصل منه جداً واما الثاني فاولاً ان العجز لا ينافي الظهور والدار عليه ثانياً ان في هذه البنا
 يؤيد في ان لا يثبت اللفظ مفهوم طحجوا ان يفهم بالشار في واما الثالث فلان الاحتمال ان لا يكون له يجوز
 كذا في الظهور مع ان اننا في بعض الامثلة غير محذور في الاحتياج من الاثر والصفاء وثانياً في العلم
 بذلك الصيغ على العموم على وجه القطع فضلاً عن الظهور وعين الكفاية ومنها ضرورة ان في تعري فانه ما مع قوله
 انكم وما يقيدون من دون الله حصبهم قال لا خصم محذور فمال بالجد ليس عند عيسى موبى و
 المشكوك في انهم من الله فاما ذلك من هل لك ان يكون ذلك اناء على العموم فينبون
 بمفعولها خضاً من ابيهم ولى العفول والظفر في العلم كذا في ذوى العفول واعلى بهم كما في قوله
 والشاء وما ينبها مدفعاً ما تخرج من الحقيقة لكونه ليس محذوراً في احوال بان المراد بها
 الشاطين لانه اعم من بقاء فوكلا فنزل قوله نعم الذي ننبههم من الحسن فاولئك عنها مبعدون ومنها انزلوا
 كان محذوراً وجميع الانماط الذي يعمونها مشتركة بين العموم والخصوص لكان قوله راناً انما سر كلامه جبين غير رافع
 للاشياء بل يكون مؤكداً له والثاني انما الملازمة فلذلك كبر اللفظ الدل عليه فان تكرار الدل لا يوجب كذا
 المعلوم فيلزم ان يكون الاشياء من اكل احد التكرير وهو بطر لكونه من انما في المنز من قطعاً لا تعال بالاضر
 ان مقاصداً هل تغد بكثرة البضاع والاشياء بل لم يقع ذلك صلاً فان قيل ان كانا فيهم عمله لا يوجب
 فاكيد بها من انبنا من اننا كذا لا انبنا من اننا كذا بل المراد تارة في الكلام بنعده من اننا كذا

الطالين بالاشترار وجوه الإقلاق تلك الألفاظ جعلت في العوائد وفي الخصوص غير ما استعملها في النص
 أكثر من الأصل في الاستعمال الحقيقة والحوادث ولا منع هذا الأصل كما ترجمه في كتابه من الأدلة والأجناد
 من حقيقة عدم التبادر وغير عليه ولو قيل أنهم إذا استعملوا اللفظة في المعنى الواحد لم يدنووا على أنهم
 معجوزون فطنا على أنها حقيقة فيه فكذلك الاستعمال في المعنيين المختلفين لأن الحقيقة هي الأصل
 والمجاز في اللفظ لا عليها بل لآلة أن اللفظ قد يكون لها حقيقة في اللفظ ولا مجاز لها ولا يمكن التكرار
 في اللفظ فإذا ثبت ذلك عجب أن يكون الحقيقة هي التي يقتضيها الاستعمال فلنا أن الوضع هو
 الأصل في اللفظ والمجاز وعلمنا على الحقيقة لا يلزم من تقدم الوضع عدم تحقق المجاز بل الحقيقة
 لا مكان وجود اللفظ وضع يقتضي عدم استعماله في معناه المجازي سلمنا ذلك لكنه لا يثبت
 به المدعى كما لا يخفى الثاني أنها لو كانت للعلم لما بالعلم وهو محال ولا مجال للعقل مجزى به
 في الوضع وإنما باللفظ والاحتمال منه لا موجب ليقين ولو كان مغايرا لما وضع الخلاف فيه والمجاز أو لا
 أنها لو كانت مشتركة لعل ذلك لا يخفى إلا أن يذنب عندها القول بوضعها صحيح للعلم هو أن يجعل عليه عند
 نقله لغيره في العمل غير مستور لعدم العلم بمساها على أفضل وأما على القول بالاشتراك فيقال لا يتحقق
 فيه القرينة بدخول الجمل فلا يحتاج إلى العلم بالحقيقة فيه فلا يجري له ما تضمنه ما بيننا أنه لا شيء جواز
 إثبات اللغات بالاشتراك في تلك المسالك أمثال ذلك من الأمور العقلية فإن أراد من العقل ما يشبه ذلك
 فمنع عدم مدخلية وان أراد به مجزى العقل بحيث لا يشبه ما ذكرنا للاختصاص في العقل باللفظ منع بل
 هو متعين معناه غير متغيرها والثالث أن افاده خبر الواحد لفظ مطعون بل قد يقيد العلم كما إذا كان محموقا بالقرينة
 المعنية العلم مع أنه لا حاجة هنا إلى ما ذكره العلم لأن المسئلة من المسائل الأصولية والقوية والمعارضا على
 الظن ظاهرا بل وقفا وأدعا أنه يكفي في التواتر وتواتر عند أهله وهو متحقق عند أولئك عندهم اتفاق
 الكل واستواء لزم أن لا يتحقق شيء متواتر وإنما من شيء إلا وفيه خلاف للضعف عام سلمنا الجحجح لكن
 مع ذلك لا يثبت المدعى لأن مجرد نفي العلم لا يثبت الاشتراك لا مكان الخصوص لا الخصوص لا مكان الاشتراك
 مع أنه يمكن نفي كل واحد من الخصوص الاشتراك في اللفظ ولو قيل نفي العمومية وشبه الخصوص والاشتراك
 بوجه آخر فلنا نحن نثبت العمول كمنعنا ليس إلا التوقف على أن الحقيقة ثابتة في أحدها بالاتفاق وكذا
 كما ترجمه يكون المجاز في الآخر وفي كل ما ترجمه أن المجاز على من الاشتراك هذا لا يخفى عليك في الاختلاف
 بهذا الدليل للقول المزبور بما وقع من الشيخ الاستدراك في القبول شيئا لصاحب المعاملة لكنه هو
 لأن أحدا من تقدم علمنا لم يذكره فمذكوره العلل في غيره ولو أزيها المحصول أنكر العمول لثا كحسن
 الاستفهام ونقير به كما في الحقيقة حسن استفهام القائل عن مراده بقوله هل أراد الخصوص أو العمول
 حسن الاستفهام ولعل أحدا لا يلفظوا اشتراكه بهذا لا يحسن استفهام من قال رايت رجلا ويجوز
 استفهام من قال رايت رجلا ويجوز استفهام من قال رايت ههنا أو شيئا وتوهم وجه حسن استفهام
 ههنا يجوز لكون الخطاب بهذا المجاز باطل لأنه يقتضي حسن الاستفهام في كل خطاب باللغة القرينية
 لا مكان المجاز وبه على أن الخطاب إذا كان مجازا فلا بد أن يدل من مخاطبه على ذلك فلا يجوز استفهام
 مع ضد دليل المجاز وتوهم من قال ضربت أبا جهمث شهري فحدثك فلان عشر مجس أن بينهم فبقا

لا ضرورة لها له ولصحة فهم كلامه وإفادتها وكذلك في التفسير وإن كان ذلك لا يخالف فيه والحق أن الاستدلال
 إذا كان طلباً للعلم بعين الاعم الاحتمال قولنا قولنا لا ضرورة لها له لعرض استقراءهما وإتماماً مستعظماً وشكنا
 ولهذا لا يحسن أن يصرح بقولنا لا ضرورة لها له أم لا ضرورة لها له أم لا ضرورة لها له أم لا ضرورة لها له أم لا ضرورة لها له
 وغيره ويقل في التفسير كل واحد منها في عشرة أو خمسة بقوله نعم عشرة كاملة والاولى أن نمنع في التفسير من
 الاستدلال انتهى ويمكن المناقشة فيه أولاً أن حسنة مفعولها فائدة لا تصح الاعم الجمل وهنا ضمنت للمعرفة
 من أن المفهوم غير الاعم هو فكيف يصح الاستدلال بها وثانياً أنه ربما يحسن الاستدلال بها لتخصيص العلم بقوة
 الظن ورفع الشك الخاص واعتباراً بوجوه الخارجية التي لا مدخلية لها لا بشرط أصلاً كرفع احتمال التوهم ونحوه
 ودعوى لزوم إظهاره في كل خطاب كما ذكره مدعيه بثبوت الفرق بين الفاظ العوم وغيره لا كغيرها استدل بها
 في الخصوص بحيث صار تعريفاً لمثل عند الجهل ويقبل ما من عام لا وفيه خص بجلال غير ما فأن استدل بها في
 غير موضوعها فادبر لم يعد فلا استدلال بها في تحصيل قوة الظن فيها دون غيرها فالحال هو أن يكونها مخصوص
 وجوه الاول أن أرادوا المخصوص ولو في ضمن كل معلومة بجلال العلم لا محال أن يكون المراد به المخصوص فقط
 وجعل للفظ حقيقة في المتيقن أولى من جعله حقيقة في الجهل الثاني أنه قد استمر في الالسن حتى صار له كثر
 ما من عام لا وفيه خص وهو يدل على سبيل المباهلة والحق في القليل بالهك والحق بضعى كونه حقيقة في الأثر
 الأعلى بخلافه في الاول فليلا العلم أن ثالثاً أنه إذا قال السيد السيد كونه لوجاهة ومن دخل واري فاعطاه دوماً
 فانه لا يحسن منه الاستدلال على إرادة البعض بحسب منه الاستدلال على إرادة الجميع وجعل التبعة حقيقة
 بناءً على محسن الاستدلال على إرادة البعض كونه الاستدلال على إرادة الجميع وطلب العلم فهم عند حصول المقضي للعلم عشت
 لكن من المعلوم محسن أن يقول السيد كل لوجاهة وكل ذلك اعطاه وبعضها حقاً في الثاني والوجوه
 الاول أولاً أن ما ذكره إشارات التبعة بالترجيح وهو غير جازم لما عرفت من أنها لا تثبت بالعقل لا صرف كان طريقها
 مختصراً لتقليل ما صرحنا به من أن التوهم والادعاء أو باعاً من تصرف من العقل وثانياً أنه إنما يدل على تفرق الادعاء
 لا الوضع وثالثاً أن مطلق الترجيح غير محدد بل المراد منه على الترجيح الذي اعتبرنا تواضعاً لا ضرورة لمعلم بالأغنيا
 من الواضع لا منافع عدول الحكيم من الترجيح إلى المرجوح وما ذكره من الترجيح لم يظهر اعتبار مثله من الواضع لا عملاً
 ولا طناً لوجوه خلاصة كثيرة فأن أسماء الأعداء والمركبات مع كونها والأمر الذي على القول بوضعها لا يوجب
 والمحرمة يكون أجزاءها متبقة إلا إرادة البعض المذكور مع أنها موضوعة للجمع وداعياً سلمنا أن ما ذكره من ترجيح
 لكنه منادى بشدة الحاجة إليها ما شهدنا الظن بالوضع أي ولا ريباً فيها والى تقدم بل الحاجة إلى الادوية
 لكفاية منها وحسناتها وأما أن الترجيح المزبور لا يهاض لادراك السابقة المذكورة على كونها حقيقة في
 العوم والقول بأن مفادها إشارات الحقيقة عن خاصتها والحق في اللغة بها كعرفت بأصل الاعم النقل ولا سلم
 أنها أقوى من الترجيح المذكور بل خاطأ سواء مدفع بالقرينة بينهما فأن أصل الاعم النقل ليست لإشارات المقتضى
 وهو لا لا ليدرك أن ذلك إشارات للترجيح بل للذبح المانع وهو أيضاً لا نقل بجلال الترجيح المذكور فانه لا يثبت
 الوضع إذا لم يثبت من شأنه في المخصوص كعرفنا لا لغة وسادساً أنه مغاير بكون الجمل على العوم وأحوط أيضاً
 أن يكون مراداً به وجوب العمل على المخصوص لا على المانع وبعبارة أخرى وهو لا يثبت في الترجيح من نظر وعلة في
 المناقشة باثباته في الإيجاب حيث يحصل الأثر بترك البعض فكان العمل بالعموم وأما في الإباحة فمقتضى

أخو حوسبه في هذا التفرقة العظمى والحجج غير الظاهرة بالاحتياج أصل بعض أهل الاحتياج كالمراد على الأصل
الظهيرية بان يحمل على الاغم في الاحتياج لقتل والتركيب فكيف كان فقد أودع السلطان عليهما ان في الاحتياج
لا يتم فانه لو قيل اقبلوا البصيرين فان الاحتياط ليس الموتان مخالفة الامر هو من قبل الموتين والحق هذا
بما فيه ذلك في الاحتياج الظهيرية وحط لا تزداد بل المراد من حيث العلم الموضوع العلم يجب ان توقف كتر من قبل
الحمل فتقوله لصانع غيره لا وجه له ان اذ اوقف الخطاب وان اذ اوقف العلم بالعلوم لا بد منه ولا ضياع ولا
احتياط يتم بكون كل على نقابة يجوز ان غير عليان عن وقت الحاجة وما لا بد من يجب العلم بالعلوم ثم لا يتأخر
فان عليه الاستعانة في حق الاوجب كون حقيقة فيه كيف واستعمال الامر الذي في الدين والكل هذا كثر الاحتياج
والظهيرية مع ذلك لا يكون حقيقة منها مع ان الاستعانة في الموضوعات حيث اجمع الفهم فليكن يدل على
الحقيقة مضافا الى ان العلم التخصيص حقيقة الاحتياج كسبها الكلام في راسه سلنا الجميع ولكن يجب ان لا يتم
الذي يدل على كون حقيقة في الاصل وقد بينا الدليل عليه بوجوه واما المثل للمثل فقولنا لا علينا لان حكا
العلم بعض الامر الى التخصيص من حيث كمال الاستعانة بحيث كماله فهم هذا هو علم في الحقيقة في العلم وبما
في الموضوعات لان كان فهم العلم موضوعا على الفهم دون الفهم كمال في العلم وغيره كذا وقد
عليه القوانين بان احتياج للخرج الى شخص عند المسند ليس للعلوم العام في العلم لان المقتضى عنده
موضوع لبعض ما صدرت عليه ومفهوم التخصيص من غير تعيين ولما كان ذلك بعض محال لكل واحد من الاحتياج
فالخصيص مما يحتاج اليه لبيان المراد من لفظ العلم ان العلم ظاهر للجميع حتى يحتاج الى العلم التخصيص
ولعل هذا التوهم فاما من لفظه وبعض منه وغير المسند بان كان تأخرها على معنى الفهم وتكميلها
والا حاصل المسند ان غالب استعمال اللفظ الاضطراري يدعي عيوبها في بعض ما يصلح له اللفظ والعلم
علامته الحقيقة وهذا منه ببيان من القربة لان هذا المثل من غير ان العلم قد مضى به وذلك طرفة العلم
خصر يدل خارج لان من بين مراد الموضوعات يقتل بركاتها من العلم ومن المثل ان العلم بالمراد على العلم
وهو المثل الذي ذهبت اما قوله انما ذهب الى معنى التخصيص مدحوخ بان المثل من كلام الشهير وكيف يجب ان
اقر من كلام الفهم وغيره يعلم على ما قد يمكن الامر عليه بان تسليم ثبوت استعمال العلم في الموضوعات بغير العلم
في حمل اللفظ على العلم وان كان يكون الفهم دون كان حقيقة في علم ما هو محذارة في الامر حيث قال هذا انه
وان كان حقيقة في الوجوب لا الاحتياج فهو في ذلك ان قال فيشكل التعلق بان وجوب الاحتياج
ودون الامر به فما قول بالوقوف هنا في ثبات القول بالحمل على الحقيقة هنا هذا ولعل جاب عن اصل
الدليل في العلم بقوله مع ما في القسمة بهذا الفهم من الوهن لكن لا شك ان مراده من قول حقيقة في بعض
ذكر الوجوه الموضوعية وهي كثر منها ان تلك الشهرة والمثل من كلام المشركم قالون كون تلك الحقيقة موضوع
للمعروف فكيف يمكن كمالهم هذا العمل في العلم ومنها انما مضى به في القول بكونها موضوعا للعلوم ومنها ان
المغارة من الموضوعات بان علم كلام الشارع يحسن العلم الوارد منه اغلبا محضه لا مطلقا فان العوا
العقلية كلها بان علم على ما هذا ولكن اكثر العوا القربة ومنها ان المراد من قوله ما في ذلك بهذا الشهرة
التيك بالمثل المشي ويكون سبب الوهن ان التمسك بالعلمين بان العلم ولا بد ذلك ولا مبالاة لولا
الحان وهذا ما مطلوب للفهم لان بان ظهور في العلم باغما للعلمين في غير ظهوره في كون موضوعا

له ومنها ان المثل المزبور عام فان لم يكن مخصوصا كان مرذولا لكن يكون كان مخصوصا كان جريما فلا يقبل
 الخصوص طلب الا ان ينق ان هذا العام مخصوص فدرخص منه قوله ثم وهو كذا في تعليم فبمع شاملا لا هذا
 منصدقا لا غلبته فمنه لكن لا ينفق عليك ان الوجود كونه كذا حجة الا ان الا ضرب بالبيان انك لا تزل
 ومن انك لا تنفع حسنا لا تعذر ولا تستفهم عرا بل يستفهمنا ليا الا لا يجوز لا يجز في المقام كانه عليها بغفر
 الاعلام ما ملخصه ان الاستفهام ان يقع من يجوز عليه الشهور ومن لا يجوز عليه الاول قد يحسن لغرض ذلك
 من انه قد يشتم طلب الحق الظن ولو وقع الجواب الخاص لا يقبل التخصيص فيما اذا وجد ثمة فتنصيصه و
 نزال سموه ان كان شاهدا عند غنة ان المتكلم غير محقق في كلامه وهو كما لو شاع في نفسه وانما في الاصل
 عطف على القوة لان دلالة الخاص توقيف عليه بعد العام عطفها على اكلها في ثبوتها في المقام ينتهي
 لها الاول ان الشك في ذلك رتبة والقبول رتبة الى ثبوت الحقيقة اشتمل عليها في القبول استلزم بعض اجلة
 عصرنا من كل من يقول بخلاف مغاللة المشهور المشاكلة معها في ذلك وهو مشكل لان الخاص لم يوجد عليهم
 عند مسكتهم باحتمال ان الضمان لا باحتمال الفرقة ولو كان الامر كما ذكره لما كان من غير المرزوق
 بل كان علم عليهم القول بالخروج عن الرابع وكيف كان تجزئنا على ذلك نظيرها من حيث الامرين ان علماء الاعضا
 والامصار لم يزلوا يقولون تلك الالفاظ على القوم ويصدقون بها والكلام فيه طام من انه لو لم يكن تجزئنا في
 المقام انما ثبت في عرف الشارع بانك لا تثبت ما لا تدرك العقل في العرب والفرقة ان الموضوع لا على القول
 بالخصوص بل يكون مرئيه مستتبه من مرئيه بلا اشكال بل ان الاشكال في الخلاف في انه هو ما يقابل القوم
 والخصوص ويكون مشتركا معنويا شيئا المعرف وهو الاول وعن المخوف اني تقابلنا عنى هو ان في مسئلة
 بان واعا وصفا للخصوص والخصوص وان كان غير معين اية بعد جملته وانما مقابل للخصوص ان الاحتياج
 السابق من جهة في الاول لكنه لا يبيد به والتحقيق ان بعض ما صد عليه مفهوم الاستعرا وهو ساقط في
 مراد الخصوص الشاغل ان العرب في المقام قروم حمل القبيح المتشابه فيها مع الجرم عن العرب ان عن القوم بناء
 على الحق وعلى الخصوص على الاقوال الاخر ما على القول يكون حقيقة فيه فقط وما على القول بالاشكال
 ولو توقف فلان مطلوبه بالخصوصية يقتضي عدم مشكوكه ويدفع بالاصول كما صال البراءة والعداوة
 نظير الفاتمة فيما اذا حلفت ان ايضا حاد فانه بحث بمصاحبه واحد ولا يشترط حصول البحث مصاحبه
 جميع ثم انظر ان في القول موضعها للخصوص كون من قبل نضع التكرار للامثلة بين مرئيه فالوضع
 عام كالموضوع له الاصل واقبله خلافا بنفسهم على انها وضعت لتلك المراتب بواسطة تعقل تلك الاشكال
 فالوضع عام والموضوع الخاص كالبشر وفيه ان ذلك مستلزم لرواذه المقادير من الواضحات الاصل عدلها
 والقول بان كون الموضوع له قاطبا عاما يستلزم الحجاز ولا حقيقة لا تقام لشغل الا في الخصوصيات دون ما
 لغرض الفاتمة المشتركة مدخوع بان الاستعمال في الخصوصية ثابت لكن لا من حيث الخصوصية بل من حيث انها
 احدها من الافعال المشتركة دد
 والخلاف بين علماء واعا حكاها جماع في افاذ الجمع الحلي الى
 واللامه الموحدة لا عهد من الاستعمال لا بد من تهديد مقدرات الاول ان ادخله تفهيم عدم الخلاف
 في ذات كيف يجمع مع خلاف السيد وعبرها فلت يمكن الجمع بينهما الا بان المراد في الخلاف عند من قال
 بان القول لفظا محضه وانما بان المراد في المعنى الذي ورد في الشرع وثا شاذ هو ان التمسك ولا يتركها

في قوله
 في قوله

للمعروف لغة ولولا النقل لظهر اللفظ في معان لم يخفى عند محسب الوضع فكر واضعاً بان المراد من الاشارة الى
 في الجملة ولحسب الشرح الثانية ان عنوان الموضوع من صاحب المقام واستظهر بعضهم من المعنى
 مشتمل بين العود الكهف وحيث جعل على العود على معنى شرط الواضح ذلك وقصده للمعروف له
 مضاعفان خالفتين وفيه ان الفاعل اراد على وضعه للمعروف بحيث لو استعمل لم يعرف كان جهازاً لان يكون موضوعاً
 على سبيل الاشتراك قال برفي المعنى باللام والافلا في بينه وبين المعرف مضاف الى المعرف ما يظهر
 في الاصطلاح اللغوية بل نقول قوله لا عهد يدل على ان العمل على العهد مقدم على جملة على العود فيكون اضعف
 في الدلالة عليه من المعرفا والعود والضمير في النسبة اليه سواء اذا كان شتماً كمنه نالاً وفيه هذه الغاية
 فليس الا لئلا ان الجمع بعيد العود حيث لا يكون معه قربة العهد كما هو شأن الالفاظ المستعملة في
 الحقيقة فجعل على الحقيقة حيث لا يكون معهما قربة المخار قوله حيث لا عهد بمنزلة الدليل على كونه حقيقة
 في العود بعد الاطلاق وقد قربة الخصوص على عليه وهو علامة الحقيقة الامة ان يقال له لو كان
 مجازاً في العهد فضعف اذ العود لا يدل على العمل على فربما الجواز انما بالنسبة الى الموضوع لو امكن العمل على
 العهد لانه لا يعمل على الا ضرب نوع المخلاف ما يظهر منهم فانه صريحاً وجوب العمل على العهد حيث يمكن
 العمل عليه ولا يعمل على العود الا بعد ذلك العمل على العهد مضافاً الى عدم جريان النظر في ذلك انما
 القربة انما عند بيان مغالاة الالفاظ في ذلك معلوم من الخارج لا حاجة الى الاشارة اليه ولا انحصار
 لتلك القربة بل انما في سائر الفرائض انما مع وجود العهد انما يصح اذ العهد في ذلك
 يقضي بين ذلك في الاشارة وعرف اللفظ اليه وكيف يصح جعله قربة صادرة وذهوي ان ذلك باعتبار
 العرف انما هو الى المعروف وانما هناك التزام على مدحونه مع ذلك لعدم تحقق المعاني في الحقيقة بحج
 وجود المعروف ونحوه حيث يفهم العرف لجواز اذ العود معه فكيف يصح جعله صادرة لئلا يظعن معنا الحقيقة في
 فلتحق كما ذكرنا ان كلاً من الاحكامين لا يخلو عن الاشكال لان الحقيقة في المقام بالنسبة الى جهاز صاحب المقام
 هو الاحتمال الثاني لما عرفت من الشاهد في كلامه بالنسبة الى الواقع هو الاحتمال وذلك لما شئنا ان اقدم
 موضوعاً لغيره مدحونها والاشارة اليه وجب ان لا يعيد جودها في الجمع هو الاشارة في الجملة فان كان في المقام
 اولى ومعهوده بان يكون من جهة معهودتها عرف في نظر الفصل فلا يحصى عن انصاف الاشارة اليها للمعاني
 المعروفة عندهم من انها شتمت مع الاطلاق الى ما هو اعرف في نظر الفصل ووضح من غير ذلك اعملاً من فلاح
 الى المعولها انما يصح ان يكون جهة الحق لقدرته انه وهو غير جارية في مقام وجود المعهود كما لا يخفى في الثالث
 ان العنوان لم يرد وهل يتم لفظ الجمع ويخص الجمع الواقع في شيئا الا بالثبات مقتضى خلاف كلامهم هو كونه
 ومقتضى ظهور السلب الكل من الواقع في شيئا الذي كونه والله لا يوزع الثبوت حيث لا يخرج يشبه
 هو الثاني ان لو كان ذلك معينا للمعروف لا فادسلب المعول لا يستلزم الاستسلب الجزئي كما في قوله لا كل
 ما يقين المزمع ذكره لتوفيق بينهما يمكن بوجود الاول التزام التمسك في العنوان والجمع الواقع في شيئا الاثبات
 ويكون الواقع في شيئا انما هو على الجنس ومعه يرفع الاشكال جازاً الى ان الجنس يقتضي معنى جميع الاثر
 الثاني القول بان ابقاء العنوان على حاله من غير التزامه بالتشديد المزمع مع القول بان ذلك لا ينافي
 بلزوم المثال على تشديد العمل على المعول الكلام عن الفائدة والكلام في صوره الجرح عن القربة وفيه انه

غير مطرد في جميع امثلة الباب انك بنيت على بيان معنى الجمع فان كان المراد منه جموع الاتحاد فبعض يكون المراد
منه جموع تشابه ان كان المراد الجموع على معنى سلب العزم وان دار الامر بين وجهين من غير ظهور ترجيح
الوجهين نعين الوجه الى اصول العقائد فان القدر المتيقن من اللفظ هو السلب الجزئي وما يزيد عليه
فغير مطرد من اللفظ بل يتوقف على ما شاهد عليه اذ بعينه انكرت جميع قولهم ان محل اختلاف خشيعة
عهد مع قولهم ان العزم يعود اللفظ لا بخصوص سلب والشوا والورد مع انها ضمنية في اضواءه الى العهد
تحقيق الكلام في المقام رفع الاشكال عن كلام الاعلام هو ان يقال ان تقدم الشيء اما بان يوجب الظهور
او القطع بالانصراف اليه او بينا وبطلان العهد وعدم انصراف اليه ففي القسم الاول
لا خلاف في لزوم العمل على العهد بترسوا كان في التبع والقرابة وغيرها وفي القسم الثاني بترسوا بطلان
العهد يعني المباديء للمعوية بناء على كونه من المعاني الخاصة لا لشرط العمل عليه بظهور اذ لا ضرورة لظهور
عدم الزيادة الحقيقة وما يناء على كون العهد من المعاني الحقيقية فالاصل العمل على العهد بترسوا بان في
القسم الثاني لا يلزم العمل على العزم بلا شك فيه وشبهه بغيره وهو المقام الذي يقال فيه ان العزم يعود اللفظ
لا بخصوص السبب نحوه وانما كونه جميع ذلك العربي واما ما عن التمسك الثاني في رد الفاضل الموقن ان
التقدم ضمنية مرشدة الى الانصراف الى العهد وان شاء على الايمان بما يكون مع التقدم ومعه نصيب
اليه فهو عقول لا دليل لوصح ان التقدم يحرم ليس دليل على الانصراف اذ عرفت ذلك فاعلم ان الخلق
المسئلة على ما في جملة من الكتب الواقعة وادواتهم فاذا رادوا ان لا يبعد الاستغراق بل الجلس مع سواء اجعل
عهدا لا لتأني على اذ لا يجمع مع العهد وجوه اولا اتفاقا لا اتفاقا عليه كما عن جماعة الشافعية انما رادوا
اعرف به في جملة من الكتب الثالثة اطراد حجة الاستشهاد منها لا يقال بل جواز الاستشهاد لا خلاف في ذلك العزم
لا تأني في جواز الاستشهاد جواره وانظر لفظ اللفظ مع في كل مقام لا يرد على ذلك لا يجوز العمل بسبب
امكان ان يكون مويد الاستشهاد لا يقال كما يصح الاستشهاد عن لفظ عام شامل للافراد كل يعجز لفظ واحد
غير شامل للافراد الا على سبيل التمسك كقولنا السبب رجل الان يدان رجلا بل على من واحد غير متعين لا
يكون شاملا للافراد الا على سبيل التمسك لا تأني في الاستشهاد لا يصح الاستشهاد من لفظ التمسك كقولنا بل الاستشهاد
فما هو واقع في الحكم اعطى الحق الاستشهاد منه في المقام فوضحه انه قال ان التمسك ليس بمرسل فبهم
من هذا الكلام لا يجب الفصل بينه وبين ان في زمن من الزمان فاذا اقال الان يدان في الاستشهاد في هذا الخبر
الاستشهاد منه فكانت قال انت في خبره بيان في زمن منه الاخذ الفرد فلم يحقق الاستشهاد في الفرد التمسك فيقال
بالفرد التمسك بالان يدان مع هذا بان المرجع في مباحث اللفظ واللفظ هو العربي وفيه يكون بغيره لفظ
التمسك غير التمسك لم بان مناط الاستشهاد هو الحكم العقلي لا لفظ اللفظ وفيه انه يمكن تبيين المدحج بالاجماع
الركب بمعنى كل من قال بان الاستشهاد يدل على كون الجميع محل العزم فان العزم الاستغراق وكل من لم يدل
بذلك لم يقل بالعموم ولا الاستغراق ولا التمسك لكن لا بد من عليك ان ذلك لا يوجب الركب على المدحج
على تخفيض مراد القائلين بالخصوص وان كان مرادهم منه هو بعض ما يتناول على سبيل الاها والاطلافي فلا
غيبه للتمسك بمرتب المقام لا من غير ما في العزم الاستغراق لكن لا من هذا المقالة العزم ليس لان حاصل المراد
من قوله اكرم العلماء الا بدراج هو انك تحترق اكرم اني بعض كان من رتب الغضب على التمسك وبطلان الاستشهاد

من هذا المخصوص مطلقاً وان كان من مدغم هو كالمقتضى لبعض عند المتكلم والمجمل عند الملاحظ لانهما على وجهين
كما لا يخفى ان مقتضى قول المتكلم كقول العلماء هو ان لا تكون له الغنية عند كماله وعدم وجوده عند مثله والمجمل عند
الملاحظ ان كان المراد من العلماء هؤلاء الثلاثة الغنية عندك فلا يصح اشتداد جميع الاثر ارجح على سبيل التيقن
معنى ان يكون له الغنية عند بعض العلماء شامل لكل الاثر ارجح على سبيل التيقن لان الاشتناء فوئجى بالوجه
لدخل من التيقن ان لا يلاحظ لم يعلم دخوله لان المفروض عدم العموم في اللفظ لكن في الجملة مع اننا نرى بالعلماء ان يصح
الاشتناء لكل من العلماء والقول بان لا يكون في محض اشتداد جميع الاثر ارجح على سبيل التيقن لان الاشتناء فوئجى بالوجه
الثاني في لفظ العلماء عند الملاحظ ان المفروض محله غير المتكلم مدغم في الفرق بين محض الاشتناء وعرفا
في لفظ العلماء وبين محض الاشتناء وفيه على هذا القول لان الاشتناء فيه يخبر في ضل عرفت ان لا يكون
هذا القول فانه يقتضي منوطاً بحال العموم فان قلت محض الاشتناء على المتكلمين ليس له تعليقه لا ثم انما قيل
اكرم العلماء فلا ريب ان لا يصح اشتناء من غيرهم الا باحتمال ان لا يكون مدغم من المتكلم ان يعلم كونه مدغم بالعلماء
لما في اشتدائه مطلقاً وهكذا في سائر الاثر ارجح على وجهها محض اشتدائه في الاثر من المصلحة من غير اشتدائه
باعتبار احتمال عدم كونهم من الاثر ارجح على جواب قلت هذا انما يقتضي علمنا بوقوع الاشتناء من غير المتكلم
بعض ارجح على المخصوص محض ذلك من مد قول هذا اللفظ اعني العلماء من غير ان يشار الى التعليل والاحتمال فلو كان
موضوعاً للمخصوص من خارج الاشتناء من مد قول هذا اللفظ معناه ان عرفت وما حققنا علمنا به ان ذلك لا يمنع المحل على
العموم من باب الحقيقة لا الحجاز لان ذلك لا العلماء على كل فرد لو كانت بطرولوجيا بخصان يكون لفظ العلماء
مثلاً موضوعاً للمخصص معين وان كان اشتدائه في كل فرد على سبيل استعمال الخاضع العام لما كان الاشتناء من لفظ
بطريق التيقن صحيحاً بل محضه يكون على سبيل احتمال العموم وبطريق التعليل كما لا يصح الاشتناء من لفظ زيد
اذ اقر من اشتدائه العلماء بجاءاً لا بطريق التعليل والاحتمال ولا يقال ان مقتضى الاعراض العالم اللفظ الاحتمال ان لو كان
المراد منه جميع افراد العلماء لكان الاشتناء صحيحاً مع انه يرد ان وجه الاشتناء من لفظ العلماء محض
من دون احتمال وتطبيق يكون معيناً لا مستغرق حقيقة لا محالاً انما ان هذا الجمع يؤكد ما يقتضي العموم فوجب
ان يمدد في أصله العموم لما انه يؤكد لفظه فيجوز للملكه كلامه جموداً وما انما يمدد لنا كمد يقتضي العموم
بما لا يجتمع وانما انما يمدد في كل وجب كونه اصيلاً للقول ان هذه الالفاظ مستفادة بالاكيد جماعة انما كيد
موتوقفة الحكم الذي كان ثابتاً في الاصل فالعلم يكون العموم حاصل في الفصل انما حصل بهذه الالفاظ ايضاً علم
فان هذه الالفاظ في نفوس الحكم الاصل بل اعطوا حكم جديد فكانت حبيته لعل لا تؤكد وحيثما جتمعوا على
انها تؤكد علمنا ان مقتضى العموم كان في الاصل لا يقال ان ما يقتضي العموم من التلقين المربوطين في الاثر الشرعي
تابع لما يضاف اليه فان كان عاماً عاماً وان كان خاصاً خاصاً ليس هو من حيث لا ادعى ان كون المنوع معيناً للعموم
الاستغناء في مجوز ان يكون له ما يقتضيه انما كره العلماء كلهم موضوعاً للمخصص ويكون لفظ الكل تأكيداً له لا
نقول ان الجميع المربور لو كان موضوعاً للمخصص لكان لفظاً للمربور في مجزئته انما كره بعض العلماء كلهم
واختار جليله لا يقال ان مقتضى اشتدائه في التيقن المربور في موضوعه فانه للعلم المحل العموم وانما انما يمدد في التيقن فانه لا
نقول عين جواز لا يقال ان مقتضى اشتدائه في التيقن المربور في موضوعه فانه للعلم المحل العموم وانما انما يمدد في التيقن فانه لا
الاول وهو المطلوب القول بان لا بأس بان يكون التيقن على ان يكون معيناً للعموم جازاً كمد يقتضي العموم من لفظ

الكل بخوفه موقوف فانه لو كان قهره لا توجد له يكون صار فخره يرفى في قولنا اسد يرمى مع اهل الافرنج فانه لا يكون
بل لا ينفذ فادنه الا القول المفسر فادنه فقط العلماء فيكون فاكيدا لا يرفى به ودعوى انه يجوز ان يكون قهره و
فاكيدا معا واخيرا نقضنا لان مقتضى صدرنا اننا كيد كما يظهر من اهل اللغة ان يكون الموكد دون ذكر الناكيد
فما راق الاستعرا في اذا كان قهره لا ينفذ هذا المطلب ثم يمكن الايراد على الدليل المنزوي بوجه اخر الاول
ان افادته الهوائية فلهذا كما يحتمل ان يكون لنا كيد ما هنا ذكر كيد فحتمل ان يكون ما هنا الاستثناء وعنه بطل
الاستدلال بلا اشكال الثاني ان لنا كيدا بعيدا للعلوم لا يدل على كون الهوى اذرا في الجواز لنا كيدا بمرئيه
اجز اعنف في حقا اصحا ولذا ايضا لا شربها بعيد كله الثالث ان جميع السلاسل لقله كاعن سبويه وما يكون
لها لا يكون للاستعرا في مقتضى جميع الفعلة فانه يجوز فاكيدا ما هنا الموكد ان لان جميع الاول فان قول
سبويه من قد يقول بغيره من كون جميع السلاسل من جميع الكثر وكذا الثاني كاعن بعض لكنه لا يغيره ظهور
جواره عند رباب اللغة حيث ثم يترقوا بين اصناف الجمع بل طغوا اهلنا فخر في جواره الخ اسر بوث الثاني ان
بين قولنا فاعل كره العلماء ولا نكر العلماء ولو كان المخصوص كان الاول من الوجبة الجزئية والثاني من السالبة
الجزئية لانه لا ينافي بينهما وبين الوجبة الجزئية الثالث ان ظاهر البيان في المثال المشا من عام الا وهو حق بل
معهما يدل على ثبوت عام بين الافظاظ بوث الفخصيص فرع ومجود العلوم ومن البيان اننا ابدا لكله لانه يثبت
الفاعل بالمخصوص من يقع بالوجبة الجزئية التي في عام ومن المثال المنزوي يقال فاعله ما هنا فانه يثبت عام
بين الافظاظ في الجملة وان هذا من المندرج هو كون الجمع المحلى للعلوم لا نقول اننا ثبت ذلك بغيره بضميمة
المركب لا نكل من قال بوجود الهوى في الجملة قال يكون الجمع المحلى بعيدا للعلوم وكل من لم يقل بذلك كلفا ليز
بالمخصوص لم يقل يكون هذا بعيدا للعلوم ثم يبين ان ثبتته على امور الاول ان افادته الجمع المعرف للعلوم هل يكون
لاجل ذلك كاعن بعض لم يكونا المركب من الجمع والا فاداه موضوعا بوضع نوعي لذلك كاعن الفاعل الفاعل ام لم
فتبين شي من مراد الجمع عند الاطلاق فثبت بغيره لان اشار اليه لدى السامع سوى الجمع فتبين ان لا فاداه كاعن
وجوه واولا قولها الاخر وجهين الاول انه ليس لفظ الجمع تخصيص في من مخصوص المراتب فخصيص بعضها
بالاذا فاداه دون الثاني فيخرج بالامرج والبناء على الاجال والابهام ينافي التعريف فظهر ان الاشارة السليمة
للمتبعين واذا فاداه الجميع اذ هو المراد بها مخرج الجميع المراتب الثاني ان ادلول الجمع صانه فاعن قولنا فاداه من الاشارة
الى ما فوقها فكانت تلك المراتب مختلفة لا تتبع في شيء منها لصدكل منها على كثير من تخلفين واللام موضوعه
للمعرف والاشارة الى ما يتبع من مدلولها ففصل لا يخلع الا لانه لا يكون المراجع الا فاداه اذ ان غير ذلك
مخصص لصدك ان الاشارة اليه لمتبعية وعدهم عرض لافها الملائم للمتعين والتعريف دون غيره مما
الا من قبه ها كيد اشار اليها حتى اقل الجمع لردده عند بين كل جملة فلا يخلع ولا يجمع الا اشارة اليه وانما اصل
حيث ما يكون هناك فخصيص عقبن جملة من الافراد كعدهم ويحيه كانت الاشارة لصدقه فاعن
والا فاعن الخ على الجميع لا فاداه لمتبين عند السامع هذا وقد عرفت ان سبق الوجهين كون اللام موضوعه لافها
والتعبن بانحرى فيحقق الكلام فيها فتقول انهم اختلفوا فيها على اقول اخذها انها حقيقة في بعض الجنب
على وغيره يكون الاستعرا في العهد الخادجي والذهبي للمجزة لانه في كون استعمال اللام في الاعيان المزبورة
استعمالا لافها وضعت له من تعريف الجنس وانما يعلم المخصوصين من الخاص اذ يدوم القهر من استثناء وجوه

على كون تلك الطبيعة في ضمن جميع الأقسام وفي ضمن فرد معين أو في ضمن بعض الأفراد فيكون استغنائها
في القول وعهد في الثاني وعهد ذهبنائي التثاقل ولعل أوجه ثبوت استغنائها في ذلك وعدها تحقق
معلومية استغنائها في خصوص المعاني المذكورة من حيث الخصوصية مضافا إلى لزوم الاستدراك والتجارب
للأصل ولو لم يكن حقيقة في ذلك وفيما لا يضر في العهد الذي تعرض فيه الجنس أصله بل يدل على ضرورة التعريف
والإشارة إليه كافي قوله تعالى في قوله تعالى فانه لا يضر في العهد الذي تعرض فيه الجنس أصله بل يدل على ضرورة التعريف
تاما ذلك لا يخفى تأييدها في موضوعه خصوص الجنس العهد على الاستدراك وجميع المعنيين الآخر في الجنس
فيكون إذا اشير بها إلى الجنس ثم التعريف المحقق فيها الاستدراك إلى الطبيعة من حيث هي كما في قولك الرجل
خير من المرأة وقولهم الإنسان حيوان فلو كان التعريف لا يكون إلا لله من حيث هي وقوله فلا يستغرق
فيها إذا اشير بها إلى طبيعتها من حيث هي صولها في ضمن جميع الأقسام بخلاف الإنسان في خصوص العهد الذي
فيها إذا اشير بها إلى حيث هي صولها في بعض الأقسام كافي أدخل التوفيق فيكون الجميع منذ رجائي تعريف الجنس
والوجه عدم إمكان الرجوع إلى العهد الذي تعريف الجنس كاعرف فلا بد من استغنائها بعد ثبوت استغنائها
فيها وإذا الرجوع الآخر في تعريف الجنس فلما عرفت في القول الأول وفيه أن إمكان الرجوع الاستغناء في الـ
معنى حق الجمع التعريف في غاية البعد والبعد منه القول بالاستدراك المزبور كما لا يخفى أن استغنائها من حيث
المعاني المذكورة فظنا لكونها معان مستقلة بذاتها للفظ فيها لا الاستغناء كونها حقيقة في جميع
أقسامها لا اشتراك على التجار إذا استغناها ذلك من ملاحظة مواد استغنائها وقدر خلاف الظاهر مضافا إلى
ظهور الرجوع العهد الذي تعريف الجنس وإدخالها في موضوع تعريف الجنس فاستغنائها في غيره من المعاني
المزبور كما لا يشك في ذلك وعدم ثبات تعريفه مع أن التجار مع من الاستدراك فليس من بدعي كون الجمع الحق
حقيقة في العهد والاستغناء لا يدل من الشان وضع حد بدلية التركيب وفيه أن استغنائها
في العهد على سبيل الحقيقة بالنظر إلى تعريف والتعريف وتعد على غيره فالاستغناء فيه ولا يجب تعريفه
الحال في الاستغناء في التعريف في الجمع وتامتها في موضوع لكل من الجنس والاستغناء والعهد مع التزام
أن العهد الذي خصه الرجوع إلى الجنس وفيه لا يخفى والتعريف كما عرفت أنها ليست موضوعا لا لفظي فالحق
وهو التعريف والتميز والأشارة ولا شأن في تعريف الجنس لأن المعاني مضافا فذلك يكون المتعلق
هو الجنس والطبيعة فيكون تعريف الجنس قد يكون جميع الأفراد فيكون الاستغناء في فرد يكون التعريف يكون
للعهد نظرا إلى الجمع شيء من المعاني المذكورة إلى غير ذلك موضع بخصوص شيء منها بل أنها يحصل من
من غير أن يكون وضع الطبيعة التركيبية فافهم بذلك القول بأن الالزام مشترك بين هذه المعاني بالاستدراك
اللفظي والعنوي وحقيقة في البعض مما في البعض ثم أن الدليل على المدعى مضافا إلى ضرورة لكل دليل
حكمهم بأن الالزام لا يحتاج مع التوفيق والأشارة لأن التوفيق يقتضي تبيين مدلول مدعواها بأحد مصداقيه
ما حوذا باعتبار عدم اعتبار تعيينه للخاص حال الأطلاق والالزام يقتضي أخذ باعتبار التعريف حال الأطلاق
فيما كانا من حيث قد عرفت أن الالزام موضوع لذلك فلا يخص عن القول بالعموم في الجمع الحق كما عرفت
أن خلف يمنع الملازمة لا مكان أن يكون التعريف الولد عليه لا يلاحظ خصوصية الأفراد بل من جهة تلك
الأفراد مع الطبيعة وكونها عاملة بها فيكون مفادها بلا ملاحظة كون تعريفها الطبيعة الخاصة مع الأفراد كما

كان وروى الترمذي عن علي بن الحجة المذكورة لأملا خطه المخصوصية لم يتوقف شرطها على نيل الجمع على القول
 وذلك لمجرد وجه من الإيهام بملاحظة الجهة المذكورة قلت أما ما يحتج بها إذا استعمل الجمع في الجنس كقولك فلان
 بكسر الجيم ولما استعمل في الأمر فلا يحسن إلا ما ذكرنا أن قلت حال الاستغراق في الجمع حاله في المفرادة كما
 أن استغراق المفرادة هو الجمع الواحد والواحد لا يستغراق الاستغراق لا بد وان يكون شمولاً لجميع الجمع و
 وحدان الجمع الذي مفهوماً صدق مع مختلف الحكم عن الواحد والاشتباه قلت لعلنا إذا قلنا لو كان مفاد الجمع
 ما ذكرناه التكرار في مفهومه فإن التثنية مثلاً يقال فينبذ فيه سبقتها ومع الأول بعداً به رجال فينبذ
 فيه في ضمنها بل التكرار في حيث هو كل يقال فيكون مفيداً فهو ما عدل من الجماعات من جهة فلو اعتبر كل
 جمع فيجب كان تكراراً مخصصاً وإن كان قد بدع ذلك بالنظر في الاستغراق الوارد على الجماعة كما في قولك أكرم
 كل جماعة من أهلها وبها محل وهو أن إن أريد بالتكرار أن من يحكم بأحكام العلماء لا بد أن يلاحظ شمولهم
 بالتثنية مراداً مفاداً فمفهومه جازم وإن أريد أنه لا بد أن يكون ثابتاً له في نفس الأمر فإنه بعد ذلك فيجب
 مقتضى اللفظ مع التكرار كمنع الجمع وإن أريد أن لنا أن نعبر بحول التثنية في الحكم باعتبار أن فلا
 يضر على تأنيدها من قولنا كل جماعة هو استغراق الجماعات الغير المتداخلة كما في ملاحظة التكرار
 ولذا لا يتوهم من حصول التكرار في العلمانية الاستغراق المفهوم من الجمع المعرف وأما ما تأنيدهم في ذلك
 بين القول بكون مفاد الجمع كل جمع وبين مختلف الحكم عن الواحد والاشتباه لأن الواحد مع اثنين اثنين
 من الأحاد والاشتباه مع واحد آخر من اثنين من التجميع داخل في الحكم فمفهوم الحكم لجميع الأفراد على مجموعهم المفرادة فلا
 يتم ما ذكر من الفرق كذا في الفرق الثاني فإن كان في اثنين اثنين فينبذ ما وقع لان الجمع بناء على الوعيد المذكور فينبذ
 بوثب الحكم للوحدان في ضمن جميعه لا في بعضها فجاءت الاستغراق العلق بالقرينة في الواحد والجمع
 اختلافها في أن مفهوم الاستغراق من الجمع هو الواحد والواحد في مجموعي على قولنا معنى الأول وفقاً
 كما جازم من الشاهد فلو أن كان فينبذ ما ينفذ الاستغراق الأمر في محسنه ومفهومه استغراق الواحد والاشتباه
 والاستغراق والاستغراق من أرباب الفخر خلافاً للحكمة في المعارض بعضهم فاختار المجموعه فليس كما ذكره بعضهم
 فاختاروا الثاني وهو أن يشار من الوجوه مضافاً إلى ما يرد على واحد وهو الجماعات من لزوم خروج الواحد والاشتباه
 واشتراك في مفهومه وإن كان يمكن التثنية فيها كما بيناها هنا وكيف كان يتم ما قال المحقق في التثنية الثاني
 حيث قال الجمع المحلي لا الاستغراق فيمثل الأمر كلها مثل المفرادة كما ذكره الأئمة الأصول والمحققين على الاستغراق
 ومعنى به التثنية في كل موضع في التثنية من هذا القبيل لكن في المقام اشكال من وجهين الأول أن مقتضى
 الفاعل هو القول بالجمع في كل الفاعل لأن ذلك الاستغراق المحلي على الأفراد ما لم يطرأ الخطأ في التثنية أو
 الاستغراق لا يسبيل إلى التثنية لا في الفاعل بل في الفعل الواحد وكذا الأول بناء على تعاضده عن ذلك
 اللفظ على ما وضع له لزوم أن يكون لفظ العلماء مثلاً موضوعاً لتثنية الفاعل وهو العلم وهكذا في التثنية
 جازماً لا يخلو وأما أن يكون موضوعاً للتثنية لا في الفاعل بل في الفعل مثلاً فمفهومه كلفظ المشبه لجماعة التثنية
 وموضوعه لجميع موضع واحد على طريقه إسماء الإضافة والاول داخل في لفظه فينبذ به واحد وكذا الثاني
 لا يسندهم لكون الموضوع له متحد وإن كان الوضع واحد ومفهومه الوضع له والمردول يستلزم بعد
 ذلك لزم أن لا يثبت من لفظ العام إلا ذلك الواحد فاعتبر أن يكون ذلك بطريق التثنية ومعها لا يحسن

عن القول بالعموم الجوهري كما لا يخفى وقبحه الله وأضحى الذم على مفا الشنا من اتبعه واستغفر من ياف حكم
العلم على توقف التعيين الذي هو مدلول اللاحق بر واما على مفا الاضطراب لما لا ين في استخراج
الجمعية بعد دخول اللاحق على ذلك لا ندر في بين كون الشيء بالمدلول بالذات لا التعيينه ويكون مضافا
لحكم على سبيل الاستقلال في قولنا اكرم العلماء وقول كل واحد من زيدا الفاعل وزيدا الفاعل وزيدا الفاعل
الاخر وان كان جزءا متعينا للعلماء ولكن معلق بحكم على وجوب الاكرام على كل واحد منها على سبيل الاستقلال
عرفا الثاني انه لو كان العموم افراديا لوجب ان يكرم من قوله اعط العلماء ذرها اعطاء كل واحد من العلماء وذرها
واحد كما يكرم من قوله اعط كل واحد من العلماء ذرها والاقبال بطر لان المفهوم منه عرفا هو اعطاء كل واحد
الواحد على جميع العلماء وهو شاهد على العموم الجوهري لا افراديا فيمن ان القاعدة وان كانت مفصلة للذات
الاخرى عنها فانظر الى فهم الفرق والمحصل انها ان وافقت فهم الفرق فعم الوفاق والا يجب اخذ الفرق
وطرحها فان است اعمضا للاحطاب بل يكون اعادة للعلوم الاستغناء بالوضع العيني والفرق فقط عيني
الكل في بيان المراسم يحتاج الى مزيد مفصلة في المقام وهي ان لنا قاعدة بين مسلمين الاولى اما للاحطاب
ومحاطا اما ان كان للقطعة مفصلة في الفرق وثبت فله من هذا المعنى اللغوي على غير معنى الفرق بل يعلم
مبدأ النقل في خطاب الشائع مثلكم الفرض المبرور اذا شئت بهذا التعليل لانه هو مستندون للاحطاب
يجعل على المعنى اللغوي اما للاحطاب في ذاتها لانه لا ينفك عن النقل ومحاطا اما ان كان معنى النقل مفعولا
عند الفرق ولكن لا يعلم ان متناهي في اللغة هل هو هذا ام غيرا فاعرف هذا فاعلم ان ما نحن فيه يمكن ان يكون
محرم الاصلين لا ندر لولا خطاه في موضع التركيب كما نجرى اما ان عدم النقل لولا خطاه في موضع التركيب
كان محرم اما للاحطاب في ذاتها الملائمة بين الفرقين الاولين فواضح ولما بين الاخيرين فلا ان اللاحطاب
من حيث هو حقيقة لغوية تعريف لغوي من حيث هو حقيقة لغوية من حيث هو حقيقة لغوية من حيث هو حقيقة لغوية
العلماء بهذه الملاحظة هو وجوب الاكرام بالفتنة الى حين جماعة العلماء بمغوا انه يجب اكرام كل حين من جماعة
العلماء كالشأن ط لانه بعد ذلك لا كل من فرقه منهم ولكن يقطع بطلان وضع التركيب وهو العموم الافراديا لانه
فشا في مبدأ حله وطريقا به على وجه يجعل ان يكون ذلك في زمان اللغويين ان أهل اللغة لم يسموا به
وضع مفردا بل كان استعماله باه انداء في العموم الافراديا فيجعل ان يكون ذلك في زمان اللغويين ان أهل اللغة لم يسموا به
اما للاحطاب في ذاتها هو القول بكونه مفيدا للعلوم الافراديا عرفا لا لتخرج يقع التماز بين الاصلين من غير
يرجع في اليقين فيجب التوقف وسعوى ان المخرج مع اصالة عدم النقل وهو اصله في ذاتها بل ان كان معارضة عليها
لان الاصل من حيث وضع المركبات للفرقات ثم يمكن ان يرجع الاصل الى بوزي الاجماع المركب فان كل من قال
بالفائدة المجمع للعلوم عرفا قال بالفائدة لغة من دون تفسير في اليقين الرابع انه مع ما ثابت بكونه مفيدا للعلوم
الاستغناء بحسب الوضع اللغوي هل يكون متواطيا بالنسبة الى جميع الافراد ولا يكون حاله كحال المطلق
في جملة للاحطاب لانه بعد ذلك لا ندر في فصل اخر لانه يكون مشككا بالنسبة اليها ولحق دخول الفرق
النادية تحتها لوجوب ذلك العلم الفرق في اللاحقة ان العموم والمبادى وعرفا من المجمع المبرور للاحطاب انشاء اعتبار
النادية مع الشايع انما عليه المعنى في المقام كما ترى اوضحه الاستغناء على وجه الاطراد ولا يربطه بغيره
الاهتمام بالاشايع انه لو كان مخصصا بالافراد لاشايع على استغناء عن حقيقة الافراد لانه عرفا في

كلامه
فصل في بيان
جمل

[illegible]

باب اول

والمتبين ومدخله الخ من غير فلا وجه للشارح الربوي ربح لكن قد عرفت ضعف هذا القول في مسئلة الشاغل فان
قلت يجب ان يكون الوضع المركبي متعلقا بهذا الوضع الا فردي متكونا للقرن الحلي مجسبا الوضع المركبي موصوفا
فلا يستلزم ان شاكلت مع تدخلها للاصل خلافا لما هو المتبادر منه عرفا الثاني ان اسم المجسب المعرف لو كان
معينا فلا يستلزم ان كان ما باعيا للمدخل والداخل والحقبة وكل ما ظل اما الاول فلا يتم ان اسم المجسب لا يدل
الا على الحقيقة وما الثاني فلا عرفت ان كلام حقيقة في مجرأ لا ينافي انما مدلولها جنسا كان او استغناء
هذا وما الثاني فلا يصلح ان الشاغل مدور كهي في فعليه لئلا ينافي لو كان المعرف والعرف حقيقة في
العموم خاصة لو لم يحد حيزا استغنا له كما هو الموصوف في الواحد المتخصص بها والفتح العربي مع ان خارجا بطلان
دونا استلزام عرفا فيكون استغنا له فينتج اما حقيقة واجازة بل حقيقة والاشارة على قطعها مع الفاعل
انها فاحيت لم يحد ذلك احد منهم بل ياب مع كثره انما منهم فيخص به بل توسلوا به الى ما هو لنا درك اقرب مع
شيعر ذلك لو كان فتيقن الاول وهو المطلوب هذا لكن استدلال من اننا في المدعى انه لو دل على الاستغناء
لا يكون كذلك لم يحول ويصح وذلك بطلانك لا نقول وايضا لانسان كلام ولا باعني الكبر اجعون وفيه ان
الملازمة موقوفة لعدم وجود الدليل عليها لا عقلا ولا نقلا اما الاول فلا يجوز ان يقال ان احد الامر على
و الحقيقة ان التاكيد ليس الا فيقول الاول وهو موصوف مستحق عقلا في كل مقام تحقق شرطه والمعرف في بين
الفاضا لا بد ان يكون جسيما واما على او على الاول غير متحقق انما يحد من هذا بمعنى العربي وكذا
الشاغل غير موقوف على ان حيزا التاكيد ليس مسئلة يرجع فيها الى النقل و يكون فيها موقوفة على النص بل هي
من المسائل العقلية التي بدركها العقل في جميع مسائل المطالبات العقلية بغير حيزها على قولنا لا يتم الا
يصل في غير ما زاد وروى في جميع قولنا ان الامر بغير عليه ولم يحكم به بل يمكن ذلك ما هنا وهذا مما يخرج فيه
الى النقل عن الغير ما العقل لا يكون فيه المرجح الا في بعض الاكثبات وفلك يكونه وسيله الى كنه قولنا
الثاني ما لا يحتاج فيه الى قول الغير ولا يكون هو المقصود بالذات بل المقصود فيه معرفة ما هو الواقع فيه
وبعض الامر كغير المسائل العقلية التي لا تتعلق بالافعال من حيث هي والافعال وذلك نحو مسئلة الاستناد
العقل الى الفاعل والعقول والبيان حيث وقائمة التقدير والاشاغل فان المطالب معرفة الواقع وليس قول
الغير فيها مطلوب الا لا بد من جعله ولذا لا يختلف فيها الطوائف والامم وبالجملة الذي دللنا على انما ذكر
العقل اذا عرفت هذا فاعلم ان حيزا التاكيد وعدمها من انفسنا الثاني فالمدرك في العقل من العلوم
ان يحكم بالثبات بين الامر بين العربي بين المقامات وليس كلاما مثل اللغة في معناها الا ان
يناقش في ذلك بان التاكيد على متعين معنى لفظي وما ذكرته في الاول الا الثاني فانه من الامور القولية
الموقوفة على النص الغير بشرط ما يتناسب اللفظ ولهذا توسى رجل بالعلماء بجزان فقال جاءه العلم فضلا
بل الفاضل وهكذا واستدل الفاعل بان لا يوصو بوجوب احد ما جاز وصفه بالجمع على ما سلكه بعضهم من ان
اهلك الناس لانه لا يوصو الذي لا يصغر وهذا ضعيف في الاستدلال المذكور شأنه في ذلك لا خصا من بعض
ينقله في خصوص موردنا لا يوصو ان يقال جاء عن الفقيه العلماء او جاء عن الرجل العلماء فيمكن
الفتح في حيزه او يوصو ولم يكون مجازا والعدا لا يلزم ان يكون حقيقة بل كان ان الدار لا يصغر
جاءا ان الدار لا يصغر بل كان حقيقة كان الدار لا يصغر مجازا على انما مضى استغنا له في الجنس

في مثل قولهم ان كل من المزد والفتك باحد الاستغناء عن الخبر انما من الفتك بالآخر وانما هما فتك الاستغناء
 كما قوله انما الانسان لم ينجس الا بالدين المتعلق فبذلك مذهبنا في الامانة اولان فتك الاستغناء دليل على الحق
 مجاولان بشئ من الاشياء التي لا يكون من حقيقة مثل قولنا اكرم رجلا الا دبره كما قيل وما بنا لوسننا
 كونه دليل عليه فنقول انما هما ومما من الشك والغير على مذهبنا في الفتك بالآخر وهو غير مستغنى
 العالم عدم بناء العوم وعدم ظهور الخلاف في القرن ولا لادارة على الاستغناء حقيقة وتكونا عدم ما بينها
 ويمكن انما فيه فيه ما بلغ من كونه ما زده وبان الخلاف مشكور بين الاصوليين كما تقدم كيف وقد قال علما
 في مذهبنا بوجها شريفا ومما غدر من المحققين الى انها المحسوسات للعوم وقال بعض الاجلة المشهور في كتبنا
 والاصول ان معنى الاداة المستغنى عنها في الحقيقة والاشغاف في ما يفهم من صفات الخلق لا يتبع الكلام
 في امور ينبغي التنبه عليها **الاول** انه بعد القول بكونه موضوعا للجنس في العوم فكل يكون كذا
 شورا كمال بل بعد العوم شورا تحقيق الكلام في القام هوان المصطلح من بالادام في متعلق به الامور
 العلوية والاشغاف بالماء وقد يتعلق به النبي بحوله اكل الخبز لا نأكله بالماء وقد لا يتبعنا به ولا يكون موضوعا
 محكم الظاهر هو اصل الشرايع وهو الرافا فلذا بلغ الماء في ذلك بحيث يتبعه شئ والماء ظاهر ان كان الاول فلا يتبع
 على العوم الاستغناء ولا يحكم بوجوب الانبائ بجميع افراد الامور بل يحكم بالعموم والاشغاف بالاشغاف
 كان من الاول في مقام الاشغاف بركا تترسها رباب للشان وطريقة من هو المخرج في هذا الشأن والقول
 بانه بناء على جواز خلق الاحكام بالظواهر فلا بد من تحقق الحكم انما وجد بالظاهر وهو معنى العوم من متعلق
 بان الاحكام المتعلقة بالظواهر على فحين يتم متعلق بعض الظواهر من حيث هو على معنى انه لو فرض وجودها
 في الخارج في حكم ذاتها من دون حقيقة متعلقها في افراد لكان الحكم ثابتا له ومن المعلوم ان الحكم الموقوف لا
 يشترط سريان الى افراد لا يجوز تخلف حكم الموقوف عن الطبيعة على وجه يكون نقيضا لما بنا للفهم وبالمجمل فالقول
 بان الحكم ثابتا لاصل الطبيعة من حيث هي لا يدل ان يكون ثابتا لافرادهم لا يجوز ان يكون ثابتا لافراد
 ويجوز ان لا يكون ثابتا ومن متعلق بالظواهر لا يجوز ان يكون ثابتا لافرادهم لا يجوز ان يكون ثابتا لافرادهم
 على سبيل العموم بل هو كذا في الواقع واشترط في هذا نحن متعلق الحكم بالافراد لغيره عندهم من متعلق الحكم
 بالطبيعة ومن كونا الامثال متحققا بالقرآن فانه في بناء كونا اشكال الاحمال في نحو اكرم الرجل مثلا متعلقا
 بجواز تخلف حكم الموقوف عن الطبيعة على وجه يكون حكم الطبيعة هو وجوب الاكرام وحكم الموقوف منه فالجاء الى
 تحقيق الاجمال لما غرضنا من الامانة في العلم الاول والثاني فالحكم الثاني في ما في افرادها على سبيل المثال
 بمعنى ان العقل حكم بالظواهر كذا في مذهبنا كذا في مذهبنا كذا في مذهبنا كذا في مذهبنا كذا في مذهبنا كذا في مذهبنا
 والحاصل اننا قلنا انما اشكالنا في الطبيعة التي لا فخر فلا اشكال كما انما لا اشكال في العلم فينا انما قلنا انما
 بعدم الشتر بل انما اشكالنا في ذلك فيحكم بالشران فيكون مقتضى هو التوضيح للطبيعة وعدم المنافع لا يلزم
 المحرر مثلا لا يكون مقتضى لا يخفى مما ذكرنا في مذهبنا في افراد العوم على الثاني بان الاحكام بتعلق بالظواهر
 بان لو كان كل مناصح الاستغناء في نحو قوله اكرم الرجل مع ان يصح قلنا اذا طبيعه من حيث هي لا تدل عليها
 والاستغناء مستلزم لان مقتضى لاجل الشتر المستغنى من حكم العقل بالظواهر من ذلك كما تدل على القول
 بتعلق الاحكام بالظواهر لا يلزم ان يكون الموقوف على مقام الظاهر لا يجاب بمقتضى القول كما تقدم وما على هذا

صاحبه ووجهه نصيب الى منشاء ذلك الى انها تتعلق بالافراد ضد مجموع الملازمة بينهما وبين افادته للمعنى
نظر الى ما ذكره من قاعدة الحكم الا انه فاسد لان مقتضى وضع اللفظ في نحو انشاء هو ان يكون متعلقا بالحكم
هو القبيح لكن قام الدليل القلبي على شئنا وهو من المعلوم اننا اذا قلنا اننا نختصه فاعلم بانها انما لها
مستعين والقرين في المقام هو القرين المتعلق بغيره ما لمكانا وانه لا يستغنى عما عرفت من مقام الابعاد
والسبب ومنهم من حمل على الخلاف لعدم إمكان ازالة العهد المتعلق بالعقد بالقرين من هذا النوع والقرين
عدم دعاب صاحبه الى افاذه القرين المتعلق بالقرين في مقام الامر بالقرين من قاعدته الحكمية في المقام
اولا ما ذكرنا فانه هذا كله فيما اذا كان متعلقا بالامر بان كان الثاني وهو ما اذا كان متعلقا بالقرين في المقام
الايجابين من جهة اقرار المتعلق به لا تراه فيكون من ارباب اللسان واصحاب القدر والبيان لان المقام فيه فرق
ايضا والمقتضى في الخارج وهو لا يكون الا بقرين جميع الافراد فكذلك الحكم بالقرين ما لم يكن الا في مقام
يجوز الحكم لجميع افراد المقتضى على القول بمتعلق الاحكام بها فوافيق لكن لا لما ذكره والفاضل الحكمية من
استلزام متعلق الحكم بالمقتضى بغيره بالافراد لا ان كان المراد ان ذلك باعتبار استيفاءه للقرين من جهة
هو بوجه العلامة في وجه بحثنا من حيث خلاف مسئلة الالف واللام في الازمنة حيث قال فانها ليست لغيره
الى ان قال وانما انا في ذلك متعلق بالحكم على العهد يستلزم في جميع صور وجودها والامكان عند هذا
خلف فهو ما على عدم دلالة المتعلق بها على العهد عفا او عرقا وانما الدليل عليها فهو الاوصاف المتعلقة
لها فاذا متعلق الحكم على العهد المتصف بالوصف اصابها فاما يدل على الجوهرية لا ملامه وان ذلك لا يستلزم
في نفسها فثبت ان مقتضى ان الحكم اذا متعلق بالمقتضى من حيث لا يشترط ان يدل على الافراد كما في قولهم
الرجل خير من المرأة بل لما ذكرنا ان الاحكام الشرعية لا تتعلق بالمقتضى من حيث هي بل تتعلق بالمقتضى من حيث هي
في الخارج وعند عرفت ان الصلح الشرعي لا يدل على الافراد حتى يثبت خلافه من الخارج وما على القول بغيره فيجوز
الاول قاعدة الافرية فان الاستغناء في القرين من العهد بغيره يدل على عدم إمكان ازالته في
المقام كما في الاول بل الجماع ومنهم من عطف قائم على ازالته في ان صاحبه ذهابا لا دلالة له في
على الاستغناء والجنس حقيقة لما لم يمكن الحمل على احد معناه المجمل في معنى الجنس والمقتضى فلا بد من حمل على
معناه المعينة في الافراد الاستغناء كما حقق في محله من انما اذا كان اللفظ مشتركا بعد فساد حمل اللفظ
على احد المعنيين مثلا يحمل على الافراد كما ان الحمل على الحق المجازي ممكنا فان قلنا ان هذا الكلام يتم على
نفسه يكون كلاما في العهد وما اذا كان حقيقة فيه فلا يلتزم بكونه انما عليه اية بعد ان العهد انما
موقوف على المعقود به العقود في المقام وان العهد الذي هو معنى بالاجماع لقيام الاجماع على عدم كونه مراد
فحينئذ الحمل على الاستغناء من دون صاحبه الى اعادة الحكم الثالث ما ذكره الشيخ الانسان قد من ستر في قوله
ان الحمل في قوله تعالى الله يجمع شملنا على حليته في ضمانه بهم جزم معقول لان الهم لا يوجد له في ضمان
الصحة الوجوبية وان كانتا عباتا به وجهه على فرض معنيين عندنا فيجوز من جزم مرجع وعلى معنيين في الواقع بوجه
الاجمال لثاني في الغرض الخال حيث انه من مقام البيان وعلى فرض لا يفيده على اليد ليدخل في تلك الاطلاق
الكلام على ما هو المراد في المقام فان مرجع ذلك الى شرطه عليه كل واحد فيكون حصول الامر والبيان اللفظ
ملا بطل عليه فينتهي التبريم وان كان قد بناه في قوله بان مقتضى الاستغناء في انما اذا كان في الافراد من حيث

القول ولم يكن مرجحاً لاحدهما على الآخر وهذا لا يشهد في انبياء النظر الى افراد لوجه المرجح في الفرد المشغل على
 الصفة على غيرهما من الاجماع على ما لا يؤيد الاشارة الى شرفه على حله بوجع الجمع عليها كفي ولم يرجع الى عمله على حله
 جنبها من الجمع عليها والخلاف فيها لا يشمل احاطة بقية الاصلاح الى العمل على الامر لم يثبت فيها اولى
 محل عليه ان المرجح بلا مرجح كما لا يخل على القول لو كان بعض الافراد شاملاً بوضوح ان الشروع من المرجحات
 القوية مضافاً الى مضافه على ما ذكر بل ان يكون قوله اصل الله البيع مما لا يكون قوله من الرضا مضافاً له
 وكما ثبت ان المراد منه هو غير البيع الذي يروى من سائر البيوع مع اقرارهم ان الشافعي فيها عارفاً بغيره كما شفع
 عن عدم كونها مفعلاً لا بغيره لتمامه المزبور مع انها جارية في المشتريات اية لا جازها والمشتريات
 يقول بل ان ما ذكره صالح من امتناع اراؤه المهيبة والخفية اذا احكام الشريعة بما يجري على التكاليف
 باعتبار وجودها كعلم اقتناع فاما ان هذا لوجودها على جميع الافراد وبعضها غير معين لكن اراؤه البعض بها
 المحذور الا معنى تحليل بيع من البيوع وعجز فرد من الرضا وعدم تجبى مقدار الكرم من بعض الاما ان غير ذلك
 من موارد استنباطه في الكتابات السند فحين في هذا كله اراؤه الجميع وهو معنى القول وانما اذا كانت
 اية هنا مضافاً الى ان لوجه المزبور لا يمنع عن اراؤه ولم لا يبينه على ان لا يثبت كما لا يخفى انما في المثال لم يوافق بعد
 العموم لما افادته عند بغيره ان لا فائدة مشتقة في تحليل الطبيعة في الجملة لا ضمان خلف الحكم في جميع
 الافراد او كلها او ما يشاء من غير التحليل منها فحين عمله على القول وقع في مقام البيان سواء كان في كلام
 الشارع وبوجهه ووجهاً صنفه ان جملة هذه الاشارة قال كالقوله في الحكم ومثلاً بها وفي هذا القول مثلاً
 قوله منه ايات محكمات من ام الكتاب اخر مثلاً بها ومعلوم ان لا لاجل فيه فائدة بل ما كانت عظيمة
 كما حقق في محله لكن يدع ذلك على جملة خصوصيات المقام حيث تكشف عن عدم تنكها بالاجمال ولم في
 المكلفين والخاططين في الحيرة والاشكال لا تذهبنا بغيره المقام وافق بما سبى له الكلام في موطأ
 الامتنان والاعتماد ولذا كانت اراؤه والمساكنون المكلفون يقعون ويقولون بحجة ذلك من دون تردد
 لكن لا يثبت علينا ان هذا الغير يرجع الى قاعدة الحكم اية الا ان مقتضى التعميم بحسب فرد لا ينفق
 فيها الا متساوية كانت فالجواب هو وجوده ولا كل على الاولين فانها بغيره التعميم بحسب فرد المتساوية
 في تعلق الحكم دون المرجوحه ومن هنا قالوا ان المطلقات شفرى الى الافراد لا اية حيث ان الشروع عند
 من المرجح لا يترادف وتعلق الحكم بالحقيقة من حيث هو فيقتضي خذها في ضمن الافراد المتساوية في تعلق
 الحكم بحسب لا رجحان لاحدهما على الآخر وانما ان يحقق رجحان للبعض كونه شاملاً معاداً فحين يوجب في
 مقامه المعروف المراد بالخذ الاطلاق فحين العمل عليه كما ترك العهد بلا اشكال هذا لكن قد قال
 الفاضل العتيق ان انصاف المطلقات الى الافراد انما يترادف على مقتضى مقتضى الحقيقة العرفية ذلك لتمام مرجح
 معاً التوابع مع فاهته واشتهار المقصود على عدم كونه مستنداً لفظياً بينها وعلى ضرورة انها جارية في
 مرجح على الحقيقة المرجوحه ثم استشكل في العمل على الافراد اشارة على التقدير الاول بان دون شرط القناد
 على التقدير الاول بان دون شرط القناد وعلى التقديرين الاخيرين بعد من خلية بحجة الشهرة لا يرجح استثنائي
 في الاولين بعد الشهرة في الجاهل الشهور باشارة الحقيقة ثم استخرج من ذلك ان اراؤه المتساوية
 لما كان يحقق المصالح على في تنفيذ فحين اذا منها البين في قولها في اللفظ على في التقديرين والاشكال

الباقى تحقيق الكلام فى المقام الذى قد مضى به من انه قد ثبت ان الالفاظ والاشياء فى الحقيقة
 المطلقة حقا بغير تقييد الاشارة الى ان الالفاظ فى الحقيقة لا تكون تحتها الا الاشياء
 على الوجه الذى قد مضى به من انه قد ثبت ان الالفاظ فى الحقيقة لا تكون تحتها الا الاشياء
 العرفية وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون تحتها الا الاشياء العرفية وقسم من جعل
 المشاهدة وخلافه تحت الحق القاطع فى الحقيقة وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون
 الا فى المشاهدة فقط وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 جدى علامته صاحب القاموس كما حكاه جدي فى تجميعهم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون
 الا فى المشاهدة فقط وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 المتعارفين بين اهل اللسان والمفهوم من اهل اللغة والبيان والوجه من الالفاظ لا يكون
 محرم الا فى المطلق والحق كى لا يكون الا فى المطلق والحق كى لا يكون الا فى المطلق
 حصول الغلبة بحيث يتعارف عند اهل اللسان اضمار الالفاظ والوجه من الالفاظ لا يكون
 الا فى المشاهدة فقط وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 اهل اللسان الا فى المشاهدة فقط وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 كما لا يخفى هذا هو الاطلاق والاشياء فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 كما عرفنا وهو الاطلاق والاشياء فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 والحقائق ما عرفنا من ان الالفاظ فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 من الاشياء مع ان الالفاظ فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 المرض والجيب بغير ما لو لم يكن فى المشاهدة فقط وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون
 فى مقام التوكيد فى المقام الذى لا يكون الا فى المشاهدة فقط وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون
 باحتمال ان يكون موضوعا عند الاطلاق فى مقام مقام التوكيد فى المقام الذى لا يكون
 والا لا يمكن سدا لباب هذا الباب كالاخيه مضادا الى ان يكون الا فى المشاهدة فقط
 اشترط عبد الجبى لكان او ربما سلمها كان او ربما سلمها كان او ربما سلمها كان
 بالاشياء الى الاطلاق والاشياء فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 الحقيقة وقسم من جعل الالفاظ فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط
 كما شاع من الوضع خلافه مع ان الشافى ثابت يحتاج الى الجمع بينهما ولذلك لا يؤيد احد جانبي
 التسلب عنهما وهذا كله دليل على كون الحقيقة العرفية فى المقام الذى لا يكون الا فى المشاهدة فقط
 حيث قال قائلنا بتاود اظهر افراد اللفظ واشهرها بالاشياء الى الاطلاق والاشياء فى الحقيقة لا تكون
 كيف وجب الالفاظ الموضوعه للعالم كلفظ يشاهدنا افراد الالفاظ والاشياء فى الحقيقة لا تكون
 الكلى منها وبه الى ان قال ومع ذلك فاستعمال اللفظ فى الامم حقيقة فى تلك الصورة واسرها ليس من المخالفين
 شئ ولا موضع التعجب بالحق كان اللفظ مستملا فى معناه الحقيقة غير بعد ذلك من معناه الالفاظ ولا مرعا
 فيه وجود الالفاظ فيه وبين غيرنا كما هو شأن الجار والجارى والاشياء فى الحقيقة لا تكون الا فى المشاهدة فقط

عرفا ليس في العلم في الاخرية انشاؤه على وجه المطابقة لان يكون المفهوم منها ولا الكلي ثم يتصل منه الى
الاخرى انشاؤه وما يتحقق الزيادة فلا يصح الا لاشياء الحكم انما هي في مقام الفعل بمقتضى القولين من نحو
الاضرار في المقام تعيين المراد وما الاكثر فلا ما ذكره الفاضل الفقيه كما عرفت من عدم مدخلية التميز بين
احدا من جهة التميز كون التميز قونية على تعيين احد معاني التميز مع كون مدركا يوافي ما ذكره في الثاني
من معارضة الاشارة للصفة بل لا من لوازمه فهم المتعين من اللفظ وان قلنا يكون الوضع الخاص من لوازمه
ظرا الى التميز مع تلافاهما من اللفظ غير الحق الخاص في التعريف وما التجاوز للمشقة فلا انعدام من وجوده في الحقيقة
كما لا ذكره بعض الاجلة من ان الاضراء في الاخرى انشاؤه كما يتم على القول بترجيح التجاوز للمشقة على الحق لا يتصل
المرجوح وهو خلاف التحقيق في التعريف بينهم هو الوقت وتغايرهم الحق الاصل عليه فلا وجه للاضراء وانما نقول
ان الفاضلين بالوقت يتوقفون فيما شك في الزيادة وما ماض على ما ذكره في الاخرى انشاؤه في المقام فيكون ما ذكره
قطعا وبالجمله فالوجه التسليم بما ذكره ليس انما اخبرنا بهذا وقد ظهر بما ذكرنا انما انشاؤه على الوجه الاخر من فاعله
الحكم كزوم الحمل على التميز في ان انشاؤه في مقام البيان على وجه علم ذلك ولما اذا علم ان التميز من عدمه
بيان الحكم الشرعي بل يكون التميز بين حكم الاخرى وجه على علمه كما نبهنا في قوله نعم ومن الزيادة ان التعريف بها
مدخل كقمار الذين كان عضدا ومشاورة البيع والوفاء في الحايه وما اذا لم يعلم في هذا المقام الا ان
عملوا انما ان يكون اللفظ متبعا في حد ذاته يجب منه وبجمله بحيث لا يتصور ان يكون متبعا في حد ذاته
في حد ذاته ويجب منه كبريا في قوله اصل الله متبعا فلا فائدة موضوع لغزنا وهو غير معلوم في هذا المقام ان يكون
اللفظ في حد ذاته متبعا بالتبعية الى معنى وبجمله بالتبعية الى معنى ومع ذلك يكون مجمل بحسب هذا المعنى كلفظ
البيع مثلا في قوله نعم اصل الله البيع فانه يجب ان لا يرد في التسمية الى العهد الذي هو مبدء والتبعية الى الاضراء
ومع ذلك لما فرض كون مدخلها يكون مجمل من هذا العهد ولكن الحكم في الصورة الاولى الاجمال سواء كان
في مقام الانشاء والاختيار لان اللفظ هو الاجمال فالاصل هو حمل اللفظ على ظاهره حتى يثبت انشاؤه
فانما لا ينافي اللفظ الجمله لا لاجمال يحكم به في المقام انما هو كونه في الغالب القول بان مدخل الحكم مدخل
مضافا الى المدخل مضافا فانها لا تسمى انما فان في هذا القسم من الاجمال انواع في هذا التكاليف يمكن ان يكون
من الاشياء بانها انما الجميع ضم على من حيث هو بحدوده اصله لا بد من القول بالبيان والحمل على القول بان
البيان من حيث هو خارج من الاجمال كما ان الصديق من حيث هو خارج من التكاليف مدفوع بان من المرجحات الاعتناء
الحمل لا يقول عليها في الاحكام الشرعية وما الصورة الثانية فان الحكم فيها الاجمال فيها لا ولو تولاها بالاعتناء
انما لا ينافي فيها الحكم بالبيان لغاية في اللفظ لان العهد بينهما من على تفصيل بعض البيوع على
بعض خصاص عليه عليه انما لا ينافي في اللفظ لان العهد بينهما من على تفصيل بعض البيوع على
التفاضل والتساوي هو الثاني لا الاول لا ترى انما انما لا تسمى بعد هذا الذي لم ينفرد العمل على
التوبة في هذا والعلم في حد ذاته الثاني انما لا تسمى على الاقوال المتقدمة الاحكام والقرع انما لا تسمى
يجب تحمله عليه سواء احتمل غيره ام لا لان الاصل في الاستعمال الحقيقة والحمل على الجاهل لا ينافي في اللفظ
الاضراء من غير فرق في ذلك بين صور المسئلة كلها وان كان في مختلف الامر فيها من فضاء معلومة وانما
الامر لا يوجب ولا ما ظهر على الاخرى على وجه يقطع الحكم في الاول بالبيان في منه جملان الثاني فانه يحكم بما

جميع الامور انما ينفذ ما لو كان متعلقا بالثبوت فلهذا صار هذا المصنف في الحكم لا ينفذ كل ما من ذلك مع احوال
ارادة الجنس وانما مع ظهور عدم ارادة وجوده لان الحمل على الاستغناء او العهد بمقتضيه فالتفصيل
على الاول كما ذكرنا في الجوازات واما في ما يتعلق بالحمل على العهد الخارج فبطلان ما افترض عدم تقدم فريضة به
لا وجه له واما على القول بكونه حقيقيا في الاستغناء فبطلان الحمل عليه وعلى الجنس على التخصيص لا يشاير ولو
دار الامر بناء على هذا بين القولين بين العهدين يتعين الحمل على الذي هو اوضح اشراطا لتأنيذا صحت واما
على القول بالاشارة فيها لوجود الامر بين العهدين فالأمر كذا به لما مر فيها لوجود الامر بين العهدين والاستغناء
او بينه وبين الجنس بعدم التأني على تقدير الاول والجنس على الثاني لا شهرتها بالتمسك لغيره وفيما لو دار
الامر بين الجنس والاستغناء فيحكم بالتوقف والتوجه الى الاصل ولو كان الحكم المتعلق به امر يحصل فيه رجحان
وهذا لا يكتفي بوجوه من الارادة على ما لا يترتب من كونها تكون اشك في التكليف وتقدم الاثبات بالجمع
علما باستحسان الاستعمال لكون الشك هنا في التكليف بدو حكمه لاظهر لوصول الاجال في متعلق الحكم المذكور
التكليف به وكذا الحكم لو كان متعلقا بالثبوت واما الاية فانه يلزم الحكم منه بان جميع الافراد ولا خلاف في ذلك
الامن الشبه في العهدية حيث قال فانما اذا حصل كون العهد وكونها غير كالحمل والعموم فلهذا على
العهد لاصلا لا يترتب من قولنا لا ينفذ مرفوعه من قوله العهد ومن قوله فريضة ما لو حملت لا يترتب مما لا يلو
ومعنا اذا حملت لا ياكل البلع الى قوله ومنها الخالف لا ياكل الجوز فانه لا يمتنع اكل الجوز والجنس وانما ياكل
الزيتون وهو غير شجره ومنها ان ما ذكرنا من انما حصل في قوله حملت على العهد فاستدلنا ما عرفنا خلافه بقوله
انما ومنها ان الاستنباطا صلا لا يترتب من الحكم لا ينفذ غير صالح لانها من اولها انما فانه يلزم من باب
الاجتهاد فكيف يقع التمسك الثاني والاخر ومنها ان مع التردد بين الجنس والعهد لا ينافي حتى يدعى بامتناع
الامر لولا انه على تقدير الاول ينقطع الايمان من الجنس الا ان يترتب من مقتضاه ان اصل الامر في
الاستغناء كما يدل عليه ما مر من قوله من الزيادة واما في الجنس الذي يتوقف عنه غير العهد فاما يكون
باعضا القطع بامتناع العهد والاشك الا مثلا في غير وفيه ان اكله من حيث هو تمام الا ان في تسهيل الاشيا
عليه مطلقا بينها وما عرفت من ان التمسك المقام من باب الشك في التكليف فكيف يقع التمسك بالاجتناب
الامر في مقام العمل ووجه وجوبه اصل الخطاب بقطعنا واشتغالنا لانه لا ينافي بما اراد من انما هو العمل
بالاستغناء مستكافيا عند الاستعانة ومنها ان الاصل ايضا يقتضي الحمل على الاستغناء فيكون العهد والاصل
عليه قد يكون موجبا لتخصيص العهد وهو الاصل عدمه فبفضل الامتناع ان يترتب ان كان كذا ان قال
المشايخ يجوز التوجه على الخبر فاذا جوزه على ان يجرى كان فالأجيب علينا تكليف تخصيص المعهود بخلافه ما هو
حمل على العهد فانه يوجب تكليفنا والاحتمال عدمه فانه يترتب من التواضع لكن قد يرد به من ان الحكم
في العود للاستغناء لا يستلزم ان لا يكون هو العود اليه فهو خارج عن موضوع المسئلة فكيف يكون
العمود ايضا لاصل الامر ومنها ان الاول ان يقال في موضع اصل الامر انما يترتب من حيث هو الحكم لا
في المعهود بمعنى ان اذا كان الامر بين الجنس والعهد والعمود فالعمود يرد به بالضرر من قوله نعمتها والاصل
عدمه فيكون الحكم في غير هذا عندنا في القوانين فمعهما ان قوله ولا تفلح من غير يترتب من قوله لا يترتب
عليه لا يترتب بناء على كون المعهود المرفوع حقيقيا في الجنس مما لا يترتب من قوله لا يترتب من قوله لا يترتب

علما او قلنا فلا يجتنب عنهم ويتعين حملهم على المنعوق وان اردت اعم منه عزله عن الحمل على الجنس ولا يكتفى في
 العمل على العهد بحجة الإحمال لان الأصل في الحقيقة بل لا يتم بناء على الإشارة اليه لان ان عني
 بالشئ لا الأصل الاول فيكون ذلك قربة معينة لاحد المتأخرين فيمتنع هو ولا يحمل عنهم وان عني به
 التأخر فلا يثبت الا الاختلاف ولا اهلية ولا شبهة ان مجرد ذلك لا يبرع ان ذل احد المتأخرين ثم ان الذين ما
 كانوا يمتنعون في بحر العكس ويظهر لنا جملنا لله منه ما هو ان يكون عني على عارده لبعض الاجل كما هم في الحقيقة
 مع الشبهة بحيث قالوا فانه المرفق في الحكماء العوام بما هو مع عدمه وانما على احتمال العهد والجنس
 الا فالعهد يظهر كما ذكره الاكثر ولا يثبت اولا لان الامع تقدم امر بوجوب اليه كقوله نعم فعفو فرعون
 الرسول لكن برده على اولا ان العباد ولا يحملون المساعدين مع الاحكام الذين الغلظتسا وتبين من يكون
 الجنس ارجح وقدم العهد فاذا العوام لما يكون على الاول لا الثاني لكن الظاهر ان مراده ان مع رجحان الجنس
 على العهد يجل المرفق على العوام ومع رجحان العهد وانما فيه مع الجنس يقدم العهد فان قلنا ثم يتعرض في
 العبارة الى تقدم العهد في صورة رجحان على الجنس بل ظاهرها قاض بان يدراج هذه الصورة تحت الصورة
 الاولى التي حكم فيها ببقاء العوام قلنا ثم الامر كذلك لان ما ذكرنا معلوم من الخارج لا نرا ذلك ان العهد مقدما
 مع المتأخرين ومنه رجحان يكون على بالقدم وثانيا ان مع رجحان الجنس على العهد ما ان يكون له على
 الاستغناء ايضا وما ياله وهو جملنا فعلى الاول لا معنى لتوجيه العوام وكذا على الثاني ان رجحان الاستغناء
 فيترك نظر برده على الا حجة الى ما لاحظناه لرجحان الجنس على العهد في توجيه العوام لا يكتفى ان تقول ان مع رجحان
 العوام على العهد والجنس يجل على العوام ومع رجحان العهد يجل على الجنس اولا واهو على
 الجنس ان يرجح هو الثاني ان ما ذكره من ان المتأخر لا يتحقق الامع تقدم امر بوجوب اليه كقوله نعم فعفو فرعون
 ان اردنا الرجوع امكانه فنفاسد نظما وان اردنا ظهوره عرفا كما هو الظاهر من كلامه ومثاله ولا يثبت ان
 الكاف المشبه دون التمثيل ففاسدا فكل ما يرجح يكون ظاهرا في العهد المتبادر ومعلوم شروطه فانما التمسك
 المتأخر انما قد عرفت سابقا ان الكلام مفادها في المرفق وغيره ليس الا الإشارة الى القول بدخولها تحتين
 لاحد له ففادها في العهد الاشارة الى الحقيقة التي يدل عليها لفظه تبعيتها لجنس حيث لا يكون فحين عهد
 في هل يكون مجازا في العهد ولا تستغنى في باعتبار الدخول والى قولنا وباعتبارها اولا لا يكون مجازا با لا اعتبار
 وجوه اظهرها الاخر انما عدم مجازية بالاعتبار الاول فلان الكلام موضوعه للإشارة والتعيين وبقوله فانه انما
 ولا يثبت في الاول كما تكلف في جمع الفكر بالحق وتبين ما عني ان ذلك لا يتم الا باشارات اوضح للجنس في موقع كونها
 مدغم بالاصل وكذا في الثاني في ثبوت رفاق الكلام في جميع الحقوق والتميز في الإشارة ليس الا من غير خارج الى
 القول بالاعتبار الى التخلي والاعتبار حتى يثبت له فظهر اثره وجعله لما ذكره الفاضل المرفق من ان الذي
 يرجح في النظر هو كونه حقيقة في تعريف الجنس مجازا في غيره للتبادر وفي تعريف الجنس لظهور ذلك التبادر
 المدغم من الدخول وهو المرفق العرفي لان الدخول طالما عدم مجازية بالاعتبار الثاني فلان الكلام من قوله
 استغناء في العهد والاستغناء انما مراد من الثاني على معنى انه يوجب الدخول وهو الحقيقة الجنسية
 المتأخر بالاعتبار عين حقيقة في المرفق اوفي جميع الازداد بل لا لذلك لان المرفق في حاله ليس مدغم
 كما عرفت الا الإشارة والحقيقة بل بالاعتبار وجبة كقوله في الدخول في العهد نحو قوله انما استغناء مدغم

المتأخر انما

ما عرفت

الرسول والاستغناء في الاستغناء كقولهم **فما** والعصر **الذي** لا فرق في استغناؤه الاستغناء من المدينين بين مفر
 ومنكوه فكان ان المدين له في الثاني غير لفظه كما في قوله تعالى **فما** على فقرها المصنف فكل في الاول وهذا يظهر
 من ان قال بالجمع ازيد لا غلبا المرفوع معللا بان المدخول حيث كان موصوفاً بالجنس والجمع غافراً فاستغناؤه
 العهد والاستغناء كما في الاية **لشرب** فلهذا لا استغناء لها مشبهة في تلك الحوار ونظايرها في غير
 معناها الاصل في المرفوعة التي تدل على اعتبار العهد والعهد لا تدل على كونها موصوفة من اللفظ والجنس
 انما هو على هذا التقدير ولهذا جاء في الثاني في مطلقه حيث قال **فما** هذا بحيث يشبهه على كتب من
 المصنفين حتى يعمموا به في ازيد باعتبار ذكر العام وازاذه الخاص ويعتبرون بقرينة لا دلالة للعام على
 بوجه من الوجوه ومنشأ عدم التفسير بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستغناء بين ما يرفع
 عليه من الخافض **د** **الكل** اختلف الاصحاب في المنكول هل يقيد بالعموم ام لا على قولين والاكثر انه لا يقيد
 القول بجل على اقل ما يشترط وجوبهم الى فارض ذلك معناه الحق هو الشيخ نكن باللفظ فاعده الحكم
 لا دلالة لللفظة فينتهي التكميل في الثاني لا دلالة لللفظة في الثاني في الدلالة على المقابلة
اما الاول فنقول في الامح عدمها فافضل ما كانه حيث خصوا الخافض بما في على الجبائي بلفظ الحق
 في المعاني عدم الخلاف بين العامة ايضا حيث قال الجميع المنكول لا يدل على الاستغناء وجعله الفصح على ان
 من جهة الحكم وهو اختيار الجبائي فان ظاهره انما اختيار الجبائي فاذا الاستغناء من جهة الحكم لا الوضع
 بخلافه لعل في الدلالة فاعرفه قال المطلب الثاني في الجميع المنكول ليس للعموم بل يعمل على اقله والخلاف هنا مع
 ابي على فانه قال ان العموم فاتها ظاهره في مضمره على الجبائي فاذا الاستغناء وضعنا ان يكون من بعض
 الدنيا بان مدحها الجبائي ليس اوضح للعموم انما يقول يكون الجميع المنكول مشركا بين مراتب الجميع بقول
 بظهوره في الجميع وكيف كان لا ينبغي عدم الخلاف فبيننا بل عند العامة ايضا من الجبائي لكن ايج ذلك اختلفوا
 في من فيه على وجوه كما عرفت لا يكون هنا لثاني المقام الاعلى وجه منها لنا على الجبائي فافضل ما كانه
 الاتفاق القطع بان المفهوم منه عن ليس للعموم مع انه لو كان في اللفظ موصوفاً له لكان في العربي ايضا كذا
 لكن في العربي ليس بمضمر للعموم وفي اللفظ اسم كذا كما لا يلزم لعدم النقل وكون العرب من اللغة وان لو كان
 للعموم مع نفسه بما لا يقيد بالعموم والثاني باطل فالمقدم مثله والاول ظاهره انما لا يفتق بالعموم في
 القول وعدمه واما بيان بطلان الثاني فانه فلا يربطها نقا فان يقال جبائي رجالا لثمة طواربع وهكذا
 وان لو كانا عندي عندي مع نفسه باطل الجميع ولو كان للعموم مع والقطع بان رجلا لا يصلح لكل مرتبة من مراتب
 الجميع بذلك كمنوع رجلا لا حد ذاته بذلك ان رجلا ليس للعموم فيها ايضا وله كل يجب ان لا يكون رجالا
 للعموم فيها ايضا وله من المراتب وان لو دل عليه بما مع نفسه على مراتب الجميع ان يربطها لكن يمكن انما مشددا
 عن الخبر الاول اما الاول فليس مرفوعا وان لفت المنكول في المنكول فاما ليس كذلك فاما لفت انما
 مضمره في الغالب المحقق كافي المراتب للتقدير ولو كان مساويا للمنكول في العموم لما انفردت بمضمرها
 وبين ان المقدم لنا في اصل المنكول وكيفيته فان المنكول لو كان مشددا بما بالاستغناء لا دلالة له لا يوجب
 توصيفه بما ليس صنعتا اصلا فانه لا يصح ان يقال كل انسان ثلثة وهكذا فاذا رأينا حقه ان يقال انما
 ثلثة احواله ونحوها يظهر ان الجميع المنكول لا يقيد بالاستغناء في الاصل مع قطعنا عن الثاني فلان فاعده دالة

بالقرينة العقلية لاسيما ان يكون عنده جميع عبيد الدنيا وصحة ان معنى العو جميع عبيد
لا غير كما في قولنا اعتك العبيد ولا قرينة على نفي ذلك سبحانه لغيره ان عرض الاستدلال لو كان
ظاهرا لما مع نفسه بل لا يقل لانه لو كان ظاهرا وامنع اذنه الحقيقة وهي عبيد كل الدنيا بغیر
وهو كل ثمة ملك لا اقل الجمع لظهور ان الظاهر اذا خضع يكون محترقا في الجاني واما في الثاني فانه
من قال هو مريد لم يقل بانه لغو مراد بل والجاءات بل انما يقول باختصاصه بالمراد الاخير وفيه
ان عرض الاستدلال في المقايضة على الاختصاص على معنى ان رجلا لا لا يحقق معنى من العادة وكل
يجبان لا يحقق رجلا شي من مراد بل منهما الجميع فمهر على من سئل لا يبل بان المقصود انما
السؤال بين المقربين والجمع في عدم الدلالة على لغو مراد على الساد ان تبينها لمحصل الفرق فان
الغوم معنى جميع الافراد مضافا الى الجميع المزبور وليس احد مضافا الى المقدر وعدم دلائل ان في
على لغو لا يوجد عدم دلائل الاول عليه واما في الرابع فلنخرج من كونه نفي بل يكون ترويض في المراد
لا يجب اشتراك بين الاجزاء المترددينها كقولنا هذا الشخص اما انسان او غير هذا المراد اما نفع
واما فروع ومنها اول الانفراد من الجميع المتكرر في الظاهر هو ما يقابل المعنى والمضات سواء كان متوينا
بمعنى الشئين وغير متوينا اصلا فمما كان ظاهرا في الحين والآخر المتشرف في الاثر ويصح تبيينه
تبيينه انما في افراده ويتم الترتيب فيما لا يقع تبيينه كما لو توفى الذكر لعدم القول بالفضل في الدنيا
ان مع الزيادة يتم الترتيب ايضا لانه لو كان مستغنيا لما مع الزيادة مع الترتيب فلا يكون له حجة القول
بانه لغو وجوه منها ان الجميع حقيقة في كل مرتبة من مراتبه فلو دخل على الجميع حمل على جميع حقائقه
او في حمل على البعض لانه لا يولد وتبينه في ذلك وحلا ونقصا اما العمل فانه مراد بالجميع بغير حقائقه
لا في اذ ان يكون بين نفس الحقائق والجميع بين افرادها والجميع بين ما يحمل كونه حقيقة والجميع بين التبيين
من حيث ان احد خصايصه لا يوجب له الاول بناء على كون المراد استغناء في الافراد في عبيد معلوقه حصره
وضع الجميع بانه ان يكون لكل مرتبة على وضع اسم الانشائه او على اشتراك العقل ويكون لنفسه اشتراك
كالاعتقاد ان كل ان يقرب بناء على المجموع لانه على احوال العذر لا مشترك في وضع الجميع لا يشترط التعداد
حتى يكون الحمل عليه جميعا بين خصايصه وعلى احوال الاشتراك اللقطي فتدفع هذا الاستدلال لاسيما لجمع
بين معانيه وظهوره فيها كما اختاره الشافعي وقد عرفت في تأييد الاقوى ونافعا لاكثر الاصول بين
عدم حتمها وعلى الاحمال انما ذلك فكل ما ذكر مع ان الحاشية من القول ما عند فهم ان التوضيح
له عام كالوضع لاختصاصه بل هو من خصائصه المتأخرين لا يوجب للساني ايضا لان المدعى كونه ان كان
في الجميع المتوئن بتوئين التمكن نظاهر القدر لظهوره في الحين وان كانت في المتوئن بتوئين التمكن
فكل ما يقع لظهوره في مرتبة ما كلفه في مرتبة ما وكذا الثاني لا تداخل في القدر الترتيب مع ان مدعى
الاول بعينه يكون الوضع له من هذه الجهة اولى والآخر يكون الحمل على الجميع مدعى ما ذكرنا
سابقا من ان الاختصاص في الترتيب في الايجاب بدون غيره واما الرابع فمهر وبعنا مضافا الى عدم
امكان الاشتراك لوانما انما العمل فيها لو ورد شغل الامر لا يوجب عدم صدق مثله من الحكم
فيما لو صدق شغل الامر لا يوجب عدم صحة الاختصاص بخلافه في العتق اعطاء وعنا براضا لانه

قائل وأما البعض فالمراد المتكثرة فلو وقع ما ذكر وجب حمله على الجميع لأنه مثل الجمع في أنه يقع لكل واحد على سبيل البدل ولقد علمنا بأن بينهما فراقا لأن جميع الأفراد أحكاما خاصة وهو عينه الذي سار له أقوالنا هنا مندوحة عنها وكان المحل عليه أولى فأنه لما كان مترددا بين حقايقه كقائنا في التوجه هذا القول بحكم المخرج فان جميع الأفراد ليس بأحكام الأحاد التي يصدر عليها على البدل وانت خبير بأن هذا الأفراد إنما يستقيم لو كان مقصودا المستقر حمله على جميع الأفراد التسليم على جميع حقايقه وأما لو كان مقصودا حمله على جميع مراتبه على أن يكون ترتيب مخصوصها المراتب منه بالطائفة كما هو لا فو بأكملها فلا بد من وجود قطعاً وأما أن يقع استثناء كل واحد من مروي الاستعراق والاستثناء دليل العموم بقية بعد استثناءه ما لم يجرى من وجهها أنه لو لم يكن للعموم مكان مختصاً بالعض إلا أنه منتهى لحد المختص من استثناءه المختص بل المختص من جهة ذلك البعض يجوز بل ما ليس محل للعموم ولا مختصاً ببعض بل شامعاً للجميع ثانياً أن الملائمة مستمرة لا يزل من عدم وضعه للعموم كونه مخصوصاً بالعموم بل المختص لا نقول أنه لا يكون للعموم بل يكون موضوعاً لنفسه المشترك بين العموم والمخصوص فيكون صالحاً لكل منهما من غير أن يختص بل بالحدود أن لطيفه المتعدد أحد المصائب على اليد لانه في عين أحدها المقام المتساوي أنه من بعد العموم من جهة المبدأ لا نقول أنه خلقه على أحوال حدنا له وهو للشيء في ذاته وأما بينها العموم ونفسه والخلف ومضاهي العالم وأنها التوقف كاعليه الشيء محمداً فيلحقه على العالم وانجى الأول بوجهين الأول أن حمل اللفظ على الاستعراق حمل له على جميع حقايقه فكان أولى الثاني أن هذه اللفظ محمولة للفظه ولكنهم فأنه ودين في كلام التكميم بحجته عن المرتبة ربح حمله على الكل أدوار البعض ليس ويمكن أنما أفرد فيها أما في الأولين كون الجمع حقيقة في كل مرتبة لأن كان كل ما شاع بطريق الاشتراك اللفظي لا بطريق الوضع العا والموضوع له الخاضع كل منهما بل لما جفت من كون موضوعاً لللفظ لا المشترك بينهما سلبنا ذلك ولكن يمنع من كون استئصال المشترك حقيقة في الجميع فضلاً عن جواز استئصال ذلك لكن يمنع من لزوم حمل المشترك على جميع مراتبه إذا لم يظهر منه على تعيين شيء منها وأقول لو أن المراد بالمراتب حقايق لا من حيثها من أفراد الموضوع في له وهو المفرد المشترك منع كونه خلافاً للخاصة من آثاره لبيان المقابلة لتوجهه وبطلان ذلك مضافاً إلى أن الأول الذي أتى أعادها مجموعاً لأن استعمال هذه المرتبة على سائر المراتب لا يفسد ولو تكرر كونها مخصوصاً لها المستعمل وإن كانت هذه المراتب حقايق للفظ فان تفاوت الحقائق في نفسها باعتبارها في التناول لا يوجب ولتوهم الحكم يكون الشيء منها بالمخصوص مراد الله تعالى ذكرها ما يكون غيراً لاشتمالها ولو قيل أن العمل بالاشتمال هو ما يخرج فلنا أن الاشتراك لا يثبت باللفظ من غير معارضات الأقل فحينئذ يكون بالترجيح أولى وأما في الثاني لمعارضته بالمثل وهو أنه لو أراد الكل المبدأ بالاضمحاج إلى بيان الكل أشد من الاحتجاج إلى بيان الأقل لأنه معلوم الأروء في الجملة مع أنه قد جرت عادة الناس واستمرت طريقتهم بالاعتدال بالكل ويحوى عند التهمة بالأطلاق عند الرادة ما دون الكل ولذا نأخذوا له في هذا على وجهه على عبد الله على الجميع

الثالث اختلافها في اطلاقها بصديق عليه الجمع بعد التقاطع على كونها من الواحد على احوالها وهو
 المتعارفة ثلثة واختاره الاكثر ثمانية اثنان واختاره بعض فاضل العامة كالنظم والاضحى وغيرهما
 وثالثها ما يظهر من صاحبها لفظه ان كان حكمه الحسنى الشتران في حيث خال ذكر الشتر في الطرفين في الدين
 الفصول انما ايراد في سؤال الله في بعض الوفايع من انما ايراد في لفظ الجمع وفقد ذهب من في انما ثلثة
 فربما انما ايراد في الحق فقال في الخطا هؤلاء هؤلاء بل في بعض ان يفضل فيقال ما جمع منهم اجمع
 ووجه فاقول من انما ايراد ثلثة في مراتب الشتران ثلثان وهو وادخل الشتر في قوله الكلام في بعض
 جهات الاولى ان الشتر في الصفة خاصة وفيها والمائة والاظهر الاول ثلثا مضافا الى الاصله وتبين
 ما عزم المحققين ولا يرد في استعمال اللفظ اكثر من معنى واحد على تقدير كونه فيها معا وخلاف
 الاجماع على تقدير كونه في المادة دون الصفة ولما حكمه المصنف عن المعنى من نحو الوفا على غير
 المائة من محل الشتر وان كان قد بينا في الشتر بان يقال في الاول ان جعلها محل الشتر فيكون
 باستعمال لفظ الجمع فيها ان يكون المراد به الصفة والمادة معا لكي يستلزم ما ذكرنا باستعماله في لفظ الشتر
 فيها وهو في الحقيقة صادق عليه وعلى غيره بانه محمول على المادة باعتبار معنى المصدر ولو صرح بانه محمول
 للشتر باعتبار معنى الاسم الشتر في ان الشتر في جميع الفصول او يجمع الجمع اكثر من وجه الجمل بل صرح
 الكل كما حكمه الشهيد الثاني وتكمل بالاول وقد يشكل بان التعميم المذكور في مانع العامة الجمع
 من التفرقة بين جمع الفصول والكثرة بان اقل جمع اكثر من واحد عشر فاقول جمع الفصول ثلثة وقد يرد عليه ان
 الجمع من الاجماع الزبور في الفصول في سلم التفرقة لكن خصها في جانب زيادة والصلوات في سلم التفرقة
 ولكن جعل اقل جمع اكثر من عشرة والتسوية في اصل التفرقة حيث قال في مسئلة وجوب بيع عشر
 ولا للعقد الجماعة وتكمل لادم كدم الطير والوحش في ثبوت ما ذكره من الفرق بين جمع الفصول والكثرة
 على وجه الحقيقة نظر فكيف بهذا الاجماع مع مخالفة هؤلاء الجماعة وما بنا سلكنا ذلك فيقول المصنف
 المزبور في هذا اصطلاح الفقه اياه العرب والحكم الشرعي صوابه وقد صرح بذلك السيد في حاشيته على الأصول
 في بحث الشتر بقوله ومع ذلك لا يخفى ان الفرق بين الجمع اصطلاح خاص باده العرب والحكم الشرعي صوابه
 بما يعلم ذلك من اجواب الافادير ووصاياا وفيها وبيننا في لسان الكلام بل هو مطلق خلافه من ان
 المصنفين بوجه مخصوص في الفقه بل صرح به ائمة الفقه اياه كما يقول المصنف فكيف يصح مع ذلك جعل
 اصطلاح الفقه فيهم ان يكون بناهم في التفرقة على الحقيقة للغة بل يكون الصوابين لما رواهنا صحيحه
 في الحوادث والاشهاد لان التفرقة عندنا لغة اية كما يعلم من ملاحظة صاحبنا لا في الزبور والوصاياا وفتنة
 والوقوف والاضحى وغيرهما من غير ما علمنا من بعضهم في بحث التفرقة ما يقتضي التفرقة بينها بالكثر
 المحفوظ فانكرا لمحتون بما يؤيد على انما ايراد في لفظنا فيهم وعلمنا مقدم الفقه على عدم التفرقة
 في هذا الجمع بان جعلوا اقل مطلق الجمع ثلثة ولم يفسوا بين الفصول والكثرة لانهم في صدق معنى الاكلام
 الشترية وقد مر في محله ان بناها على المعنى المراد باللفظة فظهر ان تخصيص بعضهم محل الخلاف للجمع
 الفصل معلل بان اقل جمع اكثر من واحد عشر لاجل انما ايراد في لفظنا فيهم وعلمنا مقدم الفقه على عدم التفرقة
 الجمع سالمه ومكره ان يفتقر احدها وانظر على الفرق بينها بل بين التفرقة فيهم وعلمنا مقدم الفقه على عدم التفرقة

في هذا الجمع بان جعلوا اقل مطلق الجمع ثلثة ولم يفسوا بين الفصول والكثرة لانهم في صدق معنى الاكلام
 الشترية وقد مر في محله ان بناها على المعنى المراد باللفظة فظهر ان تخصيص بعضهم محل الخلاف للجمع
 الفصل معلل بان اقل جمع اكثر من واحد عشر لاجل انما ايراد في لفظنا فيهم وعلمنا مقدم الفقه على عدم التفرقة

واسم الإشارة وبين مد كره هذه الأقسام وموتئها إلا أن عدم الفرق في الأولين من حيثها عنوان وفي الثاني
من حيث المعنى والحكم وإن احتمل أن يكون عدل لفرق من حيث العنوان على معنى أن يكون المراد بالجميع عنوان
المسئلة ما يعبر هذه الأقسام أو شعاعاً باعتبارها بكت من الصفات كما يخفى وأما ضمير التكميل مع التغيير
مخى فعلنا فقد صرح في جملة من الكتب أنه موضوع بالانفكاك لتغيير الشخص عن نفسه وعينه سواء كان ذلك الغير
واحداً أو زبداً ولما أجمعوا على المنفعة إلى التثنية والجميع معنى ما دخل في النزاع فلا شبهة خلافها لاجتماع
الجميع عن محل النزاع نحو قوله صنعت فلوكبكم معللاً بأنه وفاء في ذمته كدفع يمكن أن يكون وفاقاً مع أن
كتب أكثر الأصوليين مشحوناً بذكرها في مقام استدلال القائلين بأن أغلبه أثنان ومع ذلك يرد عليه
بأنهم اختلفوا في وضع الجميع محل الأضافة وهو صحتها وهو بعيد جداً أن يتأكد هذا قلنا على عدم كونه
حقيقة فيما دون الثلاث عدم شأده وبنا در عزم وعدم صحة توهمه بما عرفت في الأثنين وصحة نفى الجميع عن
الجميع الأثنين وعدم تكليف الجميع مع ثبوت حكمه للأثنين عرفاً قطعاً كان يقال ما رأيت رجلاً مع
ثلاثة رجلين وصحة الإضراب كان يقال ما رأيت رجلاً لرجلين ودخول الأضرب الجميع ولو لم يثبت
كونه من الأضرب لاندفع وأضحة المنع من الإضرب ما رأيت أثنان بل في اثنين وانكاداً عني أس على هيئته
ليس لأخوان حقوة مع اهتدابه وكونه من أهل اللسان وإذا ثبت في العرف ثبوت اللسان صلاً لثبوت النقل
وتعلقوا به بفرق أهل التثنية في الفاظ التثنية والجميع فقلنا في الجميع رجال مثلاً وبغيرهم أي غير
بها مع أنه لو كان لفظ الجميع صادراً على التثنية لما كان للفرق بين اللفظين واقعياً غير مضمومة لوقال
له على درهم لثمة هنا زاد كذا الواسع وإن زدنا في الكل نظر فإنا لفرق يحصل بالاعتبار والاختصاص
أي بصلاحيته الجميع ثانياً على الاثنين وعدم صلاحية التثنية له مع اشتراكها في هذا لما على الاثنين
والاعتراف والوضعية والتقديرين في هذا الأصل ومنه فبعد القول بأنهم يضافون إلى الواحد في الواحدة
لما ذكرنا منوع ولا على تقديره يكون ذلك خارجاً عن الإجماع فأيها هذا كله بحسب الدليل وأما محال الأصل
فقد بين أن قولهم يكون أفله أثلاثه لا على بعض الوجوه فإن الكلام لا يشمل على الجميع أثنان يكون
مشتملاً على الحكم التكليفي أو الوضوعي فإن كان الأول قطعاً بأن الجميع في قوة تكوير المفردة وإنه في غير منه
خفف الأثنان بقدره لا يثبت من التكليف بالجميع إلا التكليف بالأثنين وبعيداً لا يثبت أن الاثنين يقع
الثلاث في التكليف بأشياء الأصل عدمه فإن لم نقل بذلك قلنا أنه موضوع لجميع الوحداء ولو
أبى فمرد منه فحققت الأمثال صلاح في وجوب ثبات بالثلاثة من باب المقدرة وإن كان الثاني كما إذا جعل هذا
الحكم لا يظهر إلا باعتبار الأصل بقضوه فقلنا لا ينافي في ذلك أنه بغيره وهو التثنية إلا إذا فصل الحكم
على هذا الأصل مع القائلين يكون أفله الاثنين أو على القول بكون أفله الثلاثة إذا استعمل في الاثنين بزم
المجاز وهو محال الأصل بخلاف ما إذا قلنا يكون أفله الاثنين فلا ينافي في الاستعمال صلاحاً مضافاً
إلى الأصل كونه مشتركاً بين الاثنين وما زاد بالاشتراك المعنوي المقصود كونه حقيقة في الاثنين لثبوت
استعمال الجميع في كل منهما مع وجود الجميع الغريب لأن يقال أن استعماله في الاثنين أقل من استعماله فيها
فوق الاثنين بمزاج شقي والأصل أن يكون حقيقة فيها هو الثالث وبما ذكره غيره وفيه نظر واضح وكيف
كان فالأصول لا تهازن ما ذكرنا منها هاهنا لا يمكن الاحتجاج بما تؤولون بأنه حقيقة في الاثنين بوجوده

منها قوله تعالى فان كان له اخوة فلا تعد السديس المراد ما بينا اول الاخير بل اجماع على جبهتها ومنها قوله تعالى انما
 معكم مسئنون والمراد جميع الخطاب وسبع مرتين ومنها قوله الاثنان منا فوفها جماعة والجواب ان شرع الاصل
 من ان الجماعة اثنا عشر على حجب الاخير بل على كونه مسئلة من الاثني وعيكة المشقة فيه بان الاصل عند السند
 لمعنيها او يقال لو كان له مسئلة عن هذا المكان هو محض تصدق المعنى بها والاصل عدم التخصيص وعينه كونها
 مسئلة له مسبعد جملتها ذلك لانها على حجب الاثني عن ظاهره وانما معها سقوط فكيف يمكن ان يكون
 مسئلة للامر الفطحي هو الاجتماع فالظاهر ان يكون له مسئلة عن هذا وعلى هذا يقع التماس من غير الاصل
 والظاهر هو كما نرى سلمنا ان كنه حيز استعمال وهو لا يوجب الحقيقة لثبوت استعماله فيما فوق الاثني ايضاً
 والاشارة على خلاف الاصل نعم يمكن الاستدلال بالايضاح وجه آخر لا يبره عليه ما ذكره الاول انه لو كان
 الجمع موضوعاً للاثني مضاعفاً لاجازي الابهة واذا لم يكن موضوعاً له لزم اثنان على اقلها ولو ادا لامر
 بين الحقيقة والجماعة فالحقيقة الاولى والثاني ان لفظ الاثني هنا مشتمل على من لا يبره فلا بد من حمل على
 الحقيقة وحيث انفقوا على كون المراد به ما بينا اول الاخير فيكون حقيقة فيه وهو المطلوب انما كانت
 لو لم يكن حقيقة في الاثني فافهم لزم انما الجازي في الآية او تخصيص مفهومها وكلاهما خلاف الاصل لكن
 الجواب عن كل الاثني ان لا بأس بحال الاصل في النظر الى الدلالة الشاذة واما على الاثني في النسخ من ان انما
 فقط بل مع ضرورتهم لكن يمكن تفرير الجواب على وجه لا يبره عليه ذلك بان يقال لو لم يكن الجمع حقيقة
 في الاثني ايضاً لزم انما التعليل في الجازي الاية انما التعليل في الجازي فخرجون في الخطابين
 ان ليس هو منهم واما الجازي فعلى تقدير خروج من هل الجمع على الاثني في حق تعين الجواب بما شرعناه
 لا بأس بكتاب احكام الجازي في هذا اثبات الجازي بالادلة الشاذة صحيح لا يحجب عنه واما على الاثني
 فلا تهاور وعن التفسير وله حملان احدهما شرعي والاخر لغوي فلهذا في حكمه ما كان كذلك بحيث يحمل
 على قول فيما اذا حاله لا تارة بعث لتعليم الشرع دون اللغة ويا حبذا الغلبة لان الغالب من حال اللغة
 والاخر بناء الاحكام لا اللغات فالمشكوك بلحق بالاعم لا على حجب المعاني انفقوا صلوة الجماعة
 بالاثني كما حمله العلامة وغيره او على دفع كراهة النوع من السفر بالاشبهة فانه روي كان منى في السفر
 الا في جماعة ثم قال الاثنان منا فوفها جماعة لجواز السفر كما حمله البيضاوي في التماس وقد جازى
 بان خارج عن محل الشارع لان الكلام في صيغة الجمع لا في لفظه وبما نرا في اجماع المسئلة وقد عرفت
 ما فيه ترتيبه يظهر من نحو استعمال الجمع في المرفة تماماً ونرا كما روي عنهما استعمال في الاثني جازي
 استعماله في الاثني مجازي اذ لو قلنا لا التميز بين اهل اللغة بل لو كان الميث والثاني مشاوباً
 مشاوباً بين الاثنين فيقول الاول التقديم الميث على الثاني خلافاً لما لا يثبت به في حق صحة استعماله فبما
 مكمضوباً على معتبر ابن عباس ولا يوجب تجاز توصيف الجمع بالثنية وتوصيف الثنية بالجمع واجب
 على الاول بان قول ابن عباس ليس الاخوان باخوة مفادهم يقول زيد الاخوان فالوجه ان يجمع بينهما بحمل
 كلام الثاني على نفي كونه حقيقة وحمل كلام الميث على كونهما مراد به مجازي او الثاني يمنع الملازمة
 فان التوضيح تمامه دخل في اللغة فينبغي ان لا توضع من المانع من تجوز لحد ما دون الاخر ولا يتم بما روي
 في ذلك صورة التلقظ ولا ينافي بينه وبين جازي في ذلك ويكرهوا لعلهم من جازي زيد وعمر والمان دون

واسم الإشارة وبين مد كونه هذه الأقسام ومؤسساتها إلا أن عدم الفرق في الاثنين من حيث العنوان وفي
من حيث المعنى والحكم وإن اختلف أن يكون علما لفرق من حيث العنوان على معنى أن يكون المراد بالجميع عنوان
المسئلة فافهم هذه الأقسام وتسامعوا بالأمور التي ذكرتها من التبعين والتبعين كما تحفه واما خبر الحكم مع الغير مثل
عن فعلنا فقد صرح في جملة من الكتب أنه موضوع بالاتفاق لتبعيه الشخص عن نفسه وعينه سواء كان ذلك الغير
واحدا أو اريد ولما اجموع المصنفات الثلاثية والجميع هي داخل في التتابع بلا شبهة خلافا لما يجيب حيث
اخرج عن محل التتابع هو قوله صفت فلو كان مفعلا بالمراد في وفاء وفيما ذكره يمكن أن يكون وفاء مع أن
كتب كثيرا لأصوليين محتون بذكرها في مقام الاستدلال لقائلين بأن أقله اثنان ومع ذلك لم يرد عليه
بلزوم اختلاف وضع الجميع جسيما لأننا قد وعدنا وهو بعيد جدا إذ لا يتعد هذا فلنا على عدم كونه
حقيقة فينا دون ذلك لعدم تبادره وتبادر غيره وعدم صحة توصيفه بما هو في الاثنين وصحة نفى الجميع
الجميع الاثنين وعدم تكذيب الخبر بنفي الجميع مع ثبوت حكمه للاثنين عرفا قطعاً كان يقال ما رأيت رجلا مع
دومته رجلين وصحة الاضراب كان يقال ما رأيت رجلا لرجلين ودعوات الاضراب مجع ولو من حيث
كونه من الاضراب لثلاثة واضحة المنع من الاضراب ما رأيت انسانا بل في أسن وانكارا عن س على من بانه
ليس الاخوان اخوة مع اعترافه وكونه من اهل اللسان وإذا ثبت في امره ثبت في القدر صالحا لعدم النقل
ونقلوا الخبر عن اهل اللغة من الفاظ التثنية والجميع فمما لا في الجميع رجال مثلا وبغيرهم بين خبر
بها مع انه لو كان لفظ الجميع صادقا على التثنية لما كان للفرق بين اللفظين والقدير من مضمونه ما دل على
له على دهره ثم ثلثه هنا زاد كذا لوارضوا ان ذلك في لكل نظر فاما لفرق يحصل بالاغمرة والاختصاص
اي بصلاحيته الجميع لما نادى على الاثنين وعدم صلاحية التثنية له مع اشتراكها في صفة لها على الاثنين
والاعتراف والوضوح والتدريج الذي في هذا الاصل ومنه وعد القول بانهم يخالفوا في احوالها
لما ذكرنا منوع ولا على تقديره يكون ذلك خارجا بالاجماع فاني هذا كله بحسب الدليل ولما يجب الاصل
فقد بقر مع القول يكون انك انقلته الا على بعض الوجوه فان الكلام انتمثل على الجميع اذا ان يكون
مستلزما على الحكم التكليفي او الموضوع فان كان الاول وقلنا بان الجميع في قوة تكريم لقدره وانما انى يفرقه
خففوا الامتنان بقدره لا يثبت من التكليف بالجميع الا التكليف الاثنين وبعد الايمان بالاشين يقع
الاشين في التكليف بالاشان والاصل عدمه وان لم نقل بذلك بل قلنا انه موضوع لجوع الوحد وهو
ان يفرق منه نتيجة والآه مثال صلاح قهرجلا يثبات بالثلاثة من باب القدرة وان كان الثاني كما اذا جازى
الخبر لا يظهر بالايمان والاصل يقضي بقاء النجاسة لا يما يفرق الظاهرة به وهو التثنية الا ان الاصل الكفر
على هذا الاصل مع القائلين يكون أقله الاثنين اذ على القول بكون أقله الثلاثة استعمل الاثنين لزوم
الحجاز وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا قلنا بكون أقله الاثنين فلا يحاز في الاستعمال صلاح مضافا
الى ان الاصل كونه مشترك بين الاثنين وازاد بالاشارة المعنوية لفظي كونه حقيقة في الاثنين لكونه
استعمال الجميع في كل منهما مع وجود النجاسة مع الضرب إلا ان يقال ان استعماله في الاثنين اقل من استعماله في
فوق الاثنين من حيث شي والاصل ان يكون حقيقة فيهما هو الغالب وبما ذكره غيره ومنه نظر في دفعه
كان فالأصول لا تعارض ما قد منها من الحكم كما لا يخفى احتجنا لعلنا ثلثون بانه حقيقة في الاثنين بوجوه

منها قوله فتح فان كان له اخوة فلا تدرى من المراد ما بينا اول الاخوان على جماعتها فكيف يمكن ان
معكم مستوعون والمراد بصيرل اعطاب وصي حشرت ومنها قوله الاثنان منا خوفنا جباة والمجول فاعاد الاول
فبذلك الاجتماع انما قام على حجب الاخوان على كونه مستغاثا من الاثر ويمكن التماسه فيه بان الاصل هو المستند
له غيرهما ويقال لو كان له مستند غيرهما لكان هو مصغرا متصفا له فهو فاعاد الاصل عدم التخصيص فيه كونهما
مستندا له مستبعدا كما ان ذلكا لهما على حجب الاثنان عن ظاهره بلعد منها منطوق فكيف يمكن ان يكون
مستندا للمراد الفطري هو الاجتماع فالتكلم ان يكون له مستند غيرهما فعلى هذا يقع التعارض بين الاصل
والفكر هو كما ترى سلطنا لكنه يحجز استعمال وهو لا يوجب الحقيقة الشؤن استعماله فيها فوق الاثنان
والاشراك على خلاف الاصل نعم يمكن الاستدلال بالاية بوجوده لا يبر عليه ما ذكره الاول انه لو كان
الجمع موضوعا للاثنان صفنا عدنا لفظا في الاثر واذ لم يكن موضوعا له لزمنا صفنا على الجملة واذ ادار الامر
بين الحقيقة والجملة فالحقيقة الاولى والثانية ان لفظ الاخوة هنا مستعمل بدو الفرية فلا بد من حمل على
الحقيقة وحدها فنفقوا على كون المراد به ما بينا اول الاخوان فيكون حقيقة فيه وهو المطلوب الثالث
لوم يمكن حقيقة في الاثنان منا خوفنا لزمنا اما الجملة في الآية او تخصيص مفهومها وكلاهما خلاف الاصل لكن
الجواب عن كل اثر لا بأس بمجافه الاصل في النظر الى الادلة الشاذة واما الثاني فالمع من ان انما
فقط بل مع فرعون يمكن فهم الجواب على وجه لا يبر عليه ذلك بان يقال لو لم يكن الجمع حقيقة في
في الاثنان بقية لزم اما التعليل بجباة اخواني الا بقرانا التعليل على تعدد دخول فرعون في الخطابين
اذ ليس هو منهم واما الجملة في تعدد خروج فرعون من حمل الجمع على الاثنان في تعيين الجواب بما تضمنه
لا بأس ان كتابا حاد الجواب بعد اتيان الجافية والادلة الشاذة فيجوز لا يخصصه واما عن الثاني
فلا تدرى وعن التبعة وله مجالان احدهما شري والآخر لغوي فذكر في محله ما يما كان ذلك بحيث يحمل
على قول فيناه خاله الصلة لادته بعث لتعليم الشرع دون اللغز وياخذنا الغلبة لان الغالب من حال الشئ
والاثر في بيان الاحكام لا اللغات فالمشكوك يلحق بالاعم لا عكس فيحمل ما على انفساد صلوة الجماعة
بالاثنان كما حمله العلامة وغيره وعلى دفع كراهة التوضيح السفر بالاستنباط فانه روى كان منى على السفر
الاجبي جباة ثم قال الاثنان منا خوفنا جباة نحو ان السفر كما حمله البيضاوي في التماس وقد جاب عنه
بان خارج عن محل الشرائع لان الكلام في صيغة الجمع لا في لفظه وكانت داخل الى جملة المنهى وقد عرفت
ما بينه تليكه بغير من يخفى استعمال الجمع في المنة نظما ونثر كما روي عنه وما استعمل في الاثر جوازا
استعماله في الاثنان على راجع اثره لولا ذلك لا الشهرة بين اهل اللغة بل لو كان المثبت والثاني مشاوب
مستندا وبين المثبت يقول الاول لتقديم المثبت على الثاني خلافا لما لا يبعد في حق استعماله فيهما
مطعون بل على قضية ابن عباس وانه لو صح تارة توصيف الجمع بالثبوت وتوصيف المثبتة بالجمع وجب
على الاول بان قول ابن عباس ليس الاخوان باخوة مغاير بقول ردا الاخوان فاعرفنا ان الجمع بينهما يحمل
كلام الثاني على نفي كونه حقيقة وعمل كلام المثبت على كونهما مراد منه مجازا وعلى الثاني يمنع التماسه
فان التوسيع فانه دخل باللفظ فيمنع ان لا يوضع من الالفاظ من يجوز لحد فاعاد دون الاخر ولا يتم رعاؤه
في ذلك صورة اللفظ ولا ينافيه جوازا في ذلك وبكروا علماء من ذهب وعمر العلماء من دون

[illegible]

ففيها وفيها وفيها

[illegible]

دراسة لنزول شيء من شيء آخر كما ورد في القرآن في نزول الماء على بعض النعم بمسألة واحدة
 المتزلزل على الماء الام لا يفعله المرفق بينهم الاول وهو الاقوى خلافا لما جعله مجازا كالحوض الذي
 في بوق فانه لا يلفظ المتزلزل الا في علم عمومه عن قابل هو بمنزلة الالفاظ الجملية لنا صحتها الا انشاؤا وحسنه على
 وجه الامر الذي في المقام الا ترى انه يصح ان يقال التراب بمنزلة الماء الا انه يرفع الحديث وان المتزلزل اسم
 حبس الخزان في عينه فهو وانه لو لم يقبل العموم لما صح سلب شيء عن شيء ما اتحادها في وصف من الاوصاف
 مع اثره في قطعها كان يقال ليس الحمار بمنزلة الانسان هذا كله في المنزلة في الكلام في المنزلة والمنزلة
 والتشبيه **أما الآية** فكما لو قبل من جهة ان التمس بدل الوضوء والغسل وبديل يكفيك الغسل في الغسل
 سين ايجل شيء مقام شيء على وجه يظهر منه البدلية كما يظهر من اخبار المجازير في العموم في الجميع العموم
 خلافا لصاحبه له وسنبره فيما منه ولا نوحى الاول للمنا ووجه الاستدلال على ان على الصلاة اليه
 فليس من في الغوايد وبها هو جيل للعموم البدلية مثل حكمه في التمس بوجوب تقديم مسح الفين على الوضوء
 لا تدل بدل وجهه ذلك المشافى هذا العلم لم يأتى **وأما الآية** فكما ورد في باب الصلاة من استناب
 الامام والامام من باب العلم اذا عجز في في الاستثناء عارض فاعلم انه بمنزلة العموم لا ان الصلاة مخرقا
 في غير ذلك في التائب ما يصح من التوب عنه من الاسلام والايمان والعدا والظهاره وهو فاعلم منه
 استثناء جملته من الصفة في جواز الايمان بالصلوة الفاشية فاعلم اني للتل وليل في الفاعل بقوله تعالى
 وهو الذي جعل الليل والنهار خلائف **الآية** **وَأَمَّا** فتعني الكلام فيه يتوقف على قوله **الاول**
 ان حمل الشيء على الشيء هل يكون ظاهر في كون الموضوع في الجملة يحيط به ام لا فتقول ان المتفاهم من الحمل
 الواقع في المحاور والمكالمات من حيث الضرف والمفعول هو الاول فيكون حمل الواقع على الموضوع الذي ليس
 من بربطات الحول ومن افرا من الحقيقة على من حقيقة بل من باب التجوز وان كان كتاب مخالف الفهم للعدالة
 فمن ان لا يفرق بين قولنا زيد انسان وزيد مسلم ان الفرق بينهما بانه بالفرق بينهما في الاصل وان كانا
 ولنا ان احكام الشارع بحكم على شيء وامكن من ذلك الموضوع للمجمل كما ان كان مفهوم من الجاهل المتوقف على
 بيان الشرع ولم يعلم للمنا منه على وجه التحديد فاعلم ان واجب من ابناء على كون الموضوع من افرا من الحقيقة
 عملا لا نظرا وذلك كقوله الا انشا مع الماء وغسل وجهه الا من اكل وهو صوم واما في الاخر
 وانما ومن صلوته فيكون حمل الجميع وعبرها على ظاهره دون التشبيه فانه خلافا في الاصل في الكلام الا ان افرا
 في انهم حمله عليه ومنه التبعي للمشهور والطوائف بالبيت صلوته فانه يلزم حمله على خلاف ظاهر عدم
 امكان انما في على ظاهره لظهور عدم كون الطوائف فراسا لصلوته فانه ولا شرعا مع ان بيان الاول ليس
 من وظيفة ظهور كل اداة او امر شيء بين حمله على الحمل او التشبيه يلزم ان يحمل على الاول كما هو الاصل
 القدر وما للحكم العلة في الفروع والطائفي في فوائده **الآية** في ان يجوز بدل اسد والطوائف بالبيت
 صلوته والفقاع غير تشبيه وانما في يقول انهم اخلفوا فيه على قولين احدهما انه تشبيه وانما وجه المذكور
 في الفوائد بل عزاه الى لسان ابنين وانما بينهما انه مجاز واستعانة كما في المطول والتحقيق في المقام انه قد دار الامر
 بين بين الاضمار والمجاز فان قلنا بقديم الاول كما اخبرنا في حمله لكان من باب الاضمار وسهل الغلط ان
 قلنا بقديم المجاز فقول ان الظاهر ان يكون ذلك من باب الاضمار لا ان التشبيه ادعى في الما هذا والمكالمات

مع انه لو كان مشكوكا لا يفتقر لاثباته المتعين شرعا فان الخطأ بان الحمله للشبهة والاستعاذه لتوحيلا
على الثانيه تعرض عن الظاهر ان لا يتعلق بها عرض شرعي فبقيت حملها على التقية مضانا الى انه لا يمكن
ان تكالبا للاستعاذه في اكثر الموارد الا على خبر ركيك لا يجزى من البليغ لعدم شغل جامع قريب بين الظواهر
والصاوة كما في النبوي وبين الفقاع والخروج وهكذا واستدل من جعله من باب الاستعاذه بخبره
محمدا وشمله بليق ذكرها اذا انفرد في ذلك فيقول ان في التشبيه سواء كان بطريق البليغ او غيره وجوها
ثلثة احدها الاجمال لعدم تعيين وجه التشبيه وثانيها العموم للظهور وعدم حصول اللغو في كلام الحكيم
ثالثها المشار الى الاحكام المشابهة لو كان التشبيه حكم شائع والا فالعموم واختاره جلال العالمة اليهم
وقد اختلفا في انهم المشابهة في الحكم الشرعي فان كان للغو الخفيف حكم شرعي شائع واحكام كل فاذن
بصرف اليها كما يصرف في الشجاعة في الاستعمال الاسد في الدعي لا مثل الصوة او غيرها والا فالظهور
بالتمثيل الذي يقتضي العموم في الاطلاقات والميلان لا الاجمال في حال ومما ذكره في ان شائع مجرده
استعمال الكفر والشا صلب والخروج من ذلك من غير انما في العربية واللغوية لا يمكن الحكم بكونها خاصا فوجوه
ولكن لا يمكن الحكم بالاشترار في جميع الاحكام ولا البناء على الاجمال واقول ما ذكره في ان كونه مقتضى
بالقول لا الاول فانها باطلان اما الاول فلما مر مرارا ان الاصل في الخطأ بان الكيان فيلزم الحمل
عليه مع الامكان مع كماله وهذا كماله لا يمنع الا فيحمل عدم وجه التشبيه وهو ممنوع لان وجه التشبيه معتبر
هو الاحكام المشابهة ان كانت احكام التشبيه مختلفة في العوان كانت متساوية في الماهية والمفهوم والبناء على الخطأ
والكاملين شرطا وانما الثاني فالات الظهور في العموم مع مقتضى مع التماسا وكما عرفت فان الوقوع
في كماله الحكيم لا يوجب العموم مع بل ينزل منزلة الاطلاق ويجري مجرى التخصيص كما عرفت في بيان **الاول**
ان التشبيه الواقع في كلام شائع الحمل على الاشارة في الاحكام الشرعية دون اللغوية وغيرها التي وظيفة
الشائع ذلك ومقتضاه حاله المتشبه بالاختصاص ومنه ان الكلام في التشبيه الواقع في كلام اللغويين والابنا
واما الماهيات المدونة في الاحكام اللغوية عند أهلها او الظبي عند أهلها وهكذا **الثاني** ان
الحجول قد يكون من الاوصاف الغالبة للموضوع لا يتفكر عند غلبتها وان انفك عنها احياها وذلك كقول المحققين
اسود حاد والمخ هو الماء المنزلة في موه ووجه فاق التحضيض بما كان صافا باردا والمخى دما لم يكن في موه ووجه
فلا يمكن ابقاء الحمل على ظاهره والافساح له وكذا بالحكم بل المراد من التحضيض المسمى كذا في الغالب لكن ليس
المراد منه بيان نفس الحقيقة وثبوت الوصف في اكثر الماهيات موضوع فاق ذلك بحجته لا يشترطه عن شرع بل
المراد به ضابطا يرجع اليه في مقام الاشياء والشك في ثبوت الوصف اعطاء الموضوع والمقصود بالامارة
الظنية والاعلاجات الغالبة فينبغي عليه الحكم الشرعي الظاهري سواء انفق الاصابة بان كان من اقر الموضع
او انفق الخاف بان لم يكن منه وذلك لا ناعلم منه في قوله المحققين اسود لا يريد بوضع لفظ التحضيض
الحق ولا يظهر منه ان اللغوي في معنى احوالات الاحكام الواردة على التحضيض اما على التي انضقت التحضيض
لقد عرفت **قلت** فليح بالمراد من الظاهر ان ما ذكره صاحبنا ان الاطلاق اعم من الحقيقة والمجاز في الاشارة
مدعى من ان يقر بين المجرى والمسلوك في ترجيح الجمع ههنا باطلاق المجرى في كونه من الاجزاء على كل مسكن
عزيب لان بنائها في الاشياء بملك الا حيا بل في الحقيقة ان الاصل في الاستعمال بل ما غلبت ان الاستعاذه والتشبيه

كتاب
المنطق

درة

المنطق يقتضي المشاهدة في جميع الاحكام مع الترتيب والشايع المتعارف مع الاختلاف
 اختلفوا في ترك الاستقصاء في مكانها من فئات الاحتمال هل يترك منزلة العرف فيقال فيقول نعم وقيل لا
 ومصل بعضهم بين المنعز وبخصوص الحال ومن حقق الكلام بينهم برهنة مقدمة وهي ان كل كلاما من براهنه
 ظاهره بعوان حكاية الاحوال اذا نظرنا فيها الاحتمال كنا هاتوا بالاجمال وسقط بها الاستدلال بل يرمي
 بشيئين المتعارض بينهما غير واحد منهم فكيف يتحقق بين المتضادين ووضع الاشكال في البين فتقول الحقيقة
 ان لا مانعا ما بينهما اصلا والاختلاف موجوده لان موردنا في تمامه هو في الازمكي عن المتصور فضلا او
 او مكان في ذاته غير محتمل كل واحد منها وهو كما قال صلى الله عليه وسلم في جنود الكهيز واصلى من الاكل في المنام
 وكعين واضى الجار والاشعة او معنى عن بيع الغزاة وان حكم في مقام ادعى على شخص شي ما بيننا وبينه وفيها
 اخر بالعلمنا بتحقق كلفها يقال ان حكاية الاحوال مع نظرنا لاحتمال لا مكان اشترطها باوردها من ادائها
 جالا لا محضه من كلفها فاقول بالاحتمال وسقط الاستدلال ولا وجه لغيره لعدم صحة العلم في ابيات غيره
 بغير في اخره وعلى قول من يفتقر اليقين لان الغرض عدم العلم بتمام الحقيقة واما موردنا في اعني العنوان
 المراد في ما هو في جواب السؤال الذي يمكن ان يتصور ايقاعه او وقوعه بحدود عديدة متناهية في الظهور
 الخطاء محض منه الاستقصاء منها وبذلك لا نعلم يتحقق السؤال فلا يتحقق ترك الاستقصاء لان الاستقصاء
 غير ممكن بحدوده وانما المجمل السؤال لانه ان كان متناهي بل محصور فلهذا في صورته واحدة اما العلم بعد
 اراة غيرها اظهره السؤال فيها او غيرها خارج عن العنوان اليه فلهذا ترك الاستقصاء والحال هذا ولا يشمان
 العقله ويلزم من جميع الجواب على ذلك الصواب خاصة سواء كانت من الافراد او الجموع والمساواة
 لان الله انما يتبين على اللفظ عليه انما يتبين ذلك علم ان التسلسل صور لان السؤال اما ان يكون عن مورد
 هو صفة او وجودية وعلى التقديرين ان نعلم بعد السؤال بالحال لو يعلم بعد ايقين بعد علمه او بيقين بعلمه او
 يتبين به وعلى التقديرين ان يكون الاحتمال متناهي او متصلا بخبر الرجعية والمجموعة والتحقق
 ان في الصوريين الاولين انه يقيد العمود او يقع السؤال وكان في محل الحاجة في جميع الاحتمال ان لو كانت
 متناهية وبذلك لا يخرج منها لو كان متصلا اما الاول فالان المقام من ذلك الجواب والمقتضا منها انه لا يفتقر
 الغرض والمانع انما هو العمود ولا يفتقر احتمال ان يكون المقام مقتضا للابهام ولعل السؤال في الحكم بالقسمة
 الى بعض الاولاد وبعض الاحوال فانه مع كون خلافا لاصل لا يلتزم اليه مع شيئا من الظهور في العموم فعدم العلم
 يكون المقام مقتضا للابهام يكفي في الحمل على العموم كما اعترف به الفاضل الفقيه اليه ولقد جاء بحكاية العلامة
 الجعفي ما قدس سره حيث قال ان القول بان الترتيب لصلح ما يقع او جهة اخرى فاسد لان الاصل عدمها والظاهر
 للعموم كما لا يخفى ولا يلزم بان لا يكون لا محال انما ان اردت من العمود او خصوص بعض الاحتمال او في غير بعض
 اولم برهنة شيئا منها وما سوى ذلك لا يلزم لان عدمه اراة شيئا منها يجب الالغاء والعرف ان لا يعجز المميز
 ترجيح بالمرجح والى غير المعين الغاير وقيمة والعمال متساوية وان اردت عليه بعض السادة الاجل ان هذا الكلام
 لا يثبت له بدلية لان هذا الدليل لا يقتضي كون العموم ظاهرة في مقتضاه هو انما كانا مكلفين باليقين فلا
 يجوز لنا الغاير دليل الحكم ولا علم لنا بتجريح الوجوه فلو عرفنا الى البعض لزم الترجيح من غير ترجيح فالواجب علينا
 ان نحمله على العموم انما قال ان يقول ان كان العموم ظاهرة في الحمل عليه لا ثم ولا يتوقف في الفوق ويجنأ طفي

علم الفيل فان كان المراد بالافعال ما قبل الوقف فعدم جوازهم ولا انقضائهم وهو متيقن رابع واغراض علمها
وهي في المصالح وتلك التي التزم بين هذه الجاهلين ينبغي ان وجب ارجاع انطوائهم الى العلم الاسفري والى العلم الجاهل
الفيل المشا والبر والهم الفزع واما الثاني وهو ما كان هناك صورة واحدة في عين من علم الجواب علمها فانها
والرجحان فربما على كون السؤال عنه وذلك خالوا الدال على غير لبس به فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
بافادة العلم متوقفا على انه عام ولا يخل على الفيل في ذلك ويجوز ان يكون في صورة واحدة في عين من علم الجواب علمها
وقاما خارجا عن العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
الخصومة والحكماء في الفيل فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
طبق ما هو الظاهر في السؤال عن علمه من علم السؤال ووقع في الواجب فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
المراد بعد اتمام العلم من السؤال لا من علمه بل من علمه في ذلك فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
بالواحدة وعلم الفيل العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
والثاني من العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
مبطل علمه بالحال والعقوبة فيها استجبت لظن العلم لا من علمه بل من علمه في ذلك فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
في التمهيد بحجة الفيل في بعض الصور قال في علمه في ذلك فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
الفيل في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
والاخرى هو علمه في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
مسبوق بالعلم الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
الخصومة لكن فربما خلا الفيل علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
بناشئ في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
الاستدلال بالحقبة الكلية في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
المصنوع ولا يثبت الحكم هو العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
في الواحدة والعلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
بعض وجوب العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
الشرعية ولو كانت في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
الفقهية ذلك قال في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
وفي الاستدلال بالحقبة الكلية في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
الحقبة الكلية في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
التي خصت بمجلد في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
مع انه قد استمر عاذا في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
في الموارد التي في العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
علمها كما علم جميع الاحكام فربما خلا الفيل علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا
وثالثا ان العلم الفاضل الذي في عين من علمها فربما خلا الفيل علمها حيث قالوا

بِقَضِ السُّوَالِ

هذا هو الاطلاق الذي يقتضيه صفة الزيادة والكفاي والياء واللام الخاص ونحوها وعلى التثنية والاولى ثم نقول
 الله ليس بمرتبة او بامداد محال على الوجود القوي وخرامه تركه والحق ما مضى الى يوم الدين مع كونهما
 شئ منها بالوجود المحال على الوجود فيكون على التثنية والاولى لا على الثالث على ان الخطا باننا التثنية
 ونحوها من توجيه التوجيه لا من توجيه الشخص من توجيه الكفاي بل من توجيه الكفاي ثم بل يمكن المعنى على التثنية
 انهم يملكون على فهم الخطاب هناك قد يكون بلطف ذال عليه ويكون غير كقولنا ان الخطا بل على قوله البيع
 وخرم الزيادة لانها متساوية وان في وجه البيع والجواز وان قد فاعلى فقد الجواز من حيث ان الاول فيسلم
 التوجيه لفظ الخطاب كما سبق فيه فخلان الثاني ان ذلك غيرهم عن محل التراجع بنا وضع الخطا المتساوية
 بوجه تخصيصه بالاول فذلك من وجه تلك عنوانا لا كما ان الخطاب لا يتحقق في التوجيه فيكون وجه
 التوجيه يكون توجيه الكفاي على التثنية لان يكونا بتخصيصين او توجيهين والاولى على وجهه
 هو الاول في الخطاب لفظ الشخص هذا هو التوجيه في هذا التوجيه في شخص التراجع في
 لما عرفنا ان المتساوية من لفظ الخطاب او لا فذلك الظن من غيرهم على البحث ثانيا وان ذلك كذا على
 ظاهر مجموع ثالثا متساوية الى ان لا اشكال في جعل لفظ الخطاب بالكفاي شخصيا كان او نوعيا او النوع
 من اللفظ بالعدم من وجوده وشرائطه وانما اشياءهم شرائط خلق الخطاب بهم بالان في وجهه وقد كلف
 يعقل ان يكون من محل التراجع لان التراجع لا احد لا يملك ثبات مغاللة المصدقين اعلم وانهم قد قد يحفظ لفظ
 منهم الى كل من وقع على تلك التوجه وان لا لان مدلول المكتوب هو التوجه دون الشخص اذ لو كان الشخص
 لا سلم السعال للفظ في اكثر من معنى فذلك يوجب ان ذلك التوجيه في هذا التوجيه في هذا النوع في
 بعض اعتبارات لفظية بالعدم ولو يجب ان يكون حقيقة في الخارجية ولهذا جاد الشيخ الاشعاري في التصحيح
 قال معا بين ذلك ان الوضع انما يلقى الامور الكلية من اللفظ والخطا وشبهها دون التخصيص لا في
 الغائبات المتعددة بل في حقيقة ذلك ان الوضع لا يصح تخصيصا من اللفظ بغيره بازاء في بعض الامور الكلية
 بين مصداقيه امكان تخصيص الخطا باللفظ بل وضع الغد المتشابه بين مصداقيه بغيره في التوجيه
 في الثاني بالتحقق نوع **القدرة** الثاني ان التراجع ما في غاية الحكم التعليلية والتخصص في التوجيه والوصول
 الاول لان الخطاب في توجيه ما كان التكليف في توجيهه كما يقول للموجود المنهجي للشرائط والعلية ساكن
 معلوما فنقول لعدم ان استطاع فاعلى اطينا لتعليق وان كان بالفعل مخاطب فلا ريب من جعل الخطا
 وكلما يوجه خطا فيمن ان توجيهه ههنا ولا اصنع الخطاب في هذا الصنع تعليليا لا سؤا بما في سلم الامور
 فالطلب يقتضي الطلب منه الموجود وهذا كونه التعليل في نفسه الى سائر الامور والاعقاب والتشبيه
 الى الموجود فقد ذكر التوجيه في ان القابل يتعلق بالخطا في هذا الصنع بالعدم ومن لا يقول بكونه غير قابل
 معلوما في وجهه قال فان قلت بغير خطاب بالتشبيه الى الموجودين غير او بالعبية الى العدم ومن معلقا
 والجمع بين الامر في التوجيه والتعليل كالمجموع بين التوجيه والخطا فقلت لعل الخطاب اسهل فيكون قابلا
 للتعليل والتوجيه غير جامع بين الامر في التوجيه والتعليل في نفسه بالخصوصية من الخارج ولو غير كون الخطا في هذا التوجيه
 كان محال فاعلم ان جماعه بين التوجيه والتعليل ان التوجيه قد استعملت معلقة بشرائط التكليف
 احبالا لا لضعفها وهو مفهوم واحد لا ضد فيه لكن فذلك التوجيه يختلف باختلاف الاند والتشبيه الى

في هذا النوع من اللفظ في اكثر من معنى فذلك يوجب ان ذلك التوجيه في هذا التوجيه في هذا النوع في بعض اعتبارات لفظية بالعدم ولو يجب ان يكون حقيقة في الخارجية ولهذا جاد الشيخ الاشعاري في التصحيح قال معا بين ذلك ان الوضع انما يلقى الامور الكلية من اللفظ والخطا وشبهها دون التخصيص لا في الغائبات المتعددة بل في حقيقة ذلك ان الوضع لا يصح تخصيصا من اللفظ بغيره بازاء في بعض الامور الكلية بين مصداقيه امكان تخصيص الخطا باللفظ بل وضع الغد المتشابه بين مصداقيه بغيره في التوجيه في الثاني بالتحقق نوع القدرة الثاني ان التراجع ما في غاية الحكم التعليلية والتخصص في التوجيه والوصول الاول لان الخطاب في توجيه ما كان التكليف في توجيهه كما يقول للموجود المنهجي للشرائط والعلية ساكن معلوما فنقول لعدم ان استطاع فاعلى اطينا لتعليق وان كان بالفعل مخاطب فلا ريب من جعل الخطا وكلما يوجه خطا فيمن ان توجيهه ههنا ولا اصنع الخطاب في هذا الصنع تعليليا لا سؤا بما في سلم الامور فالطلب يقتضي الطلب منه الموجود وهذا كونه التعليل في نفسه الى سائر الامور والاعقاب والتشبيه الى الموجود فقد ذكر التوجيه في ان القابل يتعلق بالخطا في هذا الصنع بالعدم ومن لا يقول بكونه غير قابل معلوما في وجهه قال فان قلت بغير خطاب بالتشبيه الى الموجودين غير او بالعبية الى العدم ومن معلقا والجمع بين الامر في التوجيه والتعليل كالمجموع بين التوجيه والخطا فقلت لعل الخطاب اسهل فيكون قابلا للتعليل والتوجيه غير جامع بين الامر في التوجيه والتعليل في نفسه بالخصوصية من الخارج ولو غير كون الخطا في هذا التوجيه كان محال فاعلم ان جماعه بين التوجيه والتعليل ان التوجيه قد استعملت معلقة بشرائط التكليف احبالا لا لضعفها وهو مفهوم واحد لا ضد فيه لكن فذلك التوجيه يختلف باختلاف الاند والتشبيه الى

في هذا النوع من اللفظ في اكثر من معنى فذلك يوجب ان ذلك التوجيه في هذا التوجيه في هذا النوع في بعض اعتبارات لفظية بالعدم ولو يجب ان يكون حقيقة في الخارجية ولهذا جاد الشيخ الاشعاري في التصحيح قال معا بين ذلك ان الوضع انما يلقى الامور الكلية من اللفظ والخطا وشبهها دون التخصيص لا في الغائبات المتعددة بل في حقيقة ذلك ان الوضع لا يصح تخصيصا من اللفظ بغيره بازاء في بعض الامور الكلية بين مصداقيه امكان تخصيص الخطا باللفظ بل وضع الغد المتشابه بين مصداقيه بغيره في التوجيه في الثاني بالتحقق نوع القدرة الثاني ان التراجع ما في غاية الحكم التعليلية والتخصص في التوجيه والوصول الاول لان الخطاب في توجيه ما كان التكليف في توجيهه كما يقول للموجود المنهجي للشرائط والعلية ساكن معلوما فنقول لعدم ان استطاع فاعلى اطينا لتعليق وان كان بالفعل مخاطب فلا ريب من جعل الخطا وكلما يوجه خطا فيمن ان توجيهه ههنا ولا اصنع الخطاب في هذا الصنع تعليليا لا سؤا بما في سلم الامور فالطلب يقتضي الطلب منه الموجود وهذا كونه التعليل في نفسه الى سائر الامور والاعقاب والتشبيه الى الموجود فقد ذكر التوجيه في ان القابل يتعلق بالخطا في هذا الصنع بالعدم ومن لا يقول بكونه غير قابل معلوما في وجهه قال فان قلت بغير خطاب بالتشبيه الى الموجودين غير او بالعبية الى العدم ومن معلقا والجمع بين الامر في التوجيه والتعليل كالمجموع بين التوجيه والخطا فقلت لعل الخطاب اسهل فيكون قابلا للتعليل والتوجيه غير جامع بين الامر في التوجيه والتعليل في نفسه بالخصوصية من الخارج ولو غير كون الخطا في هذا التوجيه كان محال فاعلم ان جماعه بين التوجيه والتعليل ان التوجيه قد استعملت معلقة بشرائط التكليف احبالا لا لضعفها وهو مفهوم واحد لا ضد فيه لكن فذلك التوجيه يختلف باختلاف الاند والتشبيه الى

في مسائل التخصيص

التخصيص لغة مطلق الضرر واصطلاحاً فزع عن بوجه منها بانه ضرر العام على بعض ما فيها وله لكن برؤية ولا
 بالتعريف متعكس مثيل الذم البعير اذا اراد به صنف خاص من الذم من مثل عقار الفلانة وبمثل ان الانسان
 له خير لعدم صدقها على الامور المزبورة مع انه تخصيص بحسب الاصطلاح اما الاول فلان الظاهر العام
 هو اللفظ الموضوع للعموم وشي من الالفاظ المزبورة غير موضوع له واما الثاني فليست لدار الفلانة المشرك
 من لفظ التخصيص هو ضرر اللفظ المعين للعموم بالوضع او بالزمان على بعض ما يتناولها وليس معنى
 سلب التخصيص عن ضرر العام الدال على العموم غير اوضاع على بعض ما يتناولها ولا ذلك لفظ منفرد
 عن اللفظ الذي المعنى المصطلح فان كان منقولاً الى ما ذكرناه كان اقرب الى المعنى المتعبد المستعمل عندنا لفظ
 الاقرب من بين الدال على اللفظ وهو خصوص احد الغرضين للتعليل لانه ان الاحتمال الامثلة المذكورة
 بين التخصيص والتعبد والحاج ولا ريب انها لم يجز في مقابل التخصيص كذا ليس في هذا ان المقصود
 استعمال الالفاظ المذكورة في العموم الاستغرافي فحين كونها تخصيصاً وثانياً بانه لا يمتنع على جهة الحقيقة
 لان العام المتخصص يستعمل عندهم بطريق العموم الا ان الاستثناء حيث استعمل من في العموم يخرج
 المستثنى منه واما في غير ذلك فليس هو حق في خصوص بعض ما يتناولها بل استعماله في خصوص فلا
 يكون التخصيص خصوص العام مطرداً لانه ان كان على عموم فلا ضرر وان وجد من غير ضرورة عندنا
 عموم فلا ضرر يخرج من الحد على التفسير الاجزا كرو العلماء الا انه على قول من يذهب الى ان سلبا بعد الشرط
 ويقول ان العام مستعمل في معناه فلا بد من القطع بجمع ما يتناول وعلى التقدير الاول فيخص التخصيص
 في الاستثناء على القول المزبور ويخرج سائر التخصيصات من فعله عندنا بطريق العموم الا في الاستثناء واما
 في غير ذلك فلم يستعمل في العموم حتى يتصور على بعض ما يتناولها بل استعماله في خصوص من ابتداء فلا يكون
 التخصيص خصوص العام مطرداً لانه ان العام والخاص متناويمان في الظهور والحق فلا يشترط في احدهما
 في حد الاول لكن اوردوا في اصطلاح الما زندي في شرح التذوق وفي نظر ان العام غير مفرقة سائماً
 فلا خفاء فيه ومنها انما خرج بعض ما يتناولها الخطا بغيره غير ان العلم في التمهيد وبالمبدأ ولا يخفى
 انه برؤية اقل من ان لا يمكن جملة على كل اذهب اما مذهب باب الاستثناء من هذا ان العلم باللفظ المستثنى
 في بعض محامل دون البعض انما مذهبنا انما لو ثبت ظاهر ان اللفظ عندهم هو قول لا يفعل كونه لخصوص
 او العموم وهو صالح لانها لم يرد في كل واحد منها فان قام الدليل على انه لخصوص فليكن اللفظ والاعمال
 ولا متناوياً ولا فلا يتحقق الحمل على الخاص اخرج بعض ما يتناولها لفظاً لا يكون له على بعض ما يتناولها
 لها واما على مذهبنا انما في العموم فثبت ان اللفظ عندهم حقيقة في الاستغرافي ويجازي في خصوص فان لم
 يتم الدليل على محالة الحقيقة وجب ابراء اللفظ على جميع محامله من غير اخرج شيء منه وان قام الدليل على
 محالها وامتناع الفعل بالاستغرافي وجب من في محالة الجازي وهو المتخصص عندنا لفظ على الجاز
 لا يكون اللفظ متناوياً ولا حقيقة وهي الاستغرافي لا يتحقق اخرج بعض ما يتناولها الخطا لان عند كونه
 مستغنياً عنه الجازي لا يكون مستغنياً في الحقيقة لان يقال بان الاخراج كما يكون على الدعوى افضل
 كذا يكون على الدعوى باصلا لاجتهادنا لانه ان اللفظ انما يتعبد بلفظ اقل مراتبه
 الا انما صالح للعموم كذا عندنا فالتأويل بالاستغرافي لوضع فيحقق الاخراج حقيقة صلاحية دخول الخرج

منه
 من
 التخصيص

[illegible]

العلم الوضعي خاصة فنخصه الخمسة الأولى بثبوت تخصيص العلم بها في الجملة بمعنى أن المخصص العلم الزبور لا يخرج
 من أحد هذه الخمسة لأن تحقق التخصيص بها في كل مقام ولد أثره في موضوعات الفسان رؤسهم ليس بأ
 التخصيص بل من باب التقييد لأن المذكر في التخصيص على ضربا بعيدا عما كان أو مذكورا على بعض أفرادها فكما
 تحقيق هذا بتحقيق التخصيص والامن باب التقييد مذكور على الذي من عدد أن الغاية من المخصصات التي لا يثبت
 من باب من باب التقييد والاعتدال منهم بان مرادهم بالمخصص المقام معنا الإعم شامل للعلم والعلم لا يوصي
 له لأن المخصص بهذا المعنى لا يخرج من تحتها بل يزيد عليها فان الحال والتقدير مظهران والمكان والأمانة
 وعينها من متعلقات الفضل يكون تخصيصا بهذا المعنى بضم اللهم إلا أن يرجع هذه إلى الصفة كما أحاطه بعض
 الاجتهاد الآثر بعيدا بالنظر إلى كثرة ما يشكو لها بالوصف المعروف فتأمل ثم أتت لا ينفق عليك أن
 الغايات في التخصيص إنما هي خصوص من خصصا لبيان اختصاص حكم المتعلق بالعام ببعض أفراد الغير المحترمة
 وأما انحصار الخاص الخارج بصدور حكم العام فكلالات مدار التخصيص المتصلة على ما طبقت لأن
 المفهوم من الجميع ضرورة الحكم المتعلق بالعام ومن هنا أتت قوله الشافعي بن كلام الأصولية في بحث
 التخصيص وصحت الغاية من حكمها في الأول يكون التخصيص المتصلة من المعنى المذكور بمخصصة من دون
 خلاف وعدا في الثاني بحجة مفاهيم الثلاثة خلافا لبل جمع من جعلوها من التخصيص المذكور وبحجة من جعلها
 في بحث المفاهيم فإن نفع المنافع بذلك حد للمعارف من عدم توقف كونها مخصصة على حجة مفاهيمها
 لأن من تقييد العلم بها بغيره المقصود عرفا ولعله نقل بحجة مفاهيمها ولد أثره في بدل البعض أظهر بحجة
 مفهومه عند أحد منهم ومع ذلك عدوه من التخصيص من غير خلاف والمحال أن التخصيص والكلام لا يثبت
 منها والمفهوم بالذلة لا الأثر منه فإن الشافعي بن على القول بحجة مفهوم ذلك التخصيص بتحقيق حكمه بغير
 حكم العام وكون حكم الخاص بها للعلم هذا وهذا وذكر بعض الاجتهاد في ربح الشافعي فضل المردود وجوبها من غير
 لا ينفق ذكرها في الكلام في الفرق بين التخصيص والتمتع والتخصيص الاستثناءات الأولى فنقول أن التخصيص
 من كلامهم مع سائر اصطلاحها ولشأنها أن الأقوال في المسئلة أربعة المتشابهة وكما حكمه السيد في الذي يقرر
 العموم المطلق كما أخذوا التمييز والتمتع في العموم بجه كما أخذوا التمتع والعلامة والبيان كما أخذوا بعض من
 تحقيق له لكن الأول باطل قطعا بل ضرورة لبثوث الاختلاف والتعابر بينهما بوجوه كثيرة منها أن التخصيص يقال
 بالعام كالتخصيص المتصل ويؤخر عن إتمام كالتخصيص المتصل بل التخصيص بغيره عليه بخلاف التمتع فآثره يتعين
 فاحسب الشافعي عن المنع حق من وقت العمل على التمتع ومنها أن التخصيص لا ينفق في الفرض إلا بيان العلم لا
 التمتع ومنها أن التخصيص قد يقع بالعرف والعادة ومنها أن التخصيص لا يقع إلا فيما يتناول اللفظ بخلاف
 التمتع فآثره يقع فيما علم بالدليل أنه لا يولد لم يتناول اللفظ ومنها أن العام يجوز فيه حتى لا ينفق مشي
 بخلاف التخصيص منها أن التمتع لا يولد به غير شيء لا أكثر من الزمان بالافتراض بخلاف التخصيص كما سيأتي وكذا
 الشافعي لأن الغايات به ذهب إلى أهمية التخصيص من التمتع معللا بأن التمتع تخصيص به بعض الأزمان والتخصيص
 قد يكون باحراج بعض الأزمان وقد يكون باحراج بعض الأعمية وبعض الأحوال وفيه ادعاء بأن التمتع عموم
 من جهة أخرى وهي أن التمتع قد يكون متعلا وقد يكون غير متعلق بالتخصيص تأييدا مع أهمية التخصيص من حيثها
 انما يتم لو كان بيا الزمان في التمتع كما في الخطاط مع أنه لا يترك بل مفهوم من التمتع والاستبعاد وهو فآثره

المتع علم بها بل الحكم بخلاف ما توقعه الخصم على الزمان فانه يتوقف ان يكون اقرب ما مثل ان يقول هو
 ابد الا يوم كذا فتم ومن يظهر وجه بطلان الشايع كما لا يخفى واما القول الرابع فيجب على ما ذكرنا بعد
 الحورد ان يصدق فيه الشك والخصم معها الا في محتمل او ودر صوموا ابد ثم قبل لا يصحوا قبل يوم السبت
 ان الخصم يصدق عليه قطعا واما المتع فيه اشكال الا ان الخطب يهون جيد كون الكلام في شرح
 اللفظ بحسب الاصطلاح كما اعترف به بعض الاجل ولما الثاني وهو الفرق بين الخصم والاستثناء فانها
 ان التسمية بينهما القوم والخصوص المطلق على معنى اختصاص الاستثناء واعتبر الخصم قبل ان التسمية بينهما التباين
 معلا فيقبل ان ذكرهما العلاقة فانها لا يمكن الا بوجوب التباين لاجتماعها مع الاعية والاختصاص بالضرورة ليللا
 حفظ يمكن الاستدلال عليه بوجه اخر وهو ان الاستثناء لو كان حضا مطبق لمطلق الخصم لكان من غير
 لزوم التناقض بين قولنا المشهور في ما ذكرنا من الامتناع لانهم نسبوا القول بشرطه مع يفر بين مدلول العام في بحث
 الخصم على الأكثر وفي بحث الاستثناء نسبوا الى الأكثر القول بجواز الحظر النصف وانت جبره باية لا يندفع
 الا على القول بالتباين لانه ان يندفع التناقض بجوئها ان الخصم كيطبق عند عدم على خصوصه كعام
 كان قد يطلق على استثناء العام في الخاص وكل منهما يخصيص عند كونه مورد هو التفرقة الاولى الحظر الثاني
 ومورد التفرقة الثانية المعنى الاول فانه في التناقض من غير التفرقة ان يكون التسمية بينهما شائبا ولا اشكال
 عليها بغيره عن الأكثر من مبهم في دفع اشكال التناقض الموردة الاستثناء الى ان الاستثناء من العام يندفع
 في الخاص شيئا فبهم بجواز الحظر نصف لا شرط اعم بقا جميع يفر بين مدلول العام واقبح الذي يجوز
 ان يكون اولئك الأكثر من غير هؤلاء الأكثر على معنى ان أكثر من نفر من الاشكال ودفعه هذا المصداك
 وهو لا يتناقض ان يكون مذهب اكثر الاصحاب في مسئلة الاستثناء ان من باب خصوصه كعام لا من باب استثناء
 العام في الخاص فبهم يخصيص من اعني في بحث الخصم بغير الاستثناء بغيره من اعني في الخصم بالاستثناء
 وبإياه وجود القول في بحث الخصم بالقبول من الاستثناء وبدل البعض بغيرها ومنها ان الشارع في بحث
 الاستثناء الجبر والاستثناء الخصم على الاستثناء التفتيح وإياه فتمسك الأكثر في الجواز وتوقع الاستثناء في
 هو الاستثناء يخصيص منها فاذم اليه الفاضل للفرق ان كل منهما في بحث الخصم في على الاول وكلامهم
 في بحث الاستثناء اناس عن الفصل على ما بنوا عليه الامر هنا ومنها عكسه وكلامها بعيدان جدا ومنها
 فليحق المشهور في استلزامه بجهل كل مشهور سوى الاخر بان يقال في بحث الخصم قول مشهور بلزوم بقا
 الأكثر وقول اخر بعدم لزوم بقا من قال هنا بجواز يخصيص الأكثر قال في بحث الاستثناء ايع وبعض قال
 هنا بلزومها الأكثر من المشهور قال في بحث الاستثناء بجواز اخراج الأكثر لكن قال بذلك الاستثناء التبدل
 ون كانا في بحث الاستثناء ثم من التفتيح والخصم يبين ذلك ثم يشك باسناد لال المشهور في بحث
 الاستثناء ايع بعض من المشهور في بحث الخصم قال بجواز اخراج الأكثر للاستثناء انك هو قال ببقا
 الأكثر في بحث الخصم بغير الاستثناء وان كانا في الشارع في مسئلة اعني الاستثناء وغيره لكن ذلك انما
 من المشهور بسير ذلك ذكره بعض الاجل معان قال على هذا التفسير يخصيص احد الصوابين بغير الآخر كما في التفسير
 الاولين ولا اسناد المشهور الى المشايخ في غير ما ذكرنا من الاشكال لا يكا ينجي ومنها ان هذا المشهور في بحث
 الاستثناء الى جواز اخراج الأكثر نقله عن احد من المشايخ وهذا المشهور في بحث الخصم بلزوم بقا الأكثر

فعله بعضهم وهو مخالف لما ذكره الحكماء القوم من ضيق القول بجواز التخصيص إلى الواحد إلى أكثره
فما من المشتبه وانما يقع ظهور الشك في ضرورة شبهة جواز التخصيص بان يطلق العام ويطلق
به الخاص بعد ذلك من التنازع في موضع كثير من القرآن كقوله تعالى والله اعلم بكل شيء وهو على كل شيء
وهو حكيم الله في ذلك ولا ذكر لذلك كما لا يخفى على الاثني وهكذا خرج الله عن اثنين الاولين وخرج الثاني
الطائفة بعونها عن الشك في ذلك ولا خلاف في صحة حيث قال ان اكثر القرآن كان قولا بجزئية تلك الناصب
شبهه سبحانه صانعا لا يزداد في الاحاد والسنن المؤثرة على الاحاديث الهذلية وكلام المتأخرين والناظر
من الخطب الكتب والاشعار والشعر وغير ما ضلنا عن شيعه عند اهل العلم بحيث يقعون بجواز ولم
يكره عليهم احد من اهل التشافيع ومن اهل الانبياء عليه كما قد ذكرنا ما وجدنا في اشهرهم من اهل عام
الاولين من اهل الجاهلية فالأدلة الشرعية على القوة والقرينة نزل على جوان وشيعة مع الأدلة الشرعية
فيبقى مواضع للعدالة لاسان عدم النقل ومقتضى الجميع عند الفرق بين الاخبار والافساد وتوهم
ان التخصيص الظاهر يوجب الكذب على الامر بوجوب ليدافس مدعى ما منع فائق الكذب والبلادة
انما يوجب ان يقر القرينة على التخصيص فانما مدعى فلا مع ان تروم ما ذكرنا لما انصد التخصيصات
على المتأخرات الجاهلية الاخرى والله مع ان في القرآن موضع ضرب كثير من الجاهل وعنوان محفظة فحقها
فكونه ان جوان التخصيص في الجملة امر معلوم وان انكار بعض الناس لا يجعله فيهم انما هو في ان
منها وهو على احوال الا ان القرينة فيه شديدة ومع ذلك لا يتناول قوله في المزمع الا في قوله
في ذلك قوله حيث انها مشتهرة منظر بل ان التخصيص من جميع كلامهم بدعيوا النقل ان الاقوال في السنة
عشرة الاولين يجوز التخصيص من الواحد والآخر لا يتناولها مع يفر بين مدلول العام واختاره التيدان في
الذين يذهبون الى عدمه وحكم العلامة القريني في قوله بل قال انه ذهب اليه اكثر اخطائنا وفي حكمي غاية المدلول
ان ذهب اليه جماعة من اخطائنا الثاني ان يجوز التخصيص الا في موضع واحد مع وفاد حكمه جملة الثاني العام ان
كان جمعا كما رجحنا ما قلناه وفي معناه كانه هو القوم يجوز تخصيصه الى الثلاثة وان كان معناه كانه هو القوم
وفي معناه كانه هو القوم لا يفرق بين الثلاثة وعنا وفي التبع ومع المجموع على حكمي والاربع ان يجوز التخصيص
الى اثنين في الغالب لم يثبت في ذلك لفظ التخصيص من مدلول الصيغة وعلى هذا يجوز
التخصيص في الجمع الى اثنين على لقولنا انها اقل من اثنين على الاثنين ايها هو مدعى انما هو في
بقائه مع غيره سواء كان القرين اقل واكثر والقياس على ما حكمي السادس انما ذهب اليه جماعة
من فصل بين التخصيص المتصل والمتصل في فصل المتصل بين ما يكون بان شئت اريد بعض هؤلاء في الاصل
وما يكون بغيرهما من التفرق والتفرد فاعبر فيه بقاء الاثنين وقت المتصل بين ما يكون العام
مقتضى في محصور وتقبل خوفك كل تعدد بين ولا تفرق بينه مثلا فيقول التخصيص في الاثنين وما
يجوز في اربعة فاعبر بقاء مع يفر بين مدلول العام السابع ان يجوز التخصيص الى مجموع يفر بين مدلول
العام وعزاه في العام ويعزى الاكثر انما من ما اختاره الفاضل الموفى في الواحدة فالأدلة يجوز التخصيص
الى امرية كانت ما من قبلنا وسند راكنا في الكلام على ان الواحد يذهب القرينة على مذهب التخصيص
الناقص التزم وكما يظهر من التمهيد الثاني في التمهيد العاشر ان الامر يجوز والمغمدار لا يستنكروا

والاستنفاد المسمى فكل المبكر من حيثها يجوز التخصيص على حده ومع الاستنفاد يمنع منه وذلك لما
يقتضيه جملته بحسب خلافه فانما انما انما في بيان محل الترتيب وهو من جهات الأولى انما في ذلك
كلامه في ان هذا الخلاف هل يختص ببعض الفاظ الاستنفاد والخلاف فيها يجوز التخصيص في الواحد
او بعضها وبغيرها فادعى العلامة في التهايد والعمى في السنة ويحكى الخبر في التهايد في المصنف انما في التهايد
كما قد على جواز انتهاء التخصيص في الفاظ الاستنفاد والخلاف في الواحد واختلافها في اعماده وذكرنا
العام انما في ذلك في العلامة في التهايد في التهايد في جواز التخصيص في الواحد في الفاظ الاستنفاد في
الخلاف في جعل الخلاف في اعماده ولم ينص على موافقه في ذلك بل كان بعض المحققين يفترون في انما في
وعند ان الموافقة موجودة سابقا وهو الخبر في التهايد في ذلك وهو العكس في كلام العكس في الخارج على
ما حكى به في انما في ذلك في العلامة في الفاظ العام فابل الى التخصيص في انما في ذلك في جملته سواء
كان العام من الفاظ الخلفاء في الاستنفاد او من غيرهما بل في الشهر واليوم والعمى حيث لفظوا العنوان في الفاظ
الثانية في التخصيص في جملته في العام وقرئ سيقا في غير العام في جملته في الاثنا عشر مرة في بعض
بعض قول العام كما في قول كرم العلماء الى يوم الجمعة لا عموم بالنسبة الى الاول حتى يكون اخرج حال
العلم غيبته في العلم وانما العمى في الاصل فيما في النسبة الى افراد وهو خاص في المثال في العلم في جملته في بعض
في الاطلاق في الاصل في الاكفاء بالاقوال الخاصة في وقت كان فعل طلابهم في الفاظ في التخصيص في ارفع
على كل من الوجوه المذكورة في الاطلاق في المراد في التخصيص هو الاول دون ما يرد على كل من جملته في
لا جرم كما في اسم العلم في انما في الفاظ في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
الجملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
التخصيص في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
الاكثر في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
وقوله في العلم في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
يكون في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
العام انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
اجلى موضع في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
كما لا يخفى وكل لا يعقل تلك في التخصيص في الشرط في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
اكرم العلماء انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
في مسئلة ما في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
والقرين من المنايا في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
على محل الترتيب في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في
هذه الالوان المذكورة في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في انما في جملته في

ولا يفي حوزة الاستلزام اثنان ان يكون لبيان اكثر الامور والاشياء فلا يكون حوزة على شيء عند الكل وانما
ان يكون الخارج اكثر الاقترار والاشياء فلا يجوز بالافاضة اكثر من بيان لبيان اكثر الامور وانما ان يكون اكثر الاقترار
فاجزا وكثيرا لانواعها او بالعكس هذا المذاهب على قضاء اكثر الاشياء ام الاقترار ملاحظة للنظام في
الثلاث فمرة باقترارها وبوقوعها فتوقعتا احتمالات يظهر لآخر من اضافة الامور الى النظام كما في بعض النظم
فانما مع ملاحظة العموم نوعيا فيكون اقترارها لبيان حقيقة هي الاشياء فلا بد من ابقاء اكثر الثبات للاقترار البني
في الاشياء وكما في ملاحظة العموم اقترارها بالعقل بانه معارض بقوله لا بد من بقاء اكثر الاشياء كما في
بعض النظم وانما يحصل ان اللزوم عدم ابقاء اكثر الاشياء ولا الافاضة مدفوع عن الظهور للمورد ولا و
بغرضه مع ظهور عبارة من اضافات لا اقترار الى النظام ثانيا فحينئذ انما يظهر في نفسه ظهوره في نظام مع بقاء
من مدلول النظام كما وقع في عبارة اكثر الاحصاء سائلا عن المعارض حيث ان الحكم انما هو ملاحظة
النظام ان وقعها فتوقعتا وفرة في افتراضها في ما في اشتراط العلم ببقاء اكثر الامور كفاية عدم العلم باحتمال ان
لكن يأتي الاول سند له بالمرحوم عن ذلك المفسر الثاني في مخرج الترتيب وقيل هي ظهورها في اول خبر
ولقد خصصنا لاكثر فائدة على القول بالجواز جعل وعلى القول بالعكس مخرج ان لا يكون قابلا للثبات قبل
فان لو لم يكن ذلك ما ذكرنا الفاضل في مخرج الاستدلال من ان جواز الاستدلال في وقتي والحد
الثاني منه في النظام ما ذكرناه وبذلك في معنى ما علمه بقاء دليل على حوزة فلا يشرع لانه انما يقتضي التوقف
في الجواز لان فيه واقعا حتى يخرج الرواية المشتملة عليه بل لا بد له من العمل بوزن لان عدم العلم بالجواز
لا يثبت الجواز وان لو لم يكن ذلك ما ذكرناه المشهور من الاستصحاب والاستحسان والعرفان في مخرج فانه لا ي
مؤاده في الجواز واقعا والتحقيق في المقام ان الرواية المشتملة عليه ان يكون مقولة عن الله سبحانه واللفظ
ام بالعدم مشكوك الحال وعلى الثاني ما بان بالاضافة ذلك ما ذكرناه المشهور من الاستصحاب والعرفان وما ذكر
الفاضل في مخرج من توقفه في اللغة مشكوك الصريح سنة لا في معنى ان كانا في الرواية المشتملة
عليه مقولة عنه فلا يظن كون النظر والملاحظة الى قول المشهور من الاستصحاب والتوقف في ان التوقف غير
ما مثله ان الاستصحاب كما يبرر القول بعكس الجواز يبرر القول بالجواز ايتم ان ذلك من عند الله لا يقول الجواز
ليس الاستصحاب مضانا الى انه لا ينفصل ذلك قلت ان القائل بوجوده هو هذا العلامة في المخرج فالتوقف
الجواز لغة وقال من فرض لزوم في بعض الصلوات فانه عدم حل خطاب الشارع عليه الحكم بالتحريم عن
اللفظ قال بل لا يبعد القول بجواز تخصيص جميع الالفاظ الموضوعات للعلوم الى الواحد لغة سواء ان قصد
او مفضل في المخرج كثير من هؤلاء غلبه عدم حل خطاب الشارع عليه وما عدم بطلانه في مخرج لان
الاستصحاب المحاصل في المقام قد يكون من جهة في نفس الاشياء كما شق من جمع الواضع وقد يكون من
سواء التوقف كما كانا لبيان على حقوق الكلف زمانا و زمانا وهكذا الى ان يكمل عشر عشرين فاقترن في
ان يصدره بقوله ما كنت عشر مائة وعشرين في شبهة ان الاستصحاب بالمعنى الثاني يبرر القول بالجواز
ايتم فقول ان اذا اردنا التفسير عن كل ما ندين او نلنا في عينه بغيره بل فله لان يقول كل كل زمان
ثم يثبت عندنا معنى واحد واثنان او ثلاثة مثلا وفي كون الاستصحاب في المقام بمبدأ الحفظ واضع
باني بنا نثبت في مقام الاستدلال الثاني في الصور مجالها الا ان الرواية المشتملة عليه مقولة عنه

بالمعنى المحمدي ما بين ان الشريعة عامة لا تدل من العمل بالقرآن على كل من القول بالجواز والعدم الا ان ثبت
 كون الشاغل للمعنى غير ان الشان فانها شريعة وانما ان الشان الشريعة العامة لا تدل على كون الشان
 ان النقل على وجهي اللفظ والمعنى فالحال كما لو علم النقل للمعنى فتم انراعيه والحاشية وانما ان تدل على كون الشان
 المشتملة عليه منقول للفظ والمعنى او مشكوك في الحال مع كون الملاحظة الحاشية المذكورة في الفصل الثاني من
 استنباط الجواز الى عدم الدليل على الجواز فانها لا تدل على كون الشان لا تدل على كل من القولين في الاستحكام
 الشريعة بل يكون ثابتا للقول بالجواز لغرض ان علمنا في المسائل للمعنى بالقرآن ويكون دليلا على الجواز
 لغرض على القول بعدم الجواز كذلك فانها لا تدل على كون الشان لا تدل على كون الشان لا تدل على كون الشان
 والشاغل لا يحصل الظن منها الا بعد العلم بكونه من اهل الخبرة واللسان فلا يكون دليلا على
 الجواز لغيره من طائفة علماء من اهل الخبرة واللسان ولا يعلم من ذلك بغير من حكم العلم في الشان من
 مقادير العلم انما هي في المسئلة فانها لا تدل على كون الشان لا تدل على كون الشان لا تدل على كون الشان
 فمما لا بد من العلم في المسئلة فانها لا تدل على كون الشان لا تدل على كون الشان لا تدل على كون الشان
 اقام من التخصيص لخرج ما ثبت عدم وجوب الوفاء به عن عجز الغلام فيكون تخصيصه بكونه من اهل العجز
 على العقود المتعارضة عند المشافهين فلا يلزم من ذلك فيكون لا يجوز تخصيصه بكونه من اهل العجز
 من يجوز لغيره من كل من الوجهين فلا يلزم من ذلك فيكون لا يجوز تخصيصه بكونه من اهل العجز
الراجح في بيان ان حكم الاصل الاو في المسئلة ما اذا قيل ان لا يربح انما لو ثبت في الاستعمال
 من الصحة المتعارضة فالأصل الاو في عدم الصحة انما قال ان الاصل الثالث كما ثبت ما كان في قوله
 وهذا انما دلت عليه تركه في الشان وتركها في موضع خلافها ونحوها وكيفية استعمالها في الشان
 بفهم الاذن من الموضع في شيء منها الموضع المتعارضة في الشان كما ان الحكم بغيرها يتوقف على ان الشان
 فكذا الحال في الحكم بالمرعوى فانه يتوقف بالتحقق كافي الاو كما علم بالاستصحاب انما حتى ثبت الاذن على
 الجواز ولو عموما كافي في الجواز بالجملة في حكم التخصيص في الشان فون في حكم التخصيص في الشان فون
 من عدم الاذن فلو ثبت في موضع واحد في حكم الجواز الاستعمال ولو عموما كافي في الجواز على قوله على ان
 عليه افاضل الصوليين موضوع ما فوضع النوع عمق انه لا بد من ان يثبت من وضع اللغز في اعتبار نوع
 العلاقة كما سئل السبيل في اعتبارها من الاعلان في الجواز في التخصيص في الشان فون في الشان فون في الشان
 فون في الشان فون في الشان فون في الشان فون في الشان فون في الشان فون في الشان فون في الشان
 في شيء محض من سبيل من ان يكون من العلاقات العينية ولكن لا يجب التخصيص في كل واحد من الاستعمال
 الجوزية لاصل التخصيص في كل واحد من العلاقات العينية ولكن لا يجب التخصيص في كل واحد من الاستعمال
 استعمالهم الجوزية العلم فيكون هذا النوع من الاستعمال في شيء من اذن ذلك النوع فليكون الاصل
 الاو في سبيل العلاقات المتعارضة في الشان لاننا قد بينا في موضع الاستعمال في كل واحد من العلاقات
 لا يمكن ان يكون من ذلك بيان شريطة العلاقات المتعارضة في الجواز انما لا بد من العلم بالبيان في
 في الجواز وانما كل واحد من الاستعمال سئل ان نقول ان الحصر المربوعين في الجواز لا بد من العلم بالبيان في
 فلا وجه لهما استنباطه من هذا القول كما ان لا بد من القول الاخر وهو انما نظر في الاحاد في الجواز على معنى

فيكون
 فيكون
 فيكون

أنه لا يجوز التعليل في الخطأ من لفظ إلى لفظ كذا من معنى إلى معنى فكذلك المجازات فالله عز وجل عز وجل
الماضي بمعنى المضارع مجازاً في خصوص ما ذكره كلفظ الجواز ان يحكم بجواز استعمال كل ما مضى بمعنى المضارع
مجازاً فالجوازات خال المجازات في لزوم الوصول من الواضع حال الخطأ في ضبطه يكون الأصل الذي لا ينافي
على حاله لا يظهر وفائدة كان في قوله بل ينبغي في المجازات من لفظ إلى لفظ من مضى إلى مضى كما في
اللفظ السخري المراد باللفظ الخرمي حديث وكما في بعض من المعاني المجازية التي لم تكن في زمان الواضع وموجوده
ولا للقول الثالث بغيره وهو انقلاب الأصل الأول في العلق المذكورة في الجملة بحذف التبعيد الاستغناء و
حديثاً منهم في شغلون مثلاً للفظ الموضوع لكل الجملة لكن لا يوافق حشر هذه العلامة بلية صنف منه
وهو فيها كان التركيز جازياً في شغل في جواز استعمال مثل ذلك لكل في الجزم يحكم بالجواز للأصل في كل كلى
وهو خارج عن هذا الصنف فالتأصل الأولى فيه في طبعه له لعل لا يرد ذلك لعل القرب بل في الحقيقة
وتوقع استعمال مجازي خارج عن العلق في الزيادة بل ليس هناك إلا العوائق بين المحبين فظهرت المداد على
وجود العوائق وعدم الاستغناء في العلق وهو كما تقدم من بيان مفضل لا ينفصل ما ذكرنا من ذلك
ذلك فاعلم أن الأصل الأول في الجملة غير الذي يختصص إلى الواحد وإلى غيره في طبعه له من عدم الجواز كان
العلق المذكور في استعمال العام في الخاص في لغة الجزم ولكن كما اختار العبد في المسألة لا يكتفي بالجزم بل يظهر
من العاقل التوفي في الواجب والمشايع كما اختارها في العام والعموم والخصوص كما اختارها وحكم العلامة
الفرق في العوائد وسبقه حكم العلامة في التوفي بالاعتماد على التحويل لا يظهر كون العلق في العموم والخصوص
الآن يظهر من الخارج كون العلق غير ذلك بل تأمل المشايخ في العموم والخصوص معاً كما اختارها وحكم العلامة في التوفي
في تعليلات العام والفاضل للتميز القويين والكل ليس في التا الأولى فالتا تيم بان يقال في كل واحد من أفراد
العام بعض من قوله فيكون جزمه وعلاقه لكل الجزم غيب يكون الاستعمال للفظ الموضوع لكل في الجزم غير شرط
بشيء ما من عليه المحققون وإنما الخطأ في علقه فيكون عليه ولا مانعاً لعل لكل الجزم تأنيدهم وكان ذلك في
الغرض الواحد على مدلول العام وهو كل واحد من العام لا خصوصية الجزم الواحد لكن تأمل أن العام ليس من
من الأفراد لأن مدلوله كل الأفراد ولا يحق الأفراد وذلك مما يتصور على التقدير الثاني لا الأول وإنما استعمل
اللفظ الموضوع لكل في الجزم لم يثبت في الحقيقة مطلقاً إنما ثبت فيما لو كان لكل تركيب حقيقي وهو مفقود فلهذا
يتم أن التركيب الحقيقي فيه اعتباراً بغيره منافع عندنا ما زود السلطان على صاحب العام حيث ثالث دفع ذلك
الزواج كونه عليه ولا يلائم على الساطع في الأصول موضع الترام في هذه المسألة فيقول العام من
اعنى السخر في مثل العشرة بالتمسك إلى جراتها وهذا مشهور في العشرة والاشهاد والجواب أن يكون ولا يفتقر
الحق الثاني إلى أن تركيب العشرة اعتباراً في ذلك حاجة إلى ذكر كثير من الجواب من أن يمكن أن يقال في
الغيب محققاً يكون عاماً وأيضاً جميع ما ذكرناه وما أوردناه هذا على بعض من شأنه لم يتم مداه ولم يفت بمقتضى
فإننا بالتمسك من الغيب والجميع وفرضنا كون العام كلاً ولازم إجراء نقول أن لم يثبت استعمال في كل
ولو في غاية العطف في وجوده ولو في غاية العطف كالأول في الواحد وأما الثاني فهو بيان علاقة الكلية
والجزم غير ذلك المضي ما يمكن أن يقال في خصوصية ما ذكره بعض الجاهل من أن لكل من الجزم في العام من
الجزميات الخاصة بما ذكره بعض من أن العام يشمل على مراتب يطلق عليها وهي كل واحد من العشرة والجميع

والثلاثين والمائة وهكذا فان العلماء مثلا يخلق ثمانية ويراد به المائة وثمانون ويراد به الالف وثلاثة وثمانون
الثلثون وهكذا فكل منها كثير هار فيه من مراتبه وخرق من جزئياتها يمكن ان يقع شيء منها ما يبرز عليه عليها
معانها لو كانت حسبها هالدا الى حارة من الواحد والاثنتين وصافقها دنيها الكلي والجزئية لعدم ان يكون صفا
عليها صدق الكلي على جزئية ان يجل على كل واحد منها بخصوص كما يجل فيجوزون على الاثنان والفرس والعنق
والاثنان على البز والفر والبكر وعزها ولفح نقيته على فراده كما ينقسم الجوان الى الاثنان والفرس والعنق
مع ان الاثنان من باخلان والفرزة وعلى الاقل بالخصوص ان هاهنا هو الجزء هو انعام المظنة الذي ياتي في غير
الاصوليين بل يطلق وان هو من انعام الذي وقع النزاع فيه وعلى الثاني بالخصوص ان هاهنا هو الجزء هو انعام المظنة الذي ياتي في غير
لان النزاع في انعام بالمشقة الى فراده بالمشقة الى مصاديق معقودة ومن انبه كما لا يخفى واما الثالث فانه
المزاجية الاشياء التي لا يصفه واعتباره معصية برفق كلام العوم بل مقطوع به في استعمالهم وكلامهم بجملة
من الضمير ياد وهو كمن جئت في المقام الا ان المشاهدة العقلية فيه خصوص الاشياء في الكثرة ولذا لا بد من
استعمال لفظ انعام في كثره من مدلوله ليقفوا انما هذا لغير التعيين الاستعمال وهو انهم في كثره من مدلوله ليقفوا انما هذا لغير التعيين
والضيق وهو كما يخص بمقتضى الاشياء بالكثره المقفولة بالفرض يحصل في غيره من الجدة والوجود وغيرها
ضيقه انما يخرج الفرض المزبور عن محل النزاع كما ذكره من واحد وثانبات الذي استيفد من الاستعمال
كلامهم اعتبارا بغيره اذا كان من حيث الكثرة لا غير هاهنا الجديان المزبورة واما الرابع فلا يشهدا شونين
علماء البيان والاصول كما صرح به جماعة من النحويين كشيخ العلامة الغروي حيث قال ان علاقة العوم بالخصوص
نوع مستقل من انواع العلاقة مغايرة لاعداد من انواع وفقدانها علماء الاصول والفاضل العظمي كان كون
ذلك من جملة العلويات من الواجبات التي لا يحتاج الى البيان مصحح برفق كلام اهل الأصول وبعض الاعمال ان
الظاهر ان كون علاقة النفا في ان قلت كيف يكون ذلك نفا جامع انه يترى الخلاف من كلام بعضهم كما نقل
النحوي في شرح الزبدي حيث ذهب كون العلاقة تحت هو غير من جملتها العموم والخصوص الى المشهور فلفظه
ما نقل في تفسير النفا من حيث لا يجازي ولا طناب في الحقيقة لا خلاف بينهم في غير النفا وارجو ان يكون
عشرة الى خمسة لا اتم انكر واحد بها فلا منافاة بين دعوى لا نفا في ما ذكره الفاضل المزبور
كما لا يخفى اذ عرفت ذلك فاعلم ان الفاعل المنق من الرخصة المستفاد من الاستعمال في العلاقة المزبورة
هو ان كان الخاص بغيره من مدلول انعام وغيره بل شاك فالاصل الاول باق على حاله ومنه ينفع ما لو
مدحه في الضمان المازن الذي على صاحب النفا حيث حار ان العلاقة في استعمال انعام في الخاص للشيء
المقفولة في التخصيص الى الواحد بان العلم غير محض المشاهدة لان علاقة العوم والخصوص من العلاقات
المعتبرة الموجبة في انعام الماعرف من لزوم الانضمام فيها على النفا والمنق من ثبوت الرخصة فيها وهو
انما كان النفا من بين مدلول انعام وكون غيره والقول يكون علاقة العوم والخصوص ناهي عن انعام
الخاص المظنة مع ان الاصول كما ذكرنا لا يثبت وتعالى في ذلك الصانع واما لا بعد ان لا يثبت على جملتها عليه
مع ان ملاحظة الاستعمال كما يقفه بجواز استعمال انعام المظنة في الخاص كذا يقفه بجواز استعمال الاصول
في الخاص واستعمال انعام المظنة في الخاص من مثل استعمال المطلق في المقيّد وقد عرفت علاقة اخرى
فيخص علاقة العوم والخصوص بالثاني فاما يثبت هذه المقد ما نقول شيئا انما هو انما يثبت

الى ان يجمع من مطلق العام وجوده الاول استعمال العام في الخارج على غير المخصص من الاصول المتعارفة
 والدار فيها كما مر على الحق في سؤله كانت من وضع الحقائق والمجازات الشخصية كانتا نوعين ولم يثبت
 جواز الاستعمال في الواحد من اهل اللغة وعدم اليقين دليل على ان ذلك فيه كما سمعنا
 فيلزم الاضمار وعلى القدر اليقين لثبوت اللغة والمجازات ولكلنا وهو ان استعمالها يتبع من العام جمع
 يعزب مدلولها في جوار فظي بل ضروري وغاية الامر يحصل التشكيك في مراتب القرب وهو سهل كما اعترف به
 الفاضل العتيبي ايتهم معلوما بان ذلك في الاصول الفقهية والاصولية ليس لعدم النظر كما في الاول الشخصية الفقهية
 في العام والواحد الغير المبينة فيها في غير مرجح جواز في ظن الجمهور ويجوز وما هو محتمل من كلامه
 مراد منه يخرج الى الاصل من عدم الجواز انما في وقوع استعماله في الاصل لكان مجازا لكنه ليس
 مجازا فلا يتبع اما الملازمة لان التخصص نوع من انواع المجاز كما بان وثالثا سلطان الثاني ظن المجاز
 مشروط بالعلمة والعلامة في العام والمخاص لا يمكن بغير ما مر وقد عرفت ان مقتضى التخصيص ضرورة يخرج
 عن نطاق الاكثر ولما ما اورد عليه من ان المجازات العرفية في العوايد باتت العرفية بين الكل والباقي في
 علامته العرفية والمخصوص في غير المجازات العرفية والمجازة الكلي والجزءية فيه وكذا ايدى علامته
 الكلي والجزءية ولا صاها عليها صدى الكلي على جزئيات حتى يكون علافة الكلي والجزءية بل علافة العوم
 والمخصوص في نوع مستعمل من انواع العلامات متعارفا مع علامته من انواعها علماء الاصول فظهر
 نظر فظهر وجهه مما مر اننا انقطع بجمع قول كل من ما مدعى اليقين فيها الا ان وفدا كل واحد
 او لا وفدا وقوله ان كل واحد من اقسامه قد اختلف في ذلك وقد اختلف في ذلك وقد اختلف في ذلك وقد اختلف في ذلك
 دخل في ذلك وهو من كل واحد من اقسامه وقد اختلف في ذلك وقد اختلف في ذلك وقد اختلف في ذلك وقد اختلف في ذلك
 من اللفظ في جميعها كثره فظهر من مدلوله وادعى عليه ان لا يصح الجمع بينه وبينه وهو متبع بدو
 مضبها وانما بان ان لا يدعى استعمال العام بالواحد المخصوص من اقسامه بل المراد بالتخصص في الواحد
 والاشياء ويحتمل ان يكون العام مستعملا في فقهنا ولكن يكون الحكم النعاني بالعام متعلقا بالواحد
 من اقسامه واشياء اخرى ذلك بسبب التخصيص والفرق بين استعمال العام في الواحد المخصوص وبين يثاق
 الحكم بالواحد المخصوص من اقسامه فقولنا ان كل واحد من اقسامه متعلق بالعام فهو صحيح لا ندر في الجمع
 يكون بمنزلة قوله ان كل واحد من اقسامه متعلق بالعام فقولنا ان كل واحد من اقسامه متعلق بالعام فقولنا ان كل واحد من اقسامه متعلق بالعام
 الحاصل في المقام ليس من جهة في نفس الامر لاننا انما نشأ عن منع الواضع بل من جهة سؤال العرفي كما
 انما فلا بد على المدعي من كون الاستعمال غلطاً في ان يكتفي في المقام الاعمال لا بد وانما الاعمال
 الاستعمال لا يوجب عدم وقوعه الا بهذا المربوطة عليه اما الاول فلا في التفسير الذي ذكره في
 لا ارتباط له بالمقام لان في الثاني ضربين بلا اشكال ولا كلام فيه بل لا اشكال في الكلام في الاول وهو
 الاستعمال وهو معضبة الفريضة منع الجمع فيه كما مر وانما الثاني في جهة فخرج ما ذكره من استعمال العام
 ما لو اريد على وجهين من عمل الشارع اما الاول فلا ينبغي ان يكون من استعمال المجاز في المقابل للتخصيص في ربطه
 بالمقام سواء في الجمع ولما الثاني فلما عرفت في بعض المقدمات السابقة ان محل النزاع في التخصيص
 الذي يكون قصر العام على بعض قوله لا في التخصيص لكن يكون العام باقيا على قوله ويكون القصر

حكم ما عرفنا مدخله في كونها مع ان القاد من استعمال لغا في الواحد من جهة فان النفع يصيب على اخراج الاكثر
 كان على الجميع الحكم او لم يصنع على استعمال لغا واقا الثالث فلا ان الاستيعاب هنا على اوجه
 الاول لا الثاني بل لئلا يترجح احد بمقامات فان في مقام التعظيم والبالغة والشباهة والجملة
 والعتبة وهو ما يحسن ذلك ولو كان من جهة سوء التعظيم كما ذكره البيان لكان للادنى اطراؤه وعدم اختلاف
 كما لا يخفى ولذا قلنا بالجواز وعدم الاشتراط وجوه فيها اصلا للجواز من غير مانع ومنه ما عرفنا ان
 الاصل عدم الجواز ومنها وقوع ذلك في التزليل كما هو المبلغ الكليات واعلاها قال الله تعالى ان عبادي
 ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العبادين مع قوله نعم حكايته عن الميراث حتى لم يجع الا عباده
 المخلصين فان المخلصين كانوا اقل كان العبادين اكثر وقد استثنى من الاولين كانوا اكثر وقد استثنى
 من الثاني بنه قلنا استثناء الاكثر فاشترطه بغير مجموع الاثنين ومنه ما عرفنا من خروج الاستثناء باسرها
 عن محل التزليل ومنها وقوع التخصيص المذكور في كلامنا في اللفظ والاختصاص وفي الاختصاص كما يظهر
 من التبيين ويندنا وقوع ذلك في كلامهم متوجعا جدا وكل في الاختصاص كما شهد به نص الفاضل التوفيق واقا
 كلام الاحياء فظلمة من يتخللون بل اكثرهم اغتاروا وعدم الجواز كما ذكر وكيف يقع الحكم بوقوعه في كلامهم
 ومنها ان استعمال لغا في غير الاستثناء يكون بطريق الجواز وليس بعض الافراد اولى من بعض في الجواز
 الى الواحد بل يصيبها الا بالجمع من عدم الاولوية فان في ترتيب الاكثر موجب ولو تقرر فينا صاحب العلم
 بان الاكثرية انما توجب رجحان راداه الاكثر لا امتناع راداه غيره كما هو الذي كان اطلاق اللفظ على حقيقة
 اولى منه على الجواز ولا يقتضيه عدم جواز اطلاقه على الجواز ومنها انه لو لم يتجيب الراداه لا الوضع وبالكلام
 بينه وعارضه في ضيقه فان كان صالحا بالتمسك ان يقال ييقن الراداه الاقل فدا عارضه فشا انما قال
 لا يقال انما ييقن سقط عنه الراداه فهو فكذلك اصل الراداه ما يقوم مقامه عن الاكثر لا نقول سقوط راداه
 عند راداه مخيفه لا يقتضي سقوطه عند راداه الجواز وفيه ما لا يخفى وثانيا بان راداه اقل من الاكثر لا يبلغ
 اجتنابا على عدم الجواز وانما يلزم الاطلاق والاعراض فيكون خارج عن المدعى بالاجتناب لان اللفظ اذا
 ثبت جهة استعماله في بصوت خاصه دون غيرها كيف يكون الاخرى ان يستعمل بمعنى الصوت والخاصه
 بل هو خلاف الاول وهذا وقد تقرر كلام المسند فان مقصوده ان استعمال المذكور بعلاقة العموم
 والمخصوص وليس بعض الافراد في هذه العلاقة اولى من بعض لكن فيه انما لا بد ان استعمال لغا في
 الخاص مطلقا على العموم والمخصوص حق فيشترط لنا اوجه جميع صور التخصيص بما لا يرفع بخصوص منها
 وهو ما وجد بين الكل وما يقا به فيها انه لا بد في جواز اكل الخبز شرب الماء مع انما اكلوا واشربوا
 منها فدل جليل ومنه ان هذا اللفظ خارج عن محل التزليل اكل من لفظ الخبز والماء ليس لهما بل هما الخبز و
 الماء فهما الشرب يكونان المقصود بعض افرادهما انما يستفاد من تعليق اكل الشرب بهما ما ذكره من ان
 ليس المراد بهما الخبز من حيث بل هو من حيث الجواز في حق بعض الافراد وما يجنب بالبال فحصل
 في المقام وهو ان يقال على وجه القاعدة الكلية انه اذا كان المخصص قايما للعموم بحسب المعلوم وان لم يكن
 له بحسب المصداق من الافراد الاشارة اقل منه كما في الامثلة المشاهدة في هذا التخصيص انما لا يمكن فيه
 العموم بحسب اللفظ اصلا فلا يجوز مثلا اذا ارادنا من الصلوات الثلاثة اقلها فماذا غيرنا بعموم كل صلح

مصحف ابن أبي عمير

لا راد له العموم العام فلا يكون قسمة لازمة غيره فكون راد له حقيقة سلبية عن المعادض الثابتة الحكم انما لا
 نزاع ولا كلام في جواز كون العام المختص موضوعا ^{بجذبة} جوار استعمال العام في العموم وكتاب خلاص النظر لا يشا
 ولا في جواز كونها لازمة استعمالا في الباقي بخصوصه لعلاقة فالتراع ظاهر في ظهوره في من الاصل البر
 فيجوز الفرق بين هذا المسئلة وبين مسئلة ان العموم هل يصيغ مخصوصه ام لا ط اذا الكلام في فعل الواضع
 وهنا في فعل التكلم ويضافه اخرى ان التراجع هناك في الوضع وهناك في الاستعمال ولما الفرق بينهما
 المسئلة وبين المسئلة فقد ذكر ان الكلام هنا في بيان ان المراد من العام المختص هل هو المعنى الحقيقي والحق
 وهنا في بيان ان التخصيص كيجوز بمعنى انه هل يصح ارجاع الاكثر وبقاء الاقل الى الواحد ام لا وفيما في
 ان الكلام في المسئلة المتقدمة في استعمال العام في الباقي ولذا يجوز ارجاع الاكثر بعد القول في موضوع
 خلاف ذلك كلام فان ظاهرهم يعطون انك انما انت التراجع ان الكلام هنا في العام مع التخصيص لا في العام بنفسه
 مع نفع النظر عن اثران المختص ضعف عليه ولا يصح الكلام في هذه المسئلة في الكلام في الفاظ العموم
 وانها اصل هي موضوعة للعموم بخصوصه ام لا بل هي موضوعة لفظي وحشرك بينهما في مسئلة ان المسئلان وليس
 كل نفع فان يظهر من بعضهم ان التراجع هنا في اصل العام واريدهم ان لا يس على ما ينبغي وعلى ما ذكرنا في
 ما قد يشكك في العام من ان الكلام في الفاظ الموضوعة للعموم حيث او استعماله في غيره كما في مجازا وكيفية
 بجميع هذا مع القول بكون حقيقة في الباقي وضد التراجع ان كون في العام مجازا في الباقي لا ينبغي ان يكون
 'المختص حقيقة في قوله بل في ايقاعه ان التراجع في العام ليس في الفاظ الموضوعة للعموم بل في الفاظ اللفظ
 للعموم الجملة وهو مجازي القول بكون حقيقة في الباقي انما راد من يقول بكون موضوعا للعموم بخصوصه
 يقول بكون مجازا راد من يقول بكونه لعموم مشترك بينهما وبين العموم يقول بكون حقيقة في راد من
 ان لا يعنى في هذا التراجع في هذه المسئلة بعد التراجع في ان الفاظ العموم هل هي للعموم وللمختص او
 غيرهما وهذا ينبغي ان يتم ما يتوخى من دفع الاشكال بان القول بالحقيقة للفاصل يكون في الموضوع او
 مشترك والقول بالمجازية للفاصل يكون حقيقة في الموضوع بخصوصه مصانفا الى ان الفاصل يكون حقيقة
 في الموضوعاتما يقول بكونها حقيقة في الموضوع بخصوصه هذا لا يقول بالفاصل بكون حقيقة في الباقي
 اية ثم ان محل التراجع في العام المختص في العام هو العام المركب منه من المختص والفاصل بالحقيقة انما يتلو
 يكون العام حقيقة لا المركب منه من المختص بمعنى ان يكون اللفظ على الباقي مستند الى وضع الحقيقة
 التراكيبية له لوضوح كونها لفظا للاصل واللفظ واستلزامها لكل واحد من العام والمختص لا انما
 يقول بكونه لفظا بل كان فاصلا بالضرورة من اللغة والمرتبة وهذا من هذا منقول خالفوا في ان العام المختص
 هل هو حقيقة في العام على احوال انما هو حقيقة في المختص مجازا في المختص وما بها حقيقة في ان كان
 الباقي غير مختص بمعنى ان لا يكون حقيقة في المختص بل في المختص واللفظ ايضا منها ان حقيقة في ان كان الباقي مجازا
 في ان وسادتها ان حقيقة في المختص بلفظ المختص واللفظ ايضا منها ان حقيقة في ان كان المختص بلفظ
 واستلزامها واللفظ ايضا منها ان حقيقة في المختص بلفظ المختص واللفظ ايضا منها ان حقيقة في ان كان المختص بلفظ
 مختص واللفظ ايضا منها ان حقيقة في المختص بلفظ المختص واللفظ ايضا منها ان حقيقة في ان كان المختص بلفظ
 مختص لان الأصل في الاستعمال الحقيقة من غير تارة الا ما يجزله المختص ويستعمله ان الله وتوحيه ذلك ان

الالفاظ التي لا تقع العموم على نفسها ما يكون موضوعا لا فائدة للمعنى والتمثيل يكون الالفاظ اصل
 غيره كما في لفظ الكل وما يجمعها ومنها ما يكون موضوعا للدلالة على استثنائ ما يصلح له ويكون المفيد
 للعموم وهو نفس تلك الالفاظ التي اصل كاللفظ المحلى بالثبوت الواقعي في سياق النفي وعرضها عند الحاجة
 ومنها ما يكون بعيدا العموم لامن جهة وصلة ذلك بل انما من جهة انضواء تلك الالفاظ الى البركة المجمع المحلى
 على الحنا وامن جهة الانشراك المكونة للمنفذ على المنها وامن جهة العزلة عن الناحية كورد في كلام الحكم
 والامثال وغوفا والمفاهيم في جميع تلك الاستخدام قد يكون استعمال لفظ العام في البالي بعيدة
 التخصص قد يكون باعتبار انشراح الحكم البالي مع استعمال اللفظ في العموم فان كان بالاعتبار الاول
 فالذي في كونها ذاتا للخصم الاولين وكذلك في القسم الاخير ان كان استعماله فيها باعتبار الخصم
 وان كان باعتبار الآخر ومعرفة من مضمنا ويقف فلا ينبغي كونه حقيقة لما تقدم من كون اطلاق الكل على
 المراد حقيقة تلك الملاحظة وان كان بالاعتبار الثاني فهو حقيقة في الجميع لان المقروض وصفت
 للعموم واستعماله فيه ولا ينبغي الاشكال في ذلك انما الاشكال في ان بناء التخصيص على ابي يمين
 وتخلي اي من الاعتبار فيقول ان في التخصص التخصيص المتصل هو الوعد الثاني انما الاستثناء اذا
 سببا الشرح وما خرج من التخصص المتصل فلو وضع انما من العبود المتعلق بالكلام والتقدير لا يجب
 التجوز لان اللفظ الموضوع للمادة المطلقة التي تتجاع مع المهية للمادة لان الملازمة بالجمع مع الشرط
 فان قلت ان هذا لا يتم في القسمين الاولين لان المقروض مضمنا للعمول لما فيه المصلحة بل لا يتم في
 القسم الاخير لانه لان العرض لان العموم ومنه ان يمكن موضوعا لمفرد ان لفظ الكل وما يجمعها من
 الالفاظ المفيد للعموم فما تقدير عموم مدخولها بحسبه فان كان مقدر بعيدا العموم بالنسبة لفرد ذلك
 المطلق وان كان مقيدا فيعيد العموم بالنسبة الى فرد ذلك المفيد وعلى تقدير ان لفظ الكل يستعمل
 في معناه من غير تجوز فيها اصلا وما عرفت من الالفاظ الموضوع للعموم وان كانت عامة بحسب فرد لانها
 مطلقة بحسب الاحوال والمخصصات المتصلة مقيدة لتلك المطلقان فعد هذا تخصصا بما هو من جهة
 انما اجماع عن معناه الاطلافي نعم قد يكون بعضها تخصصا بخرجه لبعض افرادها كما في ابي اناس
 التي انما يحكم الاستثناء في الالفاظ الموضوع للعموم وانما في غيرها ما بعيدا العموم لامن جهة الوضع
 فالامر اظهر هذا في التخصص المتصل ولما التخصص التخصيص المتصل فخرج عن الوجهان انما فان
 اريد منه انما تخصصه فلا ينبغي كونه حيا وان اريد منه انما من حيث تخصصه في القسم الاخير
 او التقيد في الجميع ويكون التقيد قربة على تقدير معناه الاطلافي وهو حقيقة كما بينا واصل القم فيرد
 او غير الاخير علما بان اللفظ حقيقة فيلحقها ذكرنا ان العام حقيقة مطلق من غير فرق بين المتصل للمفضل
 لا لصلة الحقيقة من غير ترفع ومن غير ترفع على الملاحة الماعرف من ان التخصص لا يصلح قربة على الملاحة
 مضافا الى قوله ان كتاب خلاف القم في التخصص على تقدير المجازية ولذا البالي من نفس العام فان
 الاستثناء لو اخرج ما لو لم يدخل الاخر على تقدير المجازية ومنه نظير الكلام في غيره من التخصصات
 المتبادر من التخصص العام هو ان لا يمد من حمله عليه وانما البالي بوصف البالي انما هو المفهوم
 من العام والمخصص معا ولا يفرق من العام فقط بواسطة التخصص فلا يصح معرفت العام منها ان هو كيف

والمختص من لوازم العوالم ^{الفرعية} أن يكون ثانياً مضافاً إلى ما قبل من أن العام المختص ^{بالعام} له
 منه بعض ما اكله كله برأيه شئ منها طائفاً بالكل بما قبل من أن بطلان موضع الحقيقة لا يدل على بطلان
 لغزها من حيث في اكله والحل على ما قبل الغز في ظاهر الغز فثبت الثاني واستدل أيضاً بعد الدليل على الحقيقة
 فان قولنا ان كرمي يميم الى التلث وان دخلوا الدار الحكم على كل واحد من بني يميم فانه لا يثبت في جميع
 الا من منه في الاول وليس على جميع الاحوال وكذا ان كرمي يميم لم يزلوا الحكم على كل واحد ولكن لا يكون
 معكم بل اذا انصفت بالظواهر المراد ان كرمي يميم الى نفعهم وهو يؤيد عمومهم ولهذا يقع ان يكون
 واما انصافهم فلا يثبتهم ولذا ان كرمي يميم لا يثبتهم الا الجاهل منهم الحكم على كل واحد حشر طائفاً بالكل
 والحكم على كل واحد بعد خروج الجاهل منهم وكذا الحالة المفصلة من كرمي يميم ثم يقول لانكم الجاهل
 من بني يميم معاً ان كرمي يميم اني وانهم اني مرجعاً الى ما ذكرنا من امكان زاوية الحقيقة المعينة من غير
 ضرورة دليل على الجاهل فلا بد من الحمل عليه ولا يثبت عليه ثبات وعندها كما لا يخفى على من لا خطه واستدل
 بامتنان اللفظ كان شواكاً له اي ثباتاً في حقيقة بالانفاني والاشدال فان على ما كان في يمين انما
 طوله اعدم تناول لغزها وترى في الغز اذ مع القرينة يثبت من ذلك قيل الحقيقة وصنعها طائفاً
 الاول فلا تدان كان شواكاً له الحقيقة قبل الحقيقة من جهة زاوية في ضمن الجميع وهو لا يوجد كونه
 متفرقا منه بغير صنعها لعمرك بالاشدال الاختلاف الموضوع ويمكن تعريف الدليل بوجهه كبره
 عليه ذلك وهو ان الموضوع له هو العوالم العام اعني الكل المنطوق وشموله لجميع الاخرات كما يكون من
 جهة انضمام اداء العوالم يكون اللفظ شواكاً لجميع الافراد تناول لكل الجزئيات فيكون حقيقة في البان
 وفي الجميع وح فلا يثبت عليه شئ الا انه لا يثبت في جميع الفاظ العوالم المتبينة الى جميع المتبنيات
 كالجميع العرب بالثبوت الى كل واحد من الوحدات وهو الثاني ان المتبنيات مع القرينة يثبت لبل الحقيقة
 فالاولى التمسك ببيان العوالم المختص كبناء والبيان في جهة القول الثاني ان لو كان حقيقة
 في الثاني كما كانت في الكل لزاد الاشتراك والقرينة خلاصه والجواب انما يتم على تقدير استبعاد العام
 في الثاني وهو لم يعرف من ان الشارع في كون العام المختص حقيقة او مجازاً لا فيما اذا اطلق وانريد
 به الثاني مع ان لزوم الاشارة الى قيد بزم واما الاشارة المعنوية فلا تكون بخلاف القيد
 لان الكلام في اللفاظ الغيرة العوالم من جهة انشراح طائفاً بالكل لا في ان وعزمها من جهة الوضع له
 بخصوصه حتى يلزم الاشارة الى قيد بكونه حقيقة في الثاني الا ان ذلك خلاف طائفاً بالكل انما هي جهة القول
 الثالث ما على كونه مجازاً في المفصلة فيما مر من دليل القول الثاني وقد عرفت ما فيه وما على كونه حقيقة
 في المفصلة ان لو كان ان يقتضيه بالاشدال وجوب التجوز كان مسلوناً وسلم وان سئل في سنة الامتين
 عاماً مجازاً او لازماً طائفاً بالكل في الاتفاق ولما لا يثبت في الاتفاق انصافاً بين الامتين ان كل واحد
 من ان كرمي يميم معتد به هو كرمي يميم بغير ما وضع له وهو بدونه لم يقل عند رده
 لم يقل له ولا يثبت عزمه وقد علمت ذلك وجوب التجوز والقرينة الحكم بوجوبه فانه يمنع الملازمة فان
 القول بوجود الوضع الترتيبية الثلاثة لا يثبت ان القول بوجود الوضع الترتيبية للعام المختص لاحتمال
 وجود وضع هناك دفعه وان لم يثبت على طائفة اخرى بامتنان او لعدم التجوز في القرينة ومنه

الالف واللام مع ضمير عائشيا هتيد فاولا كلام فابن الاتفاق ولدا الرابع عند التثنية من لا يجزى
 وان دلالات المدخول والداخل ما حقيقة في الجملة والجنس والعهد في ثبوتها يقتضى الوضع المركب
 له وظاهره عن كلام القوم فانهم جعلوا ذلك موجبا للتجوز في اللغة وفي الاستدلال المركب هذا ان
 لم نقل بكونها كلمة واحدة والافا فاعلم ان ربطا بين القيد القيد عليه اصلا هذا كلامه مع كمالها
 عن كون ذلك اثباتا للغة بالقياس الى الجوارح ههنا كلامي في الايتين واما المثال الاخير
 فالتحقيق عند القارئ بينه وبين شئنا اقسام الخمسة بالمتصل فان قلنا بالجواز فيها فلا بد من
 القول بالمجازية فيه ايضا ونعم القوم بين اسم القيد وبين ما ضيفت ويمكن رفعه باختصار الشق
 الاول ومنع كون الحقيقة في غاية الوضوح من القيد الظهورات لفظ المسلم مع الاطلاق في موضوع
 لطبيعة المطلقة وبعد حذف الالف عليه يكون للطبيعة المعبر ومع نقيده بعلامته المجمع للتبيين في المثال
 في ضمن المجازة وهذا الإيجاب يجوز قطعا لان الاشارة بجمع مع الف شرط فنقد تعبر عنه في المثال
 مع كونه حقيقة والحاصل ان التخصيص بالمتصل نوع من التقييد وهو لا وجوب التجوز والاف في التجوز في
 الامثلة المذكورة وحاصل كون المركب من الداخل والمدخل في الايتين موضوعا لوضع النوعي
 او كونها كلمة واحدة ضيق مما كنهم كون الاستدلال اثباتا للغة بالقياس وقد شيدل لذلك
 بان اللفظ حال انضمام المخصص للمتصل ليس مفيدا للوضع لا في كون كل ما يقتضي بفيد المخصص
 فلا يكون مخصصا انظر الى يجب كونه مفيدا لكل والمخصص في هذا قوله غير موجع يكون حقيقة لانه
 مفيدا للاستغناء وهو حقيقة فيه ويجموع من العام ومن المخصص على البعض لباقي يجب التخصيص
 حقيقة واجيب بالرفع من عدم كونه مفيدا للبعض خاصة بحسب هذه الاقوال فقط بل الواجب في ذلك كونه
 المخصص عليه والمخصص في مفيد خارج بعض ما يتبادر له اللفظ بغيره لا بجوابه الا لفظ وبدره
 ان ادوان التخصيص الظاهر في الخارج عاها المبدأ لا عما يتبادر له اللفظ وضعا فليذكر مبرور وذكاب
 خلافا لظهورها ولا داعي ليدعمه القول الرابع امثلة على المجازية في الشق الثاني فانه في الدليل الثاني
 مع جوابه واما كون حقيقة في الشق الاول ان معنى العموم حقيقة وهو كون اللفظ والاعمال غير مخصصة
 عدد واذ كان الثاني غير مخصص في عدد كان عاما وفي المنع من كون معناه ذلك بالقياس استغناء
 جميع ما يصلح لفعلا بل يمكن ان يكون حقيقة في غير المخصص لمجاز في المخصص من جملة ما بان منشا اللفظ
 في هذه الجهة استثناء كون التراجع في لفظ العام وفي الضيق قبل وقد وقع مثله لكثير منهم في مواضع
 وهو من باب استثناء العام عن البعض ويعتبر بغيره ولفظ القول الثاني ان استثناء العام في جميع حقيقة
 وفي غير مجازة وضيق كما قرأ في القول السادس ما مر من الوجه الاول للشك وقد عرفت ما فيه
 ولفظ السابع والثامن ايضاً هو ذلك لان استثناء الضيق وغيره على الاول واستثناء الاستثناء
 وعبره على الثاني لانه لعله لكونها عند الفاعل منها من المخصص المستعمل وضيق عن بيان القول
 التاسع ايضاً هو ما مر في المثالين من انهم واللفظ العام كذا كذا لانه لا حد المتعدد في المثال
 العبرتيه معنى الرجال فلان وفلان الى ان يشعوب وانما وضع الرجال اخصلا فالأصل ان لا يظن ان البعض
 لم يصير الثاني مجازا والجواب المنع من كونه محكم مطهر في الحقيقة والمجاز مع ان لا يدل على كون اللفظ

بما زاحل لعله اكتفى فيه بتسليم الخصم وكفى كان فلا ينبغي منعه منبهاً الأول ينزع على الفيل
بالحقيقة من حوز الخصم في الواحد كما يبتناه ونقص مشاغلنا المتأخرين في مضمونه هذه المسئلة
الى الحقيقة من منع من حوز الخصم في الواحد في المسئلة المتقدمة الثانية الى ان التراجع هنالك
في استعمال العام فيها باق وهو مجاز يستلزم الخلاف وهو منبقة في غير كثره نقر على مدلول العام
ومنعه ظاهراً تقدم في مقدمتها هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة الثانية استظهر بعض الفاضل
الخاصة في العام المخصص مما زاد في الاستدلال بان كان في الكلا لا استناداً الى الحكم الى العموم وهو غير
ما هو له بل هو باق في بدو من ان متعلق الحكم هو العام المخصص العام فقط فهو كذا في كونه
بنيم القول انما يتلقى الحكم الموصوف بالصفة لا ريب انما هو هكذا في قوله عشر الاشارة
متعلق الحكم بالصفة القديمة وهو من ما هو له وهكذا مع ان في قوله كرم في بنيم القول انما يتلقى الحكم
بالاكرام العام ولا يربط في غيره ما هو له الثالث يظهر من حيث ختاره ان العام المخصص لا يكون حقيقياً مع
انه مستعمل في العموم لان الصيغة الحقيقة والمجاز ان يكون المستعمل منه مقصوداً بالافادة ولغير المقصود
من العام المخصص فاذا معناه الحقيقة وان استعمل منه بل المقصود منه من المخصص فاذا البناء وعلى
هذا فيكون مجازاً في كونه بدو من ان متعلقه من المخصص في الاول من عدم اعتبار ذلك الحقيقة والمجاز بل
المجاز في بناء على الاستدلال في الموضوع له وهذا منكم وان لم يكن مقصوداً بالافادة فاسته في بناء
العام على الخاص في الحقيقة الكلام في حيث يتكلم في ذلك ما قبل الموضوع في المراسل القديمة في الاول ان التعارض
قد يكون بين الاصول المسببة عدم وبين النص وقد يكون بين النص وبين الاول فضلاً بانه
على الاصل والاصل للنص اذا كان جامعاً لشرائط المجردة لكن قد يتفق العكس خلافاً للشيخ ما تروعه
لا يتفق ذلك لبناء في هذا الاعتبار على التبعيد لغيره من غير دلالة الظن فيه فلا يعمل الا بالنظر
وان غاياته الاصل بعيد للظن واما الثاني فقد يكون احد المتعينين مشتقاً عن العام والآخر على الخاص
وقد يكون الثمان كل منهما مشتقاً عن العام وخاص على الاول ان نسبة بينهما لا يخلو عن العموم والمقصود
الظن اومن وغيره على الثاني في معنى النبوي لم يرد في قوله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير قوله
او طهره او بعده والمرى به ان كان الماء قد ركب لا ينجسه شيء الخ يرجع الى القسم الاول في الحقيقة
لوجوه على عامين وخاصيتين مطلقين كما لا يخفى المقدمة الثانية ان المراد بالعام والخاص هو العام
والخاص المطلقان لا الامم منها ومن العام والخاص من وجه ومن توجه الشيء والخ في خاصيته على العام
لان المقصود به المطلقين بل لا يمكن ان يكون الشاغل من جهة هذا النص لا يربط في هذا العام
والخاص على الاطلاق بل هما عامان من وجه ومما اصاب من وجه معناه الى ان لا يوفق في العام والخاص
هذا البحث ببناء العام على الاطلاق وحيل لانه لظنية واغوى ولما استدلت بوابه في بناء نظام
على الخاص ان الفعل بالعام هو واجب لخاص بل من غير عكس لدعوىهم الاتقان على تقديم الخاص
وبناء العام عليه في بعض الامساك الا رغبة لا تية لان ذلك لا يقبض في العيون من وجه فان بنا
العام على الخاص في ذلك ان اردت منه بناء كل منهما على الآخر فيلزم من بناء ما يربط بينهما وراساوان
او يربط بناء العام على الآخر فيلزم الترجيح بلا مرجح ان كل منهما عام من وجه وخاص من وجه اخر ولذا

افراد البحث فيه وصاروا اربابا لما رغبه بن العربي من وجعه كالمعارضين بين المتشاكفين بلزوم
 الرجوع الى المرجحات المتعارضة فان ذلك فالتجربة وانما الاستسقاء على التجميع ولا بما ذكره صاحب
 في حاشيته ان من الادلة على ما صرحنا اليه انه لو لم يقتصر العام المتشاكف بالخاص للمعارض لطل الغاط
 بالحيل ثم قال ولما عد المتشاكف في الاصل لا تدر لانه لا ينع بعض القوم وهو ما يكون المتشاكف غايبا
 من جهة عدمه ليكون قطعي ان لا تدر لو كان له عموم من جهة اخرى لم يلزم كونه قطعا فالذي لم
 احض من المدعي ولذا لم يذكره فقول انه لا يقدوم ما ذكرناه من الوجوه فلا يشك في كونهم
 منه وعنقلا عن كونه القوم مع الخصال ان يكون ربه عدم شموله للذي لم يلزم بالخاص لان له افراد كثيرة
 فيكون احصاها من المدعي من هذه الجهة كما يشهد بذلك عدم خلو المعدل لغير المتشاكف فلو لم يزل
 استسقاءه لغير العشم ثانيا بتسليمهم في جوار غصيص الكتاب بالكتاب ما تقي عند الحامل والذين فيها
 زوجه مع ان التسمية بينهما اعم من وجه معتلا بان هذا التقي ايضا غصيص فلا بد من تقيم
 من اربعة اشياء كما في ذلك فيفسد عندنا بالحيكم بالخصيص بل جعل بها لاغنيا بعد الاجل في
 المتوفى عنها زوجها اجماعا وانما العامة ركن وجها على الاحمال وخصصوا الآية الاخرى لكن المقصود
 ليس ببيان مجرد ان الكتاب يخص مثله ولو عينا ومنه خرج خارجي ردا على مانع الغصيص سخا وان هذا
 مما عني من مرءاء العام من حيث انعام على الخاص كل مع قطع النظر عن المرجحات المتعارضة هذا لكن من
 العموم والخصوص من وجه ومما يرجع الى القوم والخصوص للطلق فيكون بالتشاكف على الخاص كما اذا كان احد
 العامين اطلاقا من الاخر وخصصه بنسبة الطابع حتى لا يقع له فائدة الاطلاق كما ان من يدعي ان يكون
 بالجميع بينهما وتخصيص كل منهما بالآخر وذلك اذ قيل مثلا اكرم الرجال اذ كانوا علماء ثم قيل اكرم الرجال
 اذ كانوا طوا الا فان مفهوم الشطر الاول هو اكرم الرجال اذ امكنوا علماء سواء كانوا طوا الا ام لا
 ومفهوم الشطر من الثاني هو اكرم الرجال اذ امكنوا طوا الا سواء كانوا علماء ام لا فيقع التعارض
 بين منقول كل منهما مع مفهومه الآخر ويكون التشبيه بينهما هو ما وخصصنا من صلبك من ذلك في
 فكل منها بما يقع الايراد القلم لا بما يقع الظاهر فيكم بان الشطر في اكرم الرجال مجموع الامر من
 العلم وطول القامة لا احد هما رتبة قد يتكسر لمرقات بعض صور العود والخصوص بالطلق بما يرجع
 الى العموم من وجه فيحكم بالوقوف فيه وذلك كما ان اخص العام يخصص بغير هذا الخاص بالايجاع
 في يرجع التشبيه بينهما الى العموم من وجه مثلا اذ قيل اكرم العلماء ثم قيل لا تكرم الطول من العلماء
 فالتشبيه بينهما هو ما رجع بمسبب القلم لكن اذا ثبت بالايجاع وهو تخصيص العلماء في القضية الاولى علماء
 البصر مثلا في يرجع التشبيه بينهما الى العموم من وجه وبما قيل هنا انه بعد ما علم ان القوم وطول نظر الله
 القلم ولا ينظر الى اربابا الى العموم فبعد هو كذلك ان عند ظني دليل البشاعلة العرف فانه يحكم با
 بالتخصيص هنا ايتهم وانما اذا اعتدنا في ذلك الى الاجماع فلا كما لا يخفى الفقد من اننا انما في ان المراد من
 الخاص في العام هو مطلق الخاص الا بل المراد الخاص الذي له اذ لم وجهان من اطلاق كلام القوم
 عتوانا وديلا لا اول ومن دون ذلك الامر من تخصيص العام المطلق بجميعه لخاص بقاء عموم خاص
 على حقيقة وبين ان كتاب التخصيص في عموم الخاص بتخصيص العام المطلق ببعض افراد الخاص لا جميعه

مع
 مع
 مع
 مع

فيكون الثاني اولى علما بقاؤه من اولى لاجازاته عند فساد الحقيقة او بوقوفه فيشار من انفاؤه
المرجوز مع قاعدته اخرى وهي انه لا زوال الامر بين الحقيقة والحد الحقيقة اولى فالخلاف اذ لا على مبدأ
الوقوف فيشار من ان يوجب القاعدات الاولى على الثانية فيخرج الخاص من العموم فيلزم ان لا يتبين ان
بناء العام على الخاص على وجه لا يتبين من الخاص تحت العام شيء ولكن لا وجه الاول لا لا التفصيل بل من
الخاص خلاص الظاهر مضنا الى فهم الفرق فان المبدأ مخصص للعام المطلق فيجب ان لا يخصص له كتاب
المخصص في كل منها يعرف من ذلك ما يرجع الى الوجودات المعقدة والواقعية ان ذلك كله الكل صغيره البعض
عكس الفرق في ذلك بين اختيار البقرة واحدا لا يميز جميع اقره فلا يشكل بالنسبة الى الثاني لظلال احاطة
الشيء بالخصيص به اما الشيء فلا يحد زمانا بنسبة غير ممكن بل كل شيء يتوقف على طاقته لتوقفه
على نزول الوحي انما هو مستلزم من علمه الاسلام بعد حوته من واما ان يخص فلان من اجاب ان بيان
وكونها جارية لا زواي العام بما يرجع الى الفهم والخاص من العلم لا يميز من هذا اما العكس بل لا يميز
المخصص الواحدية فيه الاشكال لان زواي العام يعمل وزواي الخاص من اجل فرجه اذ في مقام الحاجة يمكن
يمكن ان يبين ان لا يمكن انما من الشيء فلا يمكن ان يكون الشيء انفسه خلافا ما بان الحكم انقلابي فان
شكك الى ان كان انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
وقال السيد سبحة الذين ولدوا في هذا الاصل انفسهم من اجل انهم طعنوا عليه في كلام بعض الحكماء
فلم يسمعوا منهم بذلك لئلا يثبت ان كان هذا العلم لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
بما يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
لكن في ظاهره ما يشع من انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
مشبه في الحكم لا لا يشهد في الاشارة كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
فه حفظ الشبهة وشيخ الاحكام انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
حق ان يقولوا انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
عن الحكم المرجوز في العلم يمكن تحقيق مشله على ان النقص لا يكيد انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
في المقام بحدوث الجزم بان لا يكون ذلك خاصا لا يظهره تنبها على انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
العلم البناء ولو انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
عن اشكال المخصص فلا اعتبارا المرفقة عن الامة المشاهدة على الخاص قد يكون كما شفع عن سبق
المخصص معه لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
بعض الاعيان فنقول لعل المنا خيرة لعل بعد صدق الخاص منه ولو كونه معدا من ذلك الخاص
لعل من المصالح الشرعية من الفقه وهو هذا ولكن قال حكيم العلماء انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
البرقية ربما بعد الامر بين الشيء والمخصص لكن المخصص يتبع راج واما في اخنا والا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة
متعين بان يقول الخاص معدا من وقت العمل قال لكن هذا في غاية التبدد وفيه ما عرفت من
ان المخصص متعين لكن بان لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة انما لا يميز من الشيء فليكن كما في الجملة

جواز تخصيص العموم بالخصوص والخصوص بالعموم لا بد من تقييد فانه لا يحصر الا بما ذكرناه فانه المقدم والمختار
 ان نعارض العام والخاص بتصوره صوابا ثم ان يكونا قولين او فعلين او مفعولين ومختلفين فيكون المجموع مفعول
 واما ان يكونا من الكتاب ومن السنة ومن الامام او مختلفين فهذا اقل شدة ولما كان نفعنا من
 صدورها او لا او يعلم تاريخ صدورها العام فقط او العكس فهذا ان يضر وعلى الاول فاما مدتها زمان وان
 العام منقطع والخاص متناهي او العكس وعلى الثاني فاما ان يكونا المناسبات قبل حضور وقت العمل
 او بعده وعلى الثاني فاما ان يجهل التاريخ فيها وفي احداهما فهذا صور المسئلة لكن قد زاد عليها بعضهم
 صور اخرى الا ان اكثرها من حيثها لا يتحقق لهيها وبعضها خارج عن المقتضى فيكون لا مبدئية بل لبقا
 وعدله ولما ذكرناها وارضضنا عن ذكرها ثم يقع الكلام في ان الثغور بين العام والخاص كيف
 يتحقق فاضرب كل الفهم في بيانها الى الحق حقيقة حقيقة بين القول والفعل بين الفعلين و
 بين القولين بان يكون حين تكلم سيد المرسلين بالعام يتكلم بالخاص لا بالعكس فاما الشيخ
 الاستاذ في الفصول شعبا عاما على الاولين كما لا يخفى وعرفنا كالتقريب سواء تقدم العام واما في
 على جهة الاشكال دون الترجيح واما ذكرنا ان نرفع ما ذكره بعضهم من انه ان اريد بالخاص ان المبدء في
 بان يكونا وادق في زمان واحد فهذا لا يكره فيصور ان اريد بان يكون احدهما متناهي والآخر
 غير متناهي فلا يصح ان يكونا المتناهيين في زمان واحد فاما في زمان واحد فاما في زمان واحد فاما في زمان واحد
 فنقول لا اشكال ولا خلاف في جميع ما ذكرناه من التصور لو كان الخبر او احدهما فيها اجبا لا غير
 للزوم العمل على التخصيص بعينه بالنسبة الى خبرهم تشويعه واعلميته واولوية بالنبوة في الجاز
 وعدم ثبوت النسخ فيها او ثبوت عدمها كما هو ظاهر واما لو كان في الكتاب والافعال والنبوة في فالحكم بها بحمل
 الاشكال والمخالف ما التزم الاول وهو ما لو علم قترانها بوجه من الوجوه السابقة فالشهور ولو لم يحمل
 على التخصيص هو المعتمد لا تفهم التخصيص في كون الخاص نكرة كنه على محله من ذلك لان العام عامه
 حاد فهو التام على المرجح عقلا وعرافا مضاعفا لقاعدة الجمع والامتناع السابقة في خبر
 لعله بعض الحقيقة فيعمل العام في غير مورد الخاص وبه في الخبرين في مورد كالحبر في الشياطين
 في النظر وضعف كغيره واما المناقشة في فهم العرب بان ذلك انما يسلم اذا كان العام مقيد ما على الخاص
 بحسب الحكم واما اذا كان مؤخر لغيره فلا بل يتوقف فندفعه بمكان تمام الدليل بالاجماع المركب
 ان يقال ان التمسك بما ينفع المستدل ان كان مرجح التوقف في التمسك في التخصيص وعدمه واما اذا
 المراد ان العرب يحكم بالتوقف فلا يضره الاجماع انه يرجح الى نفع العرب واللغة والعقول بتقدير
 المقتضى على العرب بشكل وجه ان القول به هو الاقوى نظر الى ما لا ينافي له من زمان المتناهي فندفع
 كما ان المناقشة في الاجماع وان في العام لا يكتف عن راي المصولة تعديلا لا طينا لا على طريقة الشيخ
 ولا على طريقة المتأخرين فندفعه بان معنى الخبر بالاجماع في كل من الخبرين بانفاق جماعهم على
 وجه كان كاشعا عن رضائهم بما خبا القدر في الفن بالاجماع حجة على من يقول ان لفظه بالافعال
 هنا الشهرة العظيمة التي تفيد القدر في السئلة ولما كانت المسئلة لغوية بلغة الفن فيها فليس التفسير
 بالاجماع لكون حكم القدر الحاصل عن الشهرة حكم الاجماع في كونها حجة فهو حجة ولما ارد منه الشهرة ثم

ان العلامة قد اشترطت عليه بقول العرف يقصها فلهذا فان من قال لعباده اذا دعيت الى المناسبات
 كل لحم ولا تسلم اليه فانه يعرفه اخرج علم الفتوى من كلامه الاول وشيخه غيره فادعاهما على سبيل اليد
 او اذ لم يهره من لفظ العموم وهو بعيد لكن ادعاه عليه بغض الاجتهاد بان الترتيب بين الابدان وعدم اكله
 بينه من فساد الى المنع والتخصيص عرفا فاذا امكن كل واحد منهما في كلام الشارع يلزمه الوقت
 مع انه كلما هو مودع لم يقل بل باطل لغلبة الحقيقة من مجموع عدم الارادة وفيه ان مقتضوه ابطال قول
 المتوقف فلا اثبات لحد الاثر من المذ كونه في اقل ظهور وكلامه في اعتقاده بينهما غير قابل للنظر
 ان مراده ان كلام العرف مقرر بينهما غير مخالف لهما وان كان احدهما غاليا او ظاهرا فلا يلزم عليه شيء
 لما اقر عليه ما في الغنى الثاني وهو ما تقدم العام من الخاص الخاص لا يفتقر الى ان ورد الخاص بل
 حضور وقت العمل لا يجوز ان لا يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب ولا يجوز المنع قبل حضور
 وقت العمل ويجوز لها ما لا يجوز الاول وقت الثاني والعكس وان كان الاول فلا يلزم له الاظنه
 المرجحان الخارجية وعمل بمقتضاها ان حصلت ولا فالتوقف والتجيز على الخلاف وفيما يظهر من مصنف
 رد المحتار في كلامه وبعبارة الا ان يكون نافع العام قطعا كما انه ان كان الثاني فكل واحد منهما وان كان الاول
 فمتعين المنع انما يحصل بما لا يخرج عن كل مجاز من المنع ولا يقتضي من هذا مجاز هذا كله بالنسبة وكلا
 مجاز وكلام رسوله وما قام مقامه من الفعل ولا يفرق بينهما بالنسبة الى الزاوية المحاذية لهما بل
 اختيار التخصيص لا ينافي به علم نفع اقران التخصيص او ان يكونه وترك الزاوية لعضلة المجوزين كما
 في الشيا لغير ذلك وترجع انما ان نفع عليه احدا بظاهرا المنقل المجزى ليعمل المسلم بالاشياء الثلاثة
 على ظاهر بعيد جدا لم يوصح في وقت العام بغير المختص حصل لتمامه من نقله ونقل الآخر مختص
 ويمكن شرح الثاني بتقديم التنبه على الثاني فلا يظهر العمل على المنع هذا ما افاده شيخنا الاستاذ
 رحمه الله ولكن لما اخل فيه بما لا واسعا هذا كله ان ورد قبل حضور وقت العمل واما ان ورد بعدك فمتعين
 كونه ما سحرا لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة كذا قيل في غير الاول ان يقال ان ما ان يعلم بوجود
 المدين لما هو المراد من العام المتقدم في زمان الشبهة او ذلك لو يعلم بعدك وجوده فيقول الاول لا يخبر
 بالحكم بناء على حقيقته سيما في اخبارنا المرتبة عن الامتناع كالا يخفى وعلى الثاني يجعل الحكم بذلك لا صلا له
 علمه بتحقيق البين سابقا على جعل الحكم بالتخصيص لا صلا لعدم انتفاع الاحكام الثانية ايضا لاعتقاده
 وعلى الغلبة فلهذا عن المعارض وعلى الثالث فالحكم بنا بغيره ويجوز ان لا يمنع من تقديم
 البيان مانع وان اذخر في مثل ذلك لا يوجب المنع ولعل من اطلق الكلام في المقام يريد هذه ان
 الصدور دون غيرها لا يتوهم انه لا يميز بين المنع والتخصيص لاعتقاده ان حضوره من الارادة بانها
 على استثناء هذا الفرد لا تقول بغيرها لشرع في بعضها وحدها انما لم يكن بغيره من باب
 فان في صورة التخصيص او اقل جعل الخاص هذا بل ودون الخاص فلا يجعلها التخصيص في صورة
 المنع اذا اخل به وجب عليه ايضا واما ان اشترط في ودون قبل العمل وبعبارة فمتعين كونه تخيصا
 سواء كان نافع العمل معلوما او نافع صلتها الخاص المتأخر عن العام معلوما او كما لا يجوز في الثاني
 والوجه في ذلك كله ان التخصيص في زمن المنع في النظر لغلبة وعند منعه التخصيص لا ينافي

المبرور والواحدة في الشريعة بمحض فعل من الامكام ما هي منسوخة فتيقن الخلق على وجودها وان
 اصالة ناسخ الحادث يقتضي بكونها على الصورة الاولى مسلمة لكنها ما رقت واصلا على العمل القوي وهي
 اعلى بالترتيب من زمانها والتم التام وهو ما لو فقدت الخاص وناظر العام فاختلافها في فاعل
 يروى والمنازع والمنازع والمنازع كما عجزنا عن العام بل لاكثر من انما على الخاص وعن
 الرضى وابرز من التبع والى حقيقة والقاعدة كون العام المناسخنا عن خاصه وحينئذ العامة في فاعل
 والوسائل الى التخصيص قال والتحقيق ان يقال ان قد قبل حصوله العمل بالخاص فلا اشكال
 في الحكم بالتخصيص ان منع من التبع قبل حصوله العمل ولا في الحكم بالتبع ان جاز ذلك وضعه في
 البيان عن وقت الخطاب ولا في الحكم به بل لحد فها حيث لم يمكن الجمع بينهما بعد ولو بعد ان منع من التبع
 والقاعدة انما رابها وان ورد بعد حصوله فلا اشكال في الحكم بالتبع ان منع من مفارقة
 البيان عن وقت الخطاب ولما ان جاز ذلك فكل من التبع والتخصيص محتمل ان قال ما زاد من الخاص
 ولعل على احد الامر من والا عجب لا يوقف لا يلائم تعارضه لا يمكن الجمع بينهما بالوجوب ولا ترجيح
 لاحدهما على الآخر فوجب الوقف ما الاول فواضح وما الثاني فلا مام نشر على سراج لا عقلا ولا نقلا
 انتهى والتحقيق ان العام ان قد قبل حصوله العمل بالخاص ينبغي التزم بالتخصيص بناء على المنع من
 التبع كما ينبغي على مجوز في تلك المنع من مفارقة البيان عن وقت الخطاب التزم بالتبع وعلى منهما يرد
 احد هذا ان لم يمكن الجمع بينهما وهذا واضح ولما ان ورد بعد فبيعه التزم بالتبع بناء على المنع من مفارقة
 البيان عن وقت الخطاب وعلى الجواز وهو محل الاشكال وعزل لا فدام وان كان الحق بينهما ايضا انكر
 التخصيص لئلا يتركوا الجماهير من لزوم العام الخاص ان جعل العام ناسخا لا يتعارض مع وجود العام بعد العمل
 بالخاص ومن ان التخصيص في العمل الغير الثاني والتبع في العمل الثاني فبترج احدهما عليه وان لو
 حظ بحسب الظاهر فلا ريب ان كلا منهما رفع للعموم اثبات في الظاهر بالتبعية الى لا ينافي التخصيص الا زمان
 في التبع وان لو حظ بحسب الواقع فظاهر ان كل ما رفع للامر الغير الثاني يردن التناول جميع الافراد
 اذ ان زمان بل لما من رجحان التخصيص على التبع بعد تعارض عموم الخاص واعتبار ذلك ان على ثبوت
 حكم بحسب جميع الارزاق وهو العام فاعتبار ذلك ان على ثبوت حكم بحسب جميع الافراد وكون الخاص في
 الدلالة على وجوده القوي ارجح من ترجيح الرابع متعين مضافا الى ان فقدان الخاص كالعهد والفرقة على
 عدم ادوات من العام والقول بان عمدة التبع في رجحان التخصيص على التبع كونه غلب الخاص في المشاكلة
 في الظن بالغالب هو في غير صور ناسخ العام مسلم وما فيها فلا يلزمهم عارض في الحكم الاول مدفوع بان
 عمده هو في التخصيص عليه التوسعا الترتيبية وهو الاختيار المدونه وتقدم ورودها على خاصها غيره
 غير معلوم غالبا بل فعلا بحجهم بوجه الكل في متكلم واحد حيث يثبتون العام على الخاص
 فكيف يدعي ان الغلبة انما هي في العام العام وقد مر وان صرح الى ان لم يرد على ان غلبة التخصيص
 الواقع الترتيبية ومكالمهم انشا هذه تافه في العام المنفرد على الخاص فيبعد من التبع ما لا يخفى الا ان
 انه لو قال لعينه لا تكرم زيد التافه قال بعد من اكرامه لعينه منهم التخصيص لئلا لو اكرم زيد العالم
 ح مع عتاب لا يتكبر عليه باني بحيث ان عن اكرامه الا بالخصوص فلم اكرمه ولا يقبل منه العذر ببيع اكرام

العلماء اخبروا بدينهم ما يقع في يوم مكاثيب عبد بن من سلطانهم فيها عواما وافاضا فشد بنا
العام على الخاص منها من غير تحف عن تقديم صلح والعام ومثله خاصه ولو لم يكن فان قلت لو سلمنا اعلية
التخصيص في هذه الصورة قائما فسلمنا فيما اذا اعدا العام المتأخر عن الخاص قبل وقت العمل واما اقله فلا
قلت انك اذا اعرفت لزوم التخصيص بالنظر الى اننا في الصور المنزوعة فيلزم ان الحكم به حكمه ولو
ورد بعد حضور وقت العمل لم يزل يفصل احد في المسئلة فانما الحكمين بالتخصيص حكما به حكمه وكذلك
الحاكمين بالتخصيص حكما به حكمه فالتفصيل في وقت العمل لا يجمع المالك المالك سئلنا انك شئنا القول بالتخصيص
فما يوجب ترجيح احدهما على اعمال التخصيص سئلنا لكن نقول الحكم بذلك بالخاص لم يعلم لعارض يقتضي
والعام الاحتمال التخصيص لا يصلح له فالاصل بقاءه على الاستصحاب وهو مقتضى الاجتماع المزبور وهو
لا وجه لها سيما بعد التبع في كل منهما ونعلمنا في واحد منهما نعم لا يمكن التماثل في وجهين اخرين لهما
ان الشهادة بما قطع لزم جميع حيث ما يتعارض ليلان مستفادان متعارضان كقوله من الجزير الضريحين
ولا يصلح لغير واحد الاحتمالين والاولان يكون حجة كغير الواحد ولذا لو فرض انما والاهتمام
وكان مقتضى احدهما مشهورا او قد فلف مشترك وعلم ان المراد احد متا وشئ مقتضىه وكان المشهور
اداره مقتضى معين وكان الاثر الموقوف وعدم جعل الشهادة متحدة وقد بينا عليها بانما ذكر تجدي في نظر الحكم
الشريعة بناء على ان الفصل من العمل بالحق واما في هذا ليل للتوبة فلا فاعا في انعام او الحكم
بناء على الظن المطلقا في الشهادة في جميع احاد القولين والاحتمالين ويكون حجة بلا شبهة في انما انما التماثل
بالاستصحاب في ترجيح التخصيص على التبع كما هو محل البحث في الاوليه لاصلا لا لشرطا انما اخرج من قوله
كما لا يخفى حجة انما التماثل في التبع وجوه الاول فاروى عن ابن عباس كما نأخذ بالاصل فالاحتمالين انما
المتأخر احسن فبطل حجة فيكون ناسخا والنجواب بالمعنى من الاعمال على قول ابن عباس ليس قوله كما نأخذ
مرجحا في دعوى افتخار عليه تجوزا في اشراك جماعة لا يحصل لهم الاجتماع معه في ذلك سئلنا فيكون منع من
مختارنا ليشب له لان ذلك لم ينفذ على وجه دفع الاعمال عليه سئلنا ولكن قوله كما نأخذ بالاحتمالين
فالا حجة ليس مرجحا في الاختيار والتما فيه فلعن المراد من سائر الامور وليس هو بوجه ظاهر الاية
ان مقتضى العمل الفرض لا يمنع من صلاحية التبع هنا كما ان قوله احداث الدائم وديان لرجل
لا يدل على حدة ووجه جميع الزعماء سئلنا ولكن ينبغي حمله على غير محل الفرض جمعا بين ما دل على
لزوم التخصيص محل الفرض سئلنا هل صلاحية التخصيص لا اقل من نفعها فبطلت التوقف فلا
يصح مع الاستدلال واما ما اجاب به بعضهم بان ما صلوه فضيت في فاعا فلا يجوز لها من غير
الكلام كما لا يخفى الثاني ان قولنا اقل فاعا لم يقل فاعا ثم قال لا يفضل للمشركين مماثلة ان يقول لا يفضل
فبطل ولا عار ولا يكره هذا ما في فاعا فاعا ما هو عايشه والنجواب ولا انزلتم هذا الدليل لزم امتناع
التخصيص في صورة المفارزة او في فاعا في الاجتماع فنقول انه يبرز لنا عريضة صورة تقديم العام
بل متناصرة وهو خلاف الحقيقة ثانيا منع عموم التمسك والتساق في جميع الاحكام فان افتراهما بالاجماع
والتفصيل بوجوب جواز التخصيص في الاول دون الثاني الثالث ان التخصيص بيان للعام فكيف يقتضي
عليه وضعه فلا بد ان تقدم عليه فالاعمال عليه واما المنع تقدم عليه بصفه لبيان به وهو غير

على تقدير التخصيص فان وضعه انما يرضى له ضد حدود العام فتكون متأثرا بالعام وانما كانا توفيقا لثبوت
 نوع الحاجة اليه هو يتوقف على وجود ما يحتاج اليه انما انما القسم الرابع وهو ما لو جعل المانع لا
 يعلم التقدّم واللاحق بينهما وهو جعل الصور لا على ان لا يعلم مع ذلك وجود واحد منهما قبل حصول
 العمل والآخر مع علمه من قال بالتخصيص الصور انما يقيد القول به فانها لا يضر له مدته وانما
 بين الاقسام الثلاثة المقتضى من وجان التخصيص فيها الجمع الاعم بدوذا الخاص به حصول وقت
 العمل فيكون الخاص فاما فيكون فاذن اذا الامر به في قولنا انما بين كون الخاص مخصصا وتام
 مقبولا كما في هذا العرض مع كون العام والخاص قطعيين وظنيين والخاص فقط قطعا وانما محالة
 مشروكا فيكون كون العام قطعا والخاص ظنيا لا لاطلاع المتقدم على عدم جواز نسخ القطع بالظن
 لا كما نقول من اجل ان كان مجرد دون الامر بين المذكورات لا يمنع من تقدير الخاص على العام بناء على
 لزوم ترجيح احتمال التخصيص بهما فافرض مع احتمال التبع لعلته الاول كما هو بناء على الظاهر بالتخصيص
 في الصورة انما انما التبع الاعم العلم بتحقيق شرط التبع وهو وجود الخاص بعد حصوله على العمل بالعام
 ان ذلك كان شرط التبع مشكوكا في شرط التخصيص وهو وجوده قبل حصول وقت العمل بالعام وصلا
 ناسخ المحذور بالتسببه اليها فمتنا وفيه متعارضة ذلك فثبت الاقران من باب دفع الاصل بغير رجحان
 التخصيص من اجل هذه ان غير التخصيص شذوذا وجب له رجحانا فيبقى احتمال العمل عليه حيثما دار
 الاحتمال بينه وبين التبع والافاضة فانها حادثة بالافاضة والاصل عدمه واما من عمل بالتخصيص في جميع
 الصور انما انما يتوقف في الصورة انما انما فاعلموا ففهم من توقف هذا اليه ومنهم من حكم بالتخصيص
 هنا وهو الاقوى والاجماع الحكم والافاضة الاقران ثانيا وكلاهما لا يدل على التخصيص لعلته بالافاضة
 واما اعدل عنها في صورة العلم بانما الحكم العام لعلته التبع وهي التسببه الى غير التخصيص فخصي في ذلك
 واما اذا شك في ذلك فعلى التخصيص ليس لها معارض فالاصل اعتبارها داخلها لا يخرج ودعاها انه
 لو لم يحكم بالتخصيص فلا يجزئ انما انما يتوقف بالحكم بالافاضة او العمل بها معا او بالعام فقط او بالخاص فقط
 فالكل لا يلزم الا لتمامه ولا يخرج عن الذي في القول وكثرة التبع في الثاني مع انه لا يمكن تبيينه للمستوفى
 والجمع بين التخصيص في الثالث ولزوم الترجيح بالامر مع في الرابع ان لم يكن يمكن التبيين للذي لا يلزم
 فلا بد من بيان مع ان الفرق خلافه فافرض الامر بالحكم بالتخصيص هو المطلوب منه نظر بجواز ان يكون
 الحكم الخبير به العمل بانها شاء كما في الخبرين المتعارضين سلمنا لكن منع من لزوم التوقف الجزئي عن
 الثالث انما انما جود المرجح في احد الطرفين الثاني ان يعلم بوجود واحد منهما بعد حصول وقت العمل ولم
 يتعين وهذا يجب الحكم بالتخصيص عند عدمه في حال التخصيص على التبع مع ما تامة عند المؤمنين
 في ذلك يتبين التوقف انما انما يستلزم باطلاق الاجماع الموقول في ترجيح التخصيص هو مشكل انما انما
 ان يعلم بوجود واحد منهما قبل حصول وقت العمل وهذا لا يشهد بالحكم بالتخصيص هذا المانع المتعارف
 والثالث انما انما بالكتابة واما لو علم عدم تقدم العام وشك في ثبوتها عن الخاص ومما يشهد بالعكس
 او علم بعدم الثبوت وشك في ثبوتها احد ما عن الآخر فعند محتمل احتمال التخصيص بالحكم به مطلقا واما عند
 غيرهم فينبغي التوقف كما لا يخفى والثالث انما التوقف في المقادير الخاصة من حيث كونها ناسخا ومنسوخا و

خصا

ومختصاً بغيره ان يتوقف وقد ذكره العلامة في باب والجواب تدوان كان على أصلهم نظر الى اختيارهم
 في لفظهم الشارح جيد وسد له ذلك الامرين ما هتفت عدم التزجج لاحد هذا الا اننا نطال لما عرفت من
 ان الحق انما على التخصيص فكل اللفظ الواحد بعد سؤال واحدته كقوله تعالى ان جاءكم فاسيون بياض فمبيتوا
 نزلهم وليد رعتهم صاحب عن رد ان الضلوع فنزلنا الآية قبل سؤال الرسول فمبيتوا فمبيتوا
 خصوصاً ان لم يكن مقتضى مستقلاً كقوله في الآية انما هو السؤال هنا بما وضعا او عادة عرفاً وكذا
 ان كان مستقلاً كسائر اللفظية خصوصاً او اخضع منه مع عكده لا للرد على الكتاب او مع كذا لغيره بخبر
 مفهوم الموافقة والمخالفة اذ اتم منه في غير محل السؤال كقوله في رد سئل عن عيال الفجر هو الظهور ما
 والحاصل مبيتاً فالتسأل عن الماء والجواب عن الماء وعن المسألة فينتج عموم الجواب للمقامات بل خلافها
 الخلال فيما لو كان في محل السؤال كقوله في رد سئل عن مريض عاين خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه
 شيء الا ما غير لونه او طعمه اذ لا ينعقد الحق واقفاً للتحقق ان السبب لا يختص بعموم الجواب بل انما هو
 اللفظ لا بخصوص المورد لغيره التبع كما توسل لعبد ولا عن علماء المصنف في جواب اكرامهم فقال لعبد
 يجوز اكرامهم ولو جرد المقتضى العمومي الى اوضاع وانما في المانع الا انما دعوى من خصوص السبب لغيره
 له ولذا لا يفتى في اشباع بالجاب على الجواب على العموم وانما في المعارض والمناقاة من مناقاة الى سببها
 واجبة لهم بخبر التفسير الثاني في سبب الحى اورداه صفوان والظاهر انما في سبب سئل عن حرجي للمعان
 الشاذ في هذا السبب على عموم الاحكام وما منعت من التخصيص في صورة المقارنة للتسبب في اشباع المانع
 معطلاً او لا بان معدود العام عقيباً للتبعية من غير تقدم ولا تأخر مشعر باختصاصه برون سياجها احكام
 السبب لها ضمنه وانما بان وقوده على سبب خاص بعيد عن اختصاصه بغيره لظهور مطابقه الجواب للسؤال و
 لذلك يجمع من نظر في سؤال العام لما عدل محل السبب فيظن ان لا يخلو اما ان يكون المراد ان عدم السبب
 الخاص جزء المقتضى فبذلك او السبب مانع فلا مضافاً ان كان الاول مبطل لظهور ان ذلك لا ينافي العموم
 ومبطلها على العموم انما هو دعوى اعتبارها بالعموم وذلك حاصله المقام ولان كان الثاني لا ينافي لظهور
 وهو مفقود بل ففوق ما ينافي في المقام السبب في العموم وهو غير محدد في محل الا لفظاً على وجهها
 كانت لذلك رتبة من غيرها من موضوعاتها على ظهورها لا الشك فيه وانما الاشعار لو سلم فليس
 محتمل كما ينافي المقام بل المراد على ما عرفت من الظهور وليس سياجاً منافية لزيادة الاقادة فان سياجاً كما
 اعرفت به في باب الجواب وهو يقتضي فادرك حكم السؤال سواء فادعوه ام لا كما يحكم اللفظ به بل انما يطاق
 نظهر من ذلك بطلان التعليل الثاني في كيف وظهور الاختصاص غير محقق قطعاً فان مطابقه الجواب
 للسؤال يقتضي بيان حكم السؤال واشاعه ببيان حكم غيره وكلاً ولو سلم فالتخصيص بالعموم لا ينافي في ذلك
 فيخرج منه لقوة وهو احد ما لا ينافي لغيره على الاستبعاد المذكور في التعليل كما هو على التناقض
 باجماعه معبر في صورة التخصيص بان غير مناف لما ذكره في قولنا انما ينافي بين السؤال والجواب بعد هذا
 فلا ينافي التخصيص بل يدور في كل لفظ دل على معناه بالحقيقة يجوز غيره عن مدلوله بل كراهية
 التناقض ولا يخرج بذلك الجاد عن مضافات الحقيقة فحالها انما هي من مضافات اهل السنة والتخصيص لا
 تجاز اخرج السبب بعموم الجواب كما هو الا في إمكان نقله بل اثره بعيد ما واداة نسبة الحكم اليها وعامة

المطابق بين الجواب والسؤال والجواب خفي عن قال والله لا كل جواب من قال كل عندك باكله عند غيره
والجواب انما نقصنا منه ان لو اخصه القصر على خصوص السبب لكان الحكم مقصورا عليه وماذا لو كان الحكم
والهبة وما خلا ذلك من حيث السبب على ما يراه مع التعارض كانه من باب التعلق لا بفعل التخصيص هي
من باب التعلق والافعال وهذا احد الثمرات كالا فاعلم على القصر في شأن وقوع الحكم وسببه وتفسير
المطابق بحيث لا يثبت على التبادلية موقعا بل لا بد منها هو افادة مقتضى السؤال واقبادة لا يمنع من
كونه جوابا كما لو بين حكمه فقط لكان جوابا لا في الحالتين حصل به شيان السؤال ودعوات الاصل المطابق
التي اتمت حاصله بعيد التبادلية حتى ثبتت خلافا متوعدة لان النتيجة لما سئل عن التوفيق في الجواب هو
الظهور ماؤه والحل بغيره فزاد على النتيجة ولو كان مستوعبا عنها ولو كان الاقتصار على نفس السؤال هو
الاصل لكان بيان النتيجة محل التمسك على ثالث الاصل وهو بعيد عنه سلب الاصل لا في الجواب
ولكن اصل من القول التعلق به بلزوم المدلول عنه اصل اقوى منه وهو ظهور القوم فانه اقوى
من ظهور المطابق وسلم مع ما فيها من كثرة افادة الاحكام المطلوبة وعدم التمسك في المثال لا يجرى
فعلا لا في خارج عن المنازع فيتم الاثر مما لا يستعمل فيه الجواب عرفا وقد عرفت ان مانع للسؤال لا في
نبيها ان الاول انه لا يشرى في الحكم بين العام والمطلق لا في جري جميع ما ذكره الثاني ايضا الثاني ان
السؤال قد يكون محصلا ومحققا المدلول بلفظ المذكور في الجواب ان يكون محصلا او معتبرا كما قيل
هل يجلس الماء ملافاة الفخاذه فاجيب بان كان كبيرا لا يجيب ان الفم كونه السؤال فربما يحصله للمراقب
فان الوصول لا ينفوخها من السببها والحكم لا تدل بنفسها على المراد بل بحجة يتوقف فيها على مقتضى
كما يتوقف نفيها عليها وليس هذا من باب التخصيص الجواب بالسؤال حتى يقال ان اعتبره بجموع اللفظ لا
بخصوص المورد كما فهم فان التخصيص فرع العموم ولا عموم من الفقه الاقوى لو سئل القيد في ذلك وما
له جملته يرد وعربايتها اكرم فاجاب المولى من كان عالما وجب كرامه فلا يفهم عرفا الا وجوب كرامه بل
وعمر بشرط العلم لا اكرام على عالم لا وجبه لما ذكره بعض الاطعمة في الخبر المتفق وهو خدعها الشبهة من اصحابنا
من ان ما اشهر به في المشهور في الرواية والقوى نظر الى الوصول فربما على المسئلة الثانية ان
حينما الصالح المان ينفذ في عدم فرع المسئلة فربما قال الاول اورد على موضع فهو مذكور قال الله
لا يصدر ذلك الموضع فان الذين متهمه وان رفع المنكر الثاني لو سلم على خاتمة وجوبهم شهن هو المقصود
بالتمسك به على غير ما انما بناء على نقاشه وهو حسن او لم يظهر اذ لا المحققية كما في الاول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ
 فِي قُلُوبِ الْعُلَمَاءِ فَوَاجِلُهُمْ فِيهِ يَجْرُ لَا يَنْفُخُهَا السُّنَنُورُونَ وَيُحِبُّونَ لَا يَنْفُضُهَا إِلَّا الْخَوَنُ وَمِنْهَا هَلَا بَقِيَتْهَا
 الْوَارِدُونَ وَمِنْهَا لَا يَهْلُ بَقِيَّتُهَا السَّافِرُونَ وَعَلَامًا لَا يَبْغِي عَنْهَا السَّائِرُونَ لِيَصْدُرُوا بِالْحَقِّ وَيُخْفِرُوا
 الْخَلْقَ وَيَهْدُوا الْوَارِثَةَ وَأَكْرَامُ الْقَصْدِ لِيَكُونَ الدِّينُ وَأَصْحَابُ الْبُرْهَانِ قَوِي لِيَبْنِيَنَّ لِأَزْوَالِ الدَّهَانِ
 الْقِيَامَ لِأَسَاسِهِ وَلَا فُتْزَامَ لِعَرْفِهِ وَلَا انْخِلَاعَ لِحُجْرَتِهِ وَلَا انْقِطَاعَ لِعِزَّتِهِ وَلَا لَمْ يَكُنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ دَارِشَهُ
 وَمِنْهَا هَجَّ طَامِسُهُ وَلَمْ يَكُنْ لِأَصْلَاعِ الْحَقِّ فِي النِّصْحِ لِلْخَلْقِ فِي الْأَمْرِ بِالْقَصْدِ وَالْإِهْدَاءِ لِلرُّشْدِ وَيُسَلِّمُهَا
 وَيُمَيِّزُهَا لِلْجَلَالِ مِنَ الظُّلُمِ سَبِيلَ سَبِيلِ الطَّالِبِ لِلْحَقِّ فِي الشَّيْءِ فِي بَحْثِهَا وَلَا يَهْلُ مِنْهَا لَعْنَةُ الْخَوَنِ وَجَمْعُهَا
 الْقَوَالِ وَمِنْهَا أَضَالٌ وَمِنْ الْأَوَّلِ نَضَائِبُهُمْ الشَّمْلَةُ عَلَى الْبُضَاحِ الْبَهَائَاتِ وَحُلْ أَعْضَالُ الدُّلْهَانِ فِي الْمَسَائِلِ
 الْمَشْكَلَاتِ وَيَرْتَفِعُ الْحُجْبُ عَنْ خُبَائِهَا مَكُونَاتٍ وَمَعْقُولٍ وَمَقُولٍ مِنْ فَرْعٍ وَأَصُولٍ مَعَ الْأَشْرَارِ وَالْمَشَارِقِ
 أَوْ مَنَاقِصٍ وَتَوْفِيقٍ وَجَمْعٍ وَطَرَحٍ وَنَهْجٍ وَلِيَّ بَيَانِ الدُّخْلِ فِي الْحُجْرَةِ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَسْدَلِ حَسْبَ ابْتِغَايَةِ الدَّلِيلِ
 الدَّلَالِ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَسْدَلِ وَالتَّشْبِيهِ عَلَى مَا لَا يَنْفُخُ عَنْهُ وَتَهْتِكُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْقَوَائِمِ مِنْهُ لَا سَبِيلَ إِذَا
 لَرَبِّهِ كُتِبَ كِتَابُ بَعْدَ بَعْدَ عَلَيْهِ الْأَضْطِرُّ وَمِنْ أَتْلَافِ الْعَالَمِ الْمَشْمَلَةُ عَلَى وَضْعِ أَهْلِ الْعَفْوَ وَطَلِبَاءِ الْعَفْوَ
 عَلَى طَبَقٍ مَا تَوَقَّعُوا وَمَقْصُودًا لِيَأْتِيَهُمُ الرِّضَا وَالْإِجْمَاعُ وَالْإِنْفِصَالُ عَلَى الْعَمَلِ الْمُنَافِعِ وَالْمَطْلُوبِ
 الْجَامِعِ لِلْمَالِ وَالْقَصْدِ وَرُشْدِ الْمَوَاضِعِ وَغَضِّ الْأَهْوَائِ حَرَّمَ اللَّهُ وَلِذَلِكَ تَأَمَّلْ بَقِيَّتُهَا نَهْجٌ عَلَى تَأْوِيلِهِ وَتَحَدُّثُهَا
 كَشْفًا دَرَمًا وَتَارِكًا دَرَمًا وَلَكِنْ لَيْسَ قَابِلَةً لِلدُّخُولِ فِي هَذَا الْمَدِينِ وَلِلزَّمِ مِثْلَ هَذَا لَعْنَةُ الْخَوَنِ فِي كُلِّ الْوَقْتِ
 الْتَفَادِي مِنْ غَايَةِ كَيْفِيَّةِ الْمَرَأَةِ بِسَبِيلِ الْأَصْلَاحِ شَاغِرٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَوْفِقًا مَحْزُونًا بِمَا لَا يَصُولُ الْحُجَا
 وَلِهَذَا نَهَى بِهَا الْعُقُولَ وَكُتِبَ سَعَادَتُهَا فِي أَبْوَابِ الْفَقْرِ بِكَرَامَاتٍ هَبْلُ النُّجُومِ إِلَى بَيْتِ الشُّجَرِ وَعَمِلُ الْوُفْقِ
 بَيْنَ الرُّوْكِ وَالْمَقَامِ وَمَا تَوَجَّهَتْ وَتَشَرَّعَتْ وَبَاحَتْ لِأَفْرَاجِهَا إِلَى ذَلِكَ لَا فَائِزَ طَرَفٌ حَبِطَ فِي الْحَقِّ وَأَنَا ذَاكَ نَائِلٌ
 فَنَاقِلٌ بِمَنَازِلِهِ الْخَيْرِ أَنْ تَنْظُرَ أَحْكَامَ الْحُجَّ وَالْحُجَّ وَاسْلُكْ مِنْهَا لِقَفْهَا عَلَى نَهْجِ بَعْدُ مِنَ الدَّمِ السَّمْعُ بِمَقَالِهَا الدَّرَمُ وَتَكُنْ
 قَلْبٌ عَلَى نَظْمِهَا وَأَنَا مَا أَمْسَى مِنَ الْجَمْرِ نَاسِغَتِ اللَّهُ وَتَوَكَّلْتَ عَلَيْهِ وَدَجَّوْنَ الْوُفْقِ مِنْهُ بَعْدَ الْحِجَاءِ الْبَرِّ قَطُرُ
 مَطْطُورَةٍ تَطُوفُ الْقَضَائِمُ مِنَ الْمَعَانِي رِجْمٌ مِنْ قَرَعٍ سَعْدٌ شَيْءٌ مِنْهَا مَكْرُهَا أَنْ يَفِيقَ إِذَا فَرَعَتْهُ سَمْعُ الْبَلْعِ خَالَهُ
 مِنَ الْمَكْرُهَا أَنْ يَلْزَمَ الْوُفْقَ قَامَ وَهِيَ مُنْكَرَةٌ أَحَدُ رِبَائِيْنِ وَصَدِّقُ الْحَرَمِ فَضْلًا عَلَى الْعَالَمِ بِمَا لَمْ يَكُنْ
 مُحْكَمَةً بِالْعَفْوَ وَفَائِدَةً بِالْفَقْرِ وَالْحَقِّ جَمِيعًا عَائِدَةً إِذَا لَمْ يَخْلُقِ الْمَبْعُودُ مِنْزَعَةً كَأَنَّ بَقِيَّةَ
 يَنْفَعُ بِالْفَقْرِ وَلَا يَنْفَعُ وَإِنْ كَسِبَ عَيْدًا فَلَا يَنْزِعُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَهْضُ قِيَامَتُهَا وَلَمْ يَكُنْ بِكَ بِالشُّكْرِ وَالشُّكْرِ
 مَوْفِقًا إِلَى رِزْقِ الشُّكْرِ وَالشُّكْرِ لَا يَنْفَعُ شُكْرُهُ إِذَا هُوَ هَدْلٌ لَهُ فَضْلًا وَعَنْ مَصْنَعِ الْوُفْقِ فَخْلًا
 مَعْلِيًا عَلَى حَبِيبِ الْبَيْتِ الْأَبْطَحِ الْحَاشِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَاللَّهُ لَا سَبِيلَ الْخَا ه مِنْ مَعَهُ الْإِلَهَ فَخَا
 هُوَ الْإِمَامُ الْوَلِيُّ الْإِبْرَاهِيمِيُّ مِنْ خُصَّةِ الرَّحْمَنِ وَالشُّكْرِ مَضُوتَةٌ مَوْلَى الْوَرَى عَلَى نَبِيَّةٍ رَضَى إِلَى جَلِي
 فَلَمْ يَكُنْ عَلَى مَنْ عَصَا مِنْهُمْ وَمِنْ كَلَامِهِمْ أَسَا وَبَعْدَ ذَلِكَ فِي بَحْثِهَا الطَّالِبِ الْوُفْقِ مِنْ رَبِّهَا
 خَلَّ الْإِمَامُ الْخَيْرُ الرُّوْكِ خَلَّ الْأَوَّلُ مُحَمَّدٌ عَلَى الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ نَبِيًّا أَبَاوَقَامٍ مِنْ بَنِي طَالِبَا
 يَقُولُ هَاتِمٌ أَفْرَاقًا بِهِ فَنَاجَ النَّظْمَ وَذَرَعَ النَّظْمَ نَظْمُهُ عِنْدَ كَوْنِ الْبَصَلَا مَقْصُودًا بِالْفَقْرِ مَا ذَرَعَ أَجْلًا
 مِنْهُمْ أَوْ مَوْضِعٍ أَوْ مَحَلٍّ مِنْ دُونَ ذَلِكَ بِرَحْمَةِ وَلَسْتُ إِلَّا ذَاكَ خَلَّ الْإِبَالِ مُشْغَلًا بِالْأَشْدِّ وَالْأَزْوَاجِ

هذا الكلام

فان يكن مستملا على خلل
 احد ترخيصه لم يورث
 انزل على الفضل من ثلث
 الحج بالفتح ان تلفض
 والحج فرض ان استطاعا
 ان حصلتا كان الوجه مطلقا
 فليس بعد ذلك الصغار
 انفقنا فلا يجوز اصلا
 فترفع عليه حج البيت
 اذ جبر اجاب بلا مانع
 فمن البتة رد الوطى بحج
 ومن فحق العوا الى بيت
 كذا البوعثم امكان السفر
 ومن لا مكان ان يكون قد
 والحج عليه باذن المولى
 وفيه بالاحاف في المشور
 والعبدان احم بعد الاذن
 والبلال لا امر في سافر
 فان يكن من بعد استطاع
 وتعالى في جهلة الاخبار
 وفاضل عن زاده والوجه
 وواجب لما ان كان ظهر
 ومن زوال العبد بالتحصيل
 فاستظهر الاوامر بقصص
 وحيث عايد زاده يجب
 وامره صرته في حج مع
 وهو انما اختلفت التسمية
 فبعد الاحرام واليا الحرم
 وجره ما بقي لا يتردد
 فلاضل فالوجه بانها
 وان نكح الحج ما شاق

فاستعملوا ان لا يحصل
 منع للموسى ما عدا
 اني اكنت حين لم يعلم
 والكره في انشا جدد
 نصا كتابا مستراجعا
 وفعله بعد ما مضى
 فاجبر ان لا يترك الحج
 فلو ان بالفعل كان نقلا
 وان يطيع فيه اهل البيت
 وشدة ما عدا الشرايع
 وجره وعينه ذلك استحج
 فداها بالجنة من غير حج
 الكمل في التكليف شرط
 ومن سب مع ذلما ودا
 صحر لا يقطع فرضا الا
 وليس من نفس به ما ورد
 فليس لشدان يحلله
 ملكه المستفيض قد
 عليه تكرار الاصل اصلا
 وجوده بعد الذي انشا
 جعله لمن يكون عاقل
 شئ به من غير التفر
 لا نقا في من حكا فاقبل
 من بعضنا جاور به من
 اتيانه استبان ان يستحب
 من كان من اهل الصلوة
 جازها الحج بلا ملامه
 اجوا من ما كذا ان
 جيشه وولاهم قد اخذ
 وليس يحرم ان احبنا
 به كذا تارة في وقت
 فاما بعض ان اذا ركع

في ذكر حكم نفسك الحاج
 والهم في هذه الحسام
 ولا يفتي في حقه اصل
 مسائله مخصوصة فلا نقلا
 وتحكم في حصولها منوط
 بوقوع العايد فيها امكنا
 كبره موافقة للحج بري
 او اضحى او مشكلا في
 في مدة العايد ان لا يستحب
 قد جبر باظهاره فاو لا
 يزاد في العايد ان لا يحج
 والرد والوجه في الوطى
 والرق في الرخص والفتن
 ارامح من ذوي الخلاف
 يلحق بحجونه وطفلا كمالا
 سوى اتفاق فلو اني انكر
 بعيد بحج اذا استطاع له
 ان لم يناف واجبا مضيفا
 فهو انما مطابق لتأعاد
 ولحكم الاطلاق العايد
 لما روي بوسيع انشا
 من مرض ومن عدا وكر
 وانما الخلاف فيما افترنا
 واضر على الاياس لا زام فلا
 وانما الحجة بالاستبانة
 لشرط فيه وجود الحجة
 ومنه ان لا يكون
 والحكم في التائب والتوب
 وتاخذ مطلقا في قصد
 وقيل بالاجزاء ان يكن
 وقال بعض ان اذا ركع
 عليه سوني بدنه في حجة

رجل شفيق فذكر على الخمر ثم طشت بيدهما أبو بصير برؤفد جمع بالخبر
يقول الأول في إذا حاضت المرأة الحيض والثاني في أن يكون طافا أو غا سواط حاضتا
وهذه نعيمة ناري النطر وهذا الشيخ الكاشغر وبها وجد قول ثالث أن هناك شفيق
لكن قافله مجهول كالأصل بل توده الأصول

في الموازين عددا وحكما

ان الموازين التي فيها شرع بها انجح لنس القضاة حين منسز بها انهما وسبعة وعشرون منها
كثرت الخلاف في القضاة والراي في القضاة وفافا انضبط وهذا مجتهد اذا اسد اذ يد اسوة بما عنهم وور
فللم على القضاة الكل من مواضع العقيق احوما شامها واليها اخذها الملح قبل غيره
لكنها الموضع والهداية خافنا كاشفي النهاية في ذان عن بقعة لغيره فليجوز وانها ناهية
الامع القضاة والقيمة دن بدارية مروتير والمجد الكاشغر الشجرة ميقان اهل طلبة المنورة
وفوا الخليفة فداهد بدا صحيح الخليفة ناهد نعم الى المجتهد في اضطراو ناهية مجوز ولا حينا د
نعم صحيح ندره الحصر عن صادق وظف لم اعلم في ناهية ميقان اهل الشا ومغرب ومصر بالتمام
بالعلم ميقان اهل اليمن وهو اسم طر ظاهر معين فون منازل اهل الظا بد الاحاديث قوا ترا في
كناحاوي الوقت كذا لك مجاز وان يكن زاما ذلك كذا ادنى الحل كذا فقد ومنا اذا كان القضاة
وجدن على العرق جزماء الى منافذ في كذا كذا القضاة عن مكة بر هو من سح
مجرا القضاة من كاشغر ميرات عن مكة بر سح وعمل لموضع مضي القضاة كلا يقول الناس الاعراب
من جدا وميقان وطريق جاء بك الحديث في العقيق ولجزماء الناس من قوله مها يكن لا بعد وقبله
بمن يكن من بعد وفرا حرا فهو كمن في سفر قدما الا ان قد ندر استقيا فليعا شامها فدا لا
لشفيق في صحيح مشهور انواية والخلف في قوله عن ابرو كذا في الخلف لصابط فمجرى سلفه
ومنا من شرطنا الوقوع اشهر في المقام قد في وجب بطلان شادي من كان ذا الدمدعلا
وان يكن لجهل او حشيا احو من موضع في الان

انه يمكن على جوع قد قلنا لمستقر في حقها مضرب فخرج ميقانها واحمر لمكة اثنتي عشرة
 فقال ان لمصرنا ابن في ثلث من ميقان التي لعل فقال ان اعلم من غيره ثلثا احرار هذه لوصفه
 ومن بني الاحرام حتى اكسلا فسكنه بجره ما قد عملا وليس بغيره لمثلثة واثلاثون عينا من
 وبالفن انضمت السواثر لفقد بندها اناظر والحق ان الفرض مضمون من لم يكن في ضلح بها
 فانه الحرم بالكل افترض عليه المحطوسه وان كان وان فرضت ان ذلكا في الكل راسا فهو ذمة
 القول في افعال الحج على الاجمال وينال على التفصيل انش
 احمر وقف وطعم لم يصل من بعد ما فاسح وطعم كذا في بيت قبل الذبح فاطم من بعد ان يصحح
 وما عاك الزينة ثاله رجب بلا خلاف وهو ما ذهب فقال ان ثلثا والثلث في الترتيب انما كذا
 فقالا المعفو باستحباب في الحلق هذا محل الخطاب في مقدمات الاحرام
 توهم شعر الرأس للاحرام ينكر من كونه الزاهر وشعر تحت الشعر الرأس قد انحطت وما يورث
 وحكم الاستحباب انما كذا حيث هلك شعره بدا واخذ شاربه نظير قد نكأ كذا قال الشعر
 من بدن وينشف الاطراف علقها او بطلا كما دوا وظليه فضل من خلقها اضل من نصف فضي
 لواطى جمعنا فانشا من طلبة المشافى بالظلمنا وان يكر من ان الذبحنا ما فاشا اجراء عن تاني
 وشمع من جميع ما ود في البحث رجحان للتفصيل وهكذا التواء للفضل ندب وعكدها انما
 حتى عليه الفرض في الاجتناب اطلق للشديد في المصار وفادله اذا اراد ان ينظر ندبا على شانه العبد
 وبعد استحبابا العسل في من بعد باكل اللبن في معانف لعمومها قدنا عسلا على القوم يتقوا العسل
 وعند عبيده اذا وجد ندبا بل ينظر في الضيق المصنوع وعسل بل يحرم للأمر واليوم بل يورث لغز
 كذا العسل للميل في النار كالعسل للنفس في عينا وان يكن ما على التحننا اعاد من طاهر لا حنا
 انما في التقييد الصحيح ضروري عن سبيل التحسن وليس عن القوم مثل القوم في طاهر ثباتا لفق
 وشيئا التقييد في القوم الذي في القوم وهو المصنوع كذلك الشهيد في ذلك فالحق لا حد للثبات
 في نفسه العسل كما تقوم مستدلى الى اتفاق القوم بانها ناهضة وقد ورد فليعد العسل في الحكم لشد
 وهو من غير غسل اخرما فلا صلوه جهلا او عطا بعيد ندبا وليس لا فيا ان ليس ترك هذا انما
 والقول بالزوم فيه ينقل عن كاتب ليس ما يعقل وليات الاحرام تدان في مكتوبة اضلها في الظاهر
 كما ادراها القصد الى معين نقر بالان على وهو محيط بجميع ما بها بجوى من التقييد كلام الفقهاء
 من قصد جلوس حجة وعزم والتميز ثلثه ونصفه من راجيا لذات او رضى والندب بالفضل وما يرضى
 والفرض في تلبس بذكر ثبات لبيك ادعوا ولا شريك لك بعدا لثلاث ذواتهم عتبه لا دواته
 وذيان الحمد والتعظيم والمالك يتالك لا شريك لك لحسن كاتب الدليل وشحنه كذا
 ورتبك ولبت بالثبته ايضا باذليل ثلثا لما فيه بصورة الفرض في التفضل وبما مع وسيا
 وعينه وسيل مهذب والشيخ والحق كذا الحطبي واطهر لا قول عند كذا في جميع صورة القول
 واخرس يوحى باصبع كذا جرك لثلاث الا لا غير ذاك لكن مع العقد لها بقلية ان لا اشاره لها الا بمر
 وقبل يستدرك التلبس ان لم يكن محسنا بنا دبر والفرض في التلبس لا زاولا لظاهر الامر بلا خلف بدا

وهو الذي لا يمتد إلى غير شغل فلو ان في بؤرة فمثل انما يكن تحت الاكسرام شطاطي يدعوا الى الامام
وربما الاصل بعد ان يشهد لكن لا نعلم الا بعدد وانما لا يمتد الى غير شغل فلو ان في بؤرة فمثل انما يكن تحت الاكسرام شطاطي يدعوا الى الامام
وخالف في قد علم البصر البقيا وقصد حيث ان يقبلا يتكبد وينقون بجبلا اعلاه في موضع ما سفل
كذلك عاد الرءاء بفعل ومن من الان عري حبرل لا تخم لمرة في الحزب ان اخلصا كان على شوق
لا باس ان يحرم من في وفيه ونظر بالنسب العقيم التحلية والقبيل ان يدعي من قوبل له بالنسب في الفصل
مجانا من بدل ما قد احوال فيه ولا يعلو في لهما قديما وان يعلو في الدل نعم على هذا من بدل
وهو الذي الركوب وان لا اودا على اكام قد علا قد اسحق حيرة بالنسب وهكنا عند هبوط الالة
عقبولة التل والتهار للنسب هذا في الاجبا كذلك انكر اوصار لا زما لكل من كان في قارما
لا في تكرارها بالعبر وراعيه لا على هذا شعر اذ هو في الوجود ظهر كما حكى في شعر بعض العلماء
لكن هذا الحكم بالمرع في لقطه في الوجود غير بالاختلاف فيه والصح في استفاض ديد النجى
كذلك من متبعه بعمر فدا بالنسب ان يكرر حتى يوتى في شاهد فواجب بقطعهما والاشيا
نقل الوفا في في الخراف وهو عليه الدليل كانه فضل عن ذلك من الصور
كذلك ذكرها في الاستشعر بعمر معزوه ان غير لو فتنا من اجل خبرها ان كنت من خارج هذا الخط
وان تكن من غير حتى ينصر وكعبنا قطع قد انا في وقبل الخبر وهو ضبط للجمع الاختيار وهو لم
وقتنا الخلة في النظر في وضع حلف بين صبيح في بان البصر على الوجوب بفعله نعم من المندوب
واقطع ما عرفنا ان في من حجة او غيره ولتنبيه ونعبر على اللجلا ان حتما على حسر احدا
وهي ان لم تكن فعمر ونسبها اللهم باذ القدر وكلما الذي لا دكان في لفظه الذي يذلل اليه
لكن وقوة على الما نور على على سماع النور والبصر في القطع في نور والافضل البصر في المقام
وما عدا البصر من الالوان في لبها اذ باس الانسان لكننا السود من الشهاب بكوه لبها الذي لا يمتد اب
والقول بالنسب حقيقا لما الذي الضعف اسند لما الذي الضعف اسند

القول في احكام امر الامم

المتبع الذي من بعدنا طاب بالسعي في طاب بالاج ناسبا ان ينصر صبح بانفاق من ناخرا

وهو الذي لا يمتد إلى غير شغل فلو ان في بؤرة مثل انما يكن تحت الاكسرام شطاطي يدعوا الى الامام
وربما الاصل بعد ان يشهد لكن لا نعلم الا بعدد وانما لا يمتد الى غير شغل فلو ان في بؤرة مثل انما يكن تحت الاكسرام شطاطي يدعوا الى الامام
وخالف في قدره البس البقا وقدره حيث ان يقبلا يتكسر وينفون بجبلا اعلاه في موضع ما سفل
كذلك عام الرداء بفعل ومن من الان عري حبرل لا تخم لمرة في الحرز ان اخلصا كان على شوق
لا باس ان يحرم من غير وفيه ونظر للنض العقيم تحليه ولبس بايريد عن قوبل له في النع في الفصل
مجانا من بدل ما قد احوال فيه ولا يلوفا لافتهما تدايا ازان يلوفا في الدل نعم على هذا من بدل
وهو الذي الركوب وان لا اودا كما على اكام قد علا قد اسحق حجرة بالنسبة وهكذا عند هبوط الالة
عقبولة التل والتهار للنض في هذا من الجنا كذلك انكر اوصار لا زما لكل من كان في قارما
لا حجة تكرارها بالعبر وراعيه لا على هذا ستر اذ هو في الوجود اظهر كما حكمي بفتح بعض العلم
لكن هذا الحكم بالمرع في لقطه في الوجود غير بالاختلاف فيه والصح في استفاض ديم النع
كذلك من متبعه بعمر فدا بالنسبة لم يكرر حتى هو هكذا شهد فواجب بقطعهما والاشيا
نقل الوفا فيه في الخراف وهو عليه الدليل كما في هذا من ذلك من النض على وجود القطع بالحق
كذلك ذكرها في الاستمر بعمر معززة ان بعمر لو فتنا من اجل خبرها ان كنت من خارج هذا العلم
وان تكن من غيري منبر لكعبنا قطع هذا ما انما وقبل الخبر وهو ضبط للمعجزة الاخبار وهو لم
وقتنا الخلق في النظر في وضع حلف بين صليح في بان ذلك على الوجوب بفعله نعم من المندوب
واقطع ما عرفنا ان في من حجة او حجة ولتنبيه ولعشر على الله جللا ان حتما على سحر احدا
وهي ان لم تكن فعمر ونسبها اللهم يا ذا الفكر وكلما الذي لا راد كان من لفظه الذي يذلل اليه
لكن وقوة على الما نور على الله على سماع النور والبس بها القطع في العو والافضل البصير في المقام
وما عدا البصير من الالوان في لبها اذ باس الانسان لكننا السود من الشهاب بكوه لبها الذي لا يمتد لما الذي الضعف اسندل
والقول بالنسبة حجة

المتبع الذي من بعد طاب بالسعي في طاب باج ناسبا ان يفسر صح بانفاق من اخرا

وهو الذي لا يمتنع أن يرضى شغل فلو أن يرضى شغل إذا لم يكن له إلا جوارح شرط على يد عو إلى الأمام
وربما الأصل بهذا المبدأ لكن لا نعلم إلا بعدد ولا يجمل ما به القرض على تلابيل ولا خلف نقل
وخاصة فقد علم البس القبا وقرضه حيث أن قبلنا يتكسر وينفون بجبلا اعلاه في موضع ما سفل
كذلك عاد الرضاء بفعل ومن من لا نرى عري من قبل لا تخم لمرة في الحرز ان خاصا كان على شوق
لا بأس أن يخرم من في وفيه والخير تلبض العقيق تحببه وليس ما يرضى عن توبيل هو المنع فيه فخلص
مجانا من بدل ما قد أحوا فيه ولا يعلو في الأفتما فدا ما زان يعلو في الدل نعم على ما يندرج
وهو الذي الركوب وان ولا أو كما على كام قد علا قد استجمر بالنسبة وهكذا عند هبوط الأدة
عقبولة التلب والتهار للنص في هذا الصلة كذا التكرار صار لازما لكل من كان في قارفا
لا يرى تكرارها بالعبر وزا غير ذلك على هذا شعر اذ هو في الوجود ظهر كما
لكن هذا الحكم بالمرع في لقطعة في الوجود غير بالاختلاف فيه والصحح فيه استفاض ديم النص
كذلك من متبعه بعمر فدا بالنسبة لم يكرر حتى هو قد يشاهد فواجب يقطعها والشكلا
نقل الوفا فيه في الخراف وهو عليه الدليل كانه فضل عن ذلك من النص
كذلك ذكرها في الاستمر بعمر مفردة ان بعمر لو فت ما نزل فيه لهما ان كنت من خارج هذا الخط
وان تك من فتح منصر لكعبنا قطع فدا ما آخر وقبل العبر وهو ضبط للجمع الاختيار وهو لم
وقدنا الخلة كخلف النظر في دفع حلف بين صليح بن بان ذلك على الوجوب ففعله نعم من المندوب
واقطع ما عرفنا ان في من حجة او عمره ولتنبيه ولعشر ط على اللجلا ان حتما حلسه احتلا
وهو ان لم تكن فعمره تحسبها اللهم ياذ القدر وكلما أدى لاد كانه من لفظه الذي يذلل في
لكن وقوة على الماتور نور على على ساء النور والبس بها لقطع النور والافضل البس في المقام
وما عدا البس من الألوان في لبها ان باس الانسان لكننا السود من الشهاب بكونه لبها الذي لا يمتنع لما الذي الضعف اسندل

القول في احكام امر الأحرار

المتنع الذي من بعدا طاب بالسعي في طاب باج ناسبا بان يقصر صح بانفاق من ناخرا

وهو الذي لا يصح فرضه شغل فلو ان في بؤنه فمثل اذا لم يكن تحت الاجسام شطاطي يدعو الى الاثام
وربما الاصل بهذا عند لكن لا نعلم لا يبعد ولا يجمل ما به الفرض على تلايل ولا خلف نقل
وخالف فقد علم البس القبا وفرضه حيث ان قبلنا يتكسر وينفون بجبلا اعلاه في موضع ما سفل
كذلك عام الرداء بفعل ومن من الان عري من قبل لا تخم لمرة في الحرز ان اخلصا كان على شوق
لا باس ان يحرم من في وفيه والخز تلبض العقيق تحببه وليس ما به عن توبيل هو المنع في الفصل
مجازا ان يبدل ما قد احوال فيه ولا يعلو في الاثام فدا ما ان يعلو في الدل نعم على ما به من قبل
وهو الذي الركوب وان ولا او اكا على اكام قد علا قد اسحق جبر بالنسبة وهكذا عند هبوط الامة
عقبه لولة التل والتهار للنص في هذا لا حيا كذلك انكر اصدار لا زما لكل من كان في قارما
لا في تكرارها بالعبر وراهم لا على هذا ستر اذ هو في الوجود ظهر كما حكى في شعر بعض العلماء
لكن هذا الحكم بالمرع في لقطعة في الوجود عفر بالاختلاف فيه والصح فيه استفاض ديم النجاشي
كذلك من متبعه بعمر فدا بالنسبة لم يكرر حتى هو في هذا عهد فواجب يقطعها والاشيا
نقل الوفا فيه في الخراف وهو عليه الدليل كانه فضل عن ذلك من النص غلبه وجوب القطع بالحق
كذلك ذكرها في الاستمر بعمر مفردة ان بعمر لو فت ما نزل فيها كما ان كنت من خارج هذا الخط
وان تك من فتح منصر لكعبنا قطع فدا ما حمر وقبل العفر وهو مضط للمع في الاخبار وهو ملح
وقدنا الخلة كخلف النظر في دفع حلف بين صليح بآن والبس على الوجوب ففعله نعم من المندوب
واقطع ما عرفنا ان في من حجة او عمره ولتنبيه ولعشر ط على اللجلا ان حتما حلسه احلا
وهي ان لم تكن فعمر ونسبها اللهم باذ القدر وكلما ادى الى كانه من لفظه الذي يذلل في
لكن وقوة على الماتور نور على على ساء النور والبس بها لقطع النور والافضل البس في المقام
وما عدا البس من الالوان في لبها ان باس الانسان لكننا السود من الشهاب بكونه لبها الذي لا يمتص لما الذي الضعف اسندل

القول في احكام امر الاحوال

المتنع الذي من بعدا طاب بالسعي في طاهر باج ناسبا بان يقصر صبح باعق من ناخرا

وهو الذي لا يصح فرضه شغل فلو ان في بؤنه فمثل اذا لم يكن تحت الاجسام شطاطي يدعو الى الاثام
وربما الاصل بهذا عند لكن لا نعلم لا ينفذ ولا يجمل ما به الفرض على تلابيل ولا خلف نقل
وخالف فقد علم البس القبا وفرضه حيث ان قبلنا يتكسر وينفون بجبلا اعلاه في موضع ما سفل
كذلك عام الرداء بفعل ومن من الان عري من قبل لا تخم لمرة في الحرز ان اخلصا كان على شوق
لا باس ان يحرم من في وفي والخز تلبض العقيق تحلبه ولينق ما ريد عن توبيل هو بالنوع في الفصل
مجاوزان بيد ما فدا حوا فيه ولا يعلوف الا فيهما تدا ما زان يعلوف في الدل نعم على ما يندرج
وهو الذي الركوب وان ولا او اكا على اكام فدا علا فدا سحر جبر بالنسبة وهكذا عند هبوط الامة
عقبه لولة التلب والتهار للنصر في هذا صا لا حيا كذلك التكرار صا لا زما لكل من كان في قارما
لا في تكرر اها بالعبر ورا عير لا على هذا سحر اذ هو في الوجوه طهر كما حكمي في شمع بعض العلماء
لكن هذا الحكم بالمرع في لقطعه في الوجود عر في الاختلاف فيه والصحيح فيه استفاض ديم النجاشي
كذلك من متبعه بعمر فدا بالنسبة لم يكرر حتى هو في تدا هدا فواجب يقطعها والاشيا
نقل الوفا فيه في الخراف وهو عليه الدليل كانه فضل عن ذلك من النص غلبه وجوب القطع بالحق
كذلك كرها في الاستمر بعمر مفردة ان بعمر لو فت ما ندخل فيه لهما ان كنت من خارج هذا الخط
وان تك من فتح منصر لكعبنا قطع فدا ما فخر وقبل العبر وهو مضط للمع في الاخبار وهو لمط
وقتا الخلة كخلف النظر في دفع حلف بين صلي في بان ذلك على الوجوب ففعله نعم من المندوب
واقطع ما عرفنا ان في من حجة او عمره ولتنبيه ولعبر ط على اللجلا ان حتما حلسه احلا
وهي ان لم تكن فعمر ونسبها اللهم باذ القدر وكلما ادى الى كانه من لفظه الذي يذلل في
لكن وقوة على الما نور على على ساء النور والبس بها لقطع النور والافضل البس في المقام
وما عدا البس من الالوان في لبها باس الانسان لكن السور من الشارب بكونه لبها الذي لا يمتص
والقول بالنسب ضعيف لما الذي الضعف اسند لما الذي الضعف اسند

القول في احكام امر الاحرار

المتنع الذي من بعد طاب بالسعي في طاهر باج ناسبا بان يقصر صحيح بانفاق من ناخرا

وهو الذي لا يمتنع أن يرضى شغل فلو أن يرضى فتمثل إذا لم يكن تحت الأجسام شرطاً على دعوى الأمان
وربما الأصل بهذا المبدأ لكن لا نعلم إلا بعد ذلك ولعلنا ما عايناه من قول تلابيل ولا خلف نقل
وكان في فقدنا البس القبا وقصد جيتان قبلنا يتكسد وينقون بجيتا اعلاه في موضع ما سفل
كذلك غاد الرداء بفعل ومن من الان عري من قبل لا تخم ملوثة في الحرز ان انا صا كان على شوق
لا باس ان يحرم مني وفيه ونظر تلنض العقيق الخلية وليس ما يربى عن قوبيل هو المنع فيه فخلص
مجاناً من بدل ما قد احوال فيه ولا يعلو في الاثما تدا ما ازان يعلو في الدل نعم على هذا من قبل
وهو الذي الركوب وان لا اودا كما على اكام قد علا قد اسحق جبر بالنسبة وهكذا عند هبوط الامة
عقبه لولة التل والتهار للنصر في هذا صا لا حيا كذلك انكر اصدار لا زما لكل من كان في قارما
لا في تكرارها بالعصر وراهم لا على هذا ستر اذ هو في الوجوه ظهر كما حكى في شمع بعض العلماء
لكن هذا الحكم بالمرع في لقطه زوال الوجع فيه بالاختلاف فيه والصحيح فيه استفاض ديم النصير
كذلك من متبعه بعصر حتى هو في كشاهد فواجب يقطعها والاشيا فواجب يقطعها والاشيا
نقل الوفا فيه في الخراف وهو عليه الدليل كما في فضل من الدائم النص لو فتنا من اجل خبرها
كذلك ذكرها في الاستمر بعمر مفردة ان يغمر لو فتنا من اجل خبرها ان كنت من خارج هذا الخط
وان تك من فتح منصر وكعبنا قطع هذا ما آخر وقبل الخبر وهو مضط للمجمع الاخبار وهو ملح
وقدنا الخلة في النظر في وضع حلف بين صيغ خبر بان ذلك على الوجوب وقعه نعم من المندوب
والقطر ما عرفنا ان في من جهة او عمره ولتنبيه ولعشر ط على اللجلا ان حتما حلسه احلا
وهي ان لم تكن فعمره ونسبها اللهم باذ القدر وكلما ادى الى كانه من لفظه الذي يذلل في
لكن وقوة على الما نور على الله ما على سماع النور والبس بها بالقطر النور والافضل البصير هذا المقام
وما عدا البصير من الالوان لكننا السود من الشارب وكما البصير الذي لا يمتنع لما الذي الضعفاء سدل
والقول بالمتنح ضعفه

القول في احكام امر الاحرار

المتنح الذي من بعد طاب بالسعي في طاب باج ناسبا بان يقتص صبح باعاق من ناخرا